جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء – كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسات العليا

تطبيق اختبارات الضغط في تحقيق اهداف المصرف وقيمته السوقية

(دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية والاماراتية)

أطروحة مقدمة
الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء
وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية

تقدم بها
صباح حسن عبد سلمان العكيلي

باشراف

الأستاذ الدكتور
علاء فرحان طالب

الأستاذ المساعد الدكتور
سعدي احمد حميد

1438هـ

2017 م

قرآن كريم

بسم الله الرحمن الرحيم

چۈ ۈ ۇٌ ۋ ۋ ۅ ۅ ۋ ۋ ې ېې ې □□ ئا

ئا ئە ئە ئو ئو ئۇٌ ئۇٌ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې چ

صدق الله العظيم

سورة الكهف الاية (1-2)

إقرار المشرف

اشهد بان اعداد الاطروحة الموسومة بـ (**تطبيق اختبارات الضغط في تحقيق اهداف المصرف وقيمته السوقية**)، دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية والاماراتية, قد جرت تحت اشرافي في جامعة كربلاء / كلية الإدارة والاقتصاد في قسم المالية والمصرفية , وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية .

المشرف
الأستاذ الدكتور
علاء فرحان طالب
التاريخ : / / 2017

المشرف
الأستاذ المساعد الدكتور
سعدي احمد حميد
التاريخ : / / 2017

توصية السيد رئيس القسم
(بناءاً على توصيات الأساتذة المشرفين ارشح هذه الاطروحة للمناقشة)

م.د زينب مكي محمود
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية
/ / 2017

إقرار الخبير اللغوي

اشهد ان الاطروحة الموسومة بـ ((**تطبيق اختبارات الضغط في تحقيق اهداف المصرف وقيمته السوقية**), دراسة تحليلية مقارنة لعينة من المصارف التجارية العراقية والاماراتية, قد جرت مراجعتها من الناحية اللغوية باشرافي وأصبحت خالية من الأخطاء اللغوية , ولاجل ذلك وقعت .

الخبير اللغوي

أ.م.د احمد عاشور جعاز

جامعة بغداد / كلية تربية ابن رشد

2017 / 3 /

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن أعضاء لجنة المناقشة باننا اطلعنا على أطروحة الدكتوراه الموسومة بـ (تطبيق اختبارات الضغط في تحقيق اهداف المصرف وقيمته السوقية) والمقدمة من الطالب (صباح حسن عبد سلمان العكيلي) وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها ، ووجدنا انها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه فلسفة في العلوم المالية والمصرفية بتقدير (امتياز) .

أ.د. عبد السلام لفتة
جامعة بغداد/ كلية الإدارة والاقتصاد
(رئيساً)

أ. د.هيثم ربيع الحسناوي
جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد
(عضواً)

أ.م.د صادق الشمري
كلية بغداد للعلوم الاقتصادية
(عضواً)

أ.م.د حيدر حمزة جودي
الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد والاقتصاد
(عضواً)

أ.م.د حيدر يونس الموسوي
جامعة كربلاء/كلية الادراة
(عضواً)

أ.د علاء فرحان طالب
جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد
(عضواً ومشرفاً)

أ.م.د سعدي حامد الموسوي
جامعة كربلاء/كلية الإدارة والاقتصاد
(عضواً ومشرفاً)

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

اقر رئيس لجنة الدراسات العليا في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على توصيات لجنة المناقشة

أ.م.د. حيدر يونس الموسوي
رئيس لجنة الدراسا العليا
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء على قرار لجنة المناقشة

أ.د عواد كاظم شعلان الخالدي

عميد كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة كربلاء

الاهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الى ..... منقذ البشرية نور العلم الرسول المصطفى محمد (صلى الله عليه واله) .

الى ..... من ضحى بدمه وابنائه واخوانه من اجل الاسلام ابي عبدالله الحسين (عليه السلام) .

الى ..... من جادوا علي بالغالي والنفيس – عائلتي وزوجتي لهم مني كل الحب والتقدير والامتنان .

والى ..... كل من يسرهم نجاحي .

الباحث

شكر وامتنان

الحمد الله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف الانبياء والمرسلين سيدنا ابي القاسم محمد وعلى اله وصحبه المنتجبين الذي قال " من لم يشكر الناس لم يشكر الله " .

يسرني حقاً وانا انتهي من كتابة هذه الاطروحة ان اتوجه بالشكر والامتنان العاليين الى استاذي الفاضل " الاستاذ الدكتور علاء فرحان طالب " وفاءاً لجهوده العلمية القيمة وملاحظاته السديدة التي اسهمت في تدعيم الاطروحة شكلا ومضموناً فأسأل الله جل وعلا مخلصاً ان يوفقه ويسدد خطاه لخدمة العلم وطلابه , كما اسجل عميق شكري وتقديري الى استاذي الفاضل " الاستاذ المساعد الدكتور سعدي احمد حميد" لتحمله عناء البحث والمتابعة المستمرة والملاحظات القيمة التي ابداها بما اغنى البحث .

كما وان واجب الامانة يدعوني ان اتقدم بوافر شكري وتقديري الى أ.م.د مظهر محمد صالح / المستشار المالي والاقتصادي في مجلس الوزراء ومستشار البنك المركزي العراقي سابقاً على تشجيعي على اختيار موضوع الاطروحة وتدعيم العمل المصرفي بالعراق وادعوا الله جلا وعلا ان يحفظه ويسدد خطاه .

واتقدم بالشكر والعرفان الى عمادة كلية الادارة والاقتصاد المتمثلة بالاستاذ الدكتور عواد كاظم الخالدي والى المعاون العلمي الاستاذ المساعد الدكتور حيدر يونس الموسوي والى رئيس قسم المالية والمصرفية المدرس الدكتورة زينب مكي محمود , ويدعوني واجب العرفان بالجميل ان اتقدم بالشكر الوافر لجميع اساتذتي الذين تعلمنا على ايديهم واستزدنا من افكارهم , ولايفوتني ان اسجل شكري وتقديري الى جميع اساتذتي وزملائي في مرحلة الكورسات وكذلك منتسبي كلية الادارة والاقتصاد من الموظفين والموظفات العاملين في قسم الدراسات العليا وفي المكتبة وفي قسم المالية والمصرفية ،والشكر موصول ايضاً الى المقومين العلمي واللغوي والسادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة اعزهم الله وسدد خطاهم لخدمة المسيرة العلمية .

كما ادعو الله مخلصاً ان يتغمد ارواح من سبقونا الى جواره من أعلام اساتذة كلية الادارة والاقتصاد / جامعة كربلاء بالرحمة والمغفرة واخص بالذكر الاستاذ الدكتور محسن الراجحي لما اتسم به من خلق رفيع وتواضع علمي قل نظيره فكان له اثر بالغ في ترسيخ الكثير من القيم والمباديء في حياتنا العلمية والعملية كافأه الله عنا خير الجزاء واسكنه فسيح جناته .

ولا يفوتني ان اسجل شكري وتقديري لزملائي من طلبة الدراسات العليا واسأل الله العلي القدير ان يوفقهم جميعاً لما يحبه ويرضاه , كما اتقدم بالشكر والعرفان الى كل من ساعدني وقدم لي المعلومات في اتمام اطروحتي واخص بالذكر الاخ العزيز طالب الدكتوراه في الجامعة المستنصرية الاستاذ محمد يونس جزاهم الله عني كل الخير ووفقهم لما يحبه ويرضاه .

واخر دعوانا ان الحمدلله رب العالمين

الباحث

المستخلص

منذ تفجر الازمة المالية العالمية في منتصف عام 2007 وانهيار اكبر المصارف العالمية وتعرضها لخسائر كبيرة جداً ، حرصت البنوك المركزية على مستوى العالم بمطالبة المصارف التجارية على اجراء ما يعرف باختبارات الجهد المصرفي او ما يسمى باختبارات الضغط او التحمل التي تجريها المصارف التجارية على مراكزها المالية بان تعرضها لعدد من اسوء السيناريوهات المالية المحتملة الحدوث التي تؤثر على انشطة المصارف بهدف التعرف على قوة وملاءة المصارف المالية وعلى قدرتها في الصمود مع اسوء الحالات الاقتصادية وربط ذلك بحجم راس المال والسياسة المتبعة في التعامل مع المخاطر المتنوعة . اذ ان من شأن هذه الاختبارات هو تحذير المصرف من النتائج السلبية التي قد تنجم عن انواع من مخاطر متعددة قد يتعرض لها ومن ثم خلال المؤشرات اللازمة التي توفرها تلك الاختبارات لاستيعاب الخسائر المحتملة التي قد تحدث نتيجة تلك المخاطر ومنها مؤشرات كفاية راس المال الممتلك نظراً لارتباطه بالقدرة التحملية للمصارف في مواجهة الخسائر .

ولهذا جاءت دراستنا هذه لتطبيق احد النماذج المهمة في ادارة المخاطر المصرفية وهو اختبارات الجهد والذي زاد الاهتمام به نتيجة الاثار السلبية للازمة المالية العالمية التي حصلت في العام 2008 , وكذلك تطبيق الاختبارات على عينة من المصارف التجارية العراقية والاماراتية وفق سيناريوهات مخاطر عالية الشدة وتحليل نتائج تلك الاختبارات واتخاذ الاجراءات اللازمة في ضوء تلك النتائج , اذ قسمت الدراسة الى مدتين الاولى تمثلت بتحليل تغيرات الموقف المالي والمصرفي للمصارف عينة الدراسة للفترة (2005 – 2015) لاعطاء صور تحليلية عن اداء تلك المصارف باستخدام نسب الاداء المالي وللتعرف على المخاطر المتوقعة في ظل الوضع الحالي للمصارف بالاستناد الى البيانات التاريخية والقسم الاخر من مدة الدراسة تمثلت باختبار بيانات المصارف للعام 2015 وموقف اداؤها في ظل فروض سعرية ومئوية عالية الشدة (السيناريو الاسوء) والتغيرات التي ستطرأ على المؤشرات المالية والمصرفية نتيجة النسب الافتراضية ومن ثم مقارنتها مع الموقف المالي لما قبل العام 2015 .

ولهذا استندت الدراسة على فرضية مفادها ان لتطبيق اختبارات الضغط علاقة في تحقيق الاهداف المصرفية (السيولة والربحية والامان) وقيمته السوقية , وعليه خرجت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات اهمها : ان محاولة توقع المخاطر المستقبلية بناءاً على تحليل البيانات والاتجاهات في الماضي هي قد لاتتميز بالدقة في التوقعات وعليه فان استخدام اختبارات الضغط هي طريقة واسلوب افضل لفحص قدرة المصرف وامكانيته للاداء في اقسى الاوضاع والظروف المحتملة وفق سيناريوهات صعبة وقاسية ويمكن استخدام اختبارات الجهد من قبل المصارف لتقييم مواردها المالية وقدرتها وقابليتها وامكانياتها في الظروف الطارئة والعادية على حد سواء .

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الاية القرانية	
الاهداء	أ
شكر وتقدير	ب
المستخلص	ج
المحتويات	د
المقدمة	2-1
الفصل الاول: بعض الجهود المعرفية السابقة ومنهجية الدراسة الحالية	**28 -3**
المبحثالاول : بعض الجهود المعرفية السابقة	**15 - 3**
المبحث الثاني : منهجية الدراسة	**28 -16**
الفصل الثاني : الاطار النظري للدراسة	**139 -29**
المبحث الاول : اختبارات الضغط المصرفي – اطار مفاهيمي	**73 -30**
اولاً : مفهوم اختبارات الجهد	**31 -30**
ثانياً : اختبارات الجهد : (لمحة تاريخية ,الاهمية , الاغراض)	**37 -32**
ثالثاً : اتفاقية بازل وعلاقتها بأختبارات الجهد	**43 -37**
رابعاً : المخاطر الرئيسية الواجب اخذها بالاعتبار في اختبارات الضغط	**48 – 43**
خامساً : متطلبات تصميم وتطبيق اختبارات الجهد	**49 -48**
سادساً : مكونات برنامج اختبارات الجهد	**55 -49**
سابعاً : سيناريوهات المخاطر الخاضعة للاختبار	**69 -56**
ثامناً : تفسير نتائج الاختبارات	**71 -69**
تاسعاً : الاجراءات الواجب اتخاذها في ضوء النتائج	**72**
عاشراً : ملامح السيناريو الاسوء	**73 -72**
احد عشر : المعوقات التي تحد من فعالية اختبارات الضغط	**73**

الموضوع	رقم الصفحة
المبحث الثاني : المنطلقات الفكرية للاهداف المصرفية	74- 121
اولاً : السيولة المصرفية	74 – 90
1- مفهوم السيولة المصرفية واهميتها	74 – 76
2- العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية	76 – 78
3- نظريات ادارة السيولة المصرفية	78- 80
4- ادارة مكونات السيولة	80 – 84
5- نسب السيولة	84 – 86
6- مخاطر السيولة (اسبابها ,انواعها , ادارتها)	87 – 88
7- اتفاقية بازل وعلاقتها بمخاطر السيولة المصرفية	88- 89
8- العلاقة بين ادوات السياسة النقدية والسيولة المصرفية	89- 90
ثانياً : الاطار الفكري والفلسفي لهدف الربحية المصرفية	91 - 103
1- مفهوم وطبيعة الربحية المصرفية	91- 92
2- مصادر الربحية المصرفية	92 – 94
3- العوامل المؤثرة في ربحية المصارف	94 – 96
4- مؤشرات الربحية المصرفية	96- 98
5- العلاقة بين السيولة والربحية المصرفية	98- 100
6- طرق زيادة ارباح المصارف	100 – 101
7- الازمة المالية (2007 – 2009) وعلاقتها بالسيولة المصرفية	101 – 103
ثالثاً : الاطار الفكري والفلسفي لهدف الامان	104 - 121
1- مفهوم الملاءة او الكفاية المصرفية واهميتها	104 - 106
2- راس المال المصرفي (مفهومه , مكوناته , وظائفه , اهميته)	106 – 113
3- مقاييس متانة كفاية راس المال الممتلك في المصارف التجارية	113 – 116
4- اساليب زيادة راس المال الممتلك	116 – 117

الموضوع	رقم الصفحة
5- متطلبات كفاية راس المال وبازل للرقابة المصرفية	117 – 121
6- التعارض بين الاهداف الثلاثة (السيولة ، الربحية ، الامان)	121
المبحث الثالث : الاطار الفكري والفلسفي للقيمة السوقية	122– 139
اولاً : مفهوم القيمة السوقية	122 – 125
ثانياً : العوامل الاقتصادية المؤثرة على القيمة السوقية للاسهم	125 – 128
ثالثاً : نسب تقييم الاسهم العادية	128 – 139
رابعاً : المخاطر وعلاقتها بالقيمة السوقية للسهم العادي	139
الفصل الثالث : الاطار العملي والتطبيقي للدراسة	140– 207
المبحث الاول : تحليل المؤشرات المعتمدة للمصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة	141 – 189
اولاً : تحليل السيولة في المصارف العراقية والاماراتية	141–143
ثانياً : تحليل الربحية في المصارف العراقية والاماراتية	144– 146
ثالثاً : تحليل الامان في المصارف العراقية والاماراتية	146– 148
رابعاً : تحليل القيمة السوقية في المصارف العراقية والاماراتية	148– 150
خامساً : المقارنة بين المصارف العراقية والاماراتية للفترة (2005-2015)	150– 152
المبحث الثاني : تطبيق اختبارات الضغط في المصارف العراقية والاماراتية	153–197
اولاً : تحليل تطببيق اختبارات الضغط للمتغير الواحد (اختبارات الحساسية)	153– 188
ثانياً : تحليل تطبيق اختبار المخاطر متعدد المتغيرات	189– 193
ثالثاً : تحليل نتائج تطبيق اختبارات المخاطر والاجراءات المتخذة على ضوء النتائج	194– 197
المبحث الثالث : التحليل الاحصائي لتباين تحمل اختبارات الضغط بين المصارف العراقية والاماراتية	198–207
اولاً : اختبار مخاطر الديون المعدومة	198–199
ثانياً : اختبار مخاطر الديون المتعثرة ستصبح معدومة	199–200
ثالثاً :اختبار مخاطر الديون المعدومة لاكبر (2) من المقترضين	200–201

الموضوع	رقم الصفحة
رابعاً : اختبار مخاطر الديون المتعثرة لاكبر (5) من المقترضين	202-201
خامساً : اختبار مخاطر الديون المتعثرة لاكبر قطاع اقتصادي مقترض	203
سادساً : اختبار مخاطر انخفاض سعر صرف العملة المحلية	204
سابعاً : اختبار مخاطر انخفاض اسعار الفائدة طويلة الاجل	205
ثامناً : اختبار مخاطر السيولة	206
تاسعاً : اختبار مخاطر متعدد المتغيرات	207
الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات	212-208
المبحث الاول : الاستنتاجات	210 -208
المبحث الثاني : التوصيات والمقترحات	212-211
المصادر	223 -213
الملحق الاحصائي	237 -224

قائمة الجداول

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
.1	اختبار مخاطر الديون المعدومة والديون المتعثرة الافتراضي	59
.2	اختبار مخاطر التركزات الائتمانية الافتراضي	61
.3	اختبار مخاطر السوق / انخفاض اسعار الصرف الافتراضي	63
.4	اختبار مخاطر السوق / انخفاض اسعار الفائدة الطويلة الاجل الافتراضي	65
.5	اختبار مخاطر السيولة / سحوبات ودائع قصيرة الاجل للخارج الافتراضي	67
.6	نتائج اختبارات الضغط والاجراءات المتخذة في ظل النتائج بالاعتماد على البيانات الافتراضية	71
.7	ترميز المؤشرات المعتمدة لمتغيرات الدراسة	140
.8	تحليل السيولة للمصارف العراقية	141
.9	تحليل السيولة للمصارف الامارتية	143
.10	تحليل الربحية للمصارف العراقية	144
.11	تحليل الربحية للمصارف الامارتية	145
.12	تحليل الامان في المصارف العراقية	146
.13	تحليل الامان في المصارف الاماراتية	147
.14	تحليل القيمة السوقية في المصارف العراقية	149
.15	تحليل القيمة السوقية في المصارف الاماراتية	150
.16	المقارنة بين المصارف العراقية والاماراتية	151
.17	المخاطر الخاضعة للاختبار وفق النسب الافتراضية	153
.18	تطبيق اختبار مخاطر الديون المعدومة في المصارف العراقية 50%	156
.19	تطبيق اختبار مخاطر الديون المعدومة في المصارف الاماراتية 14%	158
.20	تطبيق مخاطر الديون المتعثرة للمصارف العراقية 30%	160
.21	تطبيق مخاطر الديون المتعثرة للمصارف الاماراتية 11%	162
.22	تطبيق اختبار مخاطر الديون المتعثرة لاكبر (2) من المقترضين للمصارف العراقية 75%	164
.23	تطبيق اختبارمخاطر الديون المتعثرة لاكبر (5) من المقترضين للمصارف العراقية 75%	166
.24	تطبيق اختبارات الضغط لديون متعثرة لاكبر قطاع اقتصادي 75%	168

رقم الجدول	الموضوع	الصفحة
.25	تطبيق اختبار مخاطر الديون المتعثرة لاكبر (2) من المقترضين للمصارف الاماراتية 14%	170
.26	تطبيق اختبارمخاطر الديون المتعثرة لاكبر (5) من المقترضين للمصارف الاماراتية 14%	172
.27	تطبيق اختبارات الضغط لديون متعثرة لاكبر قطاع اقتصادي 14%	174
.28	اختبار مخاطر انخفاض سعر الصرف 30% للمصارف العراقية	176
.29	اختبار مخاطر انخفاض اسعار الفائدة الطويلة الاجل للمصارف العراقية	179
.30	اختبار مخاطر انخفاض سعر الصرف 14% للمصارف الاماراتية	181
.31	اختبار مخاطر انخفاض اسعار الفائدة الطويلة الاجل للمصارف االاماراتية	184
.32	اختبار مخاطر ارتفاع سحوبات الودائع للخارج للمصارف العراقية	186
.33	اختبار مخاطر ارتفاع سحوبات الودائع للخارج للمصارف الاماراتية	188
.34	اختبار مخاطر متعدد المتغيرات للمصارف العراقية	191
.35	اختبار مخاطر متعدد المتغيرات للمصارف الاماراتية	193
.36	تحليل نتائج اختبارات المخاطر للمصارف العراقية	195
.37	تحليل نتائج اختبارات المخاطر للمصارف الاماراتية	198
.38	تباين اختبار مخاطر الديون المعدومة	198
.39	تباين مخاطر الديون المتعثرة	199
.40	تباين مخاطر الديون المتعثرة لاكبر (2) من المقترضين	201
.41	تباين مخاطر الديون المتعثرة لاكبر (5) من المقترضين	202
.42	تباين مخاطر الديون المتعثرة لاكبر مقترض لقطاع الخدمات	203
.43	تباين مخاطر انخفاض اسعار الصرف	204
.44	تباين مخاطر انخفاض اسعار الفائدة الطويلة الاجل	205
.45	تباين مخاطر ارتفاع سحوبات الودائع خارج المصرف	206
.46	تباين مخاطر متعدد المتغيرات	207

قائمة الاشكال

رقم الشكل	الموضوع	الصفحة
.1	المخطط الفرضي للدراسة	18
.2	اطار بناء تصميم اختبارات الضغط	55
.3	مصادر السيولة المصرفية	81
.4	وسائل الرقابة الكمية والنوعية للسلطة النقدية	90
.5	العوامل المؤثرة على الربحية المصرفية	94

المقدمة

اثارت الازمات المالية العالمية المتكررة والتي اثرت على أداء المصارف التجارية الكثير من التساؤلات والشكوك حول فاعلية أنظمة الرقابة والاشراف على النظام الداخلي في الحد من المخاطر التي تهدد استقرار هذا النظام وضعف نماذج إدارة المخاطر التي جاءت بها بازل 2 في تقدير ما تحتاج اليه المصارف من رؤوس أموال واحتياطيات كافية لاجل تجنيبها الخسائر المالية فجاءت بازل 3 لتعلن قواعدها ومعاييرها الجديدة لتعزيز متانة النظام المصرفي من خلال معالجة كثير من العيوب الناجمة بسبب الازمة المالية . ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو هل هذه المعايير ستتمكن من حماية المصارف في مواجهة أزمات المال مستقبلاً ؟ وهل ستتمكن من التصدي لنقاط الضعف المسببة لازمة المال ؟

وعلى الرغم من احتفاظ الكثير من المصارف حالياً بنسب ممتازة لكفاية راس المال تمكنها بشكل سريع من تلبية متطلبات كفاية راس المال الجديدة الا ان هذه الإمكانات التي تحتفظ بها قد تجعلها اجلاً ام عاجلاً امام أزمات من نوع جديد وبالتالي ستضطر الى اتباع سياسة متحفظة لئلا تكون فريسة أي ازمة طارئة . ومن اجل سد الثغرات المالية وضبط الفوضى التي انتشرت في الأسواق المصرفية العالمية نتيجة الازمة جاءت متطلبات بازل 3 المتضمنة مجموعة من المعايير الهادفة الى وضع المصارف في تحوط دائم امام الصدمات الفجائية ومن ابرز هذه المعايير استخدام تقنيات اختبارات الجهد (التحمل) التي من شأنها ان تحمي المصارف في مواجهة المخاطر الاستثنائية وتجعلها على استعداد لمواجهة أي حالة طارئة بشكل سريع . ومن هنا كان الدافع لاختيار الباحث موضوع الدراسة لتطبيقات اختبارات الجهد (Stress Testing) لما له من دور مهم في إدارة المخاطر لدى المصرف واخضاعه لتلك الاختبارات وفق افتراضات سعرية وسيناريوهات ومن ثم تقييم قدرته على مواجهة المخاطر المتوقعة وغير المتوقعة في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة من خلال قياس العلاقة بين تطبيق اختبارات الضغط والمؤشرات المالية كمؤشرات الربحية والسيولة وكفاية راس المال والقيمة السوقية لاسهم المصارف ، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة على ضوء نتائج الاختبار كأعادة الرسملة او الاندماج وغيرها ، ومن هنا تبرز أهمية الدراسة الحالية والتي تسعى الى اثارة اهتمام المصارف العراقية بصورة عامة والمصارف عينة الدراسة بصورة خاصة الى الدور الذي تلعبه تطبيقات اختبارات الجهد في مدى تحقيق اهداف المصارف ومن ثم القيمة السوقية لها ، وقد تم اختيار (7) مصارف تجارية كعينة دراسة من اجمالي المصارف التجارية العراقية ، و(7) مصارف تجارية إماراتية من اجمالي المصارف التجارية الإماراتية .

وبهدف تغطية الدراسة والاحاطة بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع ، فقد تم هيكلتها في أربعة فصول وكل فصل صنف الى مباحث وبالشكل الاتي :

1- تناول الفصل الأول (بعض الجهود المعرفية السابقة ومنهجية الدراسة الحالية) والذي يتألف بدوره من مبحثين تناول الأول بعض الجهود المعرفية السابقة في حين تناول الثاني منهجية الدراسة الحالية .

2- تناول الفصل الثاني (الاطار الفكري للدراسة) والذي يشتمل على ثلاثة مباحث ، اذ تناول الأول اختبارات الضغط المصرفي واما المبحث الثاني فتطرق الى اهداف المصرف (السيولة والربحية والأمان) في حين تطرق المبحث الثالث القيمة السوقية للمصارف .

3- اما الفصل الثالث فتناول (الاطار العملي والتطبيقي للدراسة) ، وقد قسم الى ثلاثة مباحث تناول الأول تحليل المؤشرات المعتمدة للمصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة ، في حين تناول المبحث الثاني تطبيق اختبارات الضغط في المصارف العراقية والامراتية عينة الدراسة ، في حين تناول المبحث الثالث التحليل الاحصائي لتباين تحمل اختبارات الضغط بين المصارف العراقية والاماراتية .

4- في حين خصص الفصل الرابع للاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة والتوصيات التي تكون حلولاً تسهم في حل المشاكل المتعلقة بالمصارف التجارية العراقية المختارة من خلال استخدامها تطبيقات اختبارات الضغط المصرفي .

الفصل الاول

بعض الجهود المعرفية السابقة ومنهجية الدراسة الحالية

المبحث الأول : بعض الجهود المعرفية السابقة

المبحث الثاني : منهجية الدراسة

الفصل الأول

بعض الجهود المعرفية السابقة ومنهجية الدراسة الحالية

تمهيد :

تعد المنهجية العلمية للدراسة الحالية الطريق الذي يسلكه الباحث لتحقيق ما يهدف اليه , ولاجل الوصول الى نتائج علمية مقبولة ينبغي اتباع منهجية صحيحة مبنية على أسس سليمة . اذ يتناول هذا الفصل في مبحثه الأول استعراضاً مرجعياً لبعض الجهود المعرفية السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية والتي صنفت الى الى دراسات عربية واجنبية , في حين تناول الفصل ايضاً في مبحثه الثاني وضع منهجية الدراسة وذلك من خلال تحديد مشكلة الدراسة واهميتها وأهدافها ومخطط الدراسة ومنهج الدراسة وفرضيات الدراسة وحدود الدراسة وعينة الدراسة .

الفصل الأول

المبحث الأول – بعض الجهود المعرفية السابقة

يهدف الباحث في هذا المبحث الى عرض موجز لبعض الجهود المعرفية السابقة التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية (اختبارات الضغط المصرفي والاهداف المصرفية والقيمة السوقية) , اذ تعد هذه الجهود ذات أهمية كبيرة لكونها وفرت للباحث معلومات مهمة وقيمة حول متغيرات الدراسة والى ماذا توصلت وبالتالي مكنت الباحث من الانطلاق من حيث انتهى الاخرون , ولذلك جرت العادة على قيام الباحثين باستعراض مرجعي للجهود المعرفية السابقة ذات العلاقة بموضوع دراستهم الا ان الباحث لم يجد دراسة سابقة جمعت بين متغيرات دراسته الحالية مما سيعطي لدراسته السبق في سبر اغوار هذا الموضوع :

اولاً : بعض الجهود المعرفية السابقة حول اختبارات الضغط المصرفي

1- العربية

أ- دراسة 2014 , امين والشمري	
عنوان الدراسة	متطلبات انموذج اختبارات التحمل وامكانية التطبيق في المصارف العراقية
عينة الدراسة	دراسة استطلاعية لاراء عينة من موظفي البنك المركزي العراقي
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى نشر الثقافة المصرفية بين الاكاديميين والمصرفيين فيما يتعلق بالأدوات والابتكارات الجديدة ومن بينها ما يطلق عليها (اختبارات التحمل) التي اخذت حيزاً واسعاً من الاهتمام في كثير من دول العالم العربي والاجنبي .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة بان المصارف العراقية بحاجة الى اختبارات التحمل لغرض إدارة المخاطر ومواجهة المخاطر غير المتوقعة كما أوصى بضرورة تبني البنك المركزي العراقي لاختبارات التحمل كأداة مهمة من أدوات ادارة المخاطر واحد أدوات الإنذار المبكر الحديثة من خلال سيناريوهات يتم بناؤها لهذا الغرض .
مدى الإفادة منها	المساعدة في تحديد منهجية الدراسة واستخدامها كمصدر لبعض فقرات الجانب النظري .
أوجه الشبه	استخدامها اختبارات التحمل كمتغير مستقل .
أوجه الاختلاف	الدراسة استطلاعية من خلال اراء عينة من الموظفين ، بينما الدراسة الحالية هي دراسة تطبيقية في المصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة .

ب - دراسة 2016 جمال رمضان	
عنوان الدراسة	**(اختبارات الضغط في الربع الرابع)** دراسة واقع البنوك التجارية الكويتية
عينة الدراسة	مجموعة من المصارف الكويتية
هدف الدراسة	تهدف الدراسة معرفة مقدرة ومتانة المصارف الكويتية على تحمل الصدمات الفجائية بعد تعريضها الى سيناريوهات عالية الشدة وبنسب تحددها السلطة النقدية بما يتوائم مع بيئتها الاقتصادي ة والمالية .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى المزيد من التشدد على التحوط في أسواق الأسهم
مدى الإفادة منها	فضلاً عن استخدامها في الجانب النظري استخدمت كدراسة سابقة
أوجه الشبه	كلا الدراستين اهتمت بتطبيق اختبارات الضغط .
أوجه الاختلاف	تطبيقها على المصارف التجارية الكويتية .

2- الأجنبية

أ- دراسة 2011 , International Monetary Fund	
عنوان الدراسة	(Stress Testing the Banking Sector Technical Note) المنظور الفني لاختبارات الضغط لقطاع المصارف
عينة الدراسة	لاكبر (7) من المصارف البريطانية
هدف الدراسة	حاولت الدراسة اخضاع بعض المصارف الى اختبارات الجهد كجزء من برنامج تقييم القطاع المالي بعد فترة من الاضطرابات المالية في اطار ثلاثة سيناريوهات من الركود البطيء والمعتدل والحاد .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى ان اكبر مصارف المملكة المتحدة قادرة على الصمود إزاء اختبارات السيناريو الاسوأ (عالي الشدة) .
مدى الإفادة منها	استخدامها في بعض فقرات الجانب النظري كمصدر
أوجه الشبه	استخدامها اختبارات الجهد كمتغير مستقل .
أوجه الاختلاف	انها دراسة استخدمت فيها ثلاثة سيناريوهات من اختبارات الضغط .

ب – دراسة 2011 , *Christian, Claus, and Maher*	
عنوان الدراسة	(Next Generation Balance Sheet Stress Testin) الجيل القادم لاختبارات ضغط الميزانية العمومية
عينة الدراسة	مجموعة من مصارف دول الاتحاد الأوربي
هدف الدراسة	التعرف على اختبارات جهد الملاءة المالية لتمتد تطبيقاتها الى حساسية المخاطر وانعكاس ذلك على المؤشرات المالية من خلال تحدي فروض مئوية وسعرية وسيناريوهات لعدة سنوات تصل احياناً الى (5) سنوات .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة ان اختبارات الجهد المصرفي لا يمكن لها ان تحقق دورها الا من خلال تلبية شروط معينة أهمها ان تكون الافتراضات إزاء الصدمات السلبية بدرجة من الشدة يتناسب مع قدرة المصارف على انفراد والنظام المصرفي عموماً .
مدى الإفادة منها	استخدامها في الجانب النظري وفي بعض الجهود المعرفية السابقة .
أوجه الشبه	استخدامها اختبارات الجهد كمتغير مستقل .
أوجه الاختلاف	استخدمت الدراسة متغير واحد لغرض التوضيح .

ج- دراسة 2012 , Zuzana and Petr	
عنوان الدراسة	Bank stress tests as an information device for emerging markets : The case of Russia **اختبارات الضغط المصرفي كأداة لتوفير المعلومة للأسواق الناشئة – حالة روسيا**
عينة الدراسة	مجموعة من المصارف الروسية
هدف الدراسة	تقويم مرونة القطاع المصرفي الروسي من خلال اختبارات الجهد بوصفها ذات قيمة للاقتصادات الناشئة التي تعاني من قلة المعلومات المتوفرة وكذلك تكشف الاختبارات الحساسية العالية لنسبة كفاية راس المال لمدة عاميين قادمين للسيناريو الاسوأ .
نتائج الدراسة	اشارت نتائج تحليل الاختبار ان القطاع المصرفي الروسي حساس جداً لتغيرات البيئة الاقتصادية الكلية ومخاطر الائتمان ومخاطر السوق واحتياجه الى رؤوس أموال تعزز مقدرتها في مواجهة المخاطر .
مدى الإفادة منها	فضلاً عن استخدامها في الجانب النظري ساعدت الباحث في رسم منهجية الدراسة و كدراسة سابقة .
أوجه الشبه	استخدامها اختبارات الجهد المصرفي كمتغير مستقل .
أوجه الاختلاف	استخدام كأداة لتوفير المعلومة للاسواق الناشئة (متغير معتمد)

د- دراسة Roland Berger Strategy Consultants Espana , 2012	
عنوان الدراسة	(Stress Testing Spanish Banks) (اختبارات الضغط للمصارف الاسبانية)
عينة الدراسة	مجموعة من المصارف الاسبانية
هدف الدراسة	الحصول على تقويم مستقل لمرونة النظام المصرفي الاسباني على امتصاص الاثار السلبية الناجمة عن تطبيقات اختبارات السيناريو السلبي على المخاطر الائتمانية .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى ان هناك حاجة لتخفيض الائتمان وإعادة رسملة واندماج لبعض المصارف .
مدى الإفادة منها	فضلاً عن استخدامها في الجانب النظري استخدمت في بعض الجهود المعرفية السابقة .
أوجه الشبه	استخدامها اختبارات الضغط كمتغير مستقل .
أوجه الاختلاف	تطبيق الاختبارات على قروض الرهن العقاري والديون السيادية .

و- دراسة Borio & Drehmann & Tsatsaronis , 2012	
عنوان الدراسة	(stress-testing macro stress testing: does it live up to expectations) (اختبارات الضغط الكلي للارتقاء الى مستوى التوقعات)
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى تقديم مراجعة جوهرية في فن اختبارات الجهد وتقييم نقاط القوة والضعف فيه , ويتفق الباحثون على ان اختبارات التحمل تعد كادوات انذار مبكر للمصارف وتحديد الانكشافات واتخاذ افعال علاجية .
نتائج الدراسة	وقد توصلت الدراسة الى ان اختبارات الجهد قد وضعت لتصبح عنصر جوهري لصيغ الاحتراز والحيطة المصرفية التي اخذت مكانا مميزاً واصبح من الضروري فهم ماذا تمثل اختبارات الجهد لجميع المصارف في دول العالم المختلفة .
مدى الإفادة منها	استخدامها في بعض فقرات الجانب النظري كمصدر .
أوجه الشبه	استخدام اختبارات الضغط (متغير مستقل) .
أوجه الاختلاف	استخدامها اختبارات الضغط كمتغير واحداً لغرض التوضيح .

ثانياً : بعض الجهود المعرفية السابقة حول الأهداف المصرفية

1- العربية

أ- دراسة 2012 ، الصفار	
عنوان الدراسة	**(تأثير إدارة عﻻقة الزبون في تحقيق الأهداف الاستراتيجية)**
عينة الدراسة	المصارف الحكومية والأهلية العراقية
هدف الدراسة	بيان تأثير إدارة علاقة الزبون في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمصارف التجارية قيد الدراسة .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى وجود تأثير لإدارة علاقة الزبون في تحقيق الأهداف الاستراتيجية .
مدى الإفادة منها	استخدامها في بعض الجهود المعرفية السابقة .
أوجه الشبه	استخدامها الأهداف المصرفية الرئيسية كمتغير تابع .
أوجه الاختلاف	استخدامها إدارة علاقة الزبون كمتغير مستقل .

ب - 2013 , عماد عبد الستار سلمان	
عنوان الدراسة	**استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية**
عينة الدراسة	المصرف التجاري العراقي ومصرف الخليج التجاري
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى التعرف على اهم العوامل ونسب تأثيرها في ربحية المصارف التجارية وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجة الإخفاقات ذات التأثير المباشر في الربحية .
نتائج الدراسة	وقد توصل البحث الى تحديد بعض العوامل التي تؤثر في ربحية تلك المصارف مثل راس المال والموجودات والمطلوبات .
مدى الإفادة منها	استخدمت في بعض فقرات الجانب النظري كمصدر .
أوجه الشبه	كلا الدراستين اهتمت بالربحية واستخدامها كمتغير تابع .
أوجه الاختلاف	استخدامها العوامل المؤثرة كمتغير مستقل .

ج- دراسة 2014 , سعيد وأبو العز	
عنوان الدراسة	**(كفاية راس المال في المصارف الاسلامية)**
عينة الدراسة	مجموعة من المصارف الأردنية الإسلامية
هدف الدراسة	هدف الدراسة الى ابراز القواعد والاسس الشرعية التي تقوم عليها عملية احتساب كفاية راس المال .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى وضوح العلاقة بين البنك المركزي الأردني والمصارف الإسلامية فيما يتعلق باحتساب كفاية راس المال في حين لازالت العلاقة غامضة في بعض الدول التي تلزم البنوك المركزية مصارفها الإسلامية بمعايير بازل دون ان تراعي المعايير الإسلامية .
مدى الإفادة منها	استخدمت كدراسة سابقة
أوجه الشبه	كلا الدراستين اهتمت بكفاية راس المال
أوجه الاختلاف	اهتمت الدراسة بالمصارف الإسلامية

2- الأجنبية

أ- دراسة **Marcia, Jamie & Philip E.** , 2010	
عنوان الدراسة	(liquidity risk management and credit supply in the financial crisis) (إدارة مخاطر السيولة ومنح الائتمان في الازمة المالية)
عينة الدراسة	مجموعة المصارف الامريكية التي تأثرت بالازمة 2007-2009
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على المصارف التي تعتمد بشكل كبير على الودائع الاساسية في تمويل انشطته التشغيلية والاستثمارية وما تسببه من مخاطر في السيولة فضلاً عن الكيفية التي اتبعتها تلك المصارف في مواجهة صدمة السيولة خلال الازمة المالية الامريكية .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى ان الجهود المبذولة لإدارة ازمة السيولة من قبل المصارف قادت الى انخفاض امدادات الائتمان
مدى الإفادة منها	فضلاً عن استخدامها في الجانب النظري استخدمت في بعض الجهود المعرفية السابقة .
أوجه الشبه	كلا الدراستين تهتم بمخاطر السيولة والائتمان دون ربطها مع المتغيرات الأخرى .
أوجه الاختلاف	تطبيقها في المصارف الامريكية المتأثرة بالازمة .

ب- دراسة 2010 ، Etienne and christopher	
عنوان الدراسة	(Impact of Liquidity on Bank Profitability) (اثر السيولة على ربحية المصرف)
عينة الدراسة	مجموعة من المصارف الكندية
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى جعل النظام المالي الكندي اكثر استقراراً من خلال ابتكار معايير سيولة جديدة إضافة الى تحليل اثر حيازة الأصول السائلة على ربحية المصارف الكندية .
نتائج الدراسة	توصلت نتائج الدراسة الى انه تم تحسين ربحية المصارف من خلال حيازتها لبعض الموجودات السائلة وفي الوقت ذاته فان امتلاكها المزيد من تلك الموجودات سيقلل من ربحيتها .
مدى الإفادة منها	فضلاً عن استخدامها في الجانب النظري استخدمت في بعض الجهود المعرفية السابقة .
أوجه الشبه	كلا الدراستين تهتم بالسيولة والربحية المصرفية
أوجه الاختلاف	اعتماد السيولة (متغير مستقل) وتطبيقه في المصارف الكندية .

ج- دراسة 2010 , Kevin Davis	
عنوان الدراسة	(Bank Capital Adequacy) (كفاية راس المال المصرفي)
عينة الدراسة	مجموعة من المصارف الاسترالية
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى عرض متطلبات راس المال والصعوبات التي تعترض تنفيذها وما حدث لرؤوس أموال المصارف في الازمة المالية العالمية 2007-2009 .
نتائج الدراسة	مراجعة شاملة لمعايير بازل (2) والتزام المصارف باللوائ الارشادية للجنة بازل .
مدى الإفادة منها	فضلاً عن استخدامها في الجانب النظري استخدمت كدراسة سابقة
أوجه الشبه	كلا الدراستين تهتم بكفاية راس المال .
أوجه الاختلاف	الدراسة تستخدم (متغير واحد) لغرض التوضي فضلاً عن تطبيقها في المصارف الاسترالية .

د- دراسة Atif Mian & Joao A.C. Santos , 2012	
عنوان الدراسة	(Liquidity Risk And Maturity Management Over The Credit Cycle) إدارة مخاطر واستحقاقات السيولة عبر الدورة الائتمانية
عينة الدراسة	مجموعة من المصارف الامريكية
هدف الدراسة	تحديد المخاوف الناجمة عن تعرض الشركات لمخاطر السيولة والتكاليف المرتبطة بإعادة تمويل الديون وقت الائتمان وإعادة النظر بهيكل استحقاقاتها لكي تتجنب التمويل في الأوقات الصعبة .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى ان القدرة على تقليل التعرض لمخاطر السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي قد تعتمد على خصائص معينة للشركة .
مدى الإفادة منها	استخدامها في الجانب النظري فضلاً عن استخدامها كجهود معرفية سابقة .
أوجه الشبه	استخدام السيولة (متغير وسيط)
أوجه الاختلاف	تطبيقها في المصارف الأميركية

ثالثاً : بعض الجهود المعرفية السابقة حول القيمة السوقية للمصارف

1- العربية

د- دراسة 2013 , الكريطي	
عنوان الدراسة	**(تحليل العلاقة بين القيمة السوقية للأسهم وكفاءة السوق)**
عينة الدراسة	مشاهدات شهرية واسبوعية لاسعار اغلاق النشرات الأسبوعية والشهرية
هدف الدراسة	قياس سلوك أسعار الأسهم في كلا من بورصة العراق ولندن والدوحة للوراق المالية وكذلك قياس إمكانية تحقيق ارباح غير عادية من قبل المستثمرين .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة بانه يمكن لاي مستثمر ان يتبأ بسعر السهم المستقبلي وهذا يدل على عدم كفاءة السوق المالي .
مدى الإفادة منها	استخدمت لبعض الجهود المعرفية السابقة .
أوجه الشبه	كلا الدراستين اهتمت بالقيمة السوقية دون ربطها بالمتغيرات الأخرى .
أوجه الاختلاف	الاختلاف في عينة الدراسة والمنهج المتبع في تحليل البيانات .

2- الأجنبية

أ- دراسة 2004 , Bana Abuzayed and Philip Molyneux	
عنوان الدراسة	(Market value, book value and earnings) القيمة السوقية , القيمة الدفترية , العوائد)
عينة الدراسة	مجموعة من المصارف الأردنية
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى تحليل دور الربحية في تعظيم القيمة السوقية للمصارف وكذلك اثرها في ردم الفجوة بين المصارف وقيمتها السوقية .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة بان العوائد التي تحققها المصارف لها انعكاسات في السعر السوقي لاسهم المصارف في السوق المالي كما ان عدم توفر المعلومات المالية المتعلقة بالاداء المالي للمصارف سينعكس سلباً على قيمتها ايضاً .
مدى الإفادة منها	فضلاً عن استخدامها في الجانب النظري استخدمت كجهود معرفية سابقة .
أوجه الشبه	كلا الدراستين تهتم بالقيم السوقية والدفترية والعوائد .
أوجه الاختلاف	استخدامها في المصارف الأردنية

ب- دراسة 2013 , Samuel Obino Mokaya	
عنوان الدراسة	(The Effect of Dividend Policy on Market Share Value in the Banking Industry): the Case of National Bank of Kenya تأثير سياسة مقسوم الأرباح على قيمة السهم السوقي للمصارف : دراسة حالة في كينيا .
عينة الدراسة	مجموعة من المصارف الكينية
هدف الدراسة	تهدف الدراسة الى الكيفية التي تعتمدها الشركات في سياسة توزيع الأرباح المثلى للشركة وماهي المخاطر المرتبطة بتأجيل العوائد .
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة الى ان توزيع أرباح الأسهم تشكل عنصر أساسي في قيمة الأسهم وزيادة السعر السوقي للسهم كما ان الإعلان عن توزيع الارباع يؤثر ايضاً على القيمة السوقية للاسهم .
مدى الإفادة منها	فضلاً عن استخدامها في الجانب النظري استخدمت لبعض الجهود المعرفية السابقة .
أوجه الشبه	كلال الدراستين تهتم بالقيمة السوقية .
أوجه الاختلاف	تطبيقها في المصارف الكندية .

رابعاً : مناقشة بعض الجهود المعرفية السابقة والإفادة منها

بعد تفحص وتحليل الجهود المعرفية السابقة السابقة السالفة الذكر في مجالات اختبارات الجهد والاهداف المصرفية (السيولة والربحية والأمان) والقيمة السوقية تمكن الباحث من تثبيت الملاحظات الاتية :

1- التعرف على بعض المراجع والمصادر ومنهجية بعض الجهود المعرفية السابقة وتسلسل فقراتها والإفادة منها في تعزيز الجانب النظري للدراسة .

2- امتازت الجهود المعرفية السابقة في عرض متغير تطبيقات اختبارات الجهد على المصارف بصورة عامة كأداة لجمع المعلومات او للتنبؤ المبكر بالمخاطر غير المتوقعة أي ان التطبيقات التي عرضها الباحثون سابقاً كانت مختلفة من حيث علاقتها بالمتغيرات الأخرى كعلاقة اثر التطبيق بمدى تحقيق اهداف المصرف وانعكاسه على القيمة السوقية .

3- التعرف على ما وصلت اليه بعض الجهود المعرفية السابقة وما توصل اليه الباحث لغرض معالجة المشاكل القائمة .

4- التأكد من ان جميع الدراسات التي ذكرت لم تستخدم اثر تطبيق اختبارات الجهد في مدى تحقيق اهداف المصرف وانعكاسه على القيمة السوقية على مستوى المصارف العراقية او المصارف الإماراتية وهذا جوهر الاطلاع على الجهود المعرفية السابقة فضلاً عن انه يشكل دافع إيجابي للباحث في تغطية الموضوع بشكل متكامل .

5- التعرف على الأدوات وطرق القياس الكمي والإحصائي المستخدمة فيها وتحديد افضل هذه الأدوات والأكثر ملائمة لاختبار فرضيات الدراسة الحالية .

6- معرفة ما توصلت اليه تلك الدراسات وما هي التوصيات بشأن ذلك والانطلاق من حيث انتهت.

خامساً : جوانب التميز والاختلاف عن الجهود المعرفية السابقة

بعد توضيح موقف الجهود المعرفية السابقة يبقى علينا ان نوضح ما تميزت به الدراسة الحالية والتي يمكن تلخيصها بالنقاط الاتية :

1- انها جمعت بين ثلاث متغيرات لم يسبق لهن ان جمعت معاً في دراسة من قبل حسب اطلاع الباحث .

2- امتازت تطبيقات اختبارات الجهد في دراستنا كونها سلطت الضوء على اثرها في مدى تحقيق اهداف المصارف (السيولة والربحية والأمان) وانعكاس ذلك الأثر على القيمة السوقية .

3- اعتمدت الدراسة تطبيق اختبارات الضغط المصرفي على مصارف عراقية لأول مرة في البيئة المصرفية العراقية لما لها من دور مهم في عملية إدارة المخاطر وتقييم قدرتها على مواجهة المخاطر غير المتوقعة في ظل نسب افتراضية عالية الشدة (السيناريو الاسوأ) .

4- اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب المقارنة بين عينة من المصارف التجارية العراقية وعينة من المصارف التجارية الإماراتية لبيان مدى اهتمام كل منهما بتطبيق اختبارات الجهد أي مدى تبنيهما لتلك الاختبارات .

5- ركزت الدراسة من خلال تحليل البيانات المتعلقة بالمراكز المالية للمصارف عينة الدراسة على امرين أساسيين الاول قياس أداء تلك المصارف باستخدام النسب المالية للوقوف على مستوى

تحقيق أهدافها ودرجة العشوائية التي تتسم بها من عدمها والامر الثاني مدى حاجتها الى تطبيقات اختبارات الضغط لادارة مخاطرها .

الفصل الأول

المبحث الثاني- منهجية الدراسة

يوضح هذا المبحث الخطوات الأساسية لمنهجية الدراسة وكما هو مبين في الفقرات الاتية :

اولاً :- مشكلة الدراسة Study Problem

تواجه الكثير من المصارف في العالم ازمات عديدة ومتنوعة بالرغم من احتفاظ العديد منها بنسب ممتازة لكفاية راس المال ، الامر الذي دفع الباحثين والاكاديميين والمصرفيين الى التفكير المستمر لايجاد تقنيات وادوات واليات يتم من خلالها مواجهة المخاطر الاستثنائية غير المتوقعة التي تفرزها متغيرات البيئة المحيطة والازمات المالية المتكررة , ومن اجل سد الثغرات المالية وضبط الفوضى التي انتشرت في الاسواق المصرفية العالمية نتيجة الازمات المالية المتكررة لابد من ايجاد مقاييس لفحص متانة وسلامة وصلابة النظم المصرفية وتحديد قدرتها وقابليتهاعلى تحمل الخسائر الناتجة من المخاطر المصرفية الملازمة للعمل المصرفي في دول العالم , وعليه تكمن مشكلة الدراسة في جانبين الاول تتمثل بالمشكلة الفكرية أي العلاقة الجدلية بين تطبيق اختبارات الضغط في تحقيق الاهداف المصرفية المتمثلة في السيولة والربحية والامان والقيمة السوقية للمصارف من ناحية ومن ناحية اخرى انه رغم اهمية التقنيات وادواتها لقياس الضغط المصرفي الا ان البعض لازال في جدل فكري يجد صعوبة في ضغط تلك الاختبارات واي من الطرق او الاساليب التي يتم تحليلها واعتمادها ، في حين تضمن الجانب الثاني من مشكلة الدراسة في المشكلة الميدانية ، حيث عملت المصارف العالمية على تبني تلك الاساليب الحديثة من اجل فحص متانة وسلامة وصلابة العمل المصرفي فضلاً عن تحديد قدراتها في مواجهة المخاطر المصرفية ، الا ان المصارف العراقية لازالت تعتمد في ادارة مخاطرها على اساليب قديمة جعل اداؤها في ادارة اموالها عشوائياً وفي تحديد واقعها المالي وقدرتها على مواجهة المخاطر المحتملة في ظل البيئة المالية والمصرفية التي تعيش فيها ، وهنا بالامكان تحديد المشكلة في سؤال عام هو (هل هنالك علاقة لتطبيق اختبارات الضغط في تحقيق اهداف المصرف وقيمته السوقية) ، وينبثق منها تساؤلات فرعية هي :

1- هل لتطبيق اختبارات الضغط علاقة في تحقيق اهداف المصرف ؟

2- هل لتطبيق اختبارات الضغط علاقة في تحقيق القيمة السوقية للمصرف ؟

3- هل توجد علاقات رابطة بين الاهداف المصرفية والقيمة السوقية ؟

4-ماهو مستوى اداء المصارف عينة الدراسة في تحقيق اهدافها خلال السنوات المعتمدة للدراسة ؟

5- ما هو المدى الذي تعمل به المصارف العراقية والاماراتية لتطبيق الاختبارات (التباين) وكيف سيتم بناء اساليب (سيناريوهات) لاختبار المخاطر ؟

ثانياً : اهمية الدراسة Study Importance

تنبع أهمية الدراسة من خلال مناقشة ما يأتي :-

1- تطرقها الى احد المواضيع المهمة المعاصرة التي ظهرت حديثاً نتيجة الازمة المالية العالمية 2007-2009 وما افرزته من حاجة الى اليات وتطبيقات لادارة المخاطر المصرفية .

2- توجيه انتباه المصارف العراقية والاماراتية عموماً والمصارف عينة الدراسة خصوصاً الى الأهمية التي يمتاز به موضوع الدراسة عبر توجيه ادراك إدارات تلك المصارف الى الدور الذي يلعبه تطبيق اختبارات الضغط باعتبارها جزء من منظومة إدارة المخاطر لدى المصارف وما توفر لها المعرفة الضرورية لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في أوضاع صعبة وبالتالي تمكين المصارف من التحوط جيداً لمثل هذه الأوضاع .

3- محاولة اثارة اهتمام الإدارة العليا والوسطى في المصارف قيد الدراسة لأهمية دور تطبيق اختبارات الضغط في تحقيق اهداف المصرف وقيمته السوقية وبالتالي تعزيز المقدرة المالية للمصارف في مواجهة المخاطر غير المتوقعة (المستقبلية) بعد اخضاع بياناتها الى سيناريوهات عالية الشدة يتم تطبيقها على المخاطر المصرفية كمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر السوق وغيرها ، ومن ثم اتخاذ الإجراءات الواجب اتخاذها في ضوء نتائج الاختبار .

4- بيان خصائص تطبيقات تلك الاختبارات كونها ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر غير المتوقعة بعكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية التي لا تأخذ بعين الاعتبار المخاطر الاستثنائية المستقبلية .

ثالثاً : اهداف الدراسة Study Objectives

من خلال منظور اهمية البحث تتحدد اهداف الدراسة في اطارها العام بما ياتي:

1- تحديد مستوى اداء المصارف الخاصة العراقية والاماراتية في تحقيق اهدافها من حيث (السيولة ، والربحية ، والامان) للفترة 2005- 2015 .

2- البحث في العلاقات الرابطة بين الاهداف المصرفية والقيمة السوقية .

3- البحث في العلاقات الرابطة بين تطبيق اختبارات الضغط واهداف المصرف وقيمته السوقية .

4- معرفة مدى تباين المصارف التجارية العراقية والاماراتية في تحمل تطبيق اختبارات الضغط.

رابعاً : فرضيات الدراسة Study Hypotheses

من اجل تحقيق اهداف الدراسة واختبار انموذجها الفرضي فقد اعتمدت الدراسة على فرضيتين رئيستين هما :

1- الفرضية الرئيسة الأولى : توجد علاقة بين تطبيق اختبارات الضغط وتحقيق اهداف المصرف وقيمته السوقية .

2- الفرضية الرئيسة الثانية : يوجد تباين بين المصارف التجارية العراقية والاماراتية في تحمل اختبارات الضغط .

خامساً:المخطط الفرضي للدراسة The planned premise of the study

في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وضمن اطارها النظري والتطبيقي تم تصميم مخطط فرضي للدراسة يعكس العلاقات المنطقية بين متغيرات الدراسة وكما في الشكل (1) والذي تم استنباطه من الادبيات المستخدمة في هذه الدراسة والذي يعبر بدوره عن ثلاثة أنواع من المتغيرات وهي كالاتي :

1- المتغير المستقل :- والذي يتضمن تطبيق اختبارات الضغط (اختبار ضغط المخاطر) .

2- المتغير المعتمد الاول :- والذي يتضمن اهداف المصرف (السيولة ,الربحية , الأمان) .

3- المتغير المعتمد الثاني :- والذي يتضمن القيمة السوقية لاسهم المصارف .

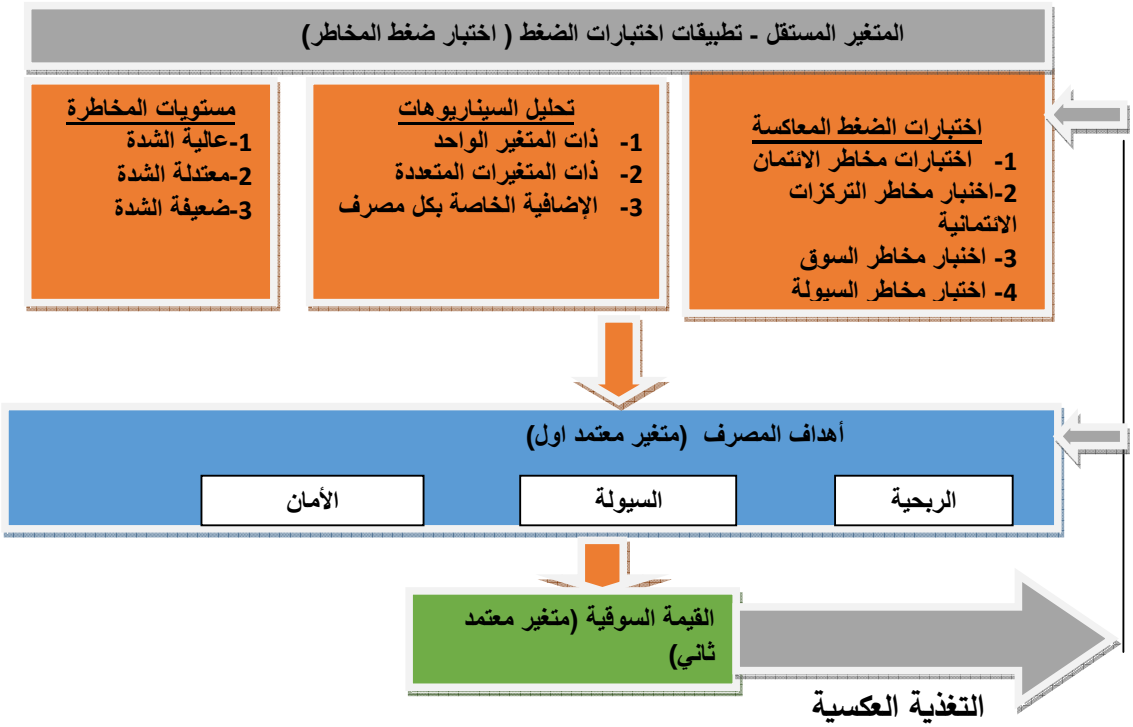

شكل (1) المخطط الفرضي للدراسة

سادساً : منهج الدراسة Study Approach

لغرض تحقيق اهداف الدراسة واختبار فرضياتها عمدت الدراسة الى استخدام الأسلوب الوصفي التحليلي (الاستقرائي) من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات الرئيسية للدراسة بواسطة جمع البيانات لعينة الدراسة , وتستخدم الدراسة أساليب التحليل المالي والنسب المالية لقياس نتائج الدراسة واختبارها ، حيث يتم الاطلاع ميدانياً على البيانات التي تتعلق بمجريات العمل في القطاع المصرفي الخاص والتعرف على أسلوب إدارة المخاطر التي تتبعها ادارتها في مواجهة المخاطر المصرفية المحتمل وقوعها والناجمة عن التغيرات الفجائية والتعرف على مدى تطبيق منهجية وسيناريوهات اختبارات الضغط في المصارف عينة الدراسة وماهي الإجراءات المتبعة بعد اعلان نتائج الاختبار , ويمكن تقسيم المنهجية الى قسمين :

1- الاطار النظري : الذي يتناول اهم الأفكار التي تتعلق بمنهجية وسيناريوهات اختبارات الجهد والإجراءات الواجب اتخاذها في ضوء النتائج إضافة الى اهداف المصرف الرئيسية (السيولة والربحية والأمان) والقيمة السوقية لاسهم المصارف المدرجة في سوق التداول المالي .

2- الاطار العملي : ويستند الى تحليل النتائج المالية والاحصائية للبيانات المستخرجة من الميزانيات العمومية والدخل للمصارف عينة الدراسة لمدة ما قبل الاختبار وما بعد الاختبار (قبل وما بعد 2015) ومن ثم التوصل الى النتائج والتوصيات بالاعتماد على أساليب التحليل المالي والنسب المالية .

سابعاً : حدود الدراسة Study boundaries

تم تقسيم حدود الدراسة الى فقرتين وهما كالاتي :

1- مجتمع وعينة الدراسة

حتمت طبيعة متغيرات الدراسة الى ان تكون عينة الدراسة مختصة بالقطاع المصرفي وبناءً على ذلك كانت عينة الدراسة مجموعة من المصارف التجارية الخاصة العراقية والاماراتية التي أسست كشركات مساهمة , وكان هدف الدراسة هو عمل مقارنة بين المصارف العراقية والمصارف الإماراتية عينة الدراسة , وستتناول الدراسة (7) مصارف تجارية عراقية و (7) مصارف تجارية اماراتية كعينة تم اختيارها على قدم تاريخ تأسيسها والملاءة المالية وشفافية افصاحها للجهات الرقابية ولسوق الأوراق المالية فضلاً عن تاريخ ادراجها في السوق المالي , وتمثل عينة المصارف التجارية العراقية نسبة (27%) من مجتمع الدراسة (اجمالي المصارف التجارية البالغ عددها 26 مصرف) , في حين تمثل نسبة (23%) من اجمالي الموجودات او المطلوبات للمصارف الاهلية العراقية والاجنبية والبالغ عددها (59) مصرف , في حين تمثل العينة (2%) من اجمالي موجودات الجهاز المصرفي العراقي عموماً حسب النشرة الإحصائية السنوية للبنك المركزي

العراقي للعام 2015 , في حين تناولت الدراسة ايضاً (7) مصارف تجارية خاصة إماراتية كعينة من مجتمع الدراسة البالغ عددها (23) مصرف تجاري , اذ تمثل العينة نسبة (30%) من مجتمع الدراسة .

2- مدة وبيانات الدراسة

تعد الحدود الزمانية للدراسة المدة التي قام فيها الباحث باجراء الدراسة والتي تمثلت بفترتين هما :

أ- المدة الأولى ما بين (2005- 2015) وتعرف مدة ما قبل الاختبار (السيناريو الأساسي) ,اذ استخدمها الباحث لتحليل تغيرات المراكز المالية للمصارف عينة الدراسة ومحافظها خلال الفترة باستخدام نسب التحليل المالي لغرض تقييم كفاية السيولة المصرفية من خلال مؤشراتها وتقييم الربحية من خلال معدلاتها وتقييم كفاية ومتانة رؤوس أموالها وأسعار أسهمها السوقية من خلال نسبها ومن ثم الوصول الى توضيح طبيعة العلاقة بين الأهداف المصرفية ذاتها (السيولة والربحية والأمان) والقيمة السوقية لاسهم المصارف وبالتالي إعطاء صورة عن حالة الاستخدام الكفوء للموارد المالية المتاحة ومدى كفاءة وأداء ادارات المصارف للسيولة وانعكاس ذلك على ثقة المودعين واستغلال الفرص المناسبة لتحقيق اقصى الأرباح ومقارنتها بفترة ما بعد الاختبار ، وبالنتيجة هل هي بحاجة الى استخدامها تطبيق الاختبارات من عدمها .

ب- المدة الثانية تمثلت بالعام (2015) وهي مدة بداية قيام الباحث بالدراسة والتي تم اخضاع بياناتها الى اختبارات الجهد من خلال فروض السيناريو الاسوأ العالي الشدة وانعكاس اثارها السلبية على مؤشرات المصارف المالية والمصرفية عينة الدراسة للوقوف على مدى قدرة تلك المصارف وملائتها المالية في مواجهة المخاطر غير المتوقعة لفترة افتراضية حددها الباحث تمتد (1-3) سنوات قادمة علماً ان نسب السيناريو الاسوأ المطبق لدى المصارف العالمية والفترة المستقبلية للاختبارات يتم تحديدها وفق توجيهات السلطة النقدية بما يتلائم وظروفها الداخلية من حيث البيئة المالية والاقتصادية العامة للبلد .

ثامناً : وصف عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بصورة قصدية التي شملت (7) مصارف تجارية عراقية و (7) مصارف تجارية إماراتية ، وفيما يأتي وصف للمصارف عينة الدراسة :

1- وصف المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

أ- مصرف بغداد التجاري

في العام 1992 تأسس مصرف بغداد التجاري كشركة مساهمة خاصة بموجب قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 والمعدل بالقانون رقم (2) في عام 1992 , ويعتبر

اول مصرف خاص (اهلي) رخص له بالعمل المصرفي التجاري في العراق والذي بدأ عمله منذ تأسيسه في العام 1992 واضعاً حاجات الاقتصاد الوطني في أولوياته , حيث باشر اعماله منذ تأسيسه براسمال قدره (100) مليون دينار عراقي وبعد مضاعفته لراسماله مرات عدة حتى وصل الى (250) مليار دينار عراقي في العام2013 , وباشر المصرف نشاطه باعمال الصيرفة التجارية , وفي العام 1998 سمح مجلس إدارة البنك المركزي للمصارف العاملة كافة بممارسة انشطة الصيرفة الشاملة الاستثمارية والتجارية , وفي العام 2004 تم ادراجه في سوق الأوراق المالية . ويعد مصرف بغداد بفروعه ال (45) واحد من اكبر المصارف التجارية الخاصة في العراق حيث تشكل نسبة فروعه الى اجمالي فروع المصارف العاملة في العراق (0,04) ونسبة (10%) من اجمالي المصارف التجارية الخاصة والبالغ عدد فروعها (426) فرعاً **(التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد ,2014, 2)** وكما هو موضح في الجدول (7) . وقد شهدت السنوات القلائل الأخيرة تطور نشاط المصرف من محلي الى دولي على الرغم من الاضطرابات في السوق المصرفية وتحقق ذلك من خلال التعزيزات التقنية التي اعتمدها المصرف وامتلاك ادارته النظرة المستقبلية من خلال قيامه بتطوير جميع منتجاته وخدماته واضعا نصب عينيه هدفا واحدا وهو تلبية رغبات وحاجات عملاءه وتوفير أقصى درجات المرونة والسهولة والراحة في تعاملاتهم المصرفية وبامكان الزبائن والعملاء الاختيار من بين تشكيلة واسعة من المنتجات والخدمات وانتقاء المصرف الخدمات المصرفية التي تلائم أسلوب حياتهم .ويلعب مصرف بغداد التجاري اليوم دوراً مهماً في إعادة بناء العراق بالاستفادة من الفرص المتوفرة لتطوير القطاعات النفطية وغير النفطية وفي بناء البنى التحتية وتمويل الاعمار .

ب- المصرف التجاري العراقي

وهو مصرف عراقي تجاري تأسس في 11 فبراير عام 1992 (شركة مساهمة خاصة) وادرج في سوق العراق للأوراق المالية عام 2004 , وعند التأسيس بدأ برسمال قدره (150) مليون دفع منها 25% نقداً وباشر في ممارسة نشاطه الصيرفي بموجب إجازة البنك المركزي العراقي واستمر على زيادة رأسماله حتى وصل في العام 2014 الى (250) مليار دينار عراقي , ويبلغ عدد فروعه (10 فروع) موزعة على مختلف المحافظات العراقية , ويعد المصرف التجاري العراقي من المصارف الرائدة وذات الأهمية الكبيرة ضمن هيكل الجهاز المصرفي العراقي من خلال الخدمات المصرفية التي يقدمها وقيامه منذ تأسيسه على استقطاب ودائع زبائنه سواء في الحسابات الجارية او الودائع الثابتة او ودائع التوفير وغيرها وتوظيفها في مختلف الأنشطة المصرفية لخدمة زبائنه في مجالات خطابات الضمان والاعتمادات المستندية والقروض والخدمات وخصم الكمبيالات

والسحب على المكشوف واجراء التحويلات الداخلية والخارجية لحساب الزبائن وغيرها من الخدمات المصرفية **(التقرير المالي السنوي للمصرف التجاري العراقي ,2014 ,2-3)** .

ج- مصرف الشرق الأوسط العراقي

تأسس مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار كشركة مساهمة برأسمال قدره (400) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م ش/ 5211 والمؤرخة في 1993/7/7 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بموجب قانون الشركات المرقم (36) لسنة 1983 المعدل مدفوعاً منه 25% أي (100) مليون دينار . وبعد الحصول على إجازة الصيرفة الصادرة عن البنك المركزي العراقي بموجب الكتاب المرقم (ص . أ /4/941/4 الصادر في 28 أيلول 1993 على وفق احكام قانونه المرقم (64) لسنة 1976 المعدل , باشر المصرف عمله وفتح فرعه الرئيسي ابوابه للجمهور يوم 1994/5/8 . وما ان زاول المصرف اعماله من خلال فرعه الرئيسي حتى بادر المساهمون خلال العام 1994 الى تسديد القسط الثاني من راس المال المقرر وقدره (100) مليون دينار فاصبح راس المال المدفوع (200) مليون دينار . وبعد ان حقق المصرف ارباحاً مجزية خلال المدة المنتهية 1996/12/31 قررت الهيئة العامة رسملتها بإضافة القسطين ما يعادل القسطين الباقيين اللذين مجموعهما (200) مليون دينار من الأرباح الى راس المال ليصبح راس المال المقرر البالغ (400) مليون دينار مدفوعة بالكامل . وبعد ثلاث سنوات أي في عام 1999 توجه المصرف الى زيادة رأسماله الاسمي والمدفوع بشكل متوالي سنة بعد أخرى حتى بلغ في نهاية 2006 (27) مليار دينار , وخلال العام 2007 تم إضافة (4) مليار دينار من الأرباح الى رأسمال المصرف ليصبح المدفوع منه (31) مليار دينار . ويهد المصرف الى تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في المجالات الاستثمارية المختلفة ,والمساهمة في تعزيز مسيرة التنمية الاقتصادية للبلد ضمن اطار السياسة العامة للدولة وبما يحقق اهداف المصرف في التطور والنمو .ويتولى المصرف القيام بكافة الأنشطة المصرفية والاستثمارية المحلية والدولية .,, واصبح عدد فروع المصارف العاملة داخل القطر (22) فرعاً , ثمانية منها داخل مدينة بغداد وأربعة عشر خارجها وهناك خطة لفتح المزيد من الفروع لتغطية المحافظات كافة **(التقرير المالي السنوي لمصرف الشرق الأوسط ,2014 , 3)** .

د- مصرف الاستثمار العراقي

يعد مصرف الاستثمار العراقي احد المصارف التجارية الرائدة في العراق , تأسس سنة 1993 وله قاعدة واسعة من الزبائن في كافة انحاء العراق من خلال فروعه المنتشرة والبالغ عددها (20) فرعاً , وقد تأسس المصرف برأسمال قدره (100) مليون دينار وفقاً لاحكام قانون الشركات رقم 36 لسنة 1983 المعدل وعلى اثر ذلك اصدر البنك المركزي العراقي ترخيصه للمصرف للعمل

كمؤسسة مصرفية مجازة بموجب إجازة الصيرفة رقم 10/3/942/5 .ص بتاريخ 1993/9/28 على وفق احكام البنك المركزي العراقي المرقم (64) لسنة 1967 المعدل . وباشر المصرف نشاطه المصرفي في 9/29/ 1993 من خلال فرعه الرئيسي وفروعه المنتشرة في بغداد وباقي محافظات القطر . وقد ساهم المصرف قي دعم الاقتصاد الوطني من خلال تعبئة المدخرات الوطنية وتوظيفها في مشاريع استثمارية تعود بالنفع في زيادة عوائد المصرف ودعم المشاريع الاقتصادية في البلد وتعظيم ثروة الملاك عن طريق زيادة القيمة السوقية من خلال تعزيز أنشطة المصرف الخدماتية والاستثمارية باستخدام احدث اساليب العمل (**التقرير السنوي لمصرف الاستثمار العراقي ,2015 , 7**) .

هـ – المصرف المتحد للاستثمار

تأسس المصرف المتحد للاستثمار (ش.م.خ) بموجب شهادة التأسيس المرقمة (م.ش /5762) المؤرخة في 1994/8/20 الصادرة عن دائرة مسجل الشركات في وزارة التجارة على وفق احكام المادة (21) من قانون الشركات رقم (36) لسنة 1983 المعدل وبرأسمال قدره (مليار دينار) وحصل على إجازة ممارسة الصيرفة على وفق احكام الفقرة (1) من المادة الحادية والأربعين من قانون البنك المركزي العراقي رقم (64) لسنة 1976 المعدل وباشر نشاطه في العمليات المصرفية والاستثمارية في مطلع العام 1995 . ويهدف المصرف الى المساهمة في التنمية الاقتصادية وتنشيط فعالياتها بممارسة اعمال الصيرفة الشاملة في اطار السياسة العامة للدولة عن طري ممارسة اعمال الصيرفة التجارية والتخصصية إضافة الى اعمال الصيرفة الاستثمارية وتمويل عمليات ذات جدوى اقتصادية متوسطة وطويلة الاجل لمشاريع القطاع الخاص والمختلط الزراعية والصناعية والتجارية والسياحية والانشائية والخدمية باشراف ورقابة البنك المركزي العراقي بموجب احكام قانونه المرقم (64) لسنة 1976 المعدل والتعليمات الصادرة بموجبه وكذلك لاحكام قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل . وقد ازداد رأسمال المصرف ليصل في العام 2010 الى (150) مليار دينار ومن ثم الى (200) مليار دينار للعام 2011 حتى وصل الى (300) مليار دينار للعام 2013 بموافقة الهيئة العامة للمصرف المتحد . ويمتلك المصرف حالياً (19) فرعاً موزعة في بغداد ومحافظات القطر .

و– المصرف الأهلي العراقي

اسس المصرف كشركة مساهمة ضمن القطاع الخاص وبرأسمال قدره (400) مليون دينار ليصل الى (250) مليار دينار في العام 2014, وحصلت موافقة البنك المركزي العراقي بتاريخ 1995/3/28 على ممارسته الصيرفة كمصرف استثماري باسم المصرف الاهلي للاستثمار والتمويل وفي العام 1995 باشر المصرف مزاولة اعماله , وعضواً في مجموعة (كابيتال بنك

الاردنية) ليعمل معها بشكل مباشر من خلال شبكة واسعة من الفروع في بغداد والبصرة واربيل لتقديم حلول مصرفية متفوقة للعملاء المتميزين في الاسواق المترابطة في العراق والاردن . اذ تبلغ مساهمة المصرف الاردني في المصرف الاهلي العراقي ما يقارب (61.85%) من اجمالي رأسماله . ويمارس المصرف اعماله من خلال نظام مصرفي متطور يسهم لدعم نموه وخدمة عملائه وزبائنه , بالاضافة الى ان المصرف وجميع الفروع التابعة له يقومون باعداد التقارير الخاصة بها وفق معايير المحاسبة الدولية وتدقق اعماله من قبل مدققين دوليين ,ويقدم المصرف خدماته عن طريق انظمة مصرفية عالمية حديثة , ويمتلك المصرف الاهلي العراقي (8) فروع تغطي معظم المحافظات العراقية **(التقرير المالي السنوي لمصرف الاهلي العراقي ,2014 ,3)** .

ز- مصرف الائتمان العراقي

تأسس مصرف الائتمان العراقي عام 1998 من قبل مجموعة من التجار العراقيين برأسمال مدفوع قدره (200) مليون دينار عراقي قبل ان يتم ادراج المصرف في سوق الاوراق المالية عام 2004 . ويعد مصرف الكويت الوطني احد اول ثلاثة مصارف اجنبية تمنح ترخيصاً للعمل في العراق وأول مصرف يقوم بالاستحواذ على مصرف عراقي هو مصرف الائتمان العراقي من خلال حصوله على حصة مهيمنة تصل نسبتها الى 75% من راس مال المصرف. وقد قام بنك الكويت الوطني بزيادة راس مال المصرف حتى وصل الى (250) مليار دينار في العام 2014 وهو المبلغ المطلوب استناداً الى تعليمات البنك المركزي العراقي وبالتالي اسهم بفعالية على تطويره ودعمه ليصبح احد ابرز المصارف الخاصة في العراق من خلال مايقدمه من الخدمات التي تلبي احتياجات العملاء والزبائن كخدمات التحويل وتمويل التجارة للشركات المحلية والمقاولين **(التقرير المالي السنوي لمصرف الائتمان العراقي ,2014 , 2)** .

2- وصف المصارف التجارية الامراتية عينة الدراسة

أ- مصرف المشرق

تأسس مصرف المشرق عام 1967 ويقع مقره الرئيسي في دبي , ويعتبر مصرف المشرق من اكبر المؤسسات والمصارف المالية في دولة الامارات ولديه (65) فرعاً بدولة الامارات العربية المتحدة و(12) مكتب في دول الخليج العربي واوربا واسيا وأميركا وافريقيا , وكان اسم المصرف سابقاً يدعى بمصرف عمان , وقد حصل المصرف بجائزة افضل مصرف للتعاملات الاليكترونية عبر الانترنيت وذلك في عام 2010 , كما حصل المصرف ايضاً على جائزة افضل ممول للتجارة داخل دولة الامارات . ودائما يعتبر مصرف المشرق هو من يكون لديه الريادة والبداية للخدمات الجديدة داخل الامارات , اذ يعتبر اول مصرف في الامارات يقوم بتركيب أجهزة الصراف الالي كما

يعتبر ايضاً بانه اول مصرف في دولة الامارات يقوم بإصدار البطاقات التموينية **(التقرير المالي السنوي لمصرف المشرف ,2014 , ص 4)** .

ب- مصرف أبو ظبي الوطني

تم تأسيس مصرف ابوظبي الوطني في العام 1968 كمؤسسة مصرفية تعمل لحساب حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وإمارة أبوظبي. كما عمل البنك عند إنشائه كمصرف مركزي في دولة الإمارات قبيل إنشاء مجلس النقد في العام 1975. المحاور الثلاثية الاساسية لأنشطة البنك هي، القطاع المصرفي الداخلي، قطاع الاستثمار المصرفي والقطاع المصرفي الدولي. وتنقسم قاعدة عملاء الخدمات المصرفية للأفراد إلى ثلاث أقسام: العملاء الأفراد وعملاء النخبة المصرفية والخدمات المصرفية الخاصة. وتقدم شركة أبوظبي للخدمات المالية ذ.م.م. وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل لبنك أبوظبي الوطني، خدمات الوساطة للتداول بالاسهم المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى تجارة السلع وإدارة الاكتتابات العامة المبدئية، وهي تستأثر حاليا بالحصة الأكبر من سوق الوساطة في الدولة. يتولى القطاع المصرفي الدولي إدارة شبكة فروع البنك خارج الدولة ومجموعة أبوظبي الدولية ومجموعة المؤسسات المالية، كما يشرف على أعمال 23 وحدة خارجية تمتد بدءا من عمان والبحرين في منطقة الخليج إلى القاهرة والخرطوم في أفريقيا، مرورا بلندن وباريس في أوروبا ووصولا إلى واشنطن العاصمة في الولايات المتحدة الأمريكية, ويعمل مصرف ابوظبي الوطني الذي يصنف ضمن المصارف ال(50) الاكثر اماناً في الشرق الاوسط ,ويمتلك واحدة من اكبر شبكات الفروع واجهزة الصراف الالي في دولة الامارات العربية المتحدة حيث يملك 134 فرعاً واكثر من 550 جهاز صراف الي لتوفير خدمات مصرفية متكاملة في مختلف انحاء الدولة **(التقرير السنوي لمصرف ابو ظبي الوطني ,2014 ,ص2)** .

ج- المصرف العربي المتحد

تم تأسيس المصرف العربي المتحد في العام 1975 كشركة مساهمة بين عدد من رجال الاعمال البارزين في الدولة ومصرف سوسيتيه جنرال الفرنسي , وفي العام 2005 باع المصرف الفرنسي حصته البالغة 20% من رأسمال المصرف العربي المتحد الى المساهمين الاماراتيين المالكين لرأسمال المصرف وقد اعتبرت الصفقة في حينها واحد من اكبر الصفقات المبرمة في قطاع الأسهم في دولة الامارات العربية المتحدة . ويمتلك المصرف الذي يتخذ من امارة الشارقة مقراً له (27) فرعاً موزعة على مختلف امارات الدولة ويقدم العديد من الخدمات المصرفية الخاصة بالعملاء الافراد والشركات على حد سواء بما يلبي رغبات شرائح العملاء كافة , كما يوفر حلولاً مصرفية رائدة لقاعدة واسعة من العملاء في قطاعي التجارة والصناعة المتمركزين في كافة انحاء الدولة . ويشار الى ان المصرف العربي المتحد يحتل المركز الثالث والعشرين ضمن قائمة

افضل الشركات والمؤسسات في دولة الامارات العربية المتحدة , كما يندرج المصرف على قائمة اكبر خمسين مؤسسة مصرفية في منطقة الخليج العربي من حيث راس المال السوقي . اذ حصل المصرف العربي المتحد على المركز الثاني والعشرين على مستوى شركات دولة الامارات العربية المتحدة بشكل عام وعلى المركز الثاني عشر عن فئة المصارف في الدولة ,كما حصل المصرف العربي المتحد على العديد من الجوائز المرموقة ونذكر منها افضل مصرف للعام 2011 , ويواصل المصرف ترسيخ الأسس اللازمة لتعزيز نموه وتحقيق المزيد من النجاح مستفيداً من التحالف الاستراتيجي مع المصرف التجاري القطري الهادف الى تحسين أوجه التظافر المحتملة وتطبيق افضل الممارسات في مجال الاعمال وتطوير الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها المصرف **(التقرير السنوي للمصرف العربي المتحد ,2014 ,ص 4)** .

د- مصرف راس الخيمة

يعتبر مصرف رأس الخيمة الوطني(راك بنك)الذي تأسس عام 1976 من أقدم وأعرق المؤسسات المالية المحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة، وهو حالياً أسرع نمواً وديناميكية في المنطقة .وبحسب تصنيف» أفضل 100 مصرف عربي « لعام 2013 الذي تصدره مجلة (ذا بانكر) ،و حل (راك بنك) بالمرتبة الأولى في العالم العربي من حيث العائدات على الأصول، والخامسة من حيث عائدات رأس المال .ويقدم المصرف مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية عبر فروعه البالغة 39 ، والخدمات الهاتفية والإلكترونية والخدمات عبر الهاتف النقال. ويعتبر (راك بنك) شركة مساهمة عامة مقرها إمارة رأس الخيمة ومسجلة وفق أحكام القانون الاتحادي رقم (8)لعام 1984 في شأن الشركات التجارية .ويدير البنك عملياته في دولة الإمارات العربية المتحدة بموجب الرخصة المصرفية رقم 12322 الصادرة عن» مصرف الإمارات المركزي« ، ويبلغ عدد موظفيه 2400 موظف يقدمون الخدمات لما يزيد على 700 ألف من العماء الأفراد والشركات**(التقرير السنوي لمصرف راس الخمية الوطني ,2014 , ص 4)** .

هـ- مصرف الخليج الاول

تاسس مصرف الخليج الأول في عام 1979 ويتخذ عاصمة دولة الامارات العربية المتحدة ابوظبي مقراً رئيسياً له , اذ يوفر المصرف خدمات مالية واسعة النطاق للافراد ومختلف قطاعات الاعمال من خلال شبكة فروعه في دولة الامارات العربية المتحدة بالإضافة الى فروعه الدولية في سنغافورة وقطر ومكاتبه التمثيلية في الهند ,هونغ كونغ ,المملكة المتحدة , وكوريا سيئول الى جانب المؤسسة المصرفية التابعة له في ليبيا . واليوم يعتبر مصرف الخليج الأول من المؤسسات العالمية المستوى الملتزمة بتحقيق افضل قيمة لمساهميها وعملائها وموظفيها عبر فروعه البلغة (22) فرعاً والمنتشرة في كل انحاء دولة الامارات , حيث يركز على تقديم الخدمات والمنتجات المصرفية التي

تلبي احتياجات العملاء وتساهم في دعم الازدهار والنمو الاقتصادي لدولة الامارات , وانطلاقاً من التزامه الدائم بالتميز يواصل مصرف الخليج الأول الاستثمار بشكل كبير في الموارد البشرية والتكنلوجية بهدف تقديم خدمات مصرفية باعلى وارقى المعايير **(التقرير السنوي لمصرف الخليج الأول , 2014 ,ص5)** .

و- مصرف الاتحاد الوطني

تأسس مصرف الاتحاد الوطني في العام 1982 , وتعد من ضمن الشركات الوطنية الأولى التي تعاملت في قطاع الوساطة المالية في الدولة , وللشركة الى جانب مركزها الرئيسي المتواجد في الخالدية في أبو ظبي ,فرع في سوق دبي المالي بمركز التجارة العالمي وفرع اخر في سوق أبو ظبي للأوراق المالية برج الغيث بشارع حمدان . ويعتبر مصرف الاتحاد الوطني المصرف الوحيد في الدولة الذي تساهم فيه كل من حكومتي أبو ظبي وحكومة دبي , وحاز المصرف على شهادة الايزو 2000:9001 وقد حصل المصرف على إعادة تصديق شهادة الايزو 9001: 2000 في عامي 2005 و 2008 , وفي عام 2002 فاز مصرف الاتحاد الوطني بجائزة الشيخ خليفة للامتياز (سكيا) عن فئة الأداء المالي , وفي عام 2005 فاز مصرف الاتحاد الوطني بجائزة الشيخ خليفة للامتياز (الفئة الذهبية) ومنح مصرف نيويورك مصرف الاتحاد الوطني (جائزة الجودة في تحويل الأموال) . ويقد المصرف من خلال فروعه البالغة (74) فرعاً والمنتشرة عبر انحاء دولة الامارات يقدم كافة الخدمات المصرفية المتضمنة الوساطات الدولية والحوالات والقروض وغيرها من الخدمات المتنوعة التي تلبي احتياجات ورغبات العملاء والزبائن **(التقرير السنوي لمصرف الاتحاد الوطني ,2014 ,ص4)** .

ز- مصرف ام القيوين الوطني

تأسس مصرف ام القيوين الوطني في العام 1982 وقد تم تغيير الاسم التجاري للمصرف في العام 2005 الى (NBQ) وعودة الانطلاق بالهوية المؤسسية الجديدة , اذ تعتبر حكومة ام القيوين هي المساهم الرئيسي في هذا المصرف .ويمتلك المصرف شبكة تضم (35) فرعاً ووحدة خدمات مصرفية الكترونية موزعة على جميع امارات الدولة , ويقدم المصرف عبر هذه الافرع مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المصرفية للافراد والشركات وكلها مفصلة عبر صفحات هذا الموقع , وتتراوح هذه الخدمات والمنتجات بين برامج الادخار المخصصة للأطفال وبين الخدمات المخصصة مثل الخدمات التجارية . ويسعى مصرف ام القيوين الوطني دائماً الى تقوية عملياته المصرفية وتحديث القاعدة التكنلوجية وفق احدث واعلى المعايير المعمول بها في القطاع المصرفي والمالي , وقد وضع المصرف مشروع متكامل في العام 2010 لتجديد مركز البيانات وتكنلوجيا المعلومات . وقد حقق المصرف خلال سنة 2011 نسبة كفاية راس مال قوية (28,3%) مقارنة

مع المصارف المحلية الأخرى بالدولة , ويعد هذا المعدل واحد من اعلى المعدلات على مستوى المصارف في دول مجلس التعاون . لقد تم تقدير التزام المصرف نحو توطين كوادره الوطنية في عدة محافل ومعارض على مدى السنوات (30) الماضية وقد حصل المصرف على عدة جوائز تقديراً لدوره المتميز في خلق فرص عمل لمواطني دولة الامارات **(التقرير السنوي لمصرف ام القيوين الوطني ,2014 ,ص4)** .

تاسعاً : إجراءات واساليب الدراسة

لاجل اختبار فرضيات الدراسة فقد تمت الاستعانة بمجموعة من أساليب التحليل المالي والنسب المالية وهي كالاتي :

1- معدل النمو السنوي المستخدم لبيان الأكثر جزئية او الأشد قوة لقيم عناصر الموجودات والمطلوبات وبنود الدخل وتحليلها للفترة 2005- 2015 من خلال قسمة المبلغ المراد مقارنته على مبلغ الأساس مضروباً في 100% .

2- الوزن النسبي لكل موجود او مطلوب الى اجمالي الموجودات او المطلوبات .

3- نسب السيولة النقدية والقانونية المستخدمة لمعرفة مستوى سيولة المصارف ومقدرتها في مواجهة سحوبات المودعين الفجائية قبل وبعد الاختبار .

4- نسب الربحية المستخدمة لقياس العوائد المتولدة من استخدام حقوق الملكية والموجودات وغيرها قبل وبعد الاختبار .

5- نسب الكفاية المستخدمة لقياس المقدرة المالية للمصارف عينة الدراسة في تغطية سحوبات المودعين وانخفاض قيم الموجودات بفعل تعرضها للمخاطر الائتمانية والسوقية ومخاطر السيولة قبل وبعد الاختبار .

6- نسب القيمة السوقية المستخدمة لقياس تغيرات السعر السوقي للسهم قبل وبعد الاختبار .

الفص الثاني

الاطار النظري للدراسة

تمهيد

تطبق اختبارات الضغط (التحمل) على المصارف بهدف التعرف على قدرتها على تحمل الخسائر المستقبلية المحتمل التعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول الأوضاع الاقتصادية في المستقبل ، حيث ان هذه السيناريوهات تبدأ ما يسمى باالسيناريو الأساسي او سيناريو استمرار الأوضاع الحالية على ما هي عليه وعدة سيناريوهات بديلة تختلف في درجة حدة الفروض القائمة عليها . تحاول هذه الاختبارات التأكد من ان المصارف سوف يكون لديها موارد رأسمالية كافية لمواجهة الخسائر الناجمة عن المخاطر المختلفة التي من المحتمل ان تتعرض لها في حال تحقق السيناريو الاسوأ من بين هذه السيناريوهات ، ولذلك يفترض ان يترتب على اختبارات الجهد بناء تصورعن مدى قدرة المؤسسات المالية والنظام المصرفي بشكل عام على مواجهة الصدمات المحتمل حدوثها في الاقتصاد اذا ما تطورت الاوضاع الاقتصادية على النحو الاسوأ وتقييم قدرتها على استيعاب الصدمات المختلفة الناجمة عن مخاطر الائتمان والاسواق وغيرها من المخاطر الاخرى . وتنفذ هذه الاختبارات على كل مصرف على حدة او النظام المصرفي عموماً استناداً الى البيانات المتاحة عن كل مصرف والمعلومات الناجمة من عمليات الرقابة على المصرف .

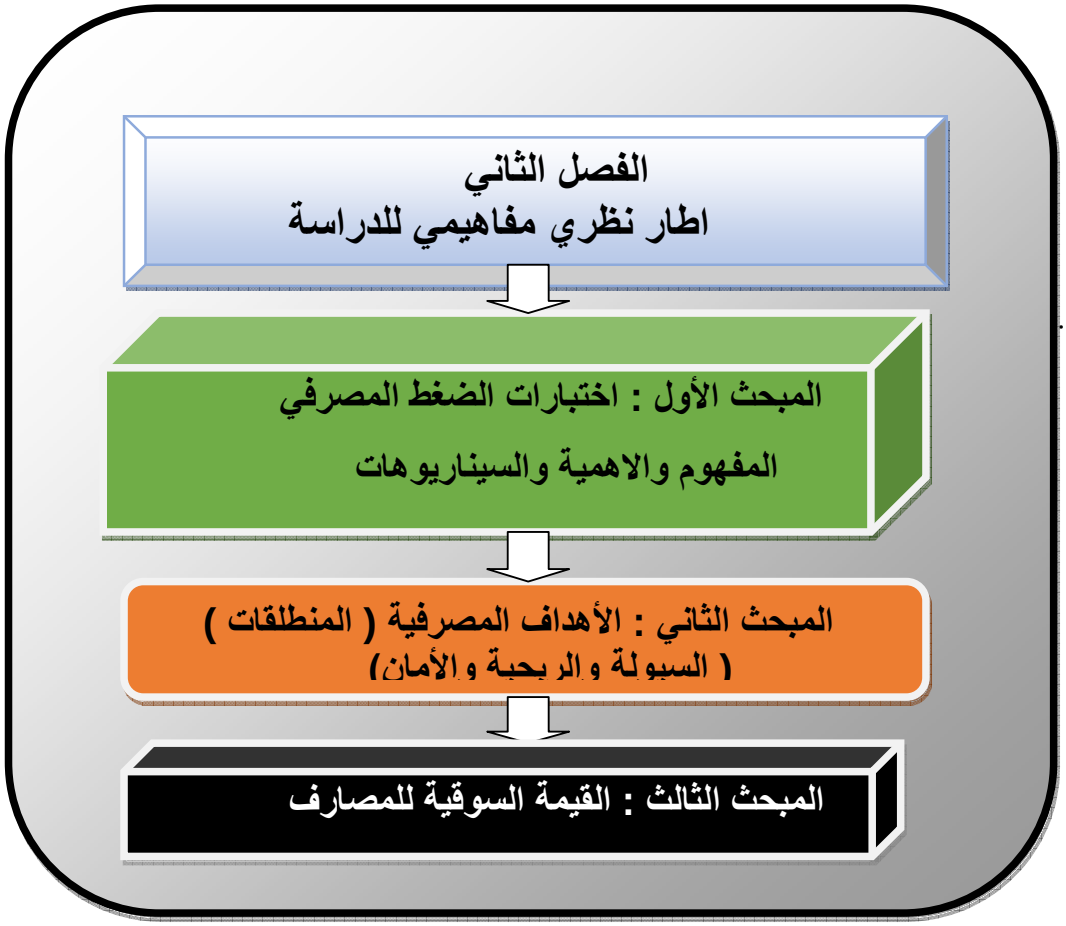

الفصل الثاني–المبحث الأول

اختبارات الضغط المصرفي، اطار مفاهيمي

Banking stress–testing–Conceptual Framework

اولاً : مفهوم اختبارات الضغط المصرفي

تشير المعاجم العربية الى مفهوم الجهد عموماً بأنه (الشدة والضغط والتحمل والمشقة والطاقة) (**ابن منظور، 224:2003**) ،في حين أشار الرازي في كتابه مختار الصحاح بان مفهوم الجهد هو(المشقة والتحمل فوق الطاقة والقدرة على الاجهاد) ،(**الرازي ،144:1981**) ،وعلى هذا النحو يمكن ان تعرف اختبارات الضغط المصرفي من لدن المتخصصين الاقتصاديين والماليين بأنها :(اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي غالباً ما تكون من خلال تقييم جانبين من وضع البنك هما الملاءة والسيولة ،لان وجود مشكلات في احدهما يمكن ان يتسبب في خسائر ضخمة ويؤدي في نهاية المطاف الى وقوع ازمة مصرفية) (**شوماخر ، 2013 : 38**) . كما تعرف اختبارات الضغط ايضاً (strees–Testing) بأنها :(استخدام المصرف تقنيات مختلفة لتقييم قدرته على مواجهة الانكشافات في ظل أوضاع وظروف عمل صعبة من خلال قياس اثر تلك الانكشافات على مجموعة المؤشرات المالية للمصرف وبصفة خاصة الأثر على مدى كفاية راس المال وعلى الربحية) (**الرفاعي ، 2010 :1**) . وقد تم تعريف اختبارات الجهد ايضاً من قبل (**Christian &claus**) بأنها : (تحديد ما اذا كانت مستويات رأسمال المصارف (الملاءة المالية) بعد الضغط بالقدر الكافي وبقائها فوق الحدود الرقابية الدنيا ولديها القدرة على مواجهة توقعات السوق السلبية إضافة الى تأمين كفاية البنوك من الملاءة المالية لمواجهة الصدمات الإضافية في حالة تطبيق السيناريو الشامل) (**9، 2011: Christia &claus**) .

وبناءً على نحو ما تقدم ان ما يجريه المتخصصون لدى المصارف باعتبارها تمثل عصب اقتصادات البلدان من اختبارات للقدرة على تحمل الضغوط يحدث شيء مشابه لها عند زيارة طبيب القلب التي تتضمن غالباً اختباراً للقدرة على تحمل الجهد ، فمراقبة الأنشطة الروتينية لا تكفي لتحديد صحة المريض بل يطلب الطبيب الى المريض ان يمشي او يعدو على جهاز المشي /العدو الى ان تتلاحق أنفاسه بسرعة وبالتالي يكون تشخيص بعض مشكلات القلب اسهل عندما يعمل القلب بجهد اكبر وبنبضات اسرع وقد لا تظهر على المريض أي علامات او اعراض للمرض عندما يكون في وضع الراحة ، ولكن يتعين ان يعمل القلب بجهد اكبر خلال التمرين فيحتاج بالتالي الى قدر اكبر من الدم والاوكسجين فيمكن ذلك ان يساعد الطبيب على تحديد مشكلات محتملة (**شوماخر ، 2013 : 38**) والحال ذاته ينطبق على المصارف اذ لايمكن

معرفـة المقـدرة الماليـة للمصـارف فـي مواجهـة المخـاطر غيـر المتوقعـة الا بعـد اخضـاعها الـى سيناريوهات مخاطر عالية الشدة او ما يعرف باختبارات الجهد لكي يمكن لنا التأكد من قدرتها من عدمها في مواجهة تلك المخاطر .

وفـي ظـل ماشـهدته الأسواق العالميـة مـن ازمـات ماليـة متكررة واخرهـا الازمـة العالميـة التـي بدأت مع منتصف عام 2007، واجهت المصارف ضغوطات في الحصول على التمويل وفي إدارة سيولتها بشكل عام ، وقد أظهرت مثل هذه الحوادث الحاجة الى تحسين تطبيقات اختبارات الضغط وإدخـال هذه التطبيقات ضـمن الإدارة اليوميـة للمخـاطر لاسيما مخـاطر السيولة مـن اجـل ضـمان التأكد من سلامة الفرضيات التي تعتمدها المصارف في إدارة سيولتها ، وتبعاً للنشاطات الائتمانية فقد تم فرض استخدام نماذج التقييم الداخلي لغرض احتساب راس المال النظامي بموجب توصيات بازل 2 الا ان بازل"2 " لم تستطيع تجنيب المصارف من زيادة مديونياتها , وفشلت كنماذج لإدارة المخاطر وفي تقدير ما تحتاج إليه المصارف من رؤوس أموال واحتياطات , فجاءت"بازل "3" لتشهر قواعدها ومعاييرها الجديدة لتعزيز متانة النظام المصرفي من خلال معالجة كثير من العيوب التي تسببت بأزمة المال , وتحسين نوعية رأس المال وضبط مستوى القروض والتركيز على أهمية إدارة السيولة , إضافة إلى تشجيع المصارف على إدارة أخطارها وغير ذلك .**(يوسف ،2011 : 14)**.

وفي ضوء الأهمية المتزايدة التي باتت تكتسبها هذه الاختبارات انعكاساً لتداعيات الازمة المالية العالمية فقد أصدرت لجنة بازل للرقابة على المصارف ورقة تحت عنوان (مباديء اختبارات الجهد الجيدة والرقابة عليها) ،وقد تضمنت الورقة المباديء الخاصة بالمصارف وهي كالاتي :**(صندوق النقد العربي ، 2009: 1)**

1- استخدام اختبارات الجهد كجزء من منظومة إدارة المخاطر المصرفية .

2- منهجية اعداد اختبارات الجهد واختيار السيناريوهات .

3- الجوانب التي تتطلب اهتمام خاص عند اجراء اختبارات الجهد .

وتـأتي تطبيقـات اختبـارات الجهـد كـاداة جديـدة تضـاف ضـمن منظومـة إدارة المخـاطر المصـرفية وتعطي المعرفة بمدى مقدرة المصرف المالية في مواجهة المخاطر غير المتوقعة ويحقق لـه الأمـان من تداعيات الازمات المالية المتكررة .

ثانياً: اختبارات الجهد :(لمحة تأريخية ، اهميتها ، اغراضها)

1- لمحة تأريخية حول اختبارات الجهد

في عام 1999 بدأ صندوق النقد الدولي استخدام اختبارات القدرة على تحمل الضغوط باعتبارها أداة من أدوات الرقابة الا ان هذه الاختبارات لم تكن معروفة لدى الجمهور الا على نطاق ضيق الى ان وقعت الازمة المالية العالمية واستخدمت فيها الاختبارات لاستعادة ثقة الأسواق ، الا ان الازمة المالية الأخيرة كشفت أوجه القصور في كل من الأسواق والحكومات، حيث كانت الازمة تمثل بمثابة صدمة قوية لكثير من الناس ضمن اطار الفكر المالي بسبب الظواهر المالية التي قادت الى وقوعها والتي لم تكن متوقعة من منظور نموذج المدرسة الكلاسيكية الجديدة . **(Rogers،5: 2010)** . وقد لفتت الازمة المالية العالمية انتباه الجمهور الى اختبارات التحمل على تحمل الضغوط التي تجري للمؤسسات المالية لاجل تحقيق السلامة الاحترازية الكلية والتي تعني تحليل المخاطر على نطاق النظام المصرفي ككل الى جانب المخاطر التي تخص كل مؤسسة مالية على حدة من جهة والانتقادات الموجهة لتلك الاختبارات لعدم رصدها لكثير من مواطن الضعف التي افضت الى الازمة من جهة اخرى ،الا ان بعد وقوع الازمة وما انتجته من تقويض بشكل خطير في الثقة بالنظام المالي والمؤسسات ، اسند للاختبارات دور جديد باعتبارها أدوات لادارة الازمة من خلال توجيه عملية إعادة رسملة البنوك والمساعدة على إعادة الثقة **(USGAO،2010:8)** . وقد أظهرت الدروس المستقاة من التجارب الماضية لاختبارات الضغط المصرفي بانها لايمكن ان تستوفي دورها بفعالية كأداة لادارة المخاطر بشكل أوسع نطاقاً الا من خلال توفر ثلاثة شروط أساسية يتعين الوفاء بها من قبل المعنيين بتنفيذ تطبيقات الاختبار وهي كالاتي : **(Christian et al،4 :2011).**

أ- ينبغي أن تكون الافتراضات إزاء مستوى الصدمات السلبية (سيناريوهات) ومدتها أن تكون مقبولة لكنها بدرجة شديدة بما يكفي التقييم بشكل يتناسب مع قدرة المؤسسات المصرفية بصورة انفرادية والنظام المصرفي عموماً.

ب- الإطار المستخدم لتقدير أثر الصدمات السلبية على مرونة الملاءة المالية (القدرة على التكيف) يتطلب ان تكون درجة حساسية المخاطر بالقدر الكافي .وهذا يتطلب تغيرات في معلمات (موجهات) المخاطر القائمة على أساس مقاييس اقتصادية للملاءة المالية، بالإضافة إلى الجوانب التنظيمية والقانونية (والتي هي عادة ما تكون ليست بما فيه الكفاية لحساسية الخطر).

ج- يجب أن تكون نتائج الاختبارات سهلة لاجل التواصل مع صانعي القرار سواء كانوا صانعي السياسات مدراء البنوك ام المشاركين في السوق. ويبدو هذا الشرط الأخير في واقع الامر واضحا

لانه غالبا ما تشكل حساسية المخاطرة العالية تحدياً لصانعي القرار كونها افتراضات وفق اطر بالغة التعقيد، "المتقدمة".

2- أهمية اختبارات الجهد

تعد اختبارات الضغط من الادوات المهمة في نظم إدارة المخاطر لدى المصارف ،خاصة بعد ان اكدت الازمات باشكالها المتنوعة التي شهدتها الأسواق انه ليس كافياً ان تتم إدارة المخاطر على أساس أوضاع العمل العادية والسبب في ذلك لانه في حالة تعرض الأسواق الى تغيرات فجائية (صدمات سوقية قوية) فان المصارف قد تتعرض لخسائر كبيرة نتيجة للحالات الاتية :(**الرفاعي ،1:2010)** .

أ- استجابة السوق بصورة مختلفة عن استجابته في حالة الظروف العادية .

ب- ظهور مخاطر تركزات جديدة من خلال ترابط غير متوقع في الأسواق المختلفة .

ج- تحركات سريعة في الأسعار وشحة في السيولة داخل السوق .

د- ضغط مفاجيء في الأوضاع الاقتصادية للبلدان والاقاليم المتأثرة بتلك الازمات .

هـ- الصعوبات التي عادة ما تواجهها المصارف في تغطية مراكزها المالية خلال الازمات .

لذلك تعد اختبارات الضغط جزاً مهماً من ضوابط رقابة المخاطر العامة وبالتالي يتعين على المصارف تضمين هذه الاختبارات عند استخدام نماذج قياس مخاطر السوق ،مخاطر الائتمان، مخاطر البلدان (السيادية)، مخاطر الانكشافات الكبيرة والتركزات ،مخاطر السيولة ،والمخاطر بصفة عامة .اضافة الى ان استخدامها لم يكن فقط كاداة لادارة المخاطر والمكونات الرئيسة لتحليل الاستقرار المالي ولكن ايضاً بوصفها أداة لادارة الازمات سيما خلال الازمة المالية العالمية الأخيرة ودورها الواضح من خلال قيام الولايات المتحدة ببرنامجها الاشرافي لتقييم رأسمال قطاعها المصرفي وتطبيقها لاختبارات التحمل وهو دور هام في تحديد مستوى الدعم لراس المال وتعزيز الثقة في السوق وكذلك دورها في القطاع المصرفي الأوربي (**Christian et al ،4 :2011).** وبناءً على ما تقدم يمكن القول بان اختبارات الضغط تعد من الأدوات المهمة ضمن منظومة ادارة المخاطر من قبل ادارات المصارف كجزء من ادارتها الشاملة للمخاطر، فهي الذي تحذر إدارة المصرف من سلبية احداث متطرفة (extreme events) او ما يعرف بالمخاطر غير المتوقعة وتحدد ايضاً مدى مقدرة المصارف لامتصاص الخسائر المالية في حال حدوث صدمات كبيرة إضافة الى كونها تعد مؤشراً الى مستوى راس المال الضروري لتحمل الظروف المتدهورة للسوق ، لذلك نستطيع ان نحدد اهمية اختبارات الجهد بالنقاط الاتية: **(يوسف،2016: 14)** .

أ- تشكل أداة مكملة لمقاربات ومقاييس إدارة المخاطر .

ب- تؤمّن تقويمات استشرافية عدة للمخاطر .

ج- مد إجراءات التخطيط للسيولة ورأس المال بالبيانات اللازمة.

د- تحدد مستوى تحمل المصرف للمخاطر وتسهل تطوير التخفيف من الأخطار ووضع خطط للطوارئ خلال مجموعة من الظروف الضاغطة .

فضلاً عن ذلكً فان اختبارات الضغط تساعد في اكتشاف مخاطر التركز ومخاطر التمويل التي لا تظهر عادة الا في وقت الازمات، لذا يتوجب على المصارف ان تخضع سيولتها لاختبارات ضغط شاملة ،وان تستعمل نتائج هذه الاختبارات في تحسين قدرتها على مواجهة الحالات الضاغطة والتغلب عليها **(اتحاد المصارف العربية، 2013 : 2)** . لذلك اختبارات الضغط تساعد على تحديد انواع الاجراءات العلاجية التي سيتخذها البنك في ضوء نتائجها والتي يمكن ان تتضمن العديد من الاجراءات مثل :اعادة الهيكلة لمراكز المصرف ،تخفيض حدود المخاطر ،تعديل سياسات التسعير ،تعزيز اوضاع السيولة، بناء رأسمال اضافي لمواجهة الاثر المحتمل للاوضاع الصعبة **(فتحي ،2014: 2)**. وبناءاً على ذلك فان نتائج تلك الاختبارات سوف تحدد المصارف ذات الأوضاع المتينة، وهي المصارف التي تكفي أصولها لتمويل التزاماتها وتغطية خسائرها المستقبلية، ومن ثم يمكنها أن تستمر في دورها كوسيط مالي، وبدون مساعدة حكومية، وكذلك تحديد تلك المصارف التي سوف تحتاج إلى مساعدة من الحكومة لكي تستمر في العمل، وهي تلك المصارف المحتمل أن تكون مليئة ماليا عند تحسن أوضاع الاقتصاد، غير أنها تحتاج في أوقات تحول السيناريو الأسوأ إلى واقع إلى المساعدة الحكومية من خلال تقديم أموال لمساندة وإنقاذ تلك المصارف ، أو أن يطلب من المصارف أن تبحث عن مصادر للتمويل في سوق التمويل الخاص، بما في ذلك دفع أو إجبارالمصرف نحو الاندماج **(السقا،2010: 4)** . ويعد النموذج الكمي لاختبارات الجهد احد أنواع تجارب الفكر ذو الأهمية الكبيرة وان من مزاياه انه يتيح لنا التطبيق في اختبارات افتراضية لتقييم المخاطر النظامية من خلال اخضاع مخاطر النظام المصرفي ككل او المصارف على شكل فرادى الى إجراءات وتطورات قصوى من التغيرات لقياس مقدرة النظام المصرفي على تحمل الصدمات وبالتالي فان نموذج رصد المخاطر النظامية يوفر اطاراً متماسكاً على القيام باستمرار في تطبيقات اختبارات الجهد لاجل قياس مقدرة المصارف المالية على تحمل الصدمات الفجائية **(ANB،2006:1)** . كذلك تعد هذه الاختبارات ايضاً مكملة للوسائل والأدوات الأخرى المستخدمة في إدارة المخاطر، وان واحدة من الاحتياجات الضرورية لاقتصادات البلدان هو تطبيق تقنيات فعالة لادارة مخاطرها المصرفية فضلاً عن ضرورة فهم كيفية عمل الأسواق المالية **(Allan & Malz،2011:1)** .

لقد ازدادت أهمية هذه الاختبارات مؤخراً في ظل الازمة المالية والاقتصادية العالمية لما لها من فعالية كبيرة في تنبيه السطات الرقابية واداراة المصارف لأثر الاحداث السلبية غير المتوقعة المرتبطة بالعديد من المخاطر وتزويد هذه الإدارات بمؤشرات عن حجم راس المال المطلوب لمواجهة الخسائر الناتجة عن الصدمات المالية ،حيث ان أي مؤسسة مصرفية مالكة لراس المال

تسعى لوقايته من حالة عدم التأكد لكون وقايته تطمئن المودعين والدائنين من خسائر غير متوقعة والا سيضعف قدرتها على الائتمان وحماية مدخرات المودعين **(Andrew &jakob 2011: 1)** . وفي الواقع ان الازمة المالية العالمية الأخيرة لم تكن الا ضربة قوية للاقتصاد العالمي بل هزت الثقة في إدارة الاقتصاد في العالم المتقدم والنماذج الاقتصادية التي تستخدمها لقياس المخاطر وبالتالي كشفت الازمة إخفاقات كبرى للأسواق العالمية خاصة فقاعة الإسكان العقاري وانتقال اثارها الى النظام المالي فضلاً عن الإخفاق الكبير للدولة في مواجهة تلك الازمة الامر الذي أدى الى تفاقمها **(Rogers،2 :2010)**. وان ما يميز اختبارات الجهد انها ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر (Forward–Looking) وذلك على عكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية التي لاتاخذ بالاعتبار الاحداث المستقبلية غير المتوقعة ،لكون التقييم على أساس بيانات السوق التاريخية والحالية امر سهل من حيث المبدأ ولكن في الواقع هناك أنواع معينة من الأصول قد لايتم تداولها بشكل منتظم في السوق لذلك تحتاج الى منهجيات للتطبيق لكي يتحقق التقييم . **(Gregorio،9:2011)**،وبالتالي فان اختبارات الجهد تعمل على تجاوز المحددات الخاصة بالنماذج والبيانات التاريخية وتقدم المعلومات اللازمة لتخطيط راس المال والسيولة وتسهل عملية اعداد خطة الطوارئ وتجنب المخاطر . وقد جاءت تطبيقات اختبارات الجهد كحاجة ماسة بهدف تعزيز وتفعيل إدارة المخاطر لدى المصارف وقياس مدى قدرتها على مواجهة الصدمات المالية خصوصاً في ظل الاندماج السريع للاقتصادات المتقدمة والأسواق الناشئة لتصبح بعد ذلك أسواق رأسمال دولية الامر الذي أدى الى تزايد عولمة الأسواق المالية نتيجة لبعض التغيرات الهامة في أنماط الادخار والاستثمار في جميع انحاء العالم **(Cesar &Megumi،2 :2009)** . كما تركز اختبارات الجهد على الدور الرئيسي الذي تلعبه مجالس الإدارة والإدارات التنفيذية للمصارف والمتمثل في وضع اهداف الاختبارات وتحديد السيناريوهات وتقييم النتائج وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءاً على هذه النتائج ، هذا بالإضافة الى ضرورة وجود سياسات مكتوبة ومعتمدة تحكم برنامج اختبارات الجهد بما في ذلك التوثيق المناسب لهذه الاختبارات . وتجدر الإشارة الى ان الازمة العالمية قد ابرزت وجود ضعف في اجراءات اختبارات الجهد من أربعة نواحي رئيسية هي :**(المناعي ،2009: 3)** .

أ- **استخدام اختبارات الجهد وتكاملها مع هيكل إدارة المخاطر** : لم تكن اختبارات الجهد تستخدم كجزء من منظومة إدارة المخاطر وتخطيط راس المال كما كانت بعض المصارف تركز في اجراء اختبارات الجهد على عدد محدود من قطاعات الاعمال وأنواع المخاطر .

ب- **منهجيات اختبار الجهد** :كانت هذه الاختبارات تعتمد الى حد كبير على البيانات التاريخية والتي لم تكن قادرة على التنبؤ بالمستقبل كما لم تكن هذه الاختبارات تأخذ بعين الاعتبار تأثير ردة

فعل السوق في بعض الظروف كما كانت اختبارات الجهد التي تجريها المصارف تفتقر الى النظرة الشمولية والتي تأخذ بعين الاعتبار العلاقات ما بين اختبارات الضغط المختلفة .

ج- **اختيار السيناريوهات :** كانت المصارف تعتمد في اختيار السيناريوهات المختلفة على السيناريوهات التاريخية التي حدثت في الماضي كما لم تختار العديد من المصارف سيناريوهات قاسية بدرجة كافية حيث كانت تلجأ الى اختيار سيناريوهات متوسطة الشدة .

د- **شمولية السيناريوهات للمخاطر :** لم تكن سيناريوهات اختبارات الضغط التي تعدها المصارف تشمل بعض أنواع المخاطر .

وبناءاً على ما تقدم يتطلب من ادارات المصارف عند تطبيق اختبارات الجهد ان تكون شاملة لكافة المخاطر ولجميع القطاعات ليتسنى لها اتخاذ الإجراءات اللازمة في ضوء نتائج الاختبارات وإعادة النظر برسملة أموالها لتكون قادرة على مواجهة المخاطر غير المتوقعة ومن ثم تجنب الإفلاس المصرفي والوقوع بالازمة .

3- الأغراض الأساسية لاختبارات الجهد

اكدت الازمة المالية العالمية الأخيرة أهمية اختبارات الضغط الكلي كونها تسهم بفاعلية في تقييم مرونة القطاع المالي في مواجهة الصدمات المعاكسة للاقتصاد الكلي ،كما تهدف ايضاً في تحديد مصادر المخاطر النظامية المحتملة الوقوع مستقبلاً إضافة الى تقدير خسائر المؤسسات المالية الرئيسية في بلد معين قد يعاني من تطورات اقتصادية كلية سلبية او صدمات مختلفة. واظهرت الازمة الأخيرة ان اختبارات القدرة على التحمل يمكن ان تكون بمثابة أداة هامة لاستعادة الثقة في النظم المالية وزيادة الشفافية والحد من عدم اليقين في السوق . (**Zuzana &Pttr، 5 : 2012)** .ويعزو(Roland) ان الغرض الرئيسي لاختبارات الجهد المصرفي هو الحصول على تقييم مستقل لمرونة النظام المصرفي لبلد ما ومدى قدرته على امتصاص الاثار السلبية لسيناريو الاقتصاد الكلي السلبي على الأنشطة الائتمانية ،واما الاهداف الثانوية فتتضمن مايلي : (**Roland،6 :2012)** .

أ- تحليل اثر اعمال الأنشطة الائتمانية المتوقعة لعدد من السنوات القادمة وغالبا ما تكون (3-5) سنوات استناداً الى بيانات تبدأ من السنة التي تسبق السنوات الخاضعة لاختبارات الضغط لمجموعة شاملة من المصارف .

ب- تحليل تفصيلي للاثار الناجمة عن تخفيضات محددة وفق السيناريو الاسوأ (افتراضات سعرية حادة) لعناصر أنشطة الائتمان الأساسية المحتمل وقوعها وتلبية احتياجاتها من خلال إعادة رسملتها (تمويلها) .

ج- الاخذ بالحسبان الاثار الناجمة عن عمليات الاندماج فضلاً عن ضخ رؤوس الأموال من قبل الدولة في حال تحقق تعرض النظام المصرفي للازمة المالية . ويرى الرفاعي ان اختبارات الجهد المصرفي تحقق مجموعة من المنافع أهمها : **(الرفاعي،2010: 3)** .

أ- توفر اختبارات الجهد المعرفة الضرورية للبنوك لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة الوقوع في أوضاع صعبة وبالتالي تمكين البنوك من التحوط جيداً لمثل هذه الأوضاع من خلال تطوير واختيار الاستراتيجيات الملائمة لتخفيف تلك المخاطر وخاصة من حيث إعادة هيكلية مراكزها وتطوير خطط الطوارئ المناسبة لمواجهة تلك الأوضاع .

ب- تمكين مجالس الإدارة والإدارات العليا في البنوك من تحديد في ما اذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع نزعة المخاطر لدى هذه البنوك .

ج- تدعيم المقاييس الإحصائية للمخاطر التي تستخدمها البنوك في نماذج العمل المختلفة القائمة على الافتراضات والبيانات التاريخية .

د- تقييم قدرة البنوك على الصمود في الأوضاع الصعبة وذلك من حيث قياس الاثار على كل من الربحية ومدى كفاية راس المال .

وأشار صندوق النقد الدولي (IMF) ان الغرض من برنامج اختبارات الجهد هو لتقييم القطاع المالي من حيث كفاية راس المال واستقرار التمويل للقطاع المصرفي من خلال استكشاف نقاط الضعف على مستوى المنظومة في ظل ظروف الاقتصاد الكلي السلبي (المعاكس). **(IMF، 9 :2011)** .

ثالثاً: اتفاقيات بازل وعلاقتها بأختبارات الضغط

ان التطورات التنافسية المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية في مجال المعاملات المالية ، جعلت أي مصرف عرضة للعديد من المخاطر المصرفية ولذلك بدأ التفكير في البحث عن آليات لمواجهة تلك المخاطر، فكان أول خطوة في هذا الاتجاه تشكيل و تأسيس لجنة بازل للرقابة المصرفية، والتي قدمت توصيَّاتها الأولى بشأن كفاية رأس المال في يوليو 1988م والتي عُرفت باتِّفاقية بازل I، وقدِّرت نسبة كفاية رأس المال بـ 8 %، وأوصت اللجنة من خلالها على تطبيق هذه النسبة اعتباراً من نهاية عام 1992م ، ولكن رغم الايجابيات التي تمخضت عن اتفاقية بازل I، إلا أنها كان لها نقائص استوجبت إعادة النظر فيها ، فجاء الإعداد لتعديل تلك الاتفاقية وإصدار اتفاقية جديدة مناسبة تتضمن إعادة النظر في أساليب إدارة المخاطر بما يحقق سلامة المصارف و استقرار القطاع المصرفي سميت بازل2، حيث قامت بإدخال مخاطر التشغيل وأضافت دعامتين جديدتين إحداهما تتعلق بعمليات الإشراف الرقابي والثانية تتعلق بانضباط السوق وقد بدأ تطبيقها مع بداية عام2007 م ، وقد جاءت هذه الاتفاقية بنظرة أشمل وأدق لمخاطر

المصارف.(**صالح وفاطمة،2013: 3)** . ونظرا للاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية (2008) قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث لـ«بازل 2»، تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، شكلت معا ما بدأ تسميته – بازل 3– ، اذ تلزم قواعد اتفاقية «بازل 3» المصارف بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنوك المركزية أو الحكومة قدر ما أمكن، وتهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل 3 إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع المصرفي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية . ومن بين ما ركزت عليه لجنة بازل في العام 2009 هو التركيز على ممارسة اختبارات الضغط في المصارف وجرى التشديد على أن تصبح اختبارات الضغط من أدوات إدارة المخاطر المهمة المستخدمة من قبل المصارف كجزء من إدارتها الداخلية للمخاطر، اذ يحذر اختبار الضغط إدارة المصرف من سلبية النتائج غير المتوقعة لمجموعة من المخاطر، ويشير إلى مقدار رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة .كذلك يؤمن اختبار الضغط مؤشرا لمستوى رأس المال الضروري لتحمل ظروف السوق الصعبة .وعليه، فإن اختبار الضغط أصبح يمثل أداة أساسية ومكملة لمقاربات ومقاييس إدارة المخاطر، اذ يلعب دورا مهما في:(**محمد ،2010: 18)**

1– توفير تقييمات مستقبلية للمخاطر.

2 – دعم إجراءات التخطيط للسيولة ورأس المال .

3 – تحديد قدرة تحمل المصرف للمخاطر.

4– التخفيف من المخاطر وتطوير خطط الطوارئ .

ان ماتضمنته العديد من متطلبات بازل (2 و3) سواء كانت من قبيل وقاية راس المال المصارف من انعكاسات تقلبات الدورة الاقتصادية او متطلبات راس المال من الأصول الموزونة بالمخاطر فقد تم تحديدها استنادا على اختبارات الجهد المصرفي.(**Christian 2011:4،et al)** ، ومنذ بداية الازمة التي عصفت بالأسواق المالية مع منتصف عام 2007 واجهت المصارف ضغوطات في الحصول على التمويل وفي إدارة سيولتها بشكل عام ، وقد أظهرت مثل هذه الحوادث الحاجة الى تحسين تطبيقات اختبارات الضغط وإدخال هذه التطبيقات ضمن الإدارة اليومية للمخاطر خصوصاً مخاطر السيولة من اجل ضمان التأكد من سلامة الفرضيات التي تعتمدها المصارف في إدارة سيولتها .حيث ظلت وستظل البنوك تشكل هاجساً قوياً للسلطات الرقابية الاشرافية لان البنوك لها وضع حساس جداً وخاص جداً ، ولمجابهة هذه الهواجس ومن اجل العمل الكافي لحماية البنوك والقطاع المصرفي عامة ، توجد معايير رقابية صارمة ومتعددة تم ويتم تطويرها على المستويين الداخلي والخارجي . فالرقابة الداخلية تقوم بها البنوك المركزية عبر التفتيش المتعدد

،وبالنسبة للرقابة الخارجية هناك العديد من الجهات الرقابية التي تصدر الضوابط العامة والتوجيهات الارشادية لاستيعابها واتباعها (**غالب ،2015: 92)** . وتبعاً للنشاطات الائتمانية التي تمارسها المصارف فقد تم فرض استخدام نماذج التقييم الداخلي لغرض احتساب راس المال النظامي بموجب توصيات (بازل2) ، وهي ما تزال قابلة للتطبيق ضمن اطار رزمة مقررات (بازل 3) الإصلاحية .(**اتحاد المصارف العربية ،2013 :2)** .فالمصارف لأي بلد ينبغي ان تكون جاهزة لتلبية متطلبات بازل "3" الجديدة انطلاقا من نسب الرسملة الممتازة التي تحتفظ بها ومن كفاية راس المال ، فالمصارف اليوم مدعومة على اعتبار اختبارات الضغط تشكل جزءاً اساسياً من عملية إدارة المخاطر وعملية التخطيط لراس المال وثقافة الحوكمة لكون نتائج هذه الاختبارات تؤثر في القرارات المتخذة في المستوى الإداري المناسب بما في ذلك قرارات الاعمال الاستراتيجية لمجلس الإدارة والإدارة العليا فضلاً عن ان نتائج هذه الاختبارات توفر الاطمئنان الى وضعية المصرف وتقنع الزبائن والمتعاملين الى استمرارية نشاطها وصدقيتها وشفافية معلوماتها لتسهيل التعاملات معها .(**يوسف ،2016: 2)**. فقد تم استخدام اختبارات التحمل في جميع انحاء الصناعة المالية لاكثر من 10 سنوات ، ولكنها تطورت في الآونة الأخيرة وأصبحت كأداة لادارة المخاطر استجابة لمتطلبات مواجهة الازمة المالية، حيث أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية وثيقة مايو 2009 يحدد فيها عدة مباديء لتطبيقات اختبارات الجهد بشكل سليم والاشراف عليها . وانصب اهتمام لجنة بازل للرقابة المصرفية باصدار الكثير من الوثائق الارشادية الخاصة بإدارة المخاطر المصرفية. فبعد اتفاقية بازل I سنة 1988 ،التي وضعت الحد الادنى لكفاية رأس المال لمواجهة المخاطر الائتمانية وأمام تعاظم المخاطر وتغير طبيعتها ظهرت اتفاقية بازل2 التي عملت على تحقيق التناسب بين رأس مال البنك وأصوله الخطرة، إضافة إلى تدعيم دور الجهات الرقابية، وزيادة شفافية السوق. وكان من المتوقع زيادة متانة واستقرار النظام البنكي مع تطبيقها مطلع سنة 2007 ،الا أن العالم أصيب بأزمة مالية حادة منذ منتصف هذه السنة وهو ما دفع إلى مراجعة عميقة وشاملة لبنود ومقترحات اتفاقية بازل II لتتولد اتفاقية بازل III في سبتمبر 2010 لتحمل مجموعة من المعايير الرقابية الجديدة. (**نجار ،2014 :2)** . . وقد تضمنت الارشادات الصادرة عن لجنة بازل في هذا الخصوص **خمسة عشر مبدأً** ، يتوجب على المصارف اخذها بعين الاعتبار عند اجراء اختبارات الجهد الخاصة بها للحصول على النتائج الجيدة التي تسهم بشكل فاعل في عملية إدارة المخاطر لدى المصرف . وتناقش هذه المباديء أهمية اختبارات الجهد كجزء أساسي من منظومة إدارة المخاطر كما تعرف (بالمنهجية المناسبة لهذه الاختبارات) بالإضافة الى الإشارة الى الجوانب التي يتعين ايلاءها أهمية خاصة عن اجراء مثل هذه الاختبارات وفيما يأتي استعراض لهذه المباديء :(**صندوق النقد العربي ،2009 : 4)**.

1- **المبدأ الأول** : تعد اختبارات الجهد جزء مكمل واساسي في منظومة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر لدى المصرف ،وينبغي ان يكون لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية دور أساسي في هذه الاختبارات بما في ذلك وضع اهداف الاختبارات ،تحديد السيناريوهات ،تقييم النتائج وتحديد الإجراءات الواجب اتخاذها بناءاً على نتائج هذه الاختبارات كما يجب ان تحدد الإدارة التنفيذية درجة المخاطر المقبولة للمصرف (Risk Appetite) ومدى تأثير تطبيق اختبارات الجهد على هيكل مخاطر المصرف (Risk Profile) .

2- **المبدأ الثاني** : تستخدم اختبارات الجهد لتعزيز عملية تحديد وضبط المخاطر ،وتوفير أدوات إدارة مخاطر مكملة لادوات إدارة المخاطر الأخرى وذلك بهدف الوصول الى التقييم الشامل للمخاطر وتحسين إدارة المصرف لرأسماله وسيولته .

3- **المبدأ الثالث** : يجب ان يتوفر التعاون والتنسيق وتبادل وجهات النظر بين مختلف المعنيين في المصرف ذوي العلاقة بموظفي دوائر المخاطر ،المحللين الاقتصاديين وغيرهم لتحديد أوضاع الجهد المناسبة وتطبيق الاختبارات عليها والاستخدام الأمثل لنتائج هذه الاختبارات بحيث يتم اجراء اختبار الحساسية (Sensitivity test) الذي يأخذ بعين الاعتبار احد عوامل المخاطرة كخطوة أولى ومن ثم الانتقال الى اجراء اختبارات اكثر تعقيداً (Complex Sress tests) والتي تعمل على إعادة تقييم المحافظ المالية المختلفة اخذاً بعين الاعتبار الارتباطات والعلاقات ما بين العوامل المختلفة التي تؤثر في المخاطر وتلك الناتجة عن أوضاع الجهد ذات العلاقة .

4- **المبدأ الرابع** : يجب ان يتوفر لدى المصرف سياسات وإجراءات مكتوبة ومعتمدة تحكم برنامج اختبارات الجهد بما في ذلك التوثيق المناسب لهذه الاختبارات ويتعين ان يتضمن هذا التوثيق ما يلي :

أ- نوع اختبارات الجهد التي ستطبق والهدف من تطبيقها .

ب- دورية اجراء هذه الاختبارات .

ج- طريقة اجراء هذه الاختبارات .

د- تحديد إجراءات التصويب بناءاً على نتائج الاختبارات .

5- **المبدأ الخامس** : يجب ان يتوفر لدى المصرف المتطلبات اللازمة لضمان اعداد اختبارات الجهد بشكل فعال بما في ذلك الأنظمة والكوادر المؤهلة والبيانات الشاملة والدقيقة .

6- **المبدأ السادس** : يجب ان يقوم المصرف باجراء تقييم لبرنامج اختبارات الجهد بشكل دوري ويشمل ذلك تقييم فعالية وقدرة هذه الاختبارات في تحقيق الأهداف المرجوة منها ومدى ملائمة السيناريوهات المستخدمة في هذه الاختبارات لحجم المصرف وتعقد عملياته .ويتعين استخدام نتائج عملية التقييم هذه في تحديث وتطوير هذه الاختبارات لضمان مراعاة التغيرات في المخاطر على مستوى المصرف بشكل خاص وعلى مستوى القطاع المصرفي والاقتصاد بشكل عام . ومن المفيد

ان يتم تقييم برنامج اختبارات الجهد من النواحي التالية :(فعالية الاختبارات في تحقيق الغاية منها ، كيفية توثيق الاختبارات ، عملية تطوير الاختبارات ، تطبيق الأنظمة ذات العلاقة ، اشراف الإدارة على تطبيق الاختبارات ، نوعية البيانات المستخدمة في الاختبارات ، الافتراضات المستخدمة في الاختبارات). كما يجب على المصرف من خلال هذا التقييم الاخذ بعين الاعتبار ضرورة مقارنات اختبارات الجهد الخاصة به مع اختبارات الجهد الأخرى التي تتم من جهات خارجية والتي يمكن الاطلاع عليها ويجب على إدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي ان تلعب دوراً هاماً في عملية التقييم هذه .

7- **المبدأ السابع** : يجب ان تغطي اختبارات الجهد بشكل متسق وشامل كافة المخاطر المحتمل ان يتعرض لها المصرف مع الاخذ بعين الاعتبار تداخل العلاقات بين هذه المخاطر ، فعلى سبيل المثال اذا بلغ معامل الارتباط (Correlation Coefficient) بين سيناريوهين من السيناريوهات المفترضة (+0.75) او اكثر فعندها يجب اسقاط احد هذين السيناريوهين (الأقل تاثيراً) وعدم احتساب اثره على الوضع المالي للمصرف ،كما يجب ان يتم قياس اثر هذه الاختبارات على عدة متغيرات مثل :(قيمة الأصول ،الربح (الخسارة) المحاسبية ،الربح (الخسارة) الاقتصادية ، راس المال المحدد ،الأصول المرجحة بالمخاطر والفجوات المالية وغيرها).

8- **المبدأ الثامن** : يتعين ان تشتمل اختبارات الجهد على سيناريوهات من الأقل تأثيراً الى الأكثر تأثيراً بما في ذلك السيناريوهات التي قد تحدد ملاءة المصرف وقدرته على الاستمرار . ويهدف ذلك الى التعرف على المخاطر الكامنة غير المغطاة والاخذ بعين الاعتبار مستوى تأثير السيناريوهات المحتملة على الوضع المالي للمصرف سواء من خلال حجم الخسارة المتوقعة و/او من خلال التأثير على سمعة المصرف . كما يجب ان تحتوي اختبارات الجهد على فترات زمنية مختلفة تحدد على أساس الاعتماد على صفات المخاطر الخاصة بالوضع المحدد وفيما اذا كان الهدف من الاختبار هو استراتيجي ام لا .

9- **المبدأ التاسع** : يتعين على المصرف الاخذ بالحسبان وكجزء من برنامج اختبارات الجهد مجموعة من أوضاع الجهد المتزامنة والمتعلقة على سبيل المثال لا الحصر بانخفاض القيمة السوقية لموجودات المصرف، تراجع قدرة المصرف على الحصول على التمويل من السوق سواء كان هذا التمويل مغطى بضمانات مقبولة او غير مغطى ، تراجع القدرة الائتمانية لعملاء المصرف واثر ذلك على نوعية أصول المصرف . ويجب على المصرف افتراض حدوث هذه السيناريوهات منفردة ومجتمعة ودراسة الأثر على الوضع المالي للمصرف . بحيث ان تشتمل هذه الاختبارات على الاختبارات المتعلقة بالسيناريوهات الأكثر تأثيراً سواء من حيث حجم الخسارة او من حيث التأثير على سمعة المصرف بما في ذلك التي تؤثر على استمراريته .كما يجب على المصارف اجراء اختبارات الجهد المعاكسة (Reverse Stress Test) والتي تبدأ من نتيجة اختبار جهد

معين مثل (مخالفة الحدود المقررة من السلطة الرقابية في مجال كفاية راس المال ،السيولة)ومن ثم التساؤل عن الاحداث التي أدت الى هذه النتيجة وبالتالي وكجزء من برنامج اختبارات الجهد يجب على المصرف وضع سيناريوهات متطرفة (Extreme) والتي من المحتمل ان تؤثر على على استمرارية المصرف به .

10- **المبدأ العاشر** : يجب على المصرف وكجزء من اختبارات الجهد الاخذ بالحسبان إمكانية حدوث عدد من السيناريوهات في نفس الوقت وذلك في مجال الحصول على التمويل من الأسواق المالية والاخذ بالحسبان تأثير النقص في سيولة السوق على تقييم التعرضات المختلفة . ويتعين على المصارف وفي اطار اعداد اختبارات الجهد الاخذ بالحسبان تداخل العلاقات ما بين عناصر المخاطر المختلفة ومنها : (تقلبات الأسعار لبعض أنواع الأصول ، عدم إمكانية تسييل بعض أنواع الأصول ، احتمالية حدوث خسائر تهدد وضع المصرف ،-الحاجة الى المزيد من السيولة لدى المصرف كمتطلب لسداد بعض الالتزامات ، عدم القدرة على الوصول الى أسواق التمويل سواء المضمون او غير المضمون).

11- **المبدأ الحادي عشر** : يتعين ان يتم استخدام نتائج اختبارات الجهد في تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة وتفعيل استخدام أدوات تخفيف المخاطر مثل التحوط ،المقاصة (تسوية) للبنود داخل الميزانية والضمانات المقبولة .كما يجب في الوقت نفسه تقييم فعالية استخدام هذه الأدوات خلال الظروف المالية والاقتصادية الصعبة .

12- **المبدأ الثاني عشر** : يجب ان تشتمل اختبارات الجهد على سيناريوهات تتعلق بالادوات المركبة كالمنتجات المضمونة بموجودات مثل الأوراق المالية المضمونة باصول ، ويتعين هنا ان يؤخذ بعين الاعتبار مخاطر السوق الحالية والمستقبلية التي قد تؤثر على هذه الأصول وكذلك الشروط التعاقدية المختلفة لهذ المنتجات .

13- **المبدأ الثالث عشر** : يجب ان تتضمن اختبارات الجهد الانكشافات التي ينوي المصرف القيام بتسنيدها وذلك اخذاً بعين الاعتبار عدم إمكانية وصول المصرف الى أسواق التسنيد سواء لظروف خاصة بالمصرف او لظروف السوق العامة .

14- **المبدأ الرابع عشر** : يجب على المصرف القيام بتطوير منهجيات لقياس اثر مخاطر السمعة الناتجة عن المخاطر الأخرى مثل الائتمان والسوق والسيولة ويتم ذلك عن طريق تضمين اختبارات الجهد لبعض السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السمعة . كما يجب الاخذ بعين الاعتبار المخاطر الناشئة عن الالتزامات النظامية الخاصة بادوات الائتمان المركبة واحتمالية ان تصبح هذه الأصول ضمن بنود الميزانية لاسباب تتعلق بالسمعة .وبالتالي فعلى المصرف في اطار اعداد اختبارات الجهد ان يضع سيناريوهات لتقييم حجم ومتانة هذه الأصول اخذاً بعين الاعتبار وضع البنك الحالي ، سيولته ونسبة كفاية راس المال .

15- **المبدأ الخامس عشر** : يتعين على المصارف تعزيز اختبارات الجهد الخاصة بانكشافاتها للجهات التي تتصف بزيادة الأصول مقارنة براس المال (زيادة الرافعة المالية) مثل صناديق التحوط ،مصارف الاستثمار ،لانه في حالة حدوث صدمات مالية كبيرة فان ذلك من شأنه زيادة حجم التعرضات بمبالغ كبيرة وما قد ينتج عن التعرض من مخاطر جديدة .

رابعاً: المخاطر الرئيسية الواجب اخذها بالاعتبار في اختبارات الضغط

باتت المخاطرة مفهوما لصيقا بالنشاط المصرفي وملازما له لدرجة أنها أصبحت تهدد جوهر عمل المصارف وتحد من قدرتها على استخدامات مصادر أموالها ، لذا فقد دأبت البنوك على تحديد هذه المخاطر وتقييمها حتى تتمكن من التحكم فيها ومعالجته. حيث تتعرض المصارف وفقا لطبيعة نشاطها لمخاطر عديدة ومتشعبة لدرجة أن السمة الاساسية التي أصبحت تحكم نشاط البنوك في الوقت الحاضر هي مدى قدرتها على التكيف مع هذه المخاطر وليس تجنبها. وعموما، فقد تعددت التعاريف الخاصة بمصطلح المخاطر، واختلفت باختلاف البيئة التي ينتمي إليها كل مهتم بظاهرة المخاطرة، والهدف الذي يسعى إلى تحقيقه، وللزاوية التي ينظر منها للمخاطرة، ومن أهم هذه التعاريف ما يلي :

- **التعريف الاول:** وهو التعريف الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية الذي يشير بان المخاطر عبارة عن التقلبات في القيمة السوقية للمؤسسة **(حشاد، 2005: 22)** .

- **التعريف الثاني** : بأنها احتمالية تعرض المصرف الى خسائر غير متوقعة و/او تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين ،او هي عدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية .**(سعيد ،2013: 123)**.

- **التعريف الثالث** : بأنها خطر او مجازفة او التعرض الى خسارة او ضرر او تشير الى وقوع حدث غير مربح .**(الشمري ،2008: 183)** . فيما يرى طالب واخرون بان الخطر مركب من مجموعة من الابعاد تتمثل بحالة اللاتأكد تجاه موقف معين او تحقق الخطر نتيجة حادث عرضي(لا ارادي) او احتمال تحق الخطر من عدمه في المستقبل اضافة الى الخسارة المالية الناجمة عن الخطر .**(طالب واخرون ،2016: 145)** .

مما سبق نستنتج أن مصطلح المخاطر المصرفية يدل على احتمالية تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها فضلاً عن تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين. وتنشأ المخاطر المصرفية أساساً من مصادر معينة كنقص التنوع ونقص السيولة وإرادة البنك في التعرض للمخاطر .إن هذه المصادر الثالثة متصلة وتؤثر على بعضها البعض، حيث يمكن اعتبار إرادة البنوك في التعرض للمخاطر المبرر الاساسي للفوائد التي تجنيها. فكلما كانت المخاطر المحيطة بمنح القروض كبيرة، كلما كان العائد المتوقع منه كبيرا. لذلك من الممكن أن تتعرض

البنوك إلى المخاطر بهدف تعظيم العائد. (**نجار ،2014 :49)** . ونتيجة للمخاطر التي تعرضت لها المصارف فان لجنة بازل للرقابة المصرفية قد وضعت عدة اجراءات واعتباراً من عام 1988 قد وضعت اجراءات تلزم المصارف لتغطية مخاطر الائتمان والمخاطر الاخرى (كمخاطر السوق ومخاطر التشغيل) كما الزمت المصارف بالاحتفاظ بمعدل كفاية راس مال مناسب لايقل عن 8% لتغطية مخاطر الائتمان . . إضافة الى ذلك فان المخاطر المصرفية تعتبر في عالم العولمة والتغيرات المتسارعة من اكبر التحديات التي تواجه المجتمعات وتؤثر تأثيراً مباشراً على تقدم هذه المجتمعات حيث اختلفت هذه المخاطر باختلاف بيئات الاعمال والأنشطة المختلفة (**الشمري ،2009: 50)**. ويمكن تلخيص موجز لابرز المخاطر التي تواجهها المصارف وكالاتي :(**سعيد ،2013: 125)** .

1- المخاطر المالية (تمويل)

وتشتمل على مخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر السيولة .

أ- مخاطر الائتمان Credit risk

تعرف المخاطر الائتمانية بانها: الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم وفاء الزبون بالتزاماته امام المصرف في المواعيد المحددة بسبب ظروف عامة سياسية او اقتصادية او ظروف خاصة به ويعبر عنها مصرفياً بمخاطر التعثر Default Risk.(**حشاد ،2005: 22)** وتعرف ايضاً بانها : تمثل درجة التقلب في الأرباح التي يمكن ان تنشأ نتيجة لخسائر القروض والاستثمارات المتمثلة بالديون المعدومة والنكول .(**عبدالله والطراد ،2006: 114)** . ويتولد عن العجز عن السداد خسارة كلية أو جزئية لاي مبلغ مقرض إلى الطرف المقابل. كما أن المخاطرة الائتمانية هي أيضا مخاطرة تراجع المركز الائتماني للطرف المقابل، حيث أن التراجع لا يعني التخلف عن السداد وانما يعني زيادة احتمال التخلف عن السداد وبالتالي فإن لوظيفة الاقراض مخاطر مختلفة نجملها في الانواع الثلاثة التالية : **(نجار ،2014 :53)**.

* **مخاطر عدم التسديد:** وهو الخطر الناتج عن عدم قدرة أو عجز المدين (المقترض) على تسديد كل أو جزء الدين والفوائد المرتبطة به، إما بسبب عدم كفاءة الادارة أو عدم نزاهة المدين في تعامله مع الدائن. أو لانه فقد القدرة على الوفاء عند حلول تاريخ الاستحقاق إما لتوقفه عن الدفع (عسر مالي فني) أو افلاسه (عسر مالي حقيقي .) لذلك يعرف خطر القرض من هذه الزاوية بأنه التدهور التدريجي للوضعية المالية للمقترض.

* **مخاطر تجميد الموارد:** هو ذلك الخطر الذي يواجهه المصرف عندما تتجمد موارده وتنخفض سيولة موجوداته. ويشكل تجميد أموال البنك خطرا عليه لان نقص السيولة قد يؤدي إلى إغلاقه إذا ما أقدم المودعون على المطالبة بأموالهم دفعة واحدة. وينتج خطر التجميد عن وقوع خطر عدم

التسديد بالدرجة الاولى بالاضافة إلى أسباب أخرى أهمها: عدم احترام قواعد التوازن المالي الادنى للميزانية، بمعنى قيام البنك بمنح قروض طويلة الاجل مقابل ودائع جارية ومنح المؤسسات العامة ائتمان على المكشوف .

ب- مخاطر السوق Market Risks

تعرف بانها : احتمال انخفاض قيمة الاستثمار نتيجة الظروف العامة للسوق والناجمة عن التقلبات في أسعار الفائدة وأسعار الصرف وأسعار الأوراق المالية والسلع وذلك بسبب التطورات غير المواتية لعوامل السوق(**سعيد ،2013: 125**) .بمعنى أن مخاطر السوق تنتج عن التغيرات المعاكسة لاسعار السوق (التي ليست في صالح البنك). إن هذا الخطر يهدد أنشطة المبادلة أو التفاوض التي تتم على مختلف الاوراق المالية وعقود الخيارات والمبادلات ،(وتزداد خطورته كلما انخفضت سيولة الاسواق المالية. وعليه فإن خطر السوق له بعدين هامين هما :(**نجار،2014: 56**)، البعد الاول يتمثل بمخاطرة السيولة باعتبارها مكونا هاما في كل الاسواق، حيث يخلق صغر حجم المعاملات صعوبات أمام إيجاد طرف مقابل ،والبعد الثاني يتمثل بمخاطرة التقلب الناشئة عن عدم استقرار المؤشرات السوقية (تقلبات متغيرات السوق). وبالتالي فإن خطر السوق هو خطر مركب ينشأ نتيجة التقلبات العكسية لكل من أسعار الفائدة وسعر الصرف ومؤشرات البورصة خلال مدة الاحتفاظ بالاصل.

*** مخاطر أسعار الفائدة** Interest Rate Risks

هي احتمال ارتفاع معدلات الفائدة السوقية مع بقاء معدلات الفائدة لاستثمارات المصرف على حالها أي انها المخاطر الناجمة عن تقلبات أسعار الفائدة والتي قد يكون لها تأثير سلبي على إيرادات المصرف وراسماله ، حيث ان المصارف تواجه هذه المخاطر من منطلق كونها وسيط مالي تحصل على الأموال من اطراف معينة بأسعار فائدة وتمنحها الى اطراف أخرى بأسعار أخرى عادة ما تكون اعلى من الأولى. لذلك فان تقلبات أسعار الفائدة الخاصة بالحصول على الأموال ولفترات طويلة او منح الأموال ولفترات طويلة ايضاً تنطوي على تهديد كبير لارباح المصرف وراسماله . ويرى (**عبدالله والطراد**) بانها المخاطرة التي يتحملها المصرف بسبب تقديمه قرضاً بسعر الفائدة السائد الان مغطى بتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف ثم اضطراره خلال اجل القرض الى إعادة تمويله بسعر فائدة اعلى ، وبالتالي فان المردود الصافي الذي يحققه المصرف سوف ينخفض نتيجة ارتفاع سعر إعادة التمويل ومن ثم تعرض المصرف الى درجة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات اسعار الفائدة (**عبدالله والطراد ،2006: 113**).كما يرى (**أبو حمد وقدوري**) بان مخاطر أسعار الفائدة تمثل عدم التأكد او تقلب الأسعار المستقبلية للفائدة ، فاذا تعاقد المصرف مع الزبون على سعر فائدة معين ثم ارتفعت بعد ذلك أسعار الفائدة السائدة في السوق عموماً مما ينعكس ذلك على ارتفاع سعر الفائدة على القروض التي تحمل نفس درجة

مخاطرة القرض المتفق عليه وذلك يعني ان المصرف قد تورط في استثمار يتولد عنه عائد يقل عن العائد الحالي السائد في السوق .(**أبو حمد وقدوري ،2005: 276**).

*** مخاطر أسعار الصرف** Foreign Exchange Rate Risks

وهي تلك المخاطر التي يواجهها المصرف اثناء قيامه بتنفيذ عمليات تبادل النقد الأجنبي، حيث انه قد يتعرض لخسائر كبيرة اذا لم تتم عملية التبادل بشكل سليم ،ولذلك قد يتحمل المصرف خسائر نتيجة تقلبات أسعار صرف العملات. وتتمثل احتمالية الخسارة من إعادة تقييم مراكز مالية مأخوذة بالعملة المحلية مقابل عملات اجنبية .وتعتبر مخاطر أسعار الصرف احد اشكال المخاطر التي تتضمن مخاطر عديدة مثل مخاطر الائتمان والسيولة وغيرها . وتعرف ايضاً: بانها تقلب أسعار بيع وشراء (تبادل) العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية في حالة امتلاك المصرف لموجودات مقومة بالعملات الأجنبية خصوصاً وان أسواق العملات الأجنبية اخذت تشهد تقلبات حادة في الآونة الأخيرة .(**عبد اللة والطراد، 2006: 115**).

*** مخاطر أسعار الأوراق المالية والسلع**

هي احتمال انخفاض القيمة السوقية لاستثمارات المصرف باقل من قيمتها الدفترية . او هي احتمالية تعرض المصرف لخسائر بسبب التقلبات في الأسعار السوقية للاسهم والسندات والسلع، والتي قد تنشأ عن المتاجرة والاستثمار .

ج- مخاطر السيولة Liquidity Risk

وهي تلك المخاطر التي قد تؤدي الى تحقيق خسائر نتيجة عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في تاريخ الاستحقاق بسبب عدم قدرته على توفير التمويل اللازم او الأصول السائلة لمقابلة هذه الالتزامات باقل خسائر ممكنة .لذلك ينبغي على المصرف من مواجهة الطلب للسيولة الناشيء عن رغبة العملاء في سحب جزء من ودائعهم او في حصولهم على القروض .ويرى (**الشمري**) ان مخاطر السيولة توضح لنا العلاقة بين متطلبات السيولة للمصرف لتلبية مسحوبات المودعين وانتهاز الفرصة الملائمة من اجل منح القروض والتسهيلات الائتمانية الأخرى .(**الشمري ،2008: 192**). و يتعاظم خطر السيولة حينما لا يستطيع البنك توقع الطلب الجديد على القروض أو مسحوبات الودائع و لا يستطيع الوصول إلى مصادر جديدة للنقدية، و غالبا ما تتحقق هذه المخاطرة في حالة وجود طلب حاد على الودائع من طرف المودعين أو منح قروض مدة إستحقاقها أطول من مدة توظيفها إليه. (**فرج ،2014: 73**).

2- المخاطرة التشغيلية Operational Risk

أفضل تعريف للمخاطر التشغيلية هو الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن إتفاق بازل II الذي عرفها على انها "مخاطر الخسائر التي تنشأ من عدم كفاءة أو فشل العمليات

الداخلية والعنصر البشري والأنظمة والأحداث الخارجية ".ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية ولا يعد الإحتفاظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خيارا في إطار بازل 2 بل هو جزء جوهري فيه. **(حشاد ،2004: 271)**. وتعد المخاطر التشغيلية موضوعاً حديثاً على الساحة المصرفية تم تقديمه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية في اطار اتفاقية بازل 2، والمتمثل بالمخاطر المتولدة عن العمليات اليومية للمصرف او الخسائر المحتملة الناتجة عن العمليات الداخلية او الموظفين او الأنظمة او اية احداث خارجية .ومن بين مخاطر التشغيل الاختلاس والتزوير وتزييف العملات والسرقة والسطو والجرائم الالكترونية إضافة الى المخاطر المهنية كالاهمال والرشوة وسوء استخدام السلطات . ومما تجدر الإشارة اليه ان التطور المتسارع في النشاطات والخدمات المصرفية وتزايد الاعتماد على التكنلوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الالكترونية (E-Banking) أدى ذلك الى تزايد أهمية المخاطر التشغيلية وأصبحت محوراً اساسياً من محاور إدارة المخاطر، وفي نفس الوقت تزايد الاهتمام بها من قبل الهيئات الدولية والسلطات الرقابية والمؤسسات المصرفية .

3- مخاطر الاعمال Busines Risk

وتشتمل على المخاطر الاستراتيجية والمخاطر القانونية ومخاطر السمعة .

* **المخاطر الاستراتيجية** Strategic Risk

وهي المخاطر الناجمة عن اتخاذ إدارة البنك قرارات خاطئة او تنفيذ القرارات بشكل خاطيء او عدم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب الامر الذي قد يؤدي الى الحاق خسائر او ضياع فرص بديلة . وكذلك يسمى هذا الخطر بخطر السياسة العامة وعلى سبيل المثال نذكر خطر التوسع في منح القروض من طرف البنوك الغربية للدول النامية، أو تخصص البنك في سوق يشهد حالة إنخفاض في الأداء (الإستثمار في مجالات أقل عائدا)، و يبين هذا الخطر غياب أو سوء توجيه إستراتيجي للبنك مما يحمله نتائج سلبية على مسار تطوره و نموه خصوصا في ظل محيط يتميز بمنافسة كبيرة .**(شعبان ،2014: 73)**.

* **المخاطر القانونية** Legal Risks

يعكس الخطر القانوني عدم إحترام التشريعات المنظمة للنشاط البنكي من قبل ادارة البنك وهو ما ينتج عنه تحمل البنك جزاءات و غرامات يدفعها حسب ما هو منصوص عليه في هذه التشريعات، وتأخذ هذه العقوبات طابع قضائي أو جبائي أو جنائي، و قد تصل درجة العقوبة إلى حد سحب الإعتماد من البنك **(فرج،2014: 73)**. وتتجلى هذه المخاطر نتيجة عدم الالتزام بالقوانين والارشادات والتعليمات المنظمة للعمل المصرفي وتنشأ عن عدم التزام المصرف بالقوانين المنظمة للعمل في الدولة التي يعمل بها .

* **مخاطر السمعة** Reputation Risk

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسارة كبيرة للعملاء او الأموال الناتجة عن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة المصرف او موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وادائه وعلاقاته مع زبائنه والجهات الأخرى ،كما انها تنجم عن ترويج اشاعات سلبية عن المصرف ونشاطه .

4- مخاطر الدولة (السيادية) Country risk (Sovereign)

تعرف مخاطر الدولة (القطرية) بأنها:(عبارة عن الخسائر المحتملة الناجمة عن عدم الوفاء بالالتزامات تجاه المصرف نتيجة مخاطر واحداث سياسية او اقتصادية او بيئية او اجتماعية متعلقة بدولة معينة مما يجعل الافراد او المؤسسات غير قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المصرف ، (**سعيد،2013: 128**). ولذلك يعد هذا الخطر ملازم للدولة بغض النظر عن مستوى كفاءة إدارة المصرف وادائه في تلك الدولة ،وتتمثل المخاطر القطرية في ثلاثة عناصر أساسية والمتمثلة في مدى الاستقرار السياسي ومستوى الاستقرار الاقتصادي ومدى توفر الموارد الطبيعية والتعرض للكوارث

خامساً: متطلبات تصميم وتطبيق اختبارات الجهد

تمثل اختبارات الجهد تماماً كما هو الحال في عيادة طبيب القلب أداة من بين أدوات كثيرة مستخدمة لتقييم صحة المريض ، فان اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تجريها المصارف ليست الا مدخلاً واحداً مهماً لمساعدة السلطات على تشخيص ازمة مالية محتملة والحيلولة دون وقوعها (**شوماخر ، 2013 : 41**)، اذ ان قيام البنوك بتصميم وتطبيق اختبارات الجهد بشكل مناسب سيؤدي الى تعزيز نظام إدارة المخاطر لدى البنوك ويساعدها في الاستعداد لمواجهة أوضاع السوق الصعبة من قبيل ازمة مالية محتملة الوقوع لذا يتطلب من البنوك القيام بالاتي : (**الرفاعي ،2010 :3**) .

1- ادخال اختبارات الجهد في عمليات إدارة المخاطر لديها وان تقوم باجراء هذه الاختبارات بشكل دوري .

2- تطوير برامج شاملة لاختبارات جهد تعكس خصائص المخاطر المحددة في المحافظ الخاصة بكل بنك وعلى البنوك ان تقوم بتوثيق السياسات والمنهجيات المطبقة في هذا الشأن . وبالتالي سوف تقوم البنوك المركزية بمراقبة التطور الذي تسجله البنوك بشأن تعزيز قدراتها في القيام باختبارات الجهد كما سيقوم من خلال وسائل الرقابة المختلفة بتقييم مدى ملائمة وفاعلية الإجراءات التي قامت بها البنوك فيما يتعلق ببرامج اختبارات الجهد اخذاً بالاعتبار ما يلي :

1- مدى درجة المخاطر وتعقيدها لدى المصرف .

2- مدى كفاءة اختبارات الجهد (أنواع السيناريوهات والمتغيرات) التي تم اختيارها .

3- كفاءة سياسات إدارة المخاطر لدى البنك وإجراءات اختبارات الضغط .

4- مدى ملائمة مستوى التعرض للمخاطر (معتدل – متوسط – قوي) بالنسبة لاهداف المصرف المعروفة والمخاطر الخاضعة للاختبار .

5- كفاءة خطط الطوارئ لدى البنك او الإجراءات الواجب اتخاذها في حال وقوع احد سيناريوهات اختبارات الجهد .

6- مستوى الاشراف الذي يمارسه مجلس الإدارة والإدارة العليا في الضغط على برامج اختبارات الجهد ونتائج هذه الاختبارات .

7- كفاءة عملية المراجعة والتدقيق الداخلي لبرامج اختبارات الضغط لدى البنك .

سادساً: مكونات برنامج اختبارات الجهد Stress tests softwar components

إن برامج إختبارات الضغط أو التحمل التي تقوم بها البنوك لتحديد مدى قدرتها على تحمل الظروف الطارئة ينبغي ان تكون متلائمة مع ظروف الاقتصاد الكلي السريعة التغير، وكذلك مع نقاط الحساسية الخاصة بكل مصرف، وان من شأن هذه الإختبارات تحذير المصرف من النتائج السلبية التي قد تنجم عن المخاطر المتنوعة والمتعددة التي قد يتعرض لها، وتوفير المؤشرات حول مقدار رأس المال الواجب تخصيصه لاستيعاب الخسائر والصدمات التي قد تحدث نتيجة لهذه المخاطر. حيث تعتبر آلية رأس المال الداخلي الشاملة والمعمقة من العناصر الحيوية لبناء برنامج متماسك لإدارة المخاطر، غاية هذه الآلية هي الوصول إلى المستوى الأمثل من رأس المال الذي يتلاءم مع طبيعة ومستوى المخاطر في المصرف والذي يعتبر كافياً لمواجهة الظروف غير المتوقعة . كذلك فإن من أولى مهام الرقابة المصرفية الحديثة والتقييم المستمر لهذه الآلية بما فيها تطبيقات إختبارات الضغط التي تجريها المصارف. ويجب ان تتضمن عملية وضع برنامج اختبارات الضغط الاتي :

1- مراجعة انشطة المصرف والبيئة الخارجية

يتطلب من المصرف مراجعة طبيعة لانشطته الاساسية (البيئة الداخلية) والبيئة الخارجية المتمثلة بالبيئة الاقتصادية الكلية التي يعمل بها من اجل تدوين قائمة بعناصر المخاطر التي يجب اختبارها تحت السيناريوهات المختلفة المختارة لاجل اختبارات الضغط .

2- تصميم اختبارات الضغط

ان تصميم اطار او نموذج لاختبارات الجهد كما هو مبين في المخطط (2) تستخدمه المؤسسات المالية يجب ان يسهم في تطوير معدل تطبيق تلك الاختبارات على الاعمال ذات الصلة من خلال توفير الأدوات التي تلبي ثلاثة اهداف أساسية وهي : (**Christian et al،36 :2011**) .

أ- يجب ان تعمل اختبارات الضغط وفق تصميم يستند على أساس الروابط المالية على المستوى الكلي وتشغيل سيناريوهات متباينة مع افتراضات متنوعة واستخدام مقاييس مختلفة .

ب- اختيار تطبيق اختبارات الضغط من بين الاختيارات التي تعتمد النهج الموحد وفقاً لمعايير بازل 2 وبازل 3 فيما يتعلق بتحديد الملاءة المالية او اختبارات على مستوى الاقتصاد الكلي .

ج- سهولة استخدام أدوات اختبارات الجهد وتحصيل النتائج من خلال توفير اطار يستند الى اكسل يمكن ان يحقق الوصول بيسر الى نتائج سريعة وعالية الدقة وتقديمها الى صناع القرار .

ويجب ان تصمم اختبارات الجهد بما يتناسب مع أنشطة البنك بما في ذلك تحديد المخاطر المحتملة الوقوع والسيناريوهات الخاصة بذلك ،حيث يطلب من المصارف وضع سيناريوهات معينة تتعلق بالمخاطر التي تواجهها مثل مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل ومخاطر التركز ومن ثم قياس اثر حدوث هذه السيناريوهات على مدى قدرة المصارف على مواجهة هذه المخاطر . وقد اكد تقرير صندوق النقد الدولي (IMF) بان تدرج المخاطر الرئيسية على كل من المدى القصير والمتوسط في عملية تصميم اختبارات الجهد المصرفي ، وبشكل اكثر تحديداً نقاط الضعف العامة للنظام المالي لبلد ما والتي تمثل الصدمات الناجمة عن عوامل المخاطر المحتملة الوقوع إضافة الى مراقبة التغيرات السلوكية للمؤشرات المصرفية .(**IMF،8:2011**) . واحياناً تطالب البنوك المركزية مصارفها اجراء اختبارات القدرة على التحمل بشكل موحد وفقاً لثلاثة او اربعة سيناريوهات افتراضية لاحتساب نسب متدرجة من السيء الى الاسوأ (ضعيف ، مناسب جزئياً ، مناسب ، قوي) حسب طبيعة وحجم التحديات التي تواجه المصارف مثال تداعيات هبوط أسعار النفط والتي قد تؤدي الى انكماش الانفاق الحكومي خلال الفترة المقبلة وما يسببه ذلك من تعثر بعض العملاء وتراجع قيم الموجودات والرهونات مقابل القروض . (**فتحي، 2014 :3**) . وبالتالي فالاختبارات التي يجريها البنك المركزي بشكل دوري وفق سيناريوهات صعبة توفر المعرفة الضرورية لتقدير مخاطر الانكشافات المحتملة في أوضاع صعبة من اجل تمكين البنوك من التحوط جيداً لمثل هذه الأوضاع من خلال تطوير واختيار الاستراتيجية الملائمة لتخفيف نلك المخاطر ، كما توفر اختبارات الضغط المعلومات لمجالس الإدارة والإدارات العليا لتحديد ما اذا كانت مخاطر الانكشاف تتماشى مع سياسة ادارة المخاطر لدى البنك ام لا .

3- توثيق الافتراضات Documenting the assumptions

تقوم اختبارات الضغط على نسب افتراضية (سعرية او مئوية) من قبل المختبرين لاجل الوصول الى استنتاجات يتم من خلالها تحديد اجراءات العلاج المناسبة التي يتعين على المصارف القيام

بهـا فـي مواجهـة المخـاطر المحتملـة ، وينبغـي ان تغطـي تلـك الافتراضـات المجـالات الاتيـة : **(IMF،17 : 2011)** .

أ- عناصر المخاطر المتنوعة مثل : (معدلات الخسارة والربحية ، الايرادات ومعدلات الصرف والضرائب، الديون وتكاليف التمويل ،مخاطر السوق والائتمان والتشغيل وغيرها)، وبعد اخضاع العناصر لتلك الافتراضات ستشكل ضغوطاً على سجل فقرات اجمالي الموجودات والمطلوبات والدخل ومن ثم اتخاذ التحوط اللازم من أي انهيار في مواقفها .

ب- التعديلات الجارية في نمط السلوكيات سواء اكان في معدل نمو الميزانية ،نمو الائتمان والارباح الموزعة ، تنظيم هيكل الأصول وزيادة راس المال) .

ج- القيام بإ دخال تغييرات تنظيمية لجميع المناهج الثلاثة وهي : (متطلبات راس المال والأصول الموزونة بالمخاطر وتحديد راس المال المطلوب في ضوء نتائج الاختبار) .

4- تحديد اجراءات اختبارات الضغط

ويقصد بها تحديد المسؤوليات وتوزيعها ،حيث تضمن المبدأ الاول وهو من بين المباديء الخاصة بالمصارف ذات العلاقة باختبارات الجهد والداخلة ضمن اطار الارشادات الصادرة عن لجنة بازل ، يتعين ان يكون لمجلس الادارة والادارة التنفيذية دور اساسي في هذه الاختبارات بما في ذلك وضع اهداف الاختبارات وتحديد السناريوهات وتقييم النتائج وتحديد الاجراءات الواجب اتخاذها بناءاً على نتائج هذه الاختبارات ،كما يجب ان تحدد الادارة التنفيذية درجة المخاطرة المقبولة للمصرف (Risk Appetite) ومدى تأثير تطبيق اختبارات الجهد على هيكل مخاطر المصرف (Risk Profile) . **(صندوق النقد العربي ، 2009 : 4)** . وتمثل الإجراءات المحددة لتطبيق وتحليل اختبارات الجهد الاطار الفعلي لعمل تلك الاختبارات والذي يتطلب ثلاثة خطوات كما نلاحظه في الشكل (2) وهي كالاتي **(Zuzana &petr،2012:10)** :

الخطوة الأولى : انشاء سيناريوهات اقتصادية كلية .

يتم من خلال انشاء سيناريوهين للاقتصاد الكلي الأول يتولد على أساس التنبؤات العامة المتاحة للجميع او الناجم عن توقعات الاقتصاد الكلي فيما يتعلق بمتغيرات محددة تستند الى بيانات تاريخية تعكس التطورات الاقتصادية المتوقعة للمختبرين على مدى السنتين او الثلاثة سنوات المقبلة وهذا ما يعرف بالسيناريو الأساسي (Base scenario) ،والثاني يفترض راي متشائم لوضع اقتصادي لبلد ما والقائم على راي الخبراء وهو ما يعرف بالسيناريو السلبي (Negative scenario) **(Roland،8 : 2012)** . وبعد تحديد السيناريوهات يتم تحديد وتقييم مدخلات البيانات وابرزها مدخلات الميزانية وقائمة الدخل ذات الصلة بالمصارف وتحديد الافتراضات وتصميم نموذج اولي ومن ثم تطبيق اختبارات الضغط العكسي اي اختبار حدود قدرة المصارف على التحمل وفق درجات الشدة او ما يعرف بالنسب الافتراضية . **(Christian،23: 2011)**

.وتشمل سيناريوهات الاقتصاد الكلي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والتضخم وأسعار الصرف وأسعار فائدة على المدى القصير وانعكاس هذه المتغيرات على قوائم بنود الموجودات والمطلوبات والايرادات والنفقات للمصارف ،وبالتالي فالعمليات التي يتطلب اعدادها الى جنب السيناريوا الكلي تتمثل كالتالي :

أ- تهيئة البيانات الفنية ب- تحديد المعلمات (المقاييس) الاقتصادية ج- التهيئة لتطبيق الاختبار

الخطوة الثانية: من السيناريو الكلي الى الأثر الجزئي

يتم باستخدام معلمات (موجهات) الضغط التنبؤية لربط سيناريو الاقتصاد الكلي بالمخاطر المالية (جودة موجودات المصرف) ،أي تطبيق اختبارات الجهد لادارة أنواع محددة من المخاطر الأكثر حساسية مثل مخاطر السوق والائتمان والتشغيل والتركيز والربحية والسيولة باستخدام نماذج معينة تعرف بنماذج الاقتصاد القياسي للبيانات المجمعة التي تربط بين نسبة نمو القروض المتعثرة ونمو القروض المصرفية الاجمالية على سبيل المثال او معدل نمو أسعار المساكن بين السيناريو الأساس والسيناريو السلبي او تطورات نسب الربحية والسيولة او عناصر الائتمان وتباينها نتيجة تطبيق سيناريو الاقتصاد الكلي على عوامل المخاطر المتعددة وفقا للنسب الافتراضية للسيناريوهات ، ومن ثم استخدام تحليل الانحدار للمساعدة في استكمال تصميم نموذج قائم على معايير وثوابت داعمة له .او نموذج تحليل المطلوبات (CCA) على سبيل المثال وهو احد نماذج اختبارات الجهد لتقييم القطاع المالي وهو نموذج يعكس تصورات السوق عن مخاطر كل مصرف ومساهمته في كشف احتمالات وقوع الضائقة المالية المتوقعة . **(IMF،9 :2011)** .

الخطوة الثالثة : تنفيذ اختبارات الضغط

التنفيذ الفعلي للاختبارات يحدث حالما يتم تحديد البيانات المختارة واستخدامها وكذلك تنفيذ عمليات الاحتساب بواسطة النماذج القياسية (كنسب السيولة والربحية وغيرها) بعد ظهور النتائج النهائية لميزانيات المصارف العمومية ورأسمالها النهائي ، ولتنفيذ اختبارات الملاءة المالية للمصارف الخاضعة لاختبارات التحمل تتم استناداً الى منظومة من البيانات المجمعة مثل كفاية راس المال واحتياجات إعادة التمويل فضلاً عن البيانات المتعلقة بمؤشرات السلامة المالية والتي تبين مدى مساهمتها ضد عناصر المخاطر المختلفة كالدخل التشغيلي الذي يخضع تحت اختبارات الضغط بوصفه المصدر الأول للخسائر كخسائر الائتمان والخسائر التجارية والائتمانية. ويمكن لنا ايجاز الخطوة الأخيرة بانها دمج كلا الخطوتين السابقتين (سيناريو الضغط الكلي والاثر الجزئي) لاستخراج تخفيضات الائتمان العام والمؤشرات المصرفية الأخرى وتلبية احتياجات إعادة الرسملة .

5- القيام باختبارات الضغط بصورة منتظمة وتحليل نتائج تلك الاختبارات لمعرفة الانكشافات والمخاطر المحتملة .

6- تقديم تقارير عن نتائج الاختبارات الى الإدارة العليا والى المدراء المعنيين بذلك في المصرف

7- تحديد إجراءات العلاج المناسبة التي يتعين على المصارف القيام بها في مواجهة المخاطر المحتملة التي امكن التعرف عليها من خلال عملية الاختبارات .

8- القيام بصفة منتظمة بإعادة تقييم لمدى ملائمة تلك الاختبارات بما في ذلك التحقق من الافتراضات المستخدمة في ضوء التغير في خصائص المحفظة او البيئة الخارجية .

9- ان تقوم البنوك بتوثيق عملية اختبارات الضغط من خلال وضع سياسة خاصة بذلك يتم اعتمادها من قبل مجلس الإدارة او لجنة مخولة بذلك من قبل المجلس .

10- ان تمارس مجالس الإدارة والإدارات العليا دورا اشرافياً فعالاً على برامج اختبارات الضغط وكذلك المشاركة بصورة فعالة في عملية تصميم هذه الاختبارات والاشراف على نتائجها والتأكد من الإجراءات التي تم اتخاذها .

11- يتعين إدارة عملية الاختبار الشاملة والتنسيق بشأنها من قبل جهة مستقلة في البنك مثل إدارة رقابة المخاطر .

12- تضمين اختبارات الضغط معايير اختبارية كمية ونوعية وان تحدد المعايير الكمية سيناريوهات معقولة .

13- ان تؤكد المعايير النوعية للاختبار على الهدفين الأساسيين لاختبارات الضغط وهما :

أ- تقييم قوة إيرادات البنك وراس المال على استيعاب الخسائر المهمة التي قد يتكبدها البنك .

ب- تحديد الخطوات التي يتعين على البنوك اتخاذها لادارة المخاطر وتحديد راس المال المناسب بصورة متحفظة .

14- ان تعطي اختبارات الضغط لدى البنوك المراكز الأساسية داخل وخارج الميزانية في سجلات المتاجرة والسجلات المصرفية وكذلك جميع عناصر المخاطر الأخرى .

15- يتعين على البنوك القيام باختبارات الجهد على فترات مناسبة وذلك في ضوء طبيعة المخاطر التي يتعرض لها البنك بصفة عامة .حيث ان اختبارات المحافظ الأكثر حساسية لحركة السوق مثل محفظة الأوراق المالية للمتاجرة والاذونات الأخرى القابلة للتسويق وانكشاف الصرف الأجنبي فانه يجب القيام بها بصورة اكثر تكرارا (يومياً ،اسبوعياً) في حين ان ان المحافظ الأخرى الأقل تقلباً بطبيعتها (مثل التمويل) فانه يمكن اخضاعها لاختبارات الضغط على فترات أطول (شهرياً ،او بصورة ربع سنوياً .

16- يتعين على البنوك ايضاً القيام بالاختبارات اللازمة لغرض محدد وذلك بالنسبة لمجالات محددة . وعندما يكون هذا الامر مرغوباً فيه في ظل ظروف معينة على سبيل المثال حالة تدهور

سريع في الأوضاع السياسية او الاقتصادية في بلد معين ،حيث يتطلب الامر قيام البنك باجراء تقييم سريع للاثر المحتمل على انكشافه في ذلك البلد .

17- يجب اطلاع الإدارة العليا والمديرين المعنيين في البنك على نتائج تلك الاختبارات ولفت انتباههم الى المخاطر الكامنة واقتراح التوصيات المناسبة بشأن إجراءات المعالجة الممكنة .

18- ان يكون لدى المصارف استراتيجيات موافق عليها مسبقاً بشأن إجراءات المعالجة التي يتم اتخاذها بناءاً على نتائج تلك الاختبارات ،وتمكين المصارف في هذا المجال من تحديد النقاط التي سيتم عندها اتخاذ الإجراءات العلاجية مثل حجم الخسارة المحتملة او الأثر على الإيرادات وراس المال ، كما يجب ان يتم بوضوح تحديد مستوى الصلاحية لاتخاذ الإجراءات العلاجية مع توثيق هذه الإجراءات وتطبيقها بصورة ملائمة .

19- تختلف أنواع الإجراءات العلاجية التي يتخذها المصرف بناءاً على الظروف الخاصة بكل حالة وبصفة عامة يمكن ان تتضمن هذه الإجراءات ما يلي :

* إعادة هيكلة مراكز البنك (تصفية المراكز او تغطيتها) .
* تخفيض حدود المخاطر .
* التشدد في متطلبات التمويل من اجل تخفيض المخاطر الائتمانية .
* بناء رأسمال إضافي لمواجهة الأثر المحتمل للأوضاع الصعبة .
* تعديل سياسات التسعير لدى البنك (معدل الفائدة /هوامش الإيرادات والربحية) وذلك بما يعكس المخاطر التي تم تعريفها .
* اتخاذ الترتيبات اللازمة لمواجهة النقص في السيولة في ظل الأوضاع الصعبة من خلال زيادة الخطوط الائتمانية المتاحة للبنك وزيادة مصادر الحصول على الأموال من اجل ضمان التمويل الكافي خلال الازمات .

20- ان يتأكد البنك من ان لديه نظم معلومات كافية لدعم برامج اختبارات الضغط بحيث تسمح هذه النظم باجراء الاختبارات على جميع أنشطة البنك وتجميع نتائج الاختبار للبنك ككل .

21- يتعين على البنوك وبصفة منتظمة مراجعة وتحديث منهجية برامج الاختبار للاخذ بالحسبان التغيرات في طبيعة أنشطة البنك والأوضاع الخارجية وذلك من اجل تقييم اذا ما كانت الفرضيات التي تقوم عليها برامج الاختبار لاتزال صالحة ، وعلى المصارف ان تقوم بعملية المراجعة المشار اليها مرة على الأقل سنوياً ،او بصورة متكررة في حالة ما اذا كانت التغيرات في المحافظ او في بيئة العمل على درجة من الأهمية .

22- ان أي تعديلات مقترحة في منهجية اختبارات الضغط واجراءاتها يجب ان تتم الموافقة عليها من قبل الإدارة العليا في البنك.

الخطوة الأولى – تحديد سيناريو الاقتصاد الكلي

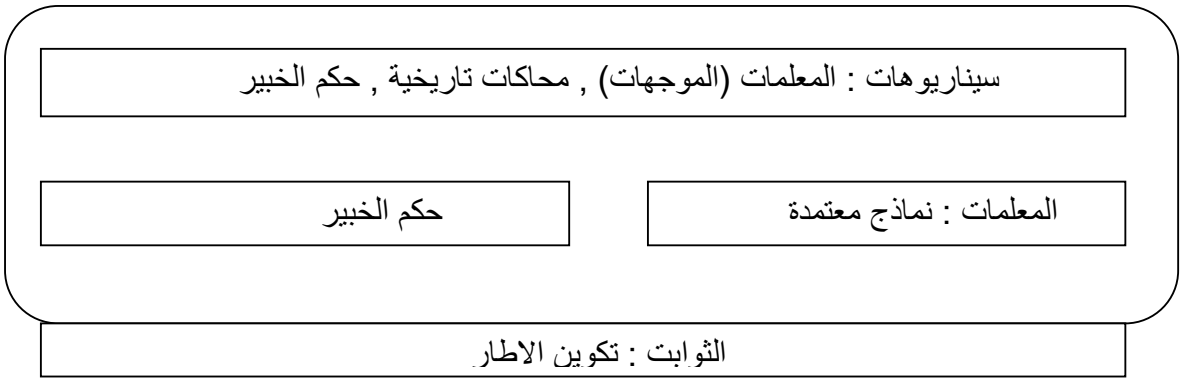

الخطوة الثانية : من سيناريوهات الاقتصاد الكلي الى الأثر الجزئي

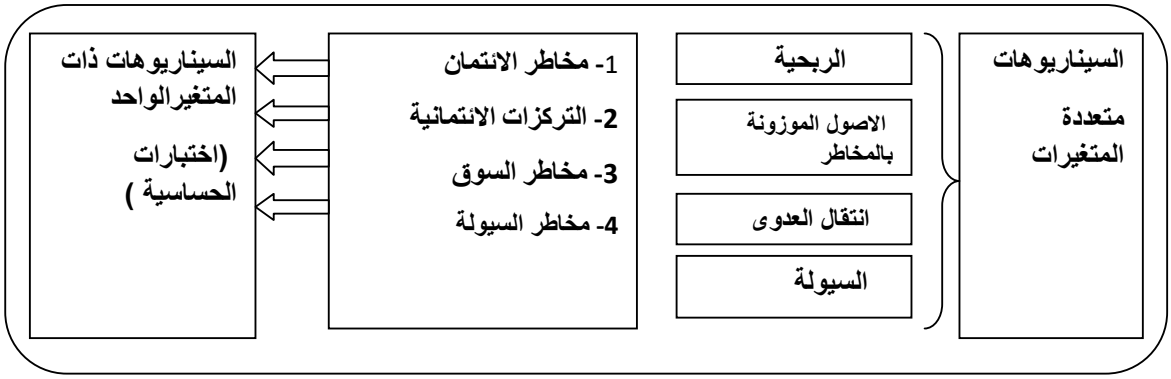

الخطوة الثالثة : تنفيذ اختبارات الضغط

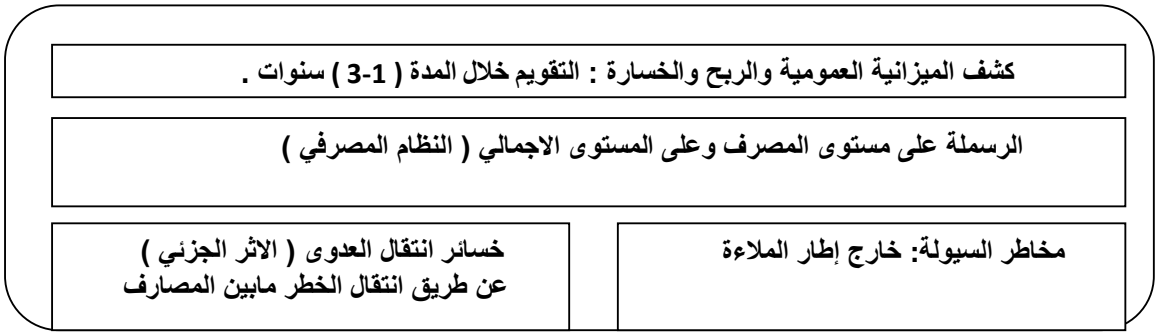

الشكل 2: اطار بناء تصميم اختبارات الجهد (عرض مفاهيمي)_

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع العلمية السابقة

المخطط (2) اطار بناء تصميم اختبارات الضغط (عرض مفاهيمي)

سابعاً: سيناريوهات المخاطر الخاضعة للاختبار

ارتكزت تجربة تطبيقات اختبارات التحمل للأنظمة المصرفية في دول العالم على تعليمات سلطاتها النقدية التي تستند بالأساس الى تعليمات الدعامة الثانية لمعيار بازل II المتضمنة عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال ، وعلى المعايير الدولية المستخدمة في هذا المجال وعلى وجه

الخصوص المباديء والممارسات السليمة في اعداد اختبارات الجهد الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 2009، والتي اشتملت على (13) بند ارشادي لادارات المصارف لضمان القيام بالاختبارات المطلوبة وفق افضل الممارسات الدولية .حيث تتضمن التعليمات اقتراح مجموعة من السيناريوهات على المصارف بما يتناسب مع حجم وطبيعة المخاطر التي تواجهها تلك المصارف بحيث تشمل تغطية مجموعة من المخاطر والصدمات المتنوعة كالسياسية والاقتصادية وغيرها وفق نسب افتراضية تندرج شدتها من البسيط فالمتوسط فالشديد وقياس اثرها على الأوضاع المالية للمصارف لتحديد مدى قدرة هذه المصارف على مواجهة تلك المخاطر .ويتعين على كل مصرف تطوير سيناريوهات اختبارات الضغط الخاص بطبيعة نشاطه بما في ذلك النماذج الملائمة وذلك بما يظهر النتائج الكلية للاختبار من حيث التأثير على كل من الربحية ونسبة كفاية راس المال والمخصصات ، ويفضل ان تغطي سيناريوهات اختبارات الضغط ثلاثة مستويات مختلفة للاثار المعاكسة (مستوى معتدل ،مستوى متوسط ،مستوى صعب)(**الرفاعي ،2010 :4**) . حيث يقيس تحليل السيناريو الاثار المترابطة للتحركات المعاكسة في عدد من عناصر المخاطر ، ويحدد الافتراضات المناسبة للعناصر المختلفة لمخاطر اختبارات الضغط التي يتم إدخالها في سيناريو معين ويقدر التأثير الناتج على المركز المالي للمصرف .ومثال للتجارب العالمية في مجال اختبارات فحص التحمل كان البنك المركزي الأوربي الذي قام باجراء اختبارات الضغط المصرفي في 2009 على عينة اشتملت 91 مصرفاً تمثل 65% من حجم أصول النظام المصرفي الأوربي للفترة 2010 و 2011 باستخدام فروض قاسية حول مسار السيناريو الاسوأ من خلال احداث صدمة في معدلات النمو يترتب عليها تراجع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3% خلال عامي 2010–2011 عما هو متوقعاً في السيناريو الأساسي ، حيث تركزت اختبارات الضغط على المخاطر الائتمانية والسوقية بما في ذلك التعرض للديون السيادية . (**السقا ،2010 : 4**) . ويقصد بالسيناريو المنهج الذي تعتمده تطبيقات اختبارات الجهد المصرفي لاجل تقييم قدرة المصارف الكبرى على استيعاب الخسائر في حال تدهور الاوضاع الاقتصادية باعتماد نسب افتراضية اكثر سلبية (معاكسة) والتي تتميز بكونها اكثر حدة سواء ما يتعلق بارتفاع كبير في البطالة او معدلات الفائدة او امداً اطول في هبوط الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالسيناريو الاساسي ومن ثم الوصول الى معرفة انعدام قدرة المصارف عن الوفاء بمتطلبات كفاية راس المال وتقديم سيناريو يتضمن تقديم خطة مرضية لمعالجة العجز من خلال توفير الاموال للازمة . (**USGAO،11 : 2010**). كما ان تطبيق السيناريو السلبي (الاسوأ) يحتاج ان يكون عالي الشدة بما فيه الكفاية لاجل كشف هشاشة النظام المصرفي او المصارف منفردة والبقاء عند المستويات المعقولة . (**Zuzana،5: 2012**) فضلاً عن ذلك ان اختيار البنوك المركزية للسيناريو الاسوء سيحدد الثغرات التي تعتري النظام المصرفي ككل او المصارف على انفراد

لمعالجتها عبر توصيات مكتوبة او شفوية قبل ان تتفاقم الاثار السلبية (**فتحي ،2014 : 2)** . وتصنف سيناريوهات اختبارات فحص التحمل للبنوك الى نوعين ،الاول سيناريوهات ذات متغير واحد والثاني سيناريوهات متعددة المتغيرات ، حيث يتم اعداد هذه السيناريوهات بالاعتماد على احداث تأريخية او افتراض سيناريوهات ذات نظرة مستقبلية وفيما يأتي **تلك السيناريوهات** التي تمثل انواع اختبار الاوضاع الضاغطة للمصارف : (**صندوق النقد العربي ، 2009: 36**) .

أ- اختبارات المخاطر ذات المتغير الواحد (اختبارات الحساسية)

يشار الى السيناريوهات ذات المتغير الواحد احياناً باختبارات الحساسية وهي اختبارات تأخذ بالحسبان حساسية محفظة المصرف لنوع واحد من المخاطر وتشمل هذه الاختبارات اثر التغير في أي عنصر من عناصر متغيرات الاقتصاد الكلي سواء كان التغير في سعر الفائدة والتغير في سعر الصرف والتغير في أسعار الأسهم والتغير في نسبة التعثر وغيرها على المدى القصير والمتوسط .وباستخدام هذا المنهج يتم دراسة تأثير كل متغير على حدة على الوضع المالي للمصرف مع افتراض ثبات المتغيرات الأخرى ، وذلك بهدف تقييم مدى حساسية الوضع المالي للمصرف لمتغير معين ومقارنتة مع حساسية المتغيرات الأخرى ، وفيما يلي سيناريوهات المخاطر المطلوبة باستخدام هذا المنهج (**ANB، 2006،P:1**) :

1- الاختبارات المتعلقة بمخاطر الائتمان

تلك السيناريوهات المتضمنة اخضاع مكونات المحفظة الائتمانية للمصرف (القروض والتسهيلات) المحتمل تعرضها للمخاطر الى اختبارات ضغط عالية الشدة وفق نسب افتراضية تزيد من درجة مخاطرتها ليتم بها قياس تلك المخاطر المرتبطة بالمحفظة واثرها السلبي عليها .حيث تحدد تلك النسب اعتماداً على تعليمات السلطة النقدية والظروف الاقتصادية العامة لكل بلد. وتشتمل مكونات المحفظة الائتمانية التي ستخضع للسيناريو الاسوأ على المقترض المتعثر عن السداد للمصرف سواء كان المقترض قطاع خاص و/ او عام او حكومة او مؤسسة مصدرة للسندات يمتلك بها المصرف حصص مهمة ورفع نسبة التعثر بالاضافة الى زيادة نسب التسهيلات المباشرة غير العاملة مقارنة برصيد التسهيلات المباشرة العاملة الممنوحة لتمويل انشاء العقارات او شرائها او الممنوحة لغايات شراء الأسهم .والجدير بالذكر انه من غير المناسب التعامل مع المخاطر الائتمانية منفصلة عن أنواع المخاطر الأخرى وخاصة مخاطر التشغيل (**الشمري، 2008 : 189**). وقد طالبت لجنة بازل للرقابة المصرفية المصارف بضرورة الاحتفاظ بمعدل كفاية (ملاءة) راس مال مناسب لا يقل عن 8% وذلك لتغطية مخاطر الائتمان أي احتمال عدم ايفاء المقترض بتسديد مبلغ القرض والفائدة المستحقة عليه في تاريخ استحقاقه واحتمال تحقق الخسارة نتيجة لذلك ولابد من تخفيض درجة المخاطرة الائتمانية لاجل تخفيض هامش الخسارة

بينما في سيناريوهات اختبارات الجهد يتم رفع درجة المخاطرة الائتمانية وقياس اثر ذلك على المحفظة الائتمانية والمؤشرات المصرفية الأخرى لاجل تهيئة الأموال اللازمة لتحوط المصارف إزاء المخاطر المحتمل وقوعها في المستقبل . إن تحديد المخاطر الائتمانية بدقة ووضع مؤشرات وبيانات تساعد على قياسها هي من الأمور المساعدة على إدارة تلك المخاطر والتحكم فيها ومن ثم تقليل المخاطر إلى أدنى مستوياتها بعد زيادتها في حالة السيناريو الاسوأ لاختبارات التحمل.

وتتمثل أهم مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية على النحو التالي **(صالح وفريدة ،2007: 7)** :

1- بيانات عن توزيع محفظة القروض على قطاعات النشاط الاقتصادي بصورة ربع سنوية .

2- بيانات عن توزيع المحفظة إلى تسهيلات بضمان عيني مع تحديد قيمة الضمان عند آخر تقييم بصورة ربع سنوية وتسهيلات بدون ضمان عيني .

3- مؤشرات جودة الأصول المعتمدة داخل البنك وفق نظام الإنذار الذي يتم احتسابه بصفة شهرية على النحو التالي :(نسبة المحفظة الائتمانية إلى إجمالي الودائع ، توزيع المحفظة على قطاعات النشاط الاقتصادي ، نسبة القروض الغير المضمونة إلى إجمالي المحفظة) .

4- نسبة القروض الى الودائع .

5- نسبة الديون المشكوك في تحصيلها (المتعثرة) الى اجمالي القروض .

6- نسبة الديون المعدومة (المفقودة) الى اجمالي القروض وغيرها .

ان تطبيق السيناريوهات المتعلقة بمخاطر الائتمان يكون من خلال تهيئة بيانات كشف الميزانية المتعلقة بالمصارف وافتراض نسب سيناريو عالي الشدة على تعثر المقترضين او الديون التي يصعب تحصيلها (المعدومة) وقياس انتقال اثرها المعاكس على المؤشرات المالية والمصرفية ومن ثم اتخاذ الاجراءات العلاجية المناسبة من حيث تهيئة الاموال الكافية لتعزيز قدرة المصرف على مواجهة المخاطر المحتمل وقوعها مستقبلاً. وكما هو موضح في الجدول الاتي المتضمن نسبة افتراضية عالية الشدة بمقدار 8% من القروض المعدومة ونسبة 30% من القروض المشكوك في تحصيلها والجدول (1) يوضح مثال افتراضي لسيناريوا مخاطر الائتمان .

<u>مثال توضيحي يوضح تحليل اختبار المخاطر الائتمانية</u>

الجدول(1) اختبار المخاطر الائتمانية لاحد المصارف التجارية قبل وبعد الاختبار **المبلغ (الاف الدنانير)**

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الأساسي (قبل الاختبار)	سيناريو مخاطر الائتمان (ديون معدومة بنسبة 8%)	سيناريو مخاطر الائتمان (ديون متعثرة ستصبح معدومة بنسبة 30%)
اجمالي الموجودات	404،41	**282،39**	**012،40**
القروض والتسليفات	525،26	**403،24**	**133،25**
اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك	404،41	**282،39**	**012،40**
الديون المتعثرة	640،4	**269،4**	**248،3**

مقدار الخسائر الناجمة عن الديون المعدومة	----------	**371،0**	**392،1**
دخل الفائدة على القروض طويلة الاجل 8%	122،2	**952،1**	**010،2**
مقدار انخفاض دخل الفائدة (الخسارة)	----------	**170،0**	**112،0**
صافي الربح بعد الفائدة والضرائب	150،2	**980،1**	**038،2**
كفاية راس المال راس المال الممتلك	304،3	**182،1**	**912،1**
الموجودات ذات المخاطر	842،28	**720،26**	**450،27**
نسبة كفاية راس المال	%11.5	**%4.4**	**%7**
السيولة نسبة التوظيف = القروض والسلف ÷اجمالي الودائع	%82	**%75**	**%77**
الربحية ROE (صافي الربح / حقوق الملكية)	%65	**%167**	**%106**
ROA (صافي الربح / اجمالي الموجودات)	%5.2	**%5.5**	**%5.4**
القيمة السوقية للسهم EPS ربحية السهم **(دينار)**	1.30	**1.20**	**1.23**
DPS حصة السهم من مقسوم الأرباح	0.16 فلس	**0.14 فلس**	**0.15 فلس**
DPR معدل نمو المقسوم (المقسوم النقدي / ربحية السهم)	198.1	**197.5**	**199.1**
DPS مضاعف سعر السهم (سعر السهم السوقي/ DPS)	162.5	**185.7**	**173.3**
P/E مضاعف سعر السهم (سعر السهم السوقي/ EPS)	20 مرة ضعف ربحيته	**21.6**	**21**
BVPS القيمة الدفترية للسهم(حقوق الملكية / الأسهم المصدرة)	1.9	**0.7**	**1.2**
بيانات ذات علاقة بالمؤشرات اعلاه ودائع وما في حكمها	430،32	----------	----------
الأسهم المصدرة	656،1	----------	----------
مقسوم الأرباح النقدي يشكل 12% من الأرباح	258،0	**237،0**	**245،0**
السعر السوقي للسهم **(دينار)**	26.00	----------	----------

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى المصادر والمراجع السابقة وبرنامج الاختبار الالكتروني

1- كيفية احتساب نتائج الاختبار للديون المعدومة

*** 0.08 × 525،26 = 122،2 مليون دينار مقدار الخسارة الناجمة عن الديون المعدومة**

***404،41 – 122،2 = 282،39 مليون دينار المتبقي من اجمالي الموجودات**

*** 525،26 – 122،2 = 403،24 مليون دينار المتبقي من اجمالي القروض والتسليفات**

*** 404،41 – 122،2 = 282،39 مليون دينار المتبقي من اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك**

*** 150،2 – 170،0 =952،1 مليون دينار صافي الربح بعد تخفيض خسارة الفائدة وهكذا للديون المتعثرة**

*** 304،3 – 122،2 = 182،1 مليون دينار المتبقي من راس المال الممتلك**

*** 842،28 – 122،2 = 720،26 مليون دينار المتبقي من الموجودات ذات المخاطر**

***نسبة الكفاية = 182،1 ÷ 720،26 = 4.4% بعد الاختبار وهكذا للديون المتعثرة**

2- كيفية احتساب نتائج الاختبار للديون المتعثرة (المشكوك في تحصيلها)

***0.30 × 640،4 = 392،1 مليون دينار مقدار الخسارة الناجمة عن الديون المعدومة**

*** 640،4 – 392،1 = 248،3 مليون دينار المتبقي من الديون المتعثرة**

*** 525،26- 392،1 = 133،25 مليون دينار المتبقي من اجمالي القروض والتسليفات**

وهكذا لباقي الخطوات بنفس طريقة الاحتساب السابقة

اذ تشير البيانات الواردة في الجدول (1) والمقترحة من قبل الباحث بالاستناد الى المصادر والمراجع السابقة وبرنامج الاختبار الالكتروني (اكسل) الى تطبيق اختبارات الجهد من خلال استخدام سيناريوهات مخاطر الائتمان وفق نسب افتراضية عالية الشدة تم اختيارها من قبل الباحث لاعطاء صورة اكثر جلياً عن تطبيقات اختبارات الجهد المصرفي والعلاقة بمتغيرات الدراسة الأخرى ، اذ تمثلت تلك السيناريوهات بمخاطر ديون معدومة بنسبة 8% وديون متعثرة (مشكوك في تحصيلها) سيصبح بعض منها ديون معدومة بنسبة افتراضية (30%) ، وكما نلحظ في الجدول المذكور سيؤدي تطبيق السيناريو الاسوء بعد تخفيض النسبة الافتراضية عالية الشدة لمخاطر الديون المعدومة عن فقرة القروض والتسليفات وتحقق خسارة بمقدار الديون المعدومة مما سيؤدي ذلك الى انخفاض اجمالي الموجودات والقروض والتسليفات والمطلوبات وراس المال فضلاً عن تدني صافي الربح بمقدار الخسارة الناجمة عن انخفاض الفائدة المستلمة عن منح الائتمان نتيجة الديون المعدومة ، وبفعل خسائر الديون المعدومة وانخفاض الربح الصافي بعد الاختبار سينعكس اثره على تغيرات في نسب الربحية والسيولة وكفاية راس المال ومن ثم انعكاس ذلك الأثر على القيمة السوقية للسهم من خلال التغيرات التي ستقع في مؤشرات الأداء للمصرف في حال تحقق السيناريو الاسوأ وكما هو مبين في الجدول المذكور ، اذ نلحظ تغيرات نسبة كفاية راس المال قبل الاختبار وبعد تطبيق السيناريوهين ، كما نلحظ ايضاً اختلاف نسبة السيولة قبل وبعد الاختبار وفي الوقت ذاته هناك تغيرات ايضاً في نسب الربحية قبا وبعد الاختبار ، والجدير بالذكر ان نسب الربحية او السيولة ليس بالضرورة ان تكون بعد تطبيق الاختبار بمستوى ادنى ما قبل الاختبار فأحيانا يكون الانخفاض في البسط واحياناً في المقام وفي بعض الأحيان يكون التغير في البسط والمقام وهذا تحدده نوع السيناريوهات المستخدمة وهذ ما نلحظه في الجداول القادمة ، وأخيرا سينعكس اثر تطبيق سيناريوهات المخاطر المستخدمة على القيمة السوقية لسهم المصرف في السوق المالي من خلال انخفاض بعض نسبها بعد الاختبار كنسبة ربحية السهم الواحد (EPS) نتيجة تأثر النسبة ببسطها (انخفاض صافي الربح) والتي تعد هذه النسبة مقياساً للاداء الكلي للمصرف كما انها دليلاً للمقسوم النقدي المتوقع وبانخفاض النسبة سيعطى مؤشراً سلبياً للمستثمرين والمالكين لاسهم المصرف بتدني أداء المصرف ومن ثم تعظيم ثروة المالكين وبالتالي السعر

السوقي للسهم ومن ثم القيمة السوقية للمصرف إضافة الى تغيرات في نسب القيمة السوقية قيل وبعد الاختبار وكما هو مبين في الجدول المذكور .

2- الاختبارات المتعلقة بمخاطر التركزات الائتمانية

وتشتمل على احتمال تعثر سداد اكبر مقترضين للتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم او احتمال تعثر التسهيلات الممنوحة لقطاعات اقتصادية مهمة كقطاع الرهن العقاري او القطاع الزراعي او الصناعي او التجاري او الاستثمار بالاسهم وذلك بتصنيف الائتمان الممنوح لهم (كأئتمان غير عامل) او احتمال خسارة المصرف لاكبر ودائع لديه نتيجة عدم وفاء اكبر المقترضين بالتزاماتهم المالية إزاء المصرف المقرض لهم . والجدول (2) يوضح تطبيق سيناريوهات مخاطر التركزات الائتمانية المتعلقة بعدم سداد كبار المقترضين بعض الديون التي ستصبح معدومة بنسب افتراضية ضمن اطار السيناريو الاسوأ مقدارها (54%) و (28%) ومن ثم قياس الأثر السلبي المعاكس على المؤشرات المصرفية والمالية المتمثلة بكفاية راس المال ونسب الربحية والسيولة والقيمة السوقية للسهم عن طريق استخدام النسب المالية ذات العلاقة وكما هو موضح في الجدول (2) يوضح سيناريوا مخاطر التركزات الائتمانية.

<u>مثال توضيحي لسيناريوا اختبار مخاطر التركزات الائتمانية</u>

الجدول(2) اختبار مخاطر النركزات الائتمانية لاحد المصارف التجارية قبل وبعد الاختبار — المبلغ (الاف الدنانير)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الأساسي (قبل الاختبار)	السيناريو الاسوء (بعد الاختبار) (ديون متعثرة لكبار المقترضين ستصبح معدومة بنسبة54%)	السيناريو الاسوء (بعد الاختبار) (ديون متعثرة لكبار المقترضين ستصبح معدومة بنسبة 28%) لسنتان قادمتان
اجمالي الموجودات	404،41	**808،38**	**105،40**
القروض والتسليفات	525،26	**929،23**	**226،25**
اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك	404،41	**808،38**	**105،40**
الديون المتعثرة ستصبح معدومة 54% + 28%	640،4	**034،2**	**341،3**
مقدار الخسائر الناجمة عن (الديون المعدومة)	----------	**506،2**	**299،1**
دخل الفائدة على القروض الطويلة الاجل 8%	122،2	**914،1**	**018،2**
مقدار الخسائر الناجمة عن انخفاض دخل الفائدة	---------	**208،0**	**104،0**
صافي الربح بعد الفائدة والضرائب	150،2	**924،1**	**046،2**
<u>كفاية راس المال</u> راس المال الممتلك	304،3	**798،0**	**005،2**
الموجودات ذات المخاطر	842،28	**336،26**	**543،27**
نسبة كفاية راس المال	%11.5	**%3**	**%7.2**
<u>السيولة</u>			

نسب التوظيف = القروض والسلف ÷ اجمالي الودائع	%82	**%74**	**%78**
الربحية ROE (صافي الربح / حقوق الملكية)	%65	**%241**	**%102**
ROA (صافي الربح / اجمالي الموجودات)	%5.2	**%5**	**%5**
القيمة السوقية للسهم EPS ربحية السهم **(دينار)**	1.30	**1.16**	**1.24**
DPS حصة السهم من مقسوم الارباح	0.16 فلس	**0.14**	**0.15**
DPR معدل نمو المقسوم (المقسوم / ربحية السهم)	198.1	**198.3**	**198.4**
DPS مضاعف سعر السهم (سعر السهم السوقي/ DPS)	162.5	**185.7**	**173.3**
P/E مضاعف سعر السهم (سعر السهم السوقي/ربحية السهم)	20 مرة ضعف ربحيته	**22**	**21**
BVPS القيمة الدفترية للسهم(حقوق الملكية / الأسهم المصدرة)	2.15	**0.48**	**1.21**
بيانات ذات علاقة بالمؤشرات أعلاه اجمالي الودائع	430،32	---------	----------
الأسهم المصدرة	656،1	---------	----------
مقسوم الاباح يشكل 12% من صافي الارباح	258،0	**230،0**	**246،0**
السعر السوقي للسهم (دينار)	26.00	---------	----------

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى المصادر والمراجع السابقة وبرنامج الاختبار الالكتروني

1- كيفية احتساب نتائج الاختبار لديون متعثرة لكبار المقترضين ستصبح معدومة بنسبة 54%

*0.54 ×640،4 = 596،2 مليون دينار مقدار الخسارة غير المتوقعة التاجمة عن الديون المعدومة

* 640،4 – 596،2 = 044،3مليون دينار المتبقي من الديون المتعثرة وهكذا تستخرج النتائج بنفس طريقة الاحتساب السابقة

2- كيفية احتساب نتائج الاختبار لديون متعثرة لكبار المقترضين ستصبح معدومة بنسبة 28%

*0.28 × 640،4 = 299،1 مليون دينار مقدار الخسارة غير المتوقعة الناجمة عن الديون المعدومة

* 640،4 – 299،1 = 341،3 مليون دينار المتبقي الديون المتعثرة وهكذا تستخرج النتائج بنفس طريقة الاحتساب السابقة .

3- السيناريوهات المتعلقة باختبار مخاطر السوق

وتشتمل تلك السيناريوهات على تخفيض القيمة العادلة للاسهم ومؤشر السوق المالي للاسهم بنسب افتراضية تحددها تعليمات السلطات النقدية المشرفة على المصارف الخاضعة للاختبار، وكذلك تخفيض أسعار السندات المستثمر بها من قبل المصرف او تعثر شركة بتوزيع أرباح اسهم يمتلكها المصرف ، وتشمل ايضاً السيناريوهات المتعلقة باحتمالات تعثر مؤسسة مالية بالخارج يحتفظ المصرف بها ارصدة مهمة إضافة الى سيناريوهات تخفيض أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأخرى بنسب افتراضية متفاوتة الشدة تتناسب مع مستويات الأثر المحتمل الوقوع وكذلك سيناريوهات تقلبات أسعار الفائدة . حيث يوضح الجدولان (3) و(4) تطبيق سيناريوهات مخاطر تقلبات سعر الصرف وأسعار الفائدة الطولة الاجل كاحد أنواع مخاطر السوق المتعددة بنسبة افتراضية عالية الشدة مقدارها (33) و(30) ، اذ تم تطبيق السيناريو الاول على

الموجودات والمطلوبات الأجنبية المقومة بالدينار العراقي وبالتالي سيؤدي هذا التخفيض الى تحقق خسارة تعمل الى تدني اجمالي الموجودات والمطلوبات والملكية والموجودات ذات المخاطر ومن ثم الانعكاس في تخفيض نسب الكفاية والربحية والسيولة وكما هو موضح في الجدول (3) ، في حين تم تطبيق السيناريو الاخر على مخاطر انخفاض أسعار الفائدة الطويلة الاجل بنسبة مئوية مقدارها (30) وكما نلحظه في الجدول (4) ، والمثال الافتراضي الاتي يوضح تطبيق سيناريوهات مخاطر السوق (انخفاض أسعار الصرف وأسعار الفائدة) .

<u>مثال توضيحي لسيناريوا اختبار مخاطر انخفاض أسعار الصرف</u>

الجدول(3) اختبار مخاطر السوق لاحد المصارف التجارية قبل وبعد الاختبار **المبلغ (الاف الدنانير)**

المؤشرات المالية والمصرفية	**السيناريو الأساسي (قبل الاختبار)**				**السيناريو الاسوء (بعد الاختبار) (مخاطر انخفاض سعرالصرف الدينار 33%)**			
	مصرف A	**مصرف B**	**مصرف C**	**مصرف D**	**مصرف A**	**مصرف B**	**مصرف C**	**مصرف D**
اجمالي الموجودات	،18 440	،18 750	700،2	694،1	618،22	351،20	010،3	030،2
القروض والتسليفات	150،7	،16 000	300،2	075،1	504،8	508،15	492،2	264،1
اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك	،18 440	،18 750	700،2	694،1	618،22	351،2	010،3	030،2
الموجودات بالدولار	483،8	250،3	630،0	683،0	661،12	851،4	940،0	019،1
المطلوبات بالدولار	733،5	250،4	240،0	300،0	557،8	343،6	358،0	0.447
الصافي	750،2	(1000)	390،0	383،0	104،4	(492،1)	582،0	572،0
مقدار الخسائر الناجمة عن انخفاض سعر الصرف	------	------	--------	------	(354،1)	492،0	(192،0)	(189،0)
دخل الفائدة على الموجودات بالدولار 4%	337،0	130،0	052،0	027،0	506،0	194،0	038،0	041،0
دخل الفائدة على المطلوبات رالدولار 3%	172،0	128،0	008،0	009،0	257،0	190،0	011،0	013،0
صافي الفئئدة	165،0	002،0	044،0	018،0	249،0	004،0	027،0	028،0
مقدار الخسائر عن انخفاض صافي الفائدة	------	------	--------	------	(084،0)	(002،0)	017،0	(010،0)
صافي الربح بعد الفائدة والضريبة	150،1	640،1	800،0	380،1	234،1	642،1	783،0	390،1
<u>مخاطر انخفاض سعر الصرف</u> ROA								
<u>كفاية راس المال</u> راس المال الممتلك	240،1	570،1	300،0	194،0	594،2	078،1	492،0	383،0
الموجودات ذات المخاطر	090،9	،16 270	200،2	282،1	268،13	871،17	510،2	618،1
نسبة كفاية راس المال	%13.6	%9.6	%13.6	%15.1	%19.5	%6	%19.6	%23.6

السيولة نسب التوظيف = القروض والسلف ÷ اجمالي الودائع	%42	%94	%96	%72	%49.4	%91	%104	%84
الربحية ROE (صافي الربح / حقوق الملكية)	%93	%104	%266	%711	%48	%152	%159	%363
ROA (صافي الربح / اجمالي الموجودات)	%6	%8.7	%30	%81	%5	%8	%31	%110
القيمة السوقية للسهم EPS ربحية السهم **(دينار)**	1.56	2.19	7.41	20.29	1.67	2.19	7.25	20.44
DPS حصة السهم من مقسوم الأرباح	0.19	0.26	0.88	2.44	0.20	0.26	0.87	2.45
DPR معدل نمو المقسوم (المقسوم / ربحية السهم)	88.46	89.95	12.96	8.18	88.62	89.95	12.97	8.17
DPS مضاعف سعر السهم (سعر السهم السوقي/ DPS)	78.9	57.6	2.45	0.55	75	57.69	2.48	0.55
P/E مضاعف سعر السهم (سعر السهم السوقي/ربحية السهم)	9.62	6.85	0.29	0.07	8.98	6.85	0.29	0.06
BVPS القيمة الدفترية للسهم(حقوق الملكية / الأسهم المصدرة)	1.68	2.09	2.77	2.85	3.51	1.44	4.56	5.63
بيانات ذات علاقة بالمؤشرات اعلاه ودائع وما في حكمها	،17 200	،17 000	400،2	500،1	--------	---------	---------	--------
الأسهم المصدرة	738،0	750،0	108،0	068،0	--------	---------	----------	--------
مقسوم الأرباح يشكل 12% من صافي الارباح	138،0	197،0	096،0	166،0	148،0	197،0	094،0	167،0
السعر السوقي للسهم	15.00	15.00	2.16	1.36	--------	--------	--------	--------

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى المصادر والمراجع السابقة وبرنامج الاختبار الالكتروني

<u>كيفية احتساب نتائج الاختبار لمخاطر انخفاض سعر الصرف بنسبة 33% للمصرف A وهكذا لباقي المصارف</u>

***100 – 0.33 = 67 مقدار الانخفاض في سعر الصرف**

***483،8 × (100÷ 67) = 661،12 الف دينار حجم الموجودات الأجنبية المقومة بالدينار بعد الاختبار للمصرف A**

***733،5 × (100 ÷67) = 557،8 الف دينار حجم الموجودات الأجنبية المقومة بالدينار بعد الاختبار للمصرف A**

*** 440،18 + (661،12 – 483،8) = 618،22 الف دينار حجم اجمالي الموجودات A بعد الاختبار**

***090،9 + (661،12– 483،8) = 268،13 الف دينار اجمالي الموجودات ذات المخاطر بعد التخفيض للمصرف A**

*** 750،2 – 140،4 = (354،1) مقدار الخسارة للمصرف A**

***440،18 +(557،8 –733،5 – (– 354،1))= 618،22 الف دينار اجمالي المطلوبات والملكية بع التخفيض للمصرف A**

الجدول(4) اختيارات مخاطر السوق لاحد المصارف التجارية قبل وبعد الاختبار

المبلغ (الاف الدنانير)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الأساسي (قبل الاختبار)				السيناريو الاسوء (بعد الاختبار) (مخاطر انخفاض أسعار الفائدة طويلة الاجل 30% لفترة (3) سنوات قادمة)			
	مصرف A	مصرف B	مصرف C	مصرف D	مصرف A	مصرف B	مصرف C	مصرف D
أسعار الفائدة (بالدينار) ودائع طويلة الاجل	%4	%4	%4	%4	**%2.8**	**%2.8**	**%2.8**	**%2.8**
ودائع قصيرة الاجل	%2	%1	%2	%1	**%2**	**%1**	**%2**	**%1**
موجودات – قروض طويلة الاجل	%8	%10	%9	%12	**%5.6**	**%7**	**%6.3**	**%8.4**
الموجودات والمطلوبات حسب تاريخ الاستحقاق موجودات – ودائع طويلة الاجل	100،5	000،1	300،0	450،0	**100،5**	**000،1**	**300،0**	**450،0**
موجودات – ودائع قصيرة الاجل	000،1	000،1	100،0	125،0	**000،1**	**000،1**	**100،0**	**125،0**
موجودات – قروض طويلة الاجل	150،7	000،16	300،2	075،1	**150،7**	**000،16**	**300،2**	**075،1**
مطلوبات – ودائع طويلة الاجل	200،7	000،7	400،1	500،0	**200،7**	**000،7**	**400،1**	**500،0**
مطلوبات – ودائع قصيرة الاجل	000،10	000،10	000،1	000،1	**000،10**	**000،10**	**000،1**	**000،1**
الدخل الصافي للفائدة قبل وبعد الاختبار موجودات – ودائع طويلة الاجل	204،0	040،0	012،0	018،0	**143،0**	**028،0**	**008،0**	**013،0**
موجودات – ودائع قصيرة الاجل	020،0	010،0	002،0	002،0	**020،0**	**010،0**	**002،0**	**002،0**
موجودات – قروض طويلة الاجل	572،0	600،1	126،0	602،0	**400،0**	**120،1**	**145،0**	**090،0**
اجمالي الفائدة المستلمة	796،0	650،1	140،0	622،0	**563،0**	**158،1**	**155،0**	**105،0**
مطلوبات – ودائع طويلة الاجل	288،0	280،0	056،0	020،0	**202،0**	**196،0**	**039،0**	**014،0**
مطلوبات – ودائع قصيرة الاجل	200،0	100،0	020،0	010،0	**200،0**	**100،0**	**020،0**	**010،0**
اجمالي الفائدة المدفوعة	488،0	380،0	076،0	030،0	**402،0**	**296،0**	**059،0**	**024،0**
صافي دخل الفائدة	308،0	270،1	064،0	592،0	**161،0**	**862،0**	**096،0**	**081،0**
مقدار الخسارة الناجمة من انخفاض الفائدة	------	------	------	-------	**147،0**	**408،0**	**(032،0)**	**511،0**
الأرباح الصافية بعد الفوائد والضرائب	150،1	640،1	800،0	380،1	**003،1**	**232،1**	**768،0**	**869،0**
خسائر نهاية الفترة (3)سنوات	------	------	------	-------	**441،0**	**696،3**	**301،2**	**688،2**
كفاية راس المال راس المال الممتلك	240،1	570،1	300،0	194،0	**799،0**	**(126،2)**	**(001،2)**	**(494،2)**
الموجودات ذات المخاطر	090،9	270،16	200،2	282،1	**090،9**	**270،16**	**200،2**	**282،1**
نسبة كفاية راس المال	%13.6	%9.6	%13.6	%15.1	**%8.7**	**- %13**	**- %115**	**- %60**

السيولة حقوق الملكية / اجمالي الموجودات	%7	%8.3	%11	11.4	**%4**	**- %74**	**- %1.15**	**- %1.47**
الربحية ROE (صافي الربح / حقوق الملكية)	%93	%104	%266	%711	**%126**	**- %38**	**- %58**	**- %35**
ROA (صافي الربح / اجمالي الموجودات)	%6	%8.7	%29.6	%81	**%5**	**%28**	**%6.5**	**%51**
القيمة السوقية للسهم EPS ربحية السهم **(دينار)**	1.56	2.18	7.40	13.39	**1.36**	**7.11**	**1.64**	**8.44**
DPS حصة السهم من مقسوم الارباح	0.19	0.26	0.88	1.61	**0.16**	**0.85**	**0.20**	**1.00**
DPR معدل نمو المقسوم (المقسوم / ربحية السهم)	88.5	90.4	12.9	12.4	**88.2**	**12.9**	**90.2**	**12.3**
DPS مضاعف سعر السهم (سعر السهم السوقي/ DPS)	58.9	47.3	11.4	4.9	**70.0**	**11.8**	**61.5**	**8.0**
P/E مضاعف سعر السهم (سعر السهم السوقي/ربحية السهم)	7.2	5.6	1.4	0.60	**8.2**	**1.4**	**7.5**	**0.94**
BVPS القيمة الدفترية للسهم(حقوق الملكية / الأسهم المصدرة)	1.68	2.09	2.77	1.88	**1.08**	**- 2.83**	**- 18.52**	**- 24.21**
بيانات ذات علاقة بالمؤشرات اعلاه اجمالي الموجودات	440،18	750،18	700،2	694،1	**440،18**	**750،18**	**700،2**	**694،1**
الأسهم المصدرة	738،0	750،0	108،0	103،0	**738،0**	**750،0**	**108،0**	**103،0**
مقسوم الأرباح يشكل 12% من صافي الأرباح	138،0	197،0	096،0	166،0	**120،0**	**148،0**	**092،0**	**104،0**
السعر السوقي للسهم	11.2	12.3	10.0	8.0	**11.2**	**12.3**	**10.0**	**8.0**

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى المصادر والمراجع السابقة وبرنامج الاختبار الالكتروني

كيفية احتساب نتائج الاختبار لمخاطر انخفاض أسعار الفائدة الطويلة الاجل بنسبة 30% للمصرف A وهكذا لباقي المصارف

***100 – 0.30 = 70 نسبة تخفيض الدولار**

*** 0.04 × (70÷100) = 2.8% مقد الانخفاض في سعر الفائدة للمصرف A وهكذا لباقي المؤشرات بنفس طريقة الاحتساب السابقة**

وكما نلحظ من البيانات الواردة في الجدول (4) وبعد تخفيض أسعار الفائدة الطويلة الاجل وانتقال الأثر المعاكس على مؤشرات المصارف المالية والمصرفية ، ومن بين تلك المؤشرات المتأثرة بالتخفيض هو تدني حجم الربح الصافي بفعل انخفاض صافي الفائدة بعد الاختبار ومن ثم انتقال ذالك الأثر على نسب الربحية وكفاية راس المال من خلال الأموال التي ستستخدم في تغطية اثار مخاطر تقلبات المخاطر السوقية ومنها تقلبات سعار الفائدة وانعكاس تداعياتها السلبية على

انخفاض العوائد المتحققة للمصارف وما تبعتها من تغيرات على مستويات السيولة ومن ثم مؤشرات القيمة السوقية للمصارف التي تعكس انخفاض أداء المصارف من خلال معظم مؤشراتها مما سيعطي تصورات للمستثمرين والمساهمين عن أداء المصارف مستقبلاً ومن ثم على قراراتهم الاستثمارية وبالتالي السعر السوقي للسهم ، اذ ان تلك التصورات الجديدة ستكون بعد اعلان نتائج الاختبار مباشرة وكما هي موضحة في الجدول (4) .

4- السيناريوهات المتعلقة بمخاطر السيولة

تعني مخاطر السيولة احتمال حدوث خسائر مالية ناجمة عن فشل المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها او تلك المخاطر الناجمة عن احتمالات قيام العملاء والمصارف بسحوبات لودائعهم يؤدي الى تخفيض الموجودات السائلة لدى المصرف ، والجدول (5) يوضح تطبيق سيناريوا مخاطر تدفق ودائع قصيرة الاجل للخارج بنسبة افتراضية عالية الشدة مقدارها (33%) وبالتالي سيؤدي التدفق الى تدني حجم المطلوبات والنقدية والعوائد المتحققة من الفائدة وراس المال الممتلك ومن ثم انخفاض نسب كفاية راس المال والربحية والسيولة وكما هو مبين في الجدول (5).

<u>مثال توضيحي يوضح سيناريوا اختبار مخاطر السيولة</u>

الجدول(5) اختبار مخاطر السيولة لاحد المصارف التجارية قبل وبعد الاختبار

المبلغ (الاف الدنانير)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الأساسي (قبل الاختبار)				السيناريو الاسوء (بعد الاختبار) تدفق ودائع قصيرة الاجل للخارج بنسبة 33% لفترة (3) سنوات قادمة			
	مصرف A	مصرف B	مصرف C	مصرف D	مصرف A	مصرف B	مصرف C	مصرف D
<u>الموجودات</u> نقدية	300،6	400،5	300،4	800،5	**000،3**	**100،2**	**970،3**	**470،5**
ودائع طويلة الاجل	100،5	000،1	300،0	450،0	**100،5**	**000،1**	**300،0**	**450،0**
ودائع قصيرة الاجل	000،1	000،1	100،0	125،0	**000،1**	**000،1**	**100،0**	**125،0**
قروض طويلة الاجل	150،7	000،16	300،2	075،1	**150،7**	**000،16**	**300،2**	**075،1**
<u>المطلوبات</u> مطلوبات – ودائع طويلة الاجل	200،7	000،7	400،1	500،0	**200،7**	**000،7**	**400،1**	**500،0**
مطلوبات – ودائع قصيرة الاجل	000،10	000،10	000،1	000،1	**700،6**	**700،6**	**670،0**	**670،0**
<u>التدفقات الخارجة</u>								
موجودات – نقدية	------	------	------	------	**300،3**	**300،3**	**330،0**	**330،0**
موجودات – ودائع قصيرة الاجل	------	------	------	------	------	--------	------	------

موجودات – قروض	------	------	------	------	------	------	------	------
مطلوبات – ودائع قصيرة الاجل	------	------	------	------	**300،3**	**300،3**	**330،0**	**330،0**
مطلوبات – ودائع طويلة الاجل	------	------	------	------	------	------	------	------
أسعار الفائدة ودائع قصيرة الاجل – مطلوبات	%2	%1	%2	%1	**%2**	**%1**	**%2**	**%1**
انخفاض الدخل الصافي ودائع قصيرة الاجل – مطلوبات	200،0	100،0	020،0	010،0	**134،0**	**067،0**	**013،0**	**007،0**
مقدار الانخفاض في دخل الفائدة	------	------	------	------	**066،0**	**033،0**	**007،0**	**003،0**
خسائر نهاية الفترة (3) سنوات	------	------	------	------	**198،0**	**099،0**	**021،0**	**009،0**
صافي الربح بعد الفائدة والضريبة	150،1	640،1	800،0	380،1	**084،1**	**607،1**	**793،0**	**377،1**
كفاية راس المال راس المال الممتلك	240،1	570،1	300،0	194،0	**042،1**	**471،1**	**279،0**	**185،0**
الموجودات ذات المخاطر	090،9	270،16	200،2	282،1	**090،9**	**270،16**	**200،2**	**282،1**
نسبة كفاية راس المال	%13.6	%9.6	13.6 %	%15.1	**%11**	**%9**	**%12.6**	**%14**
السيولة النقدية / اجمالي الودائع	%37	%32	%179	%483	**%22**	**%12**	**%165**	**%455**
الربحية ROE (صافي الربح / حقوق الملكية)	%92	%106	%266	%711	**%104**	**%109**	**%165**	**%744**
ROD (صافي الربح / اجمالي الودائع)	%7	%10	%33	%92	**%8**	**%12**	**%38**	**%118**
القيمة السوقية للسهم EPS ربحية السهم **(دينار)**	1.55	2.19	7.41	13.40	**1.47**	**2.14**	**7.34**	**13.37**
DPS حصة السهم من مقسوم الارباح	0.19	0.26	0.88	1.61	**0.17**	**0.25**	**0.87**	**1.60**
DPR معدل نمو المقسوم (المقسوم / ربحية السهم)	89.03	89.95	12.95	12.39	**88.43**	**90.19**	**12.94**	**12.34**
DPS مضاعف سعر السهم (سعر السهم السوقي/ DPS)	78.31	75.69	10.90	10.29	**87.53**	**78.72**	**11.03**	**10.35**
P/E مضاعف سعر السهم (سعر السهم السوقي/ربحية السهم)	10.0	9.0	1.3	1.2	**10.0**	**9.0**	**1.3**	**1.2**
BVPS القيمة الدفترية للسهم(حقوق الملكية / الأسهم المصدرة)	1.68	2.09	2.77	1.88	**1.41**	**1.96**	**2.58**	**1.79**

بيانات ذات علاقة بالمؤشرات أعلاه الأسهم المصدرة	738،0	750،0	108،0	103،0	**738،0**	**750،0**	**108،0**	**103،0**
مقسوم الأرباح يشكل 12% من صافي الارباح	138،0	197،0	096،0	166،0	**130،0**	**193،0**	**095،0**	**165،0**
القيمة السوقية للسهم	14.88	19.68	9.60	16.56	-----	-------	-----	-----

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى المصادر والمراجع السابقة وبرنامج الاختبار الالكتروني

كيفية احتساب نتائج الاختبار لمخاطر تدفق ودائع قصيرة الاجل للخارج بنسبة 33% للمصرف A وهكذا لباقي المصارف

*** 100- 0.33 = 0.67 المتبقي من الودائع القصيرة الاجل (المطلوبات) بعد الاختبار**

*** 000،10 × (67÷ 100) = 700،6 مليون دينار باقي الودائع (الخصوم) بعد الضغط**

***000،10 – 700،6 = 300،3 مليون دينار مقدار التدفقات الخارجية عن ودائع (الخصوم)**

***300،6 – 300،3 = 000،3 مليون دينار مقدار التدفقات النقدية الخارجة عن النقدية كتعويض عن تدفقات الودائع**

5 – السيناريوهات المتعلقة باختبار مخاطر التشغيل

وهي تلك المخاطر الناجمة عن احتمال حدوث خسائر مالية غير متوقعة نتيجة لتشكيلة واسعة من العوامل المؤسسية بما في ذلك نظم المعلومات الغير كافية والمشاكل التشغيلية والانتهاكات للضوابط الداخلية او الاحتيال الامر الذي سيؤدي الى احتمالية تكبد المصرف لمخاطر تصل بنسب 15% على سبيل المثال من صافي الربح لفترة قد تصل الى (1-3) ، وقد تشتمل المخاطر الناجمة عن المخاطر التشغيلية لتعثر المحفظة الائتمانية للقطاع الخاص دون القطاع العام او سحب ودائع من المصارف وما شابه ذلك . واما السيناريوهات المتعلقة بارتفاع تلك المخاطر فهي المحتسبة باستخدام طريقة المؤشر الاساسي او أي طريق اخرى قد تعتمد من قبل السلطة النقدية مستقبلاً وفق نسب مئوية متفاوتة الشدة .

ب- السيناريوهات ذات المتغيرات المتعددة (Macroeconomic Scenarios)

يهدف هذا النوع من اختبارات الجهد الى تقييم تأثير عدة متغيرات تتعلق بالمخاطر المختلفة التي تواجه المصرف على وضعه المالي بافتراض حدوث هذه المخاطر معاً ، وفيما يلي السيناريوهات المطلوبة باستخدام هذا المنهج **(المناعي ،2009 ، p:29) :**

1- السيناريو الأول

ويشتمل على ارتفاع نسبة التسهيلات المباشرة غير العاملة (المتعثرة بالسداد) بالنسبة الى رصيد التسهيلات المباشرة العاملة مثال 5% وكذلك انخفاض أسعار الأسهم والسندات المستثمر بها من قبل المصرف بنسبة مفترضة ولتكن 25% مثلاً .

2- السيناريو الثاني

وتشتمل على ارتفاع التسهيلات المباشرة غير العاملة بنسبة افتراضية ولتكن 10% من رصيد التسهيلات المباشرة العاملة ، وكذلك انخفاض أسعار الأسهم والسندات المستثمر بها من قبل المصرف بنسبة افتراضية ولتكن 50% .

ثامناً: تفسير نتائج الاختبارات The interpretation of the test results

يتعين على المصارف ان تكون على دراية كافية بحدود تفسيرها لنتائج اختبارات الضغط نظرا لان الاختبار يقدر الانكشافات لاختبار حدث معين دون ان يعطي احتمالية لوقوع ذلك الحدث ، كما ينبغي على إدارات المصارف والسلطات النقدية ان تكون شفافة في مدى الحاجة الى الرساميل الجديدة على ضوء النتائج ، ولذلك فان فاعلية الاختبار تعتمد وبصورة خاصة على ثلاثة عوامل أساسية هي (مدى اختبار المصرف للسيناريوهات الصحيحة ،مدى تفسير نتائج الاختبار بصورة صحيحة ، مدى اتخاذ المصرف للإجراءات الصحيحة حيال ذلك **(لارنس ،2009،p:4)** .

ومن انعكاسات اعلان نتائج اختبارات الجهد المصرفي فان كانت النتائج تدل على تجاوز المصارف الخاضعة للاختبار بنجاح وكذلك القطاع المصرفي مما سيعطي للعملاء والزبائن تصورات إيجابية عن ملاءة مقدرة المصارف المالية في مواجهة المخاطر غير المتوقعة في حال تحقق السيناريو الاسوأ للمخاطر الخاضعة للاختبار وبالتالي سيجعل اتجاه الأسواق ومؤشر أسعار الأسهم نحو الهدوء بعد ان كانت خلال فترة الاختبار أي قبل اعلان النتائج تواجه حالة القلق وعدم الاستقرار عما ستؤول اليه تلك المصارف الخاضعة للاختبار ، فيما اذا كانت نتائج الاختبار للمصارف تعكس فشلها وعدم كفاية أموالها في مواجهة المخاطر غير المتوقعة فهذا سيجعل الاسوق ومؤشر أسعار الأسهم تتجه القلق وعدم الاستقرار ومن ثم انخفاض القيم السوقية لاسهمها .وتجدر الإشارة هنا ان البنوك التي تفشل في الاختبار لا يعني انها مصارف مفلسة ، ان بين اهم النتائج التي سيتم التوصل اليها هو مدى متانة القطاع المصرفي عموماً الذي تم اخضاعه للاختبار وقدرتها على تحمل نتائج السيناريو الاسوأ وكذلك معرفة المصارف التي فشلت في اجتياز الاختبار وبحث الحاجة الى اعادة رسملتها لكي تصل الى الحد الأدنى من الرسملة التي تفرضه الجهات الرقابية .كما ان هذه النتائج لابد ان تؤخذ بقدر اكبر من الحيطة والحذر خصوصاً لو قامت الحكومات بالخروج من استراتيجيات الدعم لتلك البنوك . الامر الذي يجب التركيز عليه هو ان المصارف التي لم تجتاز الاختبار ليست مصارف معرضة للافلاس كما ان النتائج التي سيتم التوصل اليها ليس معناها انها سوف تحدث على وجه الدقة في حال تحقق السيناريو معنى ذلك ان هذه البنوك التي اعلن عن انها تفشل في الاختبار سوف تظل نسبة رؤوس أموالها الى موجوداتها

في امان طالما لم تتحول الفروض التي قام عليها السيناريو الاسوأ الى واقع عملي ، ولتوضيح ما تم شرحه فالجدول (6) يوضح موجز نتائج اختبارات سيناريوهات بعض المخاطر للمصارف الأربعة السالفة الذكر وكفاية راس المال بعد الاختبار وإجراءات الرسملة الواجب اتخاذها في ضوء النتائج التي تشير الى انخفاض نسبة كفاية راس المال للمصرف (B) بعد الاختبار الى 6% وتم زيادة راس المال من (570،1) مليون دينار الى (637،2) مليون دينار وبعد اخضاع راس المال الجديد الى الاختبار بتخفيضه مقدار الخسارة لثلاثة سنوات ستتحقق نسبة الكفاية المطلوبة 12% وبالتالي في حال تحقق السيناريو الاسوأ فلدى المصرف المقدرة والكفاية المالية في مواجهة مخاطر انخفاض سعر الصرف وفق فروض 33% واما باقي المصارف فانها ليست بحاجة الى إعادة الرسملة وكما هو مبين في الجدول (6) ، كذلك يشير الجدول ايضاً الى حاجة المصارف (D،C،B،A) الى إعادة رسملتها عند تطبيق سيناريو مخاطر انخفاض الفائدة الطويلة الاجل وكذلك المصرف (B) لسيناريو انخفاض سعر الصرف وكما هو موضح في الجدول (6) ، والمثال الافتراضي الاتي يوضح نتائج الاختبار للسيناريوهات السابقة والإجراءات التي اتخذت في ضوء ذلك .

<u>مثال توضيحي لنتائج سيناريوهات اختبار المخاطر السابقة والإجراءات المتخذة في ضوء ذلك .</u>

الجدول(6) نتائج اختبارات الضغط للمصارف التجارية وكفاية راس المال وإجراءات إعادة الرسملة لبعض المصارف

المبالغ (الاف الدنانير)

أنواع سيناريوهات المخاطر	المصارف وكفاية راس المال بعد لاختبار				متانة المصارف في ضوء نتائج الاختبار بالمقارنة مع بازل 8% والتعليمات المحلية (12%-15%)			
	مصرف A	مصرف B	مصرف C	مصرف D	مصرف A	مصرف B	مصرف C	مصرف D
مخاطر انخفاض سعر الصرف بنسبة 33%	%19.5	%6	%19.6	23.6 %	امان	غير امان	امان	امان
مخاطر انخفاض أسعار الفائدة الطويلة الاجل بنسب 30%	%8.7	- 13%	- %115	- %60	غير امان	غير امان	غير امان	غير امان
مخاطر تدفق الودائع القصيرة الاجل للخارج بنسبة 33%	%11	%9	%12.6	%14	امان	غير امان	امان	امان
وهكذا لباقي المخاطر الاخرى								
اجراءات اعادة رسملة المصارف في ظل نتائج تطبيق اختبارات سيناريو مخاطر انخفاض سعر الصرف بنسبة 33%			راس المال السابق		----	570،1	---	---

	راس المال الجديد	---	637،2	---	----
اجراءات اعادة رسملة المصارف في ظل نتائج اختبارات سيناريو مخاطر انخفاض اسعار الفائدة الطويلة الاجل بنسبة 30%	راس المال السابق	240،1	570،1	300،0	194،0
	راس المال الجديد	532،1	648،5	565،2	842،2
اجراءات اعادة رسملة المصارف في ظل نتائج اختبارات سيناريو مخاطر تدفق الودائع القصيرة الاجل للخارج بنسبة 33%	راس المال السابق	----	570،1	---	---
	راس المال الجديد	---	052،2	----	----

المصدر : من اعداد الباحث بالاستناد الى المصادر والمراجع السابقة وبرنامج الاختبار الالكتروني

تاسعاً :الإجراءات الواجب اتخاذها في ضوء النتائج

بعد ظهور النتائج المتعلقة بتغيرات الموقف المالي والمصرفي للمصارف الخاضعة الى تطبيقات اختبارات سيناريوا المخاطر وفق نسب الفروض عالية الشدة سيتبين وضعها المالي سواء كان قوياً او ضعيفاً وفي ضوء ذلك سيتعين على ادارات المصارف اتخاذ الإجراءات اللازمة على ضوء ذلك ، وكما هو مبين في الجدول (6) الذي يوضح نتائج الاختبارات والإجراءات التي اتخذت في ضوء النتائج ، اذا أظهرت النتائج الانكشافات المالية لبعض المصارف وعدم مقدرتها المالية في مواجهة تلك المخاطر غير المتوقعة في حال تحقق السيناريو الاسوأ وقد تم اتخاذ إعادة رسملتها ، اذ تشتمل تلك العلاجات على ضوء النتائج ان كانت يتطلب الامر إعادة هيكلة المركز المالي للمصرف او تخفيض حدود المخاطر او التشدد في متطلبات التمويل او بناء راسمال إضافي او إعادة النظر في تعديل سياسة التسعير او اتخاذ ترتيبات معينة لمواجهة نقص السيولة او نظم معلوماتية كافية **(الرفاعي ، 2010 ،p:6)** .

عاشراً : ملامح السيناريو الاسوأ

يعد السيناريو الاسوأ (الصعب) واحداً من بين السيناريوهات الذي تجري على أساسه اختبارات الضغط المصرفي ويقصد به بانه مجموعة من الفروض السعرية او المئوية التي تتضمن حدوث صدمة في معدلات نمو المؤشرات المصرفية للفترة القادمة وبالتالي مراجعتها بالمقارنة عما هو متوقعاً في السيناريو الأساسي الذي طبقت فيه الفروض **(احمد ،2014 ، p:2)**وبالتالي فان صدمة النمو التي يحدثها السيناريو الاسوأ سوف يترتب عليها تراجع في مستويات الثقة في النظام

المصرفي اذا كانت النتائج معاكسة أي انعدام الملاءة الكافية والمطلوبة في مواجهة المخاطر غير المتوقعة الامر سيؤدي الى تراجع في مستوى نشاطه التشغيلي والاستثماري وتوقعات أرباحه السنوية وهو ما يؤثر سلباً على قيمة أسهمه في السوق **(Impavido ،2011،p:13)** . حيث تغطي اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل متسق وشامل كافة المخاطر المحتمل أن يتعرض لها المصرف ، مع الأخذ بعين الاعتبار تداخل العلاقات (Interrelations) بين هذه المخاطر، فعلى سبيل المثال إذا بلغ معامل الارتباط (Correlation Coefficient) بين سيناريوهين من السيناريوهات المفترضة (+0.75) أو أكثر فعندها يجب إسقاط أحد هذين السيناريوهين وعدم احتساب أثره على الوضع المالي للمصرف.

ويجب على ادارة المصرف قيامها بتقييم برنامج اختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري وعلى الأقل بشكل سنوي. كما ان اختبارات الأوضاع الضاغطة ذات بعد مستقبلي في تقييم المخاطر (Forward–Looking Assessments of Risk) بعكس النماذج المعتمدة على البيانات التاريخية، التي لا تأخذ بالاعتبار الأحداث المستقبلية غير المتوقعة.

احد عشرً : المعوقات التي تحد من فعالية اختبارات الضغط

على الرغم من وجود مجموعة المباديء المنظمة للممارسات المتعلقة في مجال اختبارات قدرة المصارف وتحملها للضغوط لقياس قدرتها في مواجهة المخاطر المحتملة الوقوع في المستقبل والتي اشرنا اليها فيما سبق الا انها تواجه جملة من المعوقات التي غالباً ما تكشف عن اوجه قصور في القدرات البشرية ودقة البيانات المؤهلة لتطبيق الاختبارات فضلاً عن مدى ملائمة طريقة تحديد السيناريوهات المفترضة للاوضاع المالية والاقتصادية المحلية والدولية وواقعية الفروض المستخدمة بالاضافة الى قدرة المصرف على تضمين نتائج الاختبارات في الاطار الشامل لادارة المخاطر **(شوماخر ، 2013 ، P:40)** .

الفصل الثاني – المبحث الثاني

المنطلقات الفكرية للاهداف المصرفية : السيولة والربحية والامان

تمهيد

تتحدد مسؤولية المصارف التجارية بتحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية ومن اهمها الأهداف الرئيسية الثلاثة موضوع الدراسة التي تشتمل (السيولة والربحية والأمان) ، اذ تشكل الأهداف التي يضعها المصرف اطاراً ومرشداً لمتخذ القرار لتحقيق تطورات متلاحقة في عمل المصرف وكذلك تمثل الأساس الذي يعتمده لتقييم كفاءة الإدارة فضلاً عن المحور الأساسي الذي توجه في ضوئه كافة موارد وامكانيات وانشطة المصارف . ويتناول هذا المبحث الأهداف الثلاثة للبنوك التجارية للتعرف على مفاهيمها واهميتها ومؤشرات تلك الأهداف .

اولاً : الاطار الفكري والفلسفي لهدف السيولة المصرفية

1- مفهوم السيولة المصرفية واهميته

رغم تعدد وجهات نظر الباحثين حول مفهوم السيولة المصرفية الا ان بمجملها تكاد تعطي المعنى نفسه ، فقد يراها (Peter Hanlon) على انها :(تعبير عن ثقة السوق بالنظام المصرفي لبلد ما وقدرة ذلك النظام على تمويل خطط وتطوير عملياته التشغيلية والاستثمارية الحالية والمستقبلية بتكلفة مقبولة).(**Peter Hanlon ،2007،p:4**).وتعرفها لجنة بازل للاشراف المصرفي :(بانها قدرة المصارف على زيادة حجم تمويل الأصول والوفاء بالالتزامات عند الاستحقاق بدون ان تتحمل الخسائر).(**ISB،2012،p:5**).وتعرف ايضاً :(بانها قدرة الموجودات للتحول الى نقد بسرعة وبدون خسارة في القيمة ،وتتربع النقود على هرم السيولة لانها سائلة بالكامل أي انها وسيلة دفع مباشرة لتسديد الديون وللانفاق وتحافظ على قيمتها).(**الجنابي وارسلان ،2009: 97**). اذ ان سيولة اصل معين لا تتوقف على طبيعته بقدر ما تتوقف على إمكانية تحويله الى نقد حاضر عند الحاجة الى ذلك . كما يقصد بالسيولة المصرفية ايضاً :(قدرة المصرف على مواجهة التزاماته المالية للمودعين بالدرجة الأساس وبقية الالتزامات الأخرى كالمقرضين والمقترضين والعاملين وغيرهم مما يستلزم توفر النقد السائل لدى المصرف او إمكانية الحصول عليها عن طريق تسييل بعض اصوله وتحويلها الى نقد بسرعة وسهولة دون خسائر).(**سعيد ،2013: 109**) . وبناءاً على ذلك فان موضوع السيولة المصرفية يُعدّ من المواضيع المهمّة في المصارف التجارية، وشغلها الشاغل في عملها اليومي واحتكاكها في الزبائن. فقد يخسر المصرف عدداً من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية أو عدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت

المناسب، فإن مجرد اشاعة عن عدم توفر سيولة كافية لدى المصرف كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين، وتدفعهم فجأة لسحب ودائعهم، مما قد يعرض المصرف للإفلاس ، وبالعكس من ذلك فقد يحتفظ المصرف بسيولة تفوق حاجته، مما ينتج عن ذلك حالة الإستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة وعدم استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح. وتهتم المصارف التجارية بالسيولة اكثر من غيرها من المؤسسات المالية الوسيطة كالمصارف المتخصصة وشركات التأمين وهذا راجع الى سببين اولهما ان نسبة مطلوباتها النقدية الى مجموع مواردها كبيرة جداً والثاني ان قسماً كبيراً من مطلوباتها يتألف من التزامات قصيرة الاجل . (**ابو حمد وقدوري ،2005 ،225**)، وعليه فان السيولة هو ماتحتفظ به المؤسسات المالية ومنها المصارف من الاموال النقدية او ما يتوفر لها من موجودات سريعة التحول الى نقدية وبدون خسائر في قيمتها ، ولذلك فان من اولى واجبات المصرف وضمن استراتيجياته ان يكون قادراً ومستعداً على الدوام على تأمين سيولة تعزز من مركزه المالي ، علماً ان المصدر النهائي والاخير للسيولة في الانظمة المصرفية ككل هو البنك المركزي حيث يكون مستعداً لتقديم الاموال الكافية لتلبية أي طلب للمودعين لاستبدال حسابات ودائعهم بنقود توفر احتياطي كاف لتحقيق النمو المناسب وكذلك تلبية حاجات المجتمع التمويلية، وبهذا فان السيولة التامة تكون العمود الفقري للمصارف على تجنبه الخسارة من خلال اضطراره الى تصفية بعض امواله الغير سائلة . (**الشمري ، 2008، 370**) . ويتبين مما سبق ان السيولة المصرفية لها متغيران الاول هو الاصول السائلة والمتغير الثاني هو سحوبات المودعين وطلبات الائتمان . ويرى (Barbara Casu) في تعريفه للسيولة المصرفية :(بانها تلك الأصول السائلة التي يمكن تحويلها الى نقدية بسرعة وبدون خسارة)،(**Barbara et al،2006،p:224**)،لذلك فان معظم الودائع المصرفية هي سائلة جداً والاستثمار في العقار مثلاً غير سائل الى حد كبير . لذلك ان المصرف يحتاج دائماً الى سيولة من اجل مواجهة سحوبات المودعين وكذلك لتلبية طلبات زبائنه في منحهم القروض والتسهيلات وعدم تفويت فرصة استثمارية لذلك تظهر أهمية السيولة من خلال الأهداف التي تخدمها هذه السيولة وهي كالاتي :(**الخزاعي ،2009، 4**) .

أ-تعطي مقدرة للمصرف على مواجهة التزاماتها اليومية بتوفير جاهزية نقدية كافية لمواجهة الاستحقاقات الآنية .

ب- قدرة المصرف على تغيير بعض الانشطة او الخدمات المقدمة عندما ينخفض الطلب عليها.

ج- تدعيم ثقة مقرضيها بها عن طريق بناء سمعتها الائتمانية وذلك بدفع التزاماتها المترتبة عليها في مواعيد استحقاقها .

د- الاستمرار في دعم عمليات المصرف التشغيلية والاستثمارية وعدم توقفها .

هـ- مواجهة الظروف الاستثنائية الطارئة التي تتطلب منها مبالغ نقدية تكون في متناول يدها فورا .

ويرى الشمري ان اهمية السيولة تظهر من خلال الاتي :(**الشمري،2008 ،374**) .

أ- انها تعتبر كمؤشر حيوي للسوق المالية والمودعين والادارة وكذا المحللين .

ب- انها تعتبر أي السيولة المصرفية امام السوق المالية بمظهر عالي الثقة والبعيد عن المخاطر والقادر على الايفاء بالتزاماته تجاه جميع الاطراف .

ج- انها تشكل تعزيزاً لثقة كل من المقترضين والمودعين وحملة الاسهم والتأكيد لهم بان المصرف قادر على الاستجابة السريعة لمتطلباتهم .

د- تأكيد قدرة المصرف على الوفاء بالالتزامات والتعهدات الملتزم بها .

هـ- سوف لاتجعله ان يقوم ببيع بعض موجوداته بخسارة من اجل الايفاء بالتزاماته .

و- توفر السيولة يعزز من امكانية المصرف من عدم الاضطرار الى الاقتراض من المصارف او من البنك المركزي . واتساقاً بما تقدم فان للسيولة بعدين (مرتكزين) تكمن في الاتي(**Howell &Bain،2007،p:9)** :

البعد الأول : معرفة الوقت اللازم لتحويل احد عناصر الموجودات إلى نقود أي سرعة تحويل الموجود الى نقد .

البعد الثاني : المعرفة الأكيدة لمعدل التغطية أي معرفة سعر تحويل احد عناصر الموجودات إلى نقدية وبالتالي معرفة حجم التضحية المالية التي يتطلب توافرها في عملية اجراء ذلك التحويل .

ومما تجدر الاشارة اليه الى ان المصرف لا يقوم بعملية التحويل عندما يحتفظ بمستويات كافية من الرصيد النقدي (الاحتياطيات الأولية) ولكن عندما يواجه مشكلة عدم كفاية تلك الاحتياطيات بالوفاء بالتزاماته ازاء سحوبات المودعين او منح الائتمان للعملاء المقترضين او نقص قيم بعض الموجودات نتيجة مخاطر السوق والائتمان وعدم كفاية راس المال الداخلي على تغطيتها هنا يلجأ المصرف الى بيع بعض موجوداته المالية (الاحتياطيات شبه النقدية) كالاسهم والسندات لسد نقص السيولة وربما يكون بيعها باسعار اقل من أسعارها الحقيقية في السوق ويتعرض للخسارة .

2- العوامل المؤثرة على السيولة المصرفية

عند دراسة وتحليل اية ميزانية لاي مصرف سنلاحظ بعض المؤشرات التي تحدد حجم السيولة المصرفية وهي تشكل عوامل مؤثرة يتطلب من ادارة المصرف اخذها بعين الاعتبار وهي تدير سيولة المصرف وكالاتي (**سعيد ، 2013 ، 109**) :

أ- الاحتياط القانوني ورقابة البنوك المركزية

كلما زادت نسبة الاحتياط القانوني (Legal Reserve) المفروضة من قبل البنك المركزي كلما زادت السيولة التي يحتفظ بها المصرف والعكس بالعكس . حيث ان رقابة البنك المركزي تشكل عامل قانوني يؤثر على حجم السيولة وبالتالي على حجم الائتمانات الممنوحة من قبل المصارف

من خلال اشتراط البنك المركزي عليها بان تحتفظ بنسبة سيولة معينة لا تقل مثلاً في العراق عن 25% في خزائن المصرف ونسبة الاحتياطي القانوني من الودائع قد حددها بنسبة لا تقل عن 20% من اجمالي الودائع المودعة لديه ، لان انتاج السيولة الكافية امر أساسي لجميع نظريات الوساطة المالية لاسباب تتعلق بتدعيم مقدرة المصرف على منح الائتمان للمقترضين وتلبية طلبات المودعين وكذلك معالجة المعلومات غير المتماثلة عن طريق قيام المصرف بتحويل اصوله الى نقد بسرعة وانشاء السيولة **(Marcia et al،2010،p:7)** .

ب- **حجم ونمط حركة الودائع** Size and style deposits Movement

أي كلما زاد حجم ودائع المصرف وكانت حركة ودائعه اكثر استقراراً واقل تذبذباً كانت سيولة المصرف عالية والعكس بالعكس ايضاً . ففي حالات الانتعاش الاقتصادي وزيادة العمليات التجارية فان ذلك يتطلب من المصرف الاحتفاظ بسيولة كافية لمواجهة متطلبات زبائنه الائتمانية وسحوبات مودعيه ،وعلى العكس من ذلك في حالات الكساد والركود الاقتصادي فان ذلك لا يتطلب من المصرف الاحتفاظ بسيولة عالية . وتتمتع الودائع الجارية (او تحت الطلب) بدرجة سيولة اعلى من ودائع التوفير والودائع الثابتة بسبب قرب استحقاقها .

ج- **القدرة على الحصول على تمويل اضافي** The ability to obtain additional financing

اذا كان يسهل على المصرف الحصول على اموال إضافية من مصادر أخرى كالقروض من البنك المركزي او المصارف والمؤسسات الأخرى فان ذلك يخفض من السيولة المطلوبة للمصرف نتيجة مقدرة المصرف على حصوله التمويل اللازم متى شاء وعندما يصعب ذلك على المصرف فان عليه الاحتفاظ بسيولة اكبر .

د- **ثقة الزبائن** Customers' confidence

عند زيادة ثقة الزبائن بالمصرف فانه سوف يكتفي بسيولة اقل لمواجهة السحوبات وعلى العكس من ذلك فاي أي اهتزاز لثقتهم به فعليه الاحتفاظ بسيولة اكبر تحسباً لمواجهة السحوبات الفجائية للمودعين ، وخير شاهد على ذلك الازمة المالية التي بدأت في منتصف عام 2007 نتيجة انخفاض أسعار المنازل الذي بدأ في عام 2006 وادى ذلك الى ارتفاع معدلات تخلف سداد مقترضي القروض العقارية الى المصارف في تواريخ الاستحقاق ومن ثم انخفاض سيولة تلك المصارف مما انعكس على زعزعة ثقة المودعين بالمصارف والوقوف امامها على شكل طوابير كبيرة لسحب ودائعهم لتشكل عاملاً اضافياً لتعميق الازمة مما دفعت المصارف الى بيع أصولها المالية بأسعار منخفضة وبالتالي تحولت الازمة الى الأسواق المالية بعد ان كانت ازمة سيولة ومن ثم اعلان الإفلاس للكثير من تلك المصارف **(R.Glenn & Anthony،2012،p:23)** .

و- **السوق المالية** Financial market

ان وجود سوق مالية نشطة وامكانية عالية لبيع الاصول المالية التي يمتلكها المصرف يؤدي الى الاكتفاء بسيولة ادنى مما لو لم تتوافر سوق مالية تمكنه من بيع تلك الاصول عند احتياجه ،ومن بين الاصول ذات السيولة العالية هي السندات الحكومية الطويلة الاجل وافضلها في التداول لسهولة بيعها بسرعة وانخفاض كلفة بيعها ايضاً (**Frederic،2004،p:125**) .واضاف الشمري عامل اخر الى العوامل السابقة الذكر وهو (**الشمري،2008 ،372**):

ز- **الوعي المصرفي لدى الجمهور** Banking awareness among the public

نلاحظ في البلدان النامية ان درجة الوعي المصرفي لديها منخفضة حيث تفضل ان ترى أموالها تحت يديها باستمرار وعدم قيامها باستخدام الصكوك او أدوات الوفاء المختلفة بينما في المجتمعات المتقدمة نلاحظ ان التعامل بالصكوك وأدوات الوفاء المختلفة وبطاقات الائتمان يزداد على حساب النقد ومن ثم زيادة خلق الائتمان وهذا ان دل على شيء فانما يدل على وجود علاقة عكسية بين الوعي المصرفي والسيولة أي انه كلما زاد الوعي المصرفي انخفضت نسبة السيولة لدى المصارف والعكس بالعكس . وايضاً أضاف أبو حمد وقدوري عاملاً اخراً وهو (**أبو حمد وقدوري،2005، 228)** :

ط- **رصيد راس المال الممتلك** The balance of capital property

يؤثر رصيد راس المال الممتلك على سيولة المصرف حيث انه كلما زاد رصيد راس المال الممتلك زادت السيولة والعكس بالعكس أي كلما قل الرصيد قلت سيولة المصرف ومن ثم تحددت قدرته الاقراضية وانخفضت مواجهته على تسديد التزاماته الجارية ،حيث ان راس المال الممتلك يمثل العنصر الأكثر ضماناً في المصارف التجارية على الرغم من ان دوره في المصارف لا يمثل الا نسبة قليلة من النشاط امام ودائع الجمهور لكون نشاط المصارف يرتكز اساساً على الودائع ، لهذا كان من بين عناصر دعم الحكومات كتدابير لتحقيق الاستقرار في القطاع المالي هو قيامها بدعم راس المال الممتلك كونه الضامن لقدرة المصارف الائتمانية والوفاء بالتزاماتها (**Karel & Chris،2010،p:14**) ، ويأتي هذا الضمان لاهميته كونه يمثل هامش الأمان للمودعين للاطمئنان على ودائعهم من سحوبات المصرف لها في تغطية خسائرها من جهة وعنصر أساسي في تغطية انخفاض قيم الموجودات بفعل مخاطر السوق والسيولة والائتمان وغيرها من جهة أخرى.

3- نظريات إدارة السيولة المصرفية

تقوم المصارف التجارية بدور الوساطة بين المودعين الراغبين في استثمار مدخراتهم ضمن أدنى حد من المخاطر، مع حق استرداد هذه المدخرات عند الحاجة إليها، والمستثمرين الراغبين في اقتراض هذه المدخرات بتكلفة مناسبة لفترات تتراوح بين شهور أو سنوات يعيدون بعدها ما اقترضوه

بمواعيد تتناسب وتحقق الدخل من استثماراتهم وأهم نتائج دور الوساطة الذي تقوم به المصارف التجارية بين مصادر عرض الأموال ومصادر الطلب عليها هي المساعدة في فصل قرار الادخار عن قرار الاستثمار، والقيام بعملية تحويل استحقاق الودائع قصيرة الأجل الى قروض قصيرة أو متوسطة الأجل أو طويلة الأجل موفقة بذلك بين رغبات كل من المدخرين والمستثمرين دون أن يتنازل أحد منهم عن غايته ، وقد انطلقت بداية قبول المدخرين بدور الوساطة للمصارف التجارية من ثقة راسخة لديهم ولدى المجتمع بمختلف فئاته بقدرة المصارف على رد مدخراتهم متى أرادوا ذلك، دونما قيد أو شرط . وقد عزز هذه القناعة ما تميزت به المصارف من مقدرة فعلية على تلبية طلبات المودعين دونما أي تأخير، وذلك بفضل ما تتمتع به هذه المصارف من سيولة تعتبر أساس الثقة في المصرف، عندما يتعلق الأمر بالعلاقة بينه وبين عملائه، التي هي محور الاهتمام عندما يتعلق الأمر بإدارة المصرف لعملياته ، وبالعكس عنما تكون ادارته لعملياته لا تأخذ بالاعتبار مثال تطابق الاستحقاق أي وجود فجوة بين الالتزامات والأصول السائلة سيجعله غير قادر على الوفاء بالتزاماته ومن ثم مواجهة صدمات السوق وبالتالي زعزعة ثقة العملاء بإدارة المصرف **(Mark et al، 2002،p:7)** . وادارة السيولة تعني معرفة احتياجات المصرف من النقد والأصول السائلة وكيفية مواجهة هذه الاحتياجات ومن الناحية التطبيقية لا يمكن الالتزام بنظرية محددة في إدارة السيولة، حيث من الملاحظ أن جميع الممارسين في هذا المجال يستعملون مزيجا من مجموع النظريات المعروفة في إدارة السيولة مع ميل بعضهم للتركيز على إحدى او بعض النظريات طبقا لقناعة لديهم أو لظروف خاصة بالمؤسسة نفسها ويعطيها أهمية اعلى من باقي النظريات الأخرى وعموماً فقد ظهرت عدة نظريات لادارة سيولة المصرف على مدى تاريخ العمل المصرفي وهي كالاتي:

أ- النظرية التقليدية (نظرية القروض) The traditional theory (loans theory)

تقوم هذه النظرية على اساس ان المصرف يركز في استخداماته على القروض التجارية قصيرة الاجل بالدرجة الاساس وذلك دعماً وضماناً لسيولته استناداً لقصر اجل استرجاع تلك القروض وارتفاع سيولتها **(سعيد،2013، 110)** ، حيث يؤكد مؤيدوها بان سيولة المصرف تكون جيدة طالما يتم استغلال اموال المصرف في قروض قصيرة الاجل ،ولكن العيب الاساسي في هذه النظرية هو فشلها في تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية كونها بحاجة الى تمويل يمتد لمدة زمنية طويلة،وهذا يخالف نظرية الوساطة المالية الحديثة التي تؤكد بان المصارف ينبغي ان تؤدي دورين اساسيين في الاقتصاد اولهما خلق السيولة وتحويل مخاطرها والدور الثاني تحفيز النمو الاقتصادي **(Allen & Christa،2008،p:2)**.

ب- نظرية إمكانية التحويل Exchange Possibility Theory

تعتمد هذه النظرية اساساً على ان سيولة المصرف تعتبر جيدة طالما ان لديه موجودات يمكن تحويلها الى نقد بأسرع وقت ممكن وباقل خسارة ممكنة (**الدوري والحسيني،2000، 100**) فاذا تأخر المقترض عن سداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقة فان المصرف يقوم بتحويل بعض من احتياطاته الثانوية كالاوراق التجارية والمالية الى نقد بالوقت المناسب ودونما خسارة مهمة وبالتالي ستتوفر لدى المصرف سيولة تمكنه من الوفاء بالتزاماته المالية . حيث ان نجاح المصرف في سيولته يعتمد على توزيع أمواله على استخدامات يسهل تحويلها الى نقد كالقروض القصيرة الاجل والاستثمارات المالية وبالتالي تعزيز قدرة المصرف في مواجهة مخاطر سيولة التمويل (Funding Liquidity Risk (FLR وهو الخطر الحالي او المرتقب الناجم عن عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها (الخصوم) عند استحقاقها (**Mario،2009،p:5**) .

ج- نظرية الدخل المتوقع Expected Income Theory

تقوم هذه النظرية على أساس ان إدارة المصرف يمكن ان تعتمد في تخطيطها للسيولة ليس الى نوع الموجود وإمكانية تحوله الى نقد بل الى الدخل المتوقع للموجود (الموجود) في المستقبل سواء اكان مقترضاً (بالنسبة للقروض والسندات) او مالكاً (بالنسبة للاسهم) وبالتالي فانها تدخل في اعتبارها الدخول المتوقعة للمقترضين في المستقبل ،وهذا يمكن المصرف من منح قروض متوسطة وطويلة الاجل إضافة الى منحه للقروض قصيرة الاجل طالما ان عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية ومنتظمة (كل شهر او شهرين او أربعة اشهر مثلاً) والذي يجعل المصرف يتمتع بسيولة عالية نتيجة الانتظام النسبي للتدفقات النقدية وإمكانية توقعها (**أبو حمد وقدوري،2005، 238**) .فاذا كانت الشركة المقترضة (مصدرة اسهماً او سندات) يتوقع دخلها مرتفعاً وكافياً لسداد الأرباح والاقساط فان على المصرف تقديم القروض لها وشراء سنداتها او شراء أسهمها سواء اكان قرضاً قصير الاجل او طويل الاجل والعكس بالعكس .

د- نظرية إدارة المطلوبات Liability Management Theory

وفق هذه النظرية انتقل الاهتمام من جانب الأصول وكيفية استثمار أموال المصرف في المجالات المختلفة الى جانب المطلوبات وكيفية الحصول على الأموال من المصادر المختلفة ، فاذا ما ضمن المصرف حصوله على الأموال عند حاجته اليها في الوقت المناسب والتكاليف المناسبة امكنه استثمارها في أوجه الاستثمار المختلفة بغض النظر عن اجالها مما جعله يتفنن أي المصرف بخلق أساليب جديدة في جذب الودائع ذات الكلف الواطئة كشهادات الإيداع وغير ذلك (**سعيد،2013، 111**).

4- إدارة مكونات السيولة

ان إدارة السيولة والاهتمام بها ينبغي النظر الى مكوناتها والمتضمنة على مجموعة من المصادر المالية التي تعد روافداً لتشكيل سيولة المصارف ويمكن تقسيم إدارة سيولة المصرف التجاري الى جزئين رئيسيين الأول: إدارة الاحتياطيات الأولية ،والثاني: إدارة الاحتياطيات الثانوية واللذين يعدان من المصادر الداخلية لسيولة المصرف والشكل (3) يوضح تلك المكونات وكالاتي :

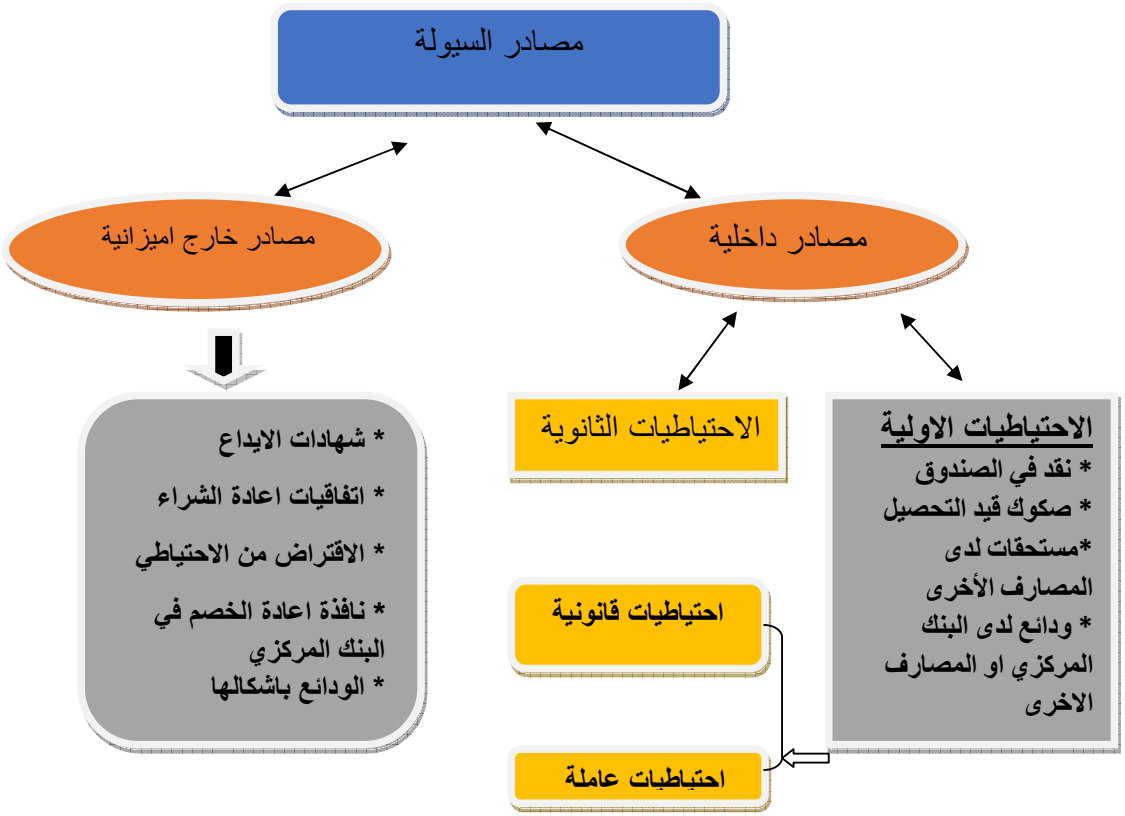

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع العلمية السابقة

الشكل (3) مصادر السيولة المصرفية

أ- الاحتياطيات الأولية primary Reserve

او ما يطلق عليها بالسيولة الحاضرة (Quick Liquidity) وهي عبارة عن موجودات نقدية جاهزة تحتفظ بها المصارف لمواجهة السحوبات النقدية او تطبيقاً لتعليمات البنك المركزي وفق السياسة النقدية التي يتبعها الاخير وبأمكان تلك المصارف استخدامها متى شاءت ودون أي عناء او اية خسائر تذكر وهذه الموجودات لا تحقق أي عوائد للمصرف وذات سيولة كاملة وتتألف هذه الاحتياطيات من أربعة مكونات هي (**عبدالله والطراد، 2006، 91**) :

* النقد في الصندوق (سواء كانت بالعملة المحلية او العملات الأجنبية) .

* ارصدة لدى البنك المركزي والمصارف الأخرى ،حيث ينبغي على المصرف الاحتفاظ باحتياطي قانوني لدى البنك المركزي والتحكم به لاجل حماية المودعين علماً ان هذا الاحتياطي يؤثر في القدرة الائتمانية للمصرف او خلق النقود المشتقة .

* الأرصدة الدائنة بالعملات الأجنبية لدى المصارف في خارج البلد .

* صكوك قيد التحصيل وتمثل الصكوك المودعة من قبل عملاء المصرف لدى المصارف الأخرى والتي لم يتم تحصيلها واضافة اقيامها الى حسابات العملاء بالمصرف.(**احمد،2013، 304**) .

ومن خصائص مكونات هذه الاحتياطيات بانها كاملة السيولة حيث يضحى بعامل الربحية مقابل عامل السيولة، وان هذه الاحتياطيات تعتبر عاملاً واقياً لسيولة المصرف والمحافظة على سلامة المركز المالي والتنافسي له من خلال الوفاء بالتزاماته دون تأخير وبالتالي تعطي للمصرف إمكانية مواجهة مخاطر تكالب المودعون على سحب ودائعهم وتجنبه بيع موجوداته بخسائر غير مقبولة او عدم قدرته الوصول الى مصادر التمويل الخارجية (**Caroline،2011،p:9**)،كما انها تعزز من ثقة عملاء المصرف مع العلم ان زيادة هذه الاحتياطيات عن الحد المقرر سوف يؤدي بالضرورة الى تقليل قدرة المصرف الائتمانية وبالنتيجة على ربحيته وان الإدارة الحكيمة للمصرف تستطيع من خلال خبراتها وتجاربها ان تضع سياسة متوازنة ما بين السيولة وبين تحقيق هدف الربحية ، وتنقسم الاحتياطيات الاولية من حيث مشروطيتها القانونية الى نوعين هما :

النوع الأول: الاحتياطيات القانونية Legal Reserves

وتتمثل باجمالي الأموال النقدية وشبه النقدية التي يحتفظ بها المصرف وفقاً للسياسة النقدية التي يحددها البنك المركزي ، فالجزء النقدي من هذه الأموال يكون ضمن الاحتياطيات الأولية والذي يأخذ شكل نقد في الصندوق وودائع لدى البنك المركزي ، والجزء شبه النقدي يكون ضمن الاحتياطيات الثانوية والذي يأخذ صور حوالات الخزينة (Treasury Bills) وسندات الحكومة (Government Bonds) .وللاحتياطي القانوني فوائد وسلبيات أهمها (**الفتلاوي وسعيد،2008، 122**) : اذ ان فوائد الاحتياطيات القانونية تتمثل بالاتي :

أ- انها تعد وسيلة وقائية للمحافظة على سيولة المصرف وتدعيم مركزه التنافسي من خلال الوفاء بالتزاماته في مواعيده المحددة .

ب- انها تعمل على زيادة ثقة السلطات الرقابية (البنك المركزي) وثقة الزبائن بقدرة المصرف على المحافظة على أموال المودعين والحد من الافراط في توظيف أموالهم في استثمارات ينجم عنها مخاطر معينة .

اما سلبيات الاحتياطيات القانونية فتشتمل على الاتي :

أ- تقييد قابلية المصرف في منح القروض والقيام بالاستثمارات مما يؤدي الى تقليل ربحيته .

ب- تعد الاحتياطيات نوع من أنواع التكاليف التي يجب ان تتحملها المصارف لقاء القيام باعمالها فكلما انخفضت هذه الاحتياطيات زادت قابلية المصرف على الإقراض والاستثمار وبالتالي زادت ربحيته .

النوع الثاني : الاحتياطيات العاملة Working Reserve

وهي الأموال النقدية وشبه النقدية التي لايحتفظ بها المصرف بموجب تشريعات السلطة النقدية وانما يحتفظ ببعض منها ويستخدم البعض الاخر وفقاً لسياسته المصرفية (**ابوحمد وقدوري ،2005، 231**) . ويعرفها الدوري والحسيني بانها تمثل مجموع الأموال النقدية وشبه النقدية التي يمكن توظيفها في أنشطة اقراضية واستثمارية متعددة ، حيث يشير العديد من الباحثين الى ان الاحتياطيات العاملة هي الأموال النقدية سواء كانت بالعملة المحلية او العملة الأجنبية (**الدوري والحسيني ،2000، 95**) . ويمكن تحديد مبلغ الاحتياطيات العاملة بالنسبة للمصرف طبقاً للمعادلة الاتية :

الاحتياطيات العاملة = نقد في الصندوق +الحساب الجاري لدى البنك المركزي + الودائع لدى المصارف المحلية الأخرى + الودائع لدى المصارف الأجنبية في الخارج +الصكوك قيد التحصيل

ب- الاحتياطيات الثانوية Secondary Reserve

او ما يطلق عليها السيولة شبه النقدية (Semi-Cash Liquidity) وهي موجودات يتغلب فيها عامل السيولة على عامل الربحية (**عبدالله والطراد ،2006 ، 90**) أي انها عبارة عن موجودات سائلة تدر للمصرف عائداً وتمتاز بقصر اجل الاستحقاق وتشتمل على الأوراق التجارية المخصومة والأوراق المالية (اسهم وسندات) واذونات الخزانة والتي يمكن تحويلها الى نقد سائل عند الحاجة ، وتحقق الاحتياطيات في مجال السيولة فوائد متعددة منها انها تسهم في تدعيم الاحتياطيات الأولية وفي استيعاب ما يفيض من الاحتياطيات الأولية عن متطلبات المصرف وكذلك تساهم في تحقيق نسبة من ارباح المصرف .

وتتكون الاحتياطيات الثانوية من جزئين :

الجزء الأول : المحدد قانوناً ويسمى بالاحتياطيات القانونية (Legal Reserve) والذي يأخذ شكل حوالات الخزينة وسندات الحكومة ،وان الباعث الرئيسي للبنوك التجارية على الاستثمارات في السندات الحكومية هو ما تتصف به من الأمان والقابلية العالية على التسويق، ولهذه الأسباب تقوم المصارف الأميركية باستثمار نسبة 15% تقريباً من اجمالي قيمة الموجودات في السندات الفيدرالية الحكومية والسندات الخاصة بالوكالات الحكومية .ويظهر هذا الجزء واضحاً عندما تحتاج

الدولة الى أموال لتمويل العجز الحاصل في ميزانيتها نتيجة لزيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة **(عبد الرازق ،2013، 274)** .

الجزء الثاني : فيكون محدداً بحسب السياسة المصرفية للمصرف أي انها تكون بمثابة ادخار يستخدم عند الحاجة اليه ، كأن يتم تحويل جزء منه الى احتياطيات أولية او بالعكس .

فيما سبق كان الحديث عن الاحتياطيات الأولية والثانوية واللتان تشكلان المصادر الداخلية لسيولة المصارف واما المصادر الخارجية لها فتتمثل بجمع المزيد من الأموال السائلة من خلال عمليات الاستدانة في سوق راس المال وتدعى هذه الاستراتيجية بإدارة الديون (Debt anagement) وتتضمن الدعوة الى الاستدانة الكافية للاموال ، حيث ان المصدر الأساسي للسيولة المقترضة للمصرف يتضمن شهادات الإيداع واتفاقيات البيع وإعادة الشراء وغيرها ،وتعتمد الجرأة التي يتبعها المصرف في إدارة مطلوباته وكذلك إدارة خزينه من السيولة على مدى الموازنة بين العائد والمخاطرة ،ة حيث ابرزت الازمة المالية الأخيرة أهمية الإدارة السليمة للسيولة مما دفع بالجهات التنظيمية الدولية ابتكار معايير السيولة الجديدة بهدف جعل النظام المالي اكثر استقراراً ومرونة بعد ان كانت السيولة سبباً اساسياً في الازمة المالية الأخيرة (**Etienne & Christopher،2010،p:5**) .

5- نسب السيولة Liquidity Ratios

وتعرف بمقاييس تقييم كفاءة المصرف في كيفية إدارة سيولته والتي تعد من اهم المؤشرات المالية. حيث تعتمد المؤسسات المالية ومنها المصارف التجارية على عدد من النسب المالية لمعرفة مدى كفاءة السيولة النقدية فيها وبما يجعلها قادرة على الوفاء بالتزاماتها من خلال ما لديها من نقدية او أصول أخرى سريعة التحول الى نقدية ،حيث ان قدرة المصرف على خلق السيولة يعد المقياس الأكثر شمولية لاخراج البنك من المقاييس التقليدية ولكن مستويات عالية من خلق السيولة المصرفية قد يتسبب او يتنبأ بحدوث أزمات مالية في المستقبل(**Allen &christa،2015،p:221**) والسيولة تمثل سيفاً ذا حدين فاذا ازداد حجم السيولة أي الاحتفاظ بكميات كبيرةتزيد عن الحد المطلوب سوف يؤثر سلباً على ربحية المصرف من جانب وان انخفاض السيولة عن الحد المطلوب سوف يؤدي الى حالات العسر المالي ويحقق الضعف في كفاءة المصرف عن الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين والمقترضين .ومن ابرز النسب المالية المستخدمة في اطار تقييم إدارة السيولة النقدية هي كالاتي (**سعيد ، 2013 ، 112**) :

أ- نسبة الرصيد النقدي

Monetory Fund Ratio

وهي نسبة رصيد المحفظة النقدية لدى المصرف (نقد في الصندوق ولدى البنك المركزي...الخ) الى مجموع ودائعه وتقيس هذه النسبة قدرة الاحتياطيات الأولية للمصرف السالفة الذكر لمواجهة سحوبات ودائعه والواجبة التسديد في مواعيدها المحددة ، ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة الاتية :

$$\text{1- نسبة الرصيد النقدي} = \frac{\text{المحفظة النقدية (الاحتياطيات الأولية)}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100$$

وتبين المعادلة أعلاه الى انه كلما زادت نسبة الرصيد النقدي زادت مقدرة المصرف على تأدية التزاماته المالية في مواعيدها المتفق عليها أي ان هناك علاقة طردية بين نسبة الرصيد النقدي والسيولة .

ب- نسبة الاحتياطي القانوني
Legal Liquidity Ratio

وتمثل نسبة رصيد نقدية المصرف لدى البنك المركزي الى مجموع ودائعه وتقارن مع النسبة التي يفرضها البنك المركزي على المصارف والمتعلقة بوجوب احتفاظ المصارف برصيد نقدي سائل يوازي هذه النسبة من ودائعها ،وتعتبر نسبة الاحتياطي القانوني احدى أدوات السياسة النقدية المهمة في التأثير على حجم الائتمان ،فاذا أراد البنك المركزي التوسع في حجم الائتمان الممنوح في الاقتصاد القومي فانه يقلل نسبة الاحتياطي القانوني والعكس بالعكس ،حيث يحدد البنك المركزي هذه النسبة وفقاً للمصلحة العامة وينبغي على المصارف التجارية الالتزام بها .ويمكن حساب هذه النسبة رياضياً من خلال قسمة الرصيد النقدي لدى البنك المركزي على مجموع الودائع وكما في المعادلة الاتية :

$$\text{2- نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{\text{النقد لدى البنك المركزي}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

وتبين المعادلة أعلاه الى انه كلما زادت نسبة الاحتياطي القانوني زادت مقدرة المصرف التجاري على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة عليه لاسيما في الظروف غير الاعتيادية واوقات الازمات والتي تعجز فيها الأرصدة الموجودة لدى المصارف التجارية عن سداد الالتزامات المالية ، وبهذه النسبة يكون تقييم مدى التزام المصرف بها مثال اذا كانت نسبة الاحتياطي المفروضة من

قبل البنك المركزي على المصارف 20% وكان رصيد نقدية المصرف لدى البنك المركزي 6000 في حين كان رصيد ودائعه 40000 فالنسبة تكون كالاتي :

$$\text{نسبة الاحتياطي القانوني} = \frac{6000}{40000} \times 100\% = 15\%$$

وهذا يعني ان المصرف لم يلتزم بالنسبة القانونية المفروضة وعليه ان يزيد النقدية لدى البنك المركزي الى :

النقد لدى البنك المركزي = مجموع الودائع ×نسبة الاحتياطي القانوني

$$= 40000 \times 20\% = 8000$$

ج- نسبة السيولة القانونية
L egal Liquidity ratio

وهي تعكس قدرة الاحتياطيات الأولية والثانوية للمصرف على مواجهة سحوبات ودائعه وبالتالي فهي نسبة مجموع الاحتياطيات الأولية والثانوية الى مجموع ودائع المصرف وكالاتي :

$$3- \text{نسبة السيولة القانونية} = \frac{\text{الاحتياطيات الأولية والثانوية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

وتشير المعادلة أعلاه انه كلما زادت نسبة السيولة القانونية زادت السيولة أي ان هناك علاقة طردية بين هذه النسبة والسيولة ،حيث ان النسب المطلوب توفرها لدى المصرف بالقانون تتراوح ما بين (30-35%) كحد اقصى في الأنظمة الاقتصادية .

د- نسبة التوظيف
General liquidity ratio

و هي ما تعرف ايضاً بنسبة التوظيف وتشير الى مدى استخدام المصرف للودائع وتوظيفها لاجل تلبية حاجات الزبائن من القروض والسلف وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة وهي في الوقت نفسه تشير الى انخفاض كفاءة المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين أي انها تظهر انخفاض السيولة ، لذلك ينبغي على المصرف اخذ الحيطة والحذر تجاه طلبات القروض الجديدة حتى لايكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الغير ، والنسب كالاتي :

$$4-\ \text{نسبة (التوظيف)} = \frac{\text{الاستثمارات المالية}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

$$5-\ \text{نسبة (التوظيف)} = \frac{\text{القروض والتسليقات}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$$

6- مخاطر السيولة (أسبابها،أنواعها،ادارتها)

تنشأ مخاطر االسيولة او ما تعرف (بمخاطر التمويل) عن عدم قدرة المصرف على مواجهة النقص في الإلتزامات أو على تمويل الزيادة في الموجودات وعندما تكون سيولة المصرف غير كافية يتعذر عليه الحصول على أموال كافية سواء عن طريق زيادة إلتزاماته أو تحمل تكلفة معقولة بتحويل موجوداته بسرعة إلى موجودات سائلة مما يؤثر في ربحيته ، وفي الحالات القصوى من الممكن أن تؤدي عدم كفاية السيولة إلى إنعدام الملاءة المالية للمصرف. واما أسباب مخاطر السيولة فيمكن ان تنشأ من مصادر مختلفة (**الخطيب ،2005 ،210**) منها قد تنشأ من جانب الالتزامات كأن يقوم المودعين بسحب إيداعاتهم فوراً وبشكل مفاجئ والأمر الذي يتطلب من البنك توفير أموال إضافية من خلال الاقتراض من الغير أو بيع بعض الأصول لمقابلة عمليات السحب المفاجئ، وقد تنشأ مخاطر السيولة من جانب الأصول على سبيل المثال عند مواجهة صعوبات في بيع الأصول لمقابلة التدفقات النقدية الخارجة، وقد تنشأ مخاطر السيولة من بنود خارج الميزانية كأن يتم السحب بصورة أكبر من المقدر من الحدود الائتمانية مما يتطلب من البنك أن يقترض أموال إضافية ،ويمكن إن تنشأ مخاطر السيولة عن عدد من الأسباب الاخرى سواء كانت داخلية او خارجية نذكر منها على سبيل المثال كالتقلبات الموسمية او تعطل الاعمال او ادارة غير كفوءة لراس المال العامل وغيرها من الاسباب الاخرى . اما أنواع مخاطر السيولة فتشتمل على الاتي :

أ- مخاطر السيولة **التمويلية**

تنشأ عندما يكون البنك غير قادرة على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة وغير المتوقعة سواء كانت الحالية أو المستقبلية بكفاءة .

ب- مخاطر السيولة **السوقية**

تنشأ عندما يتعذر على البنك بيع أو رهن أحد موجوداته وفقاً لسعر السوق السائد نتيجة لعدم إمكانية تسييلها بالسوق .

ج- مخاطر السيولة **العرضية**

تنشأ عن الاستخدام المفاجئ لبعض الحدود الائتمانية الممنوحة للأطراف المقابلة أو السحب المفاجئ لودائع العملاء.

اما اجراءات إدارة خطر السيولة هو الاخذ بالحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى والاستثمارات المقيدة والمطلقة بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على الحصول على النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بالتزاماتها. إن الإدارة السليمة للسيولة تفترض أيضا مراعاة تأثير التدفق النقدي الخارج المحتمل الناتج عن التزامات غير قابلة للنقض لتمويل شراء أصول جديدة وأيضا تأثير خطر احتمال حدوث سحوبات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية لإدارة السيولة الخاصة بها، ويتطلب أيضا الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعادل نسبة مئوية من إيداعاتها حسبما يحدده كل بنك مركزي، وتبلغ هذه النسبة في أكثر الحالات 20 %. وتعتبر اختبارات الجهد المصرفي واحدة من الادوات الرائدة المستخدمة لتقييم مخاطر السيولة (**FSI،2010،p:8**)، حيث تقوم المؤسسات المالية الرائدة بتطبيق سيناريوهات متنوعة وبدرجات متفاوتة من الشدة سواء كان على مستوى النظام المصرفي عموماً او على مستوى المؤسسة منفردة ،وتشتمل اختبارات التحمل على تقنيات متطورة لتنفيذ افتراضات سلبية على المؤشرات المصرفية والمالية ومن ثم تحليل الاثار المعاكسة لتلك الافتراضات . وقد ركزت لجنة بازل على ممارسة اختبارات الضغط في المصارف،حيث جرى التشديد على أن تصبح اختبارات الضغط من أدوات إدارة المخاطر المهمة المستخدمة من قبل المصارف كجزء من إدارتها الداخلية للمخاطر، حيث يحذر اختبار الضغط إدارة المصرف من سلبية النتائج غير المتوقعة لمجموعة من المخاطر، ويشير إلى مقدار رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة .كذلك يؤمن اختبار الضغط مؤشرا لمستوى رأس المال الضروري لتحمل ظروف السوق الصعبة .وعليه فإن اختبار الضغط أصبح يمثل أداة أساسية ومكملة لمقاربات ومقاييس إدارة المخاطر، حيث يلعب دورا مهما في(توفير تقييمات تطلعية للمخاطر ودعم إجراءات التخطيط للسيولة ورأس المال وتحديد قدرة تحمل المصرف للمخاطر وتسهيل التخفيف من المخاطر وتطوير خطط الطوارئ

7- اتفاقية بازل وعلاقتها بمخاطر السيولة المصرفية

في عام 1992 وضعت لجنة بازل للرقابة والاشراف المصرفي ورقة تتضمن الممارسات السليمة لتقييم وإدارة السيولة المصرفية من خلال النظر في ثلاثة ابعاد رئيسية ضمن اطار المباديء التوجيهية والتي تشتمل على إدارة احتياجات التمويل وإمكانية وصول المصرف الى الأسواق المالية

والتخطيط لحالات الطوارئ لاجل توفير التوجيه والإرشاد لعمل المصارف عند تنفيذ اطار عمل إدارة سيولتها (**Caroline،2011،p:11**)، وعلى الرغم من تحسين الاطار التنظيمي لبازل **1** الى بازل **2** الا ان الاتفاقيات ظلت تركز على معايير الملاءة والتقليل من دور السيولة وتعرض البنوك لمخاطر تغير فترات الاستحقاق ، وقد شكلت هذه التطورات تحديات جديدة لادارة السيولة ونتيجة لذلك فقد ابطلت لجنة بازل ورقة 1992 بشأن السيولة وحلت محلها ورقة المباديء التوجيهية بازل 2000 التي تضمنت على 14 مبدأ ومن بينها التي كانت تخص المجالات الرئيسية الاتية :

أ- وضع هيكل لادارة السيولة .

ب- قياس ورصد المتطلبات التمويلية من خلال الرصد لفترات الاستحقاق .

ج- إدارة عمليات الوصول الى الأسواق .

د- التخطيط للطواريء .

هـ- إدارة السيولة بالعملة الأجنبية .

و- الرقابة الداخلية لادارة مخاطر السيولة .

ز- دور الإفصاح العام في تحسين السيولة .

ط- دور المشرفين على إدارة السيولة .

وبعد عودة الازمات المالية اخيراً بدأ النقاش يركز حول تنظيم العمل المصرفي لاسيما حول السيولة المصرفية والتعرض لمخاطر تغيرات فترات الاستحقاق ، حيث كان نقص السيولة احد العوامل المساهمة في احداث الازمات المالية الأخيرة كالازمة المالية الاسيوية 1998 وأزمة الائتمان الأخيرة في منتصف عام 2007 التي تحولت بسرعة الى ازمة سيولة (مشكلة تمويل) أدت الى افلاس المؤسسات المالية الرئيسية (**Wei،2012،p:3**) ،ومن بين ما تميزت بها الازمة المالية الأخيرة هو الإدارة غير الدقيقة والغير مؤثرة للحد من خطر السيولة في العديد من المصارف ، حيث ان زيادة حجم السيولة لدى المصارف بدرجة كافية أدى بها الى الإقراض المفرط وما نتج عنه من ارتفاع فقاعات أسعار الأصول ومن ثم انفجار تلك الفقاعات ووقوع الازمة (**Viral &Hassan،2010،p:25**) .

8- العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والسيولة المصرفية

تسعى السياسة النقدية التحكم بالسيولة من خلال ادارتها لعرض النقد والائتمان المصرفي بالاعتماد على نوعين من الوسائل أولهما الوسائل الكمية (غير المباشرة) والثانية الوسائل النوعية (المباشرة) ، كما تسمى الوسائل غير المباشرة أيضا بأدوات الرقابة الفنية غير المباشرة لتأثيرها غير المباشر على حجم الودائع المتوفرة في المصارف التجارية وهي وسائل كمية تهدف الى الرقابة

على كميات النقد وحجم الائتمان بشكل عام ، في حين تعرف الوسائل المباشرة ايضاً بادوات الرقابة المباشرة لتأثيرها على كمية الائتمان المصرفي واتجاهه **(كاظم ، 2016 ،53)** والشكل (4) يوضح تلك الوسائل الكمية والنوعية .

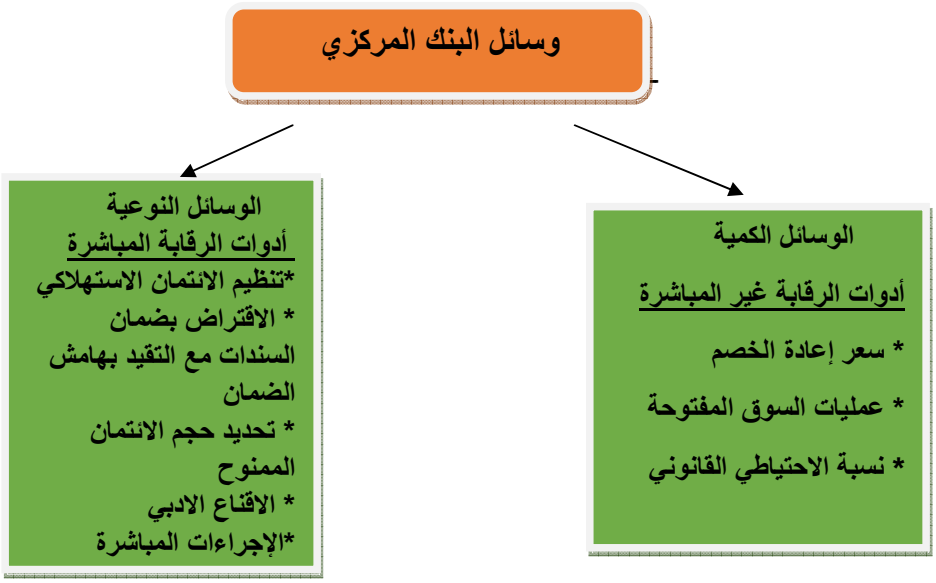

المصدر: من اعداد البحث بالاعتماد على المصادر والمراجع العلمية السابقة

شكل (4) يوضح وسائل الرقابة الكمية والنوعية للسلطة النقدية

ثانياً : الاطار الفكري والفلسفي لهدف الربحية المصرفية

1- مفهوم وطبيعة الربحية المصرفية

تهدف ادارة المصارف دائماً الى تحقيق اكبر ربح ممكن لاصحاب المصرف كونها منظمات هادفة الى تعظيم الربح وهذا ما ينعكس على تحقيق هدف زيادة ثروة الملاك والتي لاتقل اهمية عن الثروة التي تحققها المنشأت الاخرى التي تتعرض للدرجة نفسها من المخاطر ،اذ يتم توزيع جزء من الارباح عليهم ويحتفظ المصرف بالجزء الاخر من باقي الارباح على شكل احتياطات اجبارية واختيارية ومخصصات متنوعة وارباح محتجزة غير معدة للتوزيع ، وللربح مفهومان محاسبي والاخر اقتصادي ، فيعرف الربح من الناحية المحاسبية : (بانه عبارة عن زيادة الإيرادات الكلية على التكاليف الكلية خلال فترة زمنية معينة ، أي الفرق بين قيمة العوائد المتحققة وبين كلفتها)، واما تعريفه من الناحية الاقتصادية :(بانه عبارة عن الزيادة في الثروة والتي تتضمن زيادة الايرادات المتحققة عن تكاليفها مضافاً اليها تكاليف الفرص البديلة)، **(ابو حمد وقدوري ،2005، 333)** . وتعرف الربحية بانها:(عبارة عن العلاقة بين الإرباح التي تحققها المنشأة من خلال ما تقدمه من خدمات والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح ، وتعتبر الربحية هدفاً للمنشأة ومقياساً للحكم على كفايتها).**(الخزاعي، 2009، 10)** .

وتسعى المصارف التجارية باستهداف تحقيق الارباح فالمصرف يجب ان يحقق عوائد من اجل ان يدفع مصاريف تشغيلية كرواتب كوادره وغيرها ونسبة الفائدة المدفوعة على الودائع التي يستلمها من الزبائن وتوزيع مقسوم الارباح لحملة الاسهم اضافة الى تلبية متطلبات التوسعات الائتمانية ، مع العلم ان ارباح او خسائر المصارف تحدده مجموعة متنوعة وواسعة من القواعد والهياكل القانونية التي تشكل بمجملها محددات لها اضافة للحوافز والاستراتيجيات (**Borja et al،2006،p:6**). بما ان النقد يعد من الموجودات غير المدرة للعائد لذا فان المصرف لايحتفظ بجميع اصوله بشكل نقد ولذلك نجد انه يستثمر النقد في موجودات مربحة مثل خصم الاوراق التجارية والقروض والاستثمارات وغيرها وتعتبر القروض والسلف من اقل اصول المصرف قابلية للسيولة بينما تكون هي الاعلى ربحية مقارنة بباقي العوائد لكون اغلب عوائد المصرف تعتمد على عوائد القروض والسلف وفي الوقت ذاته انها الاكثر مخاطرة من بين عمليات المصرف وموجوداته **(طالب واخرون ،2016، 73)** .

ولتحديد مدى قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من أمواله المستثمرة، فإنّه يتمّ الإعتماد على عدّة نسب التي هي موضع اهتمام الملاك والمودعين، هذه النسب تستخدم لقياس معدلات العائد بعد استقطاع الضريبة مثل العائد على اجمالي الموجودات (ROA) والعائد على حقوق الملكية (ROE) واللذان يستخدمان على نطاق واسع لتقييم أداء الشركات بما في ذلك المصارف

التجارية(**R.Alton &David،2007،p:515**) ، إذ أنّ الملاك تهمهم النسب لأنها تحدد مقدار التغيير في ثرواتهم، وتهم أيضاً المودعين والمقرضين، لأنّ عدم كفاية الأرباح يُعدّ مؤشراً على عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه الآخرين وتعكس ايضاً تدهور الربحية حجم المخاطر المصرفية الخاصة بالمصرف فضلاً عن المخاطر المرتبطة ببيئة الاقتصاد الكلي (المخاطر النظامية) (**Valentina et al ، 2009،p:3**) .

والربحية هدف أساسي لجميع المنشآت بما فيها المصارف التجارية وأمر ضروري لبقائها واستمرارها وغاية يتطلع إليها المستثمرون ومؤشر يهتم به الدائنون عند تعاملهم مع المنشأة وهي أيضا أداة هامة لقياس كفاءة الإدارة في استخدام الموارد الموجودة ، وإن المصارف بطبيعتها تعيش في حالة منافسة شديدة بينها في كافة المجالات وهي تنفق مبالغ طائلة بهذا الاتجاه ولايمكن لاي نظام مصرفي أن يعارض سعي المصارف التجاري على جني الارباح المعقولة ذلك إن الربحية تعد مؤشرا للكفاءة والاستغلال الامثل لموارد البلد وثرواته ، الا ان المصارف ليس لها مطلق الحرية في تحديد حجم ارباحه فقد تقوم الدولة ممثلة بالبنك المركزي بوضع الشروط الخاصة بالائتمان لاسيما في الدول التي تتبع نظام الائتمان الموجه من خلال استخدام الادوات الخاصة بالسياسة النقدية او ما يطلق عليها بالادوات الكيفية او التمييزية التي تهدف الى احداث تغيرات هيكلية في هيكل الائتمان وبالتالي المعروض النقدي لخدمة قطاع معين او الحد من الائتمان في قطاع معين (**عبد الحميد ،2013 ،29**) .

ان نجاح وتوجيه سياسة المصرف يتوقف في التوفيق بين اعتبارين متعارضين هما الربحية والسيولة ،حيث ان كلما ازدادت سيولة المصرف كلما تضاءلت مقدرته في الحصول على عوائد عالية والعكس صحيح في الاستثمارات الطويلة الاجل فالسيولة تتضاءل والعوائد ترتفع ،وان قرار توزيع الاستثمارات ما بين موجودات متداولة وثابتة سيحدد العائد المتوقع على اجمالي محفظة الاستثمارات والمخاطرة المصاحبة لذلك العائد ،فان اختيار محفظة استثمارات الشركة يحدد مجرى الارباح المستقبلية المتوقع الذي سينتج عن هذه الاستثمارات ومخاطرة هذه الارباح(**العامري ،2001 ،10**) ، ويقصد بالمخاطرة هنا درجة التقلب في الارباح الناجمة عن تغير الاوضاع الاقتصادية واحوال سوق الصناعة التي تعمل بها الشركات والتي يطلق عليها بمخاطرة الاعمال Business Risk وهي المخاطرة المصاحبة لقرارات الاستثمار .

2- مصادر الربحية المصرفية

تسعى اداراة المصارف بشكل دائم الى تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح والذي يعد معياراً اساسياً لمدة كفاءة الادارة ، فاذا حققت الادارة ارباحاً اكثر فان ذلك يعني انها اكفأ من غيرها ،كما وان الوظيفة الرئيسية لادارة المصرف التجاري هي تحقيق الارباح ، ولكي يتمكن المصرف من

تحقيق الارباح يتطلب ان تكون ايرادته اكبر من تكاليفه ، ولدى استعراضنا لحساب ارباح المصرف وخسائره نجد ان العناصر الواردة فيه تنطوي تحت مجموعتين رئيسيتين هما عناصر الايرادات والمصروفات وكالاتي (**عبدالله والطراد ، 77،2006**) :

أ- **عناصر الايرادات** The elements revenue وتتكون من الاتي :

- الفوائد الدائنة Interest Income : وهي تلك الفوائد التي يحققها المصرف على التسهيلات الائتمانية خلال الفترة والتي تشتمل على القروض والسلف والحسابات المدينة التي يقوم بمنحها .

- العمولات الدائنة Commissions Earned : وهي تلك العمولات التي تتقاضاها المصارف مقابل خدماتها التي تقدمها للاخرين .

- فرق العملة Difference on the Exchange : أي الأرباح المتحققة من الفرق بين أسعار الشراء والبيع ، وليس بالضرورة ان يكون فرق العملة دائماً في جانب الإيرادات فقد يحقق المصرف خسائر من جراء تعامله بهذه العملات وبالتالي تدخل تلك الخسائر في جانب المصروفات .

- إيرادات أخرى Other Revenue : وتشتمل على عوائد الاستثمار في الأوراق المالية والعوائد المتحققة من خصم الكمبيالات واي أرباح راسمالية ناتجة عن بيع المصرف لاصل من اصوله بسعر اعلى من قيمته الدفترية ،وبالتالي يمكن القول انه غالباً ما ينشأ هذا البند عن اعمال عرضية يقوم بها المصرف او ارباحاً راسمالية او إيرادات من محفظة الأوراق المالية .

- أجور الخدمات Fees for services : وهي خدمات تقدمها المصارف وغير المتعلقة بطبيعة عملها المصرفي كقيامها بتقديم استشارات اقتصادية ومالية واعداد دراسات الجدوى الاقتصادية .

ب- **عناصر المصروفات** The elements expenses وتتكون من الاتي :

- الفوائد المدينة Interest Expense : وهي الفوائد التي يدفعها المصرف على الحسابات والودائع المودعة لديه على اختلاف أنواعها .

- العمولات المدينة Commission Paid : وهي العمولات التي يدفع المصرف الى المؤسسات المالية الأخرى نظير تقديمها خدماتها للمصرف ذاته .

- المصاريف الإدارية والعمومية Administrative & General Expenses وهي كما نلاحظ تتكون من مجموعتين :

* المصاريف الإدارية Administrative Expenses : وتشتمل على المصاريف المباشرة الضرورية التي يقوم بها المصرف لادارة عملياته التشغيلية كالرواتب مثلاً .

* المصاريف العمومية General Expenses : وتشتمل على المصاريف غير المباشرة والضرورية لقيام المصرف باعماله بشكل جيد مثل مصاريف الصيانة والقرطاسية والدعاية والاعلان .

- الاندثار والمصاريف الأخرى Depreciation & Other Expenses : ويشتمل على احتساب قسط الاستهلاك السنوي وهو المبلغ المقتطع المضاف الى متجمع الاستهلاك الذي يظهر في جانب

الموجـودات مطروحـاً مـن تكلفـة الموجـودات الثابتـة أضـافة الـى المصـاريف الأخـرى المتمثلـة بمصاريف الحفلات وغيرها .

3- العوامل المؤثرة في ربحية المصارف

يمكن تبويب العوامل المؤثرة في ربحية المصارف المتمثل بالدخل الصافي بعد الضريبة الى مجموعتين أولهما تلك الخاضعة للسيطرة من قبل إدارة المصرف والأخرى غير الخاضعة لها ، فالعوامل الخاضعة للسيطرة تشتمل في تحقيق هامش الفائدة ورسوم الخدمات والارباح الراسمالية الناجمة عن التداول بالاوراق المالية ونوعية القروض والتحكم بالمصروفات ،واما العوامل غير الخاضعة للسيطرة او ما يطلق عليها بالعوامل الخارجية فتشتمل على الظروف الاقتصادية العامة ومستوى أسعار الفائدة والبيئة التنافسية وغيرها (**عبدالله والطراد ، 2006 ، 109**). وتعد الربحية من أهم مؤشرات نجاح أعمال المصارف، فضلا عن دورها في تعزيز الثقة لدى جميع الأطراف ذات العلاقة الأمر الذي يعزز البيئة الأستثمارية في قطاع المصارف واستقطاب الخبرات والتقنيات اللازمة التي تساعد على تقديم الخدمات بكفاءة وفاعلية ، وتساعد النسب المالية في التعرف على أهم العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية ،حيث يتأثر مستوى ربحية المصارف التجارية بحجم حقوق الملكية وحجم الموجودات وحجم المديونية وحجم الفائض النقدي والشكل (5) يوضح العوامل المؤثرة على ربحية المصارف التجارية :

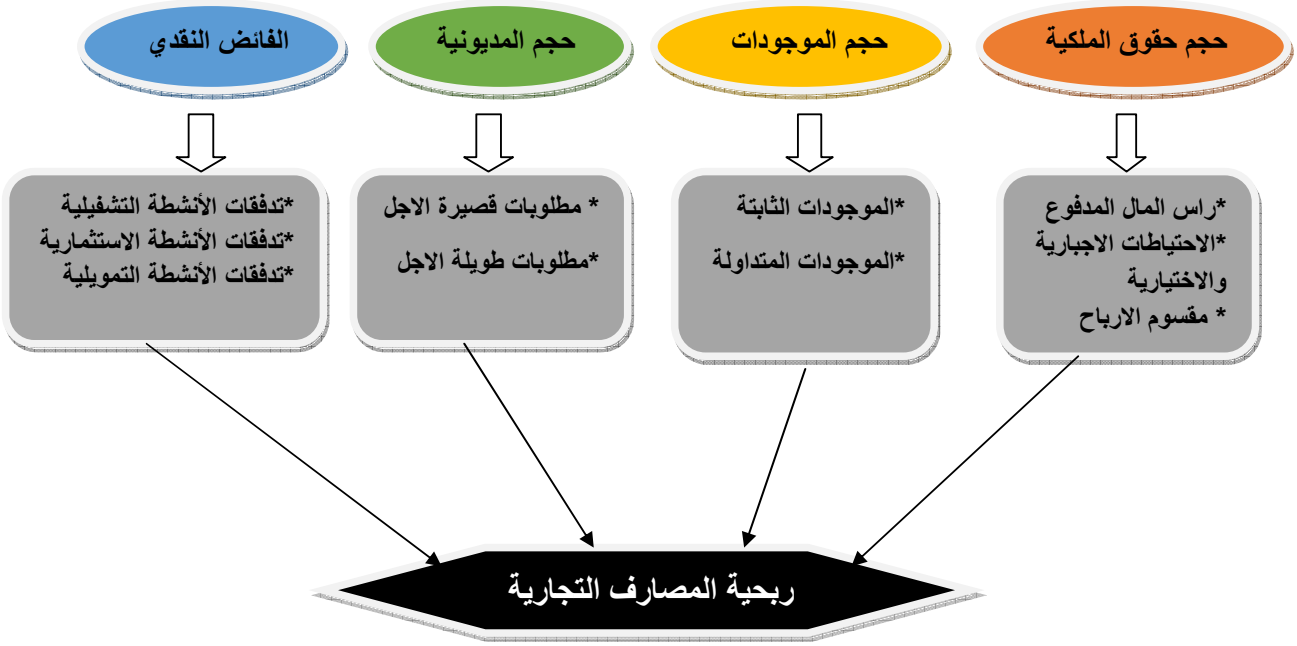

المصدر:من اعداد الباحث استناداً على المصادر والمراجع العلمية السابقة

الشكل (5) يوضح العوامل المؤثرة ومكوناتها على ربحية المصارف التجارية

وفيما ياتي توضيح لتلك العوامل المؤثرة في ربحية المصارف من خلال استخدام النسب المالية لبيان اثر تلك العوامل **(سلمان ، 2013 ، 124) :**

أ- اثر حجم حقوق الملكية على ربحية المصارف : يتم قياسه عن طريق جمع رأس المال المدفوع مع الاحتياطات القانونية والاختيارية فضلا عن الأرباح المدورة ،حيث تندرج كافة هذه العناصر ضمن حقوق الملكية او ما يعرف براس المال الممتلك وكالاتي :

(حجم حقوق الملكية = رأس المال المدفوع + الاحتياطيات + اربا محتجزة)

ولبيان اثر حجم حقوق الملكية في ربحية المصرف يتم من خلال قسمة حجم الحقوق على الربح الصافي ،حيث ان العلاقة بين الربحية وحقوق الملكية هي علاقة طردية تزداد بزيادة حجمه وتقل بنقصانه . مع العلم إن حجم حقوق الملكية بما فيها الاحتياطيات تمثل عاملا مهما في زيادة ثقة الزبائن في قدرة المصرف في الوفاء بالتزاماته في مواعيد استحقاقها .

ب- اثر حجم الموجودات (حجم الشركة) في ربحية المصارف التجارية

ويتم قياسه من خلال قسمة اجمالي الموجودات (الثابتة +المتداولة) على صافي الربح لمعرفة اثر حجم الشركة في توليد الارباح وهناك علاقة موجبة بينهما أي بزيادة حجم الموجودات تزداد الارباح والعكس بالعكس ، حيث من المؤكد سيكون للموجودات المتداولة اثراً اكبر في الربحية ويعد ذلك منطقيا باعتبار المصارف من شركات الأموال التي تعتمد بصورة كبيرة في موجوداتها المتداولة وخاصة النقدية في أعمالها وتحقيق أهدافها ، فضلا عن الأثر الايجابي الذي تتركه الموجودات المتداولة في ثقة المستثمرين والزبائن خاصة في ظل ظروف عدم الاستقرار الاقتصادي لأي دولة في العالم .

ج- اثر حجم المديونية في ربحية المصارف التجارية .

ويتم قياس اثر حجم المديونية من خلال قسمة إجمالي المطلوبات(المطلوبات قصيرة الامد + المطلوبات طويلة الامد) إلى الربح ،وبعد ذلك يتم قياس اثر مكونات المديونية في الربحية ، كما للمطلوبات القصيرة الأمد التأثير الأكبر في الربحية، حيث إن المطلوبات قصيرة الأمد تعد إحدى مصادر الاكثر تدفقاً للأموال الداخلة للمصرف التي يمكن استغلالها في توسيع أعماله المصرفية فضلا عن كونها تعكس مدى ثقة الزبائن بالمصرف.

د- اثر الفائض النقدي في الربحية

ويتم قياسه عن طريق كشف التدفقات النقدية والذي يتضمن الاتي :

- كشف التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية واستخراج صافي التدفقات بعد طرح الدائنون والمبالغ المستحقة من حاصل جمع الاندثارات وصافي الربح بعد الضريبة ، ولاجل تنمية الخطة

التشغيلية للفترة القادمة لابد من التخطيط للارباح وزيادتها بعد تحديد هيكل كشف الدخل وكذلك الربح المستهدف وحجم المبيعات وكلفة المبيعات (**Meir،2014،p:3**) .

– كشف التدفقات النقدية من الانشطة الاستثمارية واستخراج صافي التدفقات بعد شراء وبيع الاستثمارات المالية والحقيقية .

– كشف التدفقات النقدية من الانشطة التمويلية واستخراج صافي التدفقات بعد طرح مقسوم ارباح المساهمين من المطلوبات طويلة الاجل ،الا ان ارتفاع كلفة التمويل له اثر سلبي على الربحية وتتم معالجته بالتنويع الذي له تاثير ايجابي على الربحية (**Samina، 2013،p:5**) .ويتم قياس الاثر بعد قسمة اجمالي التدفقات النقدية على الربح ، حيث ان بزيادة التدفقات النقدية تزداد الربحية والعكس بالعكس ، ويرى (ابو حمد وقدوري) ان هناك بعض السياسات التي تتبعها المصارف وتلتزم بها للمحافظة على بقائها واستمرارها وهي تؤثر بشكل او باخر في مقدار الربحية التي يحققها ومن اهمها (**ابو حمد وقدوري ،2005 ،345**) :

* رغبة المصرف في تدعيم مركزه المالي من خلال دعم الاحتياطيات الحرة (الاختيارية) والمخصصات لمواجهة المخاطر المحتملة .

* التزام المصرف الحيطة والحذر (الامان) عند اتخاذ قراراته التمويلية .

هـ– التقلبات السريعة في اسعار الفائدة .

و– رغبة المصارف في توفير السيولة من خلال الحفاظ على على موجودات ذات سيولة عالية وهذا يؤثر سلباً على ربحية المصرف .

ط– قيام المصرف بتقديم خدمات بأسعار منخفظة للحد من دخول منافسين جدد .

4– مؤشرات الربحية المصرفية

الربحية تعني قياس مقدرة المؤسسة الكسبية وهي مؤشر يوضح مدى الكفاية التي صاحبت انجاز العمليات التي قامت بها خلال فترة زمنية معينة (**محمد واخرون ،2008 ،62**)،وفي بعض الأحيان تتناقص كفاية المؤسسة وقدرتها في كسب العوائد عندما تتدهور ربحية المصارف نتيجة اثر ضعف الاقتصاد الكلي على جودة الأصول ونشاط الاقراض مما ينعكس سلباً على ضعف المحافظ الاستثمارية وانخفاض الربحية على مستوى المصارف ومن ثم على مستوى القطاع المصرفي ككل (**Seung & jonathan،2010،p:1**) ولتقييم كفاءة المصرف في كيفية إدارة ربحيته هناك مقاييس كثيرة وضعت لهذا الغرض أهمها كالاتي (**العلي ،2013 ،105**):

أ– معدل العائد على حقوق الملكية (**ROE**) The rate of return on equity

يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية (راس المال المدفوع والاحتياطيات والارباح المحتجزة) ، حيث يشير هذا المعدل الى

مقدار ما يحصل عليه الملاك من عوائد جراء استثمار اموالهم في المصرف .وتحسب النسبة كما ياتي :

$$\text{ROE} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب}}{\text{حقوق الملكية}} \times 100\% \qquad -1$$

وتظهر هذه النسبة ربحية الأموال الخاصة ، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كان ذلك ايجابياً وهذه النسبة تهم المالكين (المساهمين) بالدرجة الأكبر لان صافي الربح سوف يوزع عليهم بالنتيجة .

ب- معدل العائد على الموجودات (**ROA**) The rate of return on assets

او ما يعرف بمعدل العائد على الاستثمار وهو يقيس نسبة الأرباح المتحققة الى اجمالي موجودات المصرف أي نسبة ربحية الأموال المستثمرة وكلما ارتفعت هذه النسبة كام ذلك مؤشراً ايجابياً ويجب ان لا تنخفض هذه النسبة الى مستوى سعر الفائدة في السوق او اقل من ذلك كونه يعتبر مؤشراً سلبياً وبالتالي يفضل استثمار الأموال في مجالات أخرى يتم من خلالها الحصول على فائدة افضل من تحمل مخاطر العمليات الاستثمارية ، وتحسب النسبة كالاتي :

$$\text{ROA} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الفوائد والضرائب}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100\% \qquad -2$$

ج- معدل العائد على الودائع (**ROD**) The rate of return on deposits

ويشير الى فاعلية استثمار الودائع لدى المصرف أي مدى قدرة المصرف على تكوين الأرباح الناجمة عن استثماره للودائع التي بحوزته ، ويتم احتسابه من خلال قسمة صافي الربح بعد الضريبة على اجمالي الودائع (الجارية والتوفير والاجل)، وتحسب النسبة كالاتي :

$$\text{ROD} = \frac{\text{صافي الدخل بعد الفوائد والضريبة}}{\text{اجمالي الودائع}} \times 100\% \qquad -3$$

د- معدل العائد على الموارد المتاحة (**ROR**) Return on total resources

ويشير الى فاعلية استثمار الأموال المتاحة للمصرف والمتضمنة من ودائعه وحقوق مالكيه من خلال احتساب نسبة أرباح المصرف الى مجموع الودائع وحق الملكية (اجمالي الموارد المتاحة للمصرف) ، وتحسب النسبة كالاتي :

صافي الدخل بعد الفوائد والضريبة

$$ROR = \frac{\text{صافي الدخل بعد الفوائد والضريبة}}{\text{الموارد المتاحة (ودائع+حق الملكية)}} \times 100\% \quad -4$$

5- العلاقة بين السيولة والربحية المصرفية

ان من اهم واجبات المدير المالي سواء كان لشركة او مؤسسة انتاجية محلية او دولية او مصرف ان يوازن بين السيولة والربحية وان يحافظ على هذا التوازن باستمرار، وهذه المهمة الملقاة على عاتق الادارة المالية تنطوي على صعوبة بالغة نظراً للتناقض بين ربحية المصرف ومخاطرته وسيولته ،اضافة الى المهام الاخرى التي تشتمل على ادارة واستثمار الاموال التي تحصل عليها بما تعود بالفائدة والمردود على المستثمرين او الدائنين او المجهزين او أي مجموعات مصالح اخرى ذات العلاقة (**النقاش ،2006 ، 26**)، لذا يجب على ادارة المصرف ان لاتذهب بعيداً بالسعي عن ربحية المصرف فقط بل يجب عليها ان تاخذ بنظر الاعتبار مخاطر المشاريع الاستثمارية والائتمانية التي تدخل بها وما ينتج عنها من اثار ضارة على حجم السيولة ومن ثم على ملاءة المصرف المالية ، وبالتالي يجب ان يكون هدفها الاساسي هو تعظيم قيمة المصرف من خلال تعظيم القيمة السوقية لاسهمه او تعظيم ثروة مالكيه ، حيث ان حملة الاسهم وحاملي وثائق التأمين ومحللي الاستثمار يهتمون بشكل اساسي بربحية المؤسسة ، فالقضية الاساسية بالنسبة لهم هي ما اذا كانت المؤسسة تكسب عائداً كافياً عند او فوق راس المال المستثمر لتدعيم معرفتهم بالمخاطرة (**Andrew et al،2002،p:16**) .

ان عملية الموائمة بين عاملي السيول والربحية تعد معادلة صعبة في بعض الاحيان يواجهها المدير المالي والسؤال المطروح عن كيفية مواجهة هذه المشكلة المزدوجة المشروطة بان يكون التصرف على درجة معقولة من السيولة لمقابلة المسحوبات النقدية (المودعين لودائعهم والزبائن في اقتراضهم) وفي نفس الوقت ان تكون توظيفات موارده في قروض واستثمارات بمستوى مناسب لتحقيق عائد افضل ، فالربحية تتحقق من خلال تشغيل الموجودات المصرف بكفاية عالية ، واما السيولة فتتحقق من خلال الكفاءة في ادارة عناصر راس المال العامل (الموجودات المتداولة) وفي قدرة المصرف في الحصول على التمويل القصير الاجل والطويل الاجل . فالسيولة ضرورية في تعزيز قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وتجنب مشاكل خطر الافلاس ،حيث ان المخاوف الناجمة عن تعرض الشركات لمخاطر السيولة والتكاليف المرتبطة بضرورة اعادة تمويلها نتيجة التعرض للمخاطر قد تجعل اداراة الشركات في ضيق من امرها فيما يتعلق ادارة هيكل استحقاقها وكيف تتجنب اعادة التمويل في الاوقات الصعبة (**Atif & Joao،2012،p:2**) ، وفي الوقت

ذاته فالزيادة المفرطة عن الحاجة قد يؤدي الى تخفيض مستوى الارباح بسبب توظيف المصرف لجزء من امواله في استثمارات ذات عوائد منخفظة ،في حين ان الربحية ضرورية لقدرة المصرف على البقاء والاستمرار لكون الخسارة المستمرة تدهور القيمة السوقية لاسهم المصرف ومن ثم انهيار حقوق ملاك الاسهم ،ولذلك تسعى المصارف لتحقيق هدف الربحية من خلال قيامها بتوظيف اكبر قدر ممكن من اموالها في استثمارات ذات عوائد مرتفعة وهذا ما يتعارض بشكل عام مع هدف السيولة والعكس يحدث عند احتفاظ المصارف بنسبة عالية من السيولة لمواجهة السحوبات الفجائية وهذا يتعارض مع هدف الربحية.

ولمعالجة هذه الحالات لقد لوحظ في الآونة الاخيرة قيام المصارف بتقليل نسبة ما تحتفظ به من ارصدة سائلة عما اعتادت عليه وذلك عن طريق الحصول على ارصدة نقدية خلال 24 ساعة من السوق النقدية Money Market حيث تسمى هذه الارصدة بارصدة الموازنة Balanceing Funds مقابل سعر فائدة يتحدد وفق نظرية العرض والطلب وهو ما يسمى بمعدل فائدة ما بين المصارف Inter Bank Rate (**الشمري ،2008، 370**) . وعليه فان تحقيق الهدف الاساسي للمصرف هو زيادة قيمتها الحالية عن طريق تعظيم القيمة السوقية لاسهمه او تعظيم ثروة مالكيه وهذا يتطلب التوفيق بين هدفي السيولة والربحية الامر الذي يضيف بعداً جديداً الى وظيفة الادارة المالية في المؤسسة وهما هدفان متعارضان لاسباب تعود الى ان تحقيق احدهما يتطلب التضحية باحد متطلبات تحقيق الهدف الاخر ، حيث ان زيادة السيولة تعني زيادة الموجودات التي يحتفظ بها المصرف والتي لا تحقق عائداً مرتفعاً وهذا ما يتعارض مع هدف الربحية ومن ثم هدف زيادة القيمة الحالية للمصرف ،كما ان الزيادة في الربحية تتطلب مزيداً من الاستثمار في الاصول الاقل سيولة وهذا ما يتعارض مع هدف السيولة ويعرض المصرف لمخاطر اكبر . لذلك يتطلب الامر تأمين ادارة فعالة وكفوءة لتحقيق مستويات معتدلة من السيولة لتحقيق هدف الربحية (**Sebastian،2012،p:97**) ، أي ان الادارة السليمة لاي مصرف ينبغي لها ان تعطي عناية خاصة للموازنة بين هذين الهدفين وان تحقق نوع من التوازن بين النقدية المحتفظ بها والنقدية التي يتم استثمارها وبالتالي عدم استطاعة هذه الادارة من تحقيق التوازن يعني ذلك تعرض المصرف الى المخاطرة عندما تنخفض سيولة المصرف الى حدود لا يستطيع ان يحقق نوع من التوازن وايضاً انخفاض الربحية في حال ارتفاع سيولة المصرف ، ولذلك نلاحظ ان من اوجه التوازن هو الاستثمارات في الموجودات المتداولة بنسبة اعلى من الاستثمارات في الموجودات الثابتة وهذا ما نلاحظه من سياسات راس المال العامل ، مع العلم انه كلما ارتفعت نسبة سيولة الموجود انخفضت قدرته على تحقيق الربح وارتفعت درجة الضمان (هدف الامان) وكلما انخفضت نسبة السيولة زادت قدرة الموجود على تحقيق الربح وانخفضت درجة الضمان وهذا يعني ان هناك تناسب عكسي بين السيولة والربحية وتناسب طردي بين السيولة والضمان ، كما ان حيازة المصرف لموجودات

غير سائلة يعرضها الى مخاطر كلية خصوصاً اذا كانت المصارف تواجه صعوبات في تجديد تمويلها وتحتاج ايضاً الى تسييل كميات كبيرة من الموجودات **(IMF،2009،p:16)** .

6- طرق زيادة ارباح المصارف

بما ان الربح يحسب محاسبياً من المعادلة الاتية :

الربح = الايرادات – التكاليف

فمن المنطقي يزداد الربح بزيادة الايرادات اولاً او انخفاض التكاليف ثانياً ، لذا تسعى المصارف ومن خلال عملياتها المصرفية الى اتباع اساليب معينة تؤدي بها الى زيادة مواردها والتي تنعكس بدورها الى زيادة ربحيتها ، كما يجب عليها ان تزيد من مواردها التي تحصل عليها من موجوداتها ومن الفوائد التي تتقاضاها عن القروض والاستثمارات من جانب ومن جانب اخر يجب عليها تقليل التكاليف التي تتحملها تلك المصارف لاجل تقديم خدماتها المصرفية ، الا ان هذه الاجراءات تعترضها بعض المعوقات وهي كالاتي **(ابو حمد وقدوري ،2005 ، 346)** :

أ- لاجل حصول المصرف على ايرادات اعلى فانه ينبغي عليه زيادة موجوداته ليتسنى له تحقيق ذلك ، والزيادة في ربحيته لا يمكن ان تتحقق عند استقرار الايرادات والتكاليف بل من خلال قيام المصرف بزيادة موجوداته من القروض والاستثمارات الا ان هذه الزيادة تقف عند حدود امكانيات وقدرات المصرف لايستطيع تجاوزها وهذا يعد معوقاً لزيادة ربحيته اضافة الى المعوق الاخر المتمثل بان الزيادة في الربحية من خلال زيادة الموجودات سوف يكون على حساب تقليل سيولة المصرف .

ب- ان زيادة العوائد الناجمة عن الفوائد المستلمة التي يحصل عليها المصرف لقاء القروض والاستثمارات فانها تخضع لما ياتي :

* السياستين النقدية والمالية للدولة .

* درجة المنافسة بين المصارف وعمليات التحرير المالي وادخال تقنيات التكنلوجيا الحديثة والخدمات الالكترونية شجعت السوق بتحديد نسبة الفائدة الحقيقية لتعبئة المدخرات وزيادة الايداعات **(Tarron،2007،p:3)** اضافة الى نسبة الفائدة المحددة بالقانون .

* تسعى المصارف الى تقليل تكاليفها كاجراء منها لزيادة ربحيتها ورغم ذلك فان هذا الاجراء لاتستطيع تجاوزه اكثر من اللازم لكي تحافظ على موظفيها او عامليها في المصرف وعدم الاستغناء عنهم او عن اعمالهم او الاستغناء عن تقديم بعض الخدمات المصرفية او فتح فروع جديدة وغير ذلك .

7- الازمة المالية (2007 – 2009) وعلاقتها بالسيولة والربحية .

تشير معظم التقارير الاقتصادية والبحوث والدراسات ان آثار الأزمة المالية الأمريكية 2007-2009 هي من أعنف الأزمات الاقتصادية العالمية بعد أزمة الكساد الكبير للأعوام 1929-1933 والتي عصفت بالاقتصاد العالمي آنذاك ،وما يميز الازمة المالية كونها تميزت بانخفاض كبير في سيولة بعض الأدوات كالاوراق المالية المضمونة بسندات الرهن العقاري حتى قبل الازمة حيث كانت الدلائل تشير بقوة الى وقوع ازمة سيولة في فترات اتسمت بالضائقة المالية (**Edwin et al،2014،p:394**) . وتفجرت الأزمة المالية عندما حصل عجز كبير في سيولة البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض حتى كان البعض يسميها بأزمة السيولة كونها اثرت بشكل كبير على سيولة الافراد والشركات على حد سواء ،وأما السبب الحقيقي وراء نقص السيولة المصرفية هو سياسات التوسع والإفراط في منح القروض العقارية إلى طالبيها بغض النظر عن الملاءة المالية أو الموقف المالي للمقترض اضافة الى التساهل من قبل المصارف التجارية والمؤسسات الإقراضية في المطالبة بضمانات كافية للجهة الممنوحة القرض ، والهدف من وراء هذه الآلية المتبعة كان تحقيق الربح السريع لهذه البنوك والضامن هو قيمة العقار كون سوق العقار منذ عام 2001 كان يشهد رواج وارتفاع في أسعاره ولهذا السبب سارعت المصارف في منح القروض بطريقة متساهلة دون ضمانات كافية.

الأزمة بدأت عندما انخفضت أسعار العقار بشكل حاد في النصف الأول من عام 2007 وتعثر المقترضين وامتناعهم عن السداد أدى إلى نقص حاد في السيولة المصرفية لدى البنوك فضلاً عن انتشار حالة اللايقين الامر الذي دفع المودعين الى زيادة طلبهم بسحب الودائع بسبب التخوف من تفاقم الازمة ومن ثم انتقلت الأزمة إلى أسواق المال والبورصة الأمريكية بصورة سريعة بعدما كانت ازمة سيولة ، أما السبب الآخر في تفاقم الأزمة هو بيع اوراق الدين العقاري او ما يعرف (التوريق) securitization الامر الذي ادى الى انتشارها لتشمل الاسواق المالية العالمية ، حيث اصبحت اثارها واضحة للاقتصاد الحقيقي العالمي ونحن نرى اليوم ان نقص السيولة لدى الشركات والزبائن يدفع بالمؤسسات ومنها المصارف التجارية الى تخفيض تكاليفها بمختلف الوسائل حتى اذا انصرف الامر الى تسريح اعداد كبيرة من العاملين من ناحية ، ومن ناحية اخرى كان للازمة اثار سلبية كبيرة على ربحية الشركات الانتاجية والخدمية والمصارف ، مع العلم ان الربحية تتأثر بعاملين اساسيين هما حجم المبيعات وهامش الربح ، كما ان نقص السيولة احجمت المستهلكين عن شراء المنتجات وبالتالي انخفاض المبيعات والتوجه نحو السلع الرخيصة (كما حدث في الولايات المتحدة عندما اتجه المستهلكون نحو السلع الصينية الرخيصة) مما دفع بالشركات الى تخفيض هامش الربح بغية تخفيض سعره النهائي ، وفي سبيل تجاوز نقص السيولة والربحية في ظل الازمة لجأت الشركات الى وسائل تسعى من خلالها الى تخفيض استثماراتها الى ادنى حد

ممكن والى تخفيض تكاليف منتجاتها . ثم جاءت خطط انقاذ عديدة وفي مقدمتها خطة الانقاذ الأمريكي التي تضمنت أساسيات مهمة لانقاذ الاقتصاد وهي (الإقراض، التأميم، الدمج) للبنوك والمؤسسات المتعثرة بهدف إنقاذ هذه المؤسسات والحيلولة دون انهيار القطاع المالي والمصرفي وبالتالي انهيار الاقتصاد الكلي ،وكانت خطط الانقاذ الحكومية نتيجة لما اسفرت عنه الازمة المالية العالمية من فشل المؤسسات المالية وعمليات اعادة التنظيم وما تطلبه الامر من مساعدة حكومية وسط خسائر متزايدة للاصول المرتبطة بالرهن العقاري وغيرها ومن ثم المزيد من الانخفاض في الربحية وجودة الاصول لدى المؤسسات المالية اضافة الى مخاوف المودعين بشأن سلامة ودائعهم التي تحتفظ بها البنوك (**Morten &Tara،2009،p:58**) .

إن انتشار الأزمات المالية و المصرفية نبهت إلى أن حدوث أي مشكلة في أي نظام مالي أو مصرفي في العالم تمتد أثارها لتشمل الأسواق العالمية ،والواقع ان الازمة المالية العالمية لم تكن الا ضربة قوية للاقتصاد العالمي بل زعزعة الثقة في إدارة الاقتصاد في العالم المتقدم والنماذج الاقتصادية التي تقود اليها ،حيث كشفت الازمة إخفاقات كبرى الأسواق العالمية وخاصة فقاعة الإسكان العقاري وانتقال اثارها الى النظام المالي فضلاً عن اخفاق بلد الازمة في مواجهتها مما أدى الى تفاقمها (**F.Halsey،2010،p:2**) ، و أصبحت المؤسسات المالية الدولية و لجنة بازل للرقابة المصرفية بشكل خاص من خلال مقرراتها (بازل 1 وبازل 2) وأوراقها الإرشادية تلعب دورا مهما من اجل تحقيق الاستقرار المالي على المستوى العالمي، و قد أصبحت مختلف السلطات الرقابية في مختلف الدول تسعى جاهدة إلى تطبيق توجيهات لجنة بازل المتعلقة بإدارة المخاطر و كفاية راس المال في البنوك التجارية.و قد اثبت تكرار حدوث الأزمات قصور الإجراءات الرقابية و عدم مواكبة مقررات لجنة بازل للتطورات التي تحدث على مستوى الصناعة المصرفية فالملاحظ أن لجنة بازل لا تحدث اية تعديلات الا بعد فوات الأوان ففي سنة 1997 قامت اللجنة بإجراء التعديل الأول على (بازل 1) بإدخال مخاطر السوق ضمن متطلبات حساب رأس المال و إصدار إطار بازل 2 و هذا كان بعد أزمة دول جنوب شرق آسيا، و قامت بإجراء تعديلات على الاتفاقية الثانية و لكن بعد أزمة الرهن العقاري التي كشفت عن مواطن الضعف فيها.

ومن بين ماركزت عليه لجنة بازل من خلال تعديلاتها على اتفاقية(بازل 2) فيما يتعلق بعمليات إدارة المخاطر من طرف المؤسسات المصرفية خلال الازمة والتي ركزت على الجوانب الاتية :

*الإدارة السليمة للمخاطر على مستوى المؤسسات المصرفية .

*الأخذ بالحسبان المخاطر التي تواجه العمليات خارج الميزانية و عمليات التوريق.

*حث البنوك على التركيز على المدى البعيد في إدارتها للمخاطر و الأرباح.

*إعادة النظر في المكافات و الأجور الممنوحة لمسؤولي البنوك.

وركزت لجنة بازل ايضاً على ممارسة اختبارات الضغط في المصارف من خلال التشديد على أن تصبح اختبارات الضغط من أدوات إدارة المخاطر المهمة المستخدمة من قبل المصارف كجزء من إدارتها الداخلية للمخاطر، حيث يحذر اختبار الضغط إدارة المصرف من سلبية النتائج غير المتوقعة لمجموعة من المخاطر، ويشير إلى مقدار رأس المال اللازم لامتصاص الخسائر في حال حدوث صدمات كبيرة .كذلك يؤمن اختبار الضغط مؤشرا لمستوى رأس المال الضروري لتحمل ظروف السوق الصعبة .وعليه فإن اختبار الضغط أصبح يمثل أداة أساسية ومكملة لمقاربات ومقاييس إدارة المخاطر، كما ركزت لجنة بازل ايضاً على الحوكمة المصرفية (الضبط المصرفي)اي التشديد على قيام مجلس الإدارة بمسؤوليته الكلية عن المصرف بما في ذلك استراتيجية أعماله ومخاطره وتنظيمه والسلامة المالية والتأكد من أن أنشطة المصرف تتفق مع استراتيجية الأعمال وتحمل المخاطر والسياسات التي وافق عليها المجلس وكل ذلك تحت توجيه مجلس الإدارة.

ثالثاً : الاطار الفكري والفلسفي لهدف الامان (الملاءة المالية)

1- مفهوم الملاءة او الكفاية المصرفية واهميتها

يعد هدف الأمان من بين الأهداف الرئيسة والمهمة الذي يسعى المصرف الى تحقيقه لما له من دور في تخفيض المخاطرة وعدم المجازفة باستخدام أموال المودعين على سداد الالتزامات ولايمكن للمصرف تحقيق هذا الهدف الا من خلال توفر راس المال الكافي الذي يعزز المقدرة المالية للمصرف في مواجهة الخسائر المحتملة ، اذ يلعب رأس المال في المصارف التجارية دوراً حيوياً ومهماً في تحقيق الامان للمودعين من خلال حماية أموالهم ويمثل الدرع الحصين الذي يحميها من الخسائر غير المتوقعة (Unexpected Loss)، ويعد الامان مؤشر الانخفاض في مستوى المخاطرة في العمل المصرفي ، اذ يتناسب الامان عكسياً مع المخاطرة وتعتمد المصارف مجموعة من المؤشرات لقياس المخاطرة ، ففي حالة ارتفاعها فهذا دليل لانخفاض الامان وبالتالي فشل المصرف في تحقيق هذا الهدف ، وفي حال انخفاض تلك المؤشرات فان المصرف قد حقق هدف الامان من خلال انخفاض المخاطرة وجرت العادة في تقييم مستوى تحقيق الاهداف المصرفية الى اعتماد مجموعة من المؤشرات ومنها مؤشرات الكفاية المصرفية وغيرها . وما دام أن رؤوس أموال البنوك تتسم بصغر حجمها مقارنةً بحجم الودائع، جاء الإهتمام بالملاءة المالية ممثلة في نسبة كفاية رأس المال التي تطورت عملية إحتسابها، بإعتبار أن كفاية رأس المال تعبر عن قدرة رأس المال على تحقيق السلامة والمتانة في المراكز المالية للبنوك ،حيث ان المصارف التجارية ينبغي لها ان لا تستوعب خسائر تزيد عن راس المال الممتلك فأي خسائر من هذا النوع سوف تسبب بالتهام جزء من اموال المودعين وبالتالي الافلاس المصرفي ، لذلك تسعى المصارف التجارية بقوة الى توفير اكبر قدر من الامان للمودعين من خلال تجنب المشروعات ذات الدرجة العالية من المخاطرة والى التنوع الجغرافي في تقديم الخدمات المصرفية ودوره في تنوع المودعين والمقترضين وتباين انشطتهم وحساسيتها للظروف الاقتصادية العامة .

وتعرف االكفاية لغة بانها الغنى في المال او اذا حصل به الاستغناء عن غيره اذا كفاك شيئاً ما ،ويقال ان الله (جل وعلا) هو المطعم والكافي (**ابن منظور ،2003 ،3893**) ، واما اصطلاحاً فتعرف الكفاية بانها (القدرة المادية أو المعنوية اللازمة لإنجاز المهام والوظائف بطريقة مرضية مقنعة، بينما الكفاءة فتعني بلوغ مستوى في الأداء يتجاوز حد الكفاية، ولذا يقال: فلان كفؤ إذا مارس نشاطه بمهارة عالية، وإتقان بالغ) (**سعيد ، 2014 ،7**) . ويعرف مفهوم الملاءة او الكفاية المصرفية بانها :(مقدرة المصرف على استيعاب الخسائر من الموجودات (الاستثمارات) أي الموجودات التي قام باستثمار الأموال فيها بدلاً من تغطيتها بالودائع) (**الشمري ،2008، 178**).

ويتوقف مدى كفاية راس المال على متانة راس المال الممتلك الذي ينبغي ان يكون متيناً ولكن من الصعب من الناحية العملية تحديد مدى متانة راس المال للمصرف التجاري الواحد او حتى الجهاز المصرفي عموماً وذلك لعدم القدرة على التنبؤ بدقة بمستقبل سلوكيات المودعين والمقترضين . وبدأت عملية قياس كفاية رأس المال من خلال نسبة حقوق الملكية إلى الودائع، باعتبار أن ارتفاع هذه النسبة تعني المزيد من الأمان للمودعين ، وتكمن اهمية نسبة كفاية راس المال كونها تعطينا مؤشر او صورة افضل عن مدى كفاية راس المال وبالتالي ستجعل البنك المركزي من احتمال غض النظر عن اية زيادة طفيفة في الموجودات الخطرة اذا كانت نسبة حقوق الملكية (المساهمين) الى الودائع مرتفعة نسبياً والسبب يعود لكون ارتفاع هذه النسبة معناه حماية اموال المودعين من المخاطر الاضافية الناجمة عن الزيادة في الموجودات الخطرة، كما ان نسبة كفاية راس المال تمثل فهرس شامل يعكس مخاطر المصارف وفي الوقت ذاته تعد احدى الادوات القياسية التي تستند عليها عملية ادارة اصول وخصوم المصرف بالاضافة ان هذه النسبة لايقتصر استخدامها في التطبيق العملي لقياس المخاطر الخاصة بالمصارف بل يمكن استخدامها كمؤشرات للمقارنة مع القطاع الصناعي (**Li،2012،p:58**)، ثم تطورت عملية القياس لتشمل جانب الموجودات بقسمة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات وادخال المخاطر في جانب الموجودات لتشمل المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية من خلال ما يعرف باتفاقيات او مقررات بازل للرقابة المصرفية والمتضمنة العديد من القواعد والارشادات التي وضعت من قبل خبراء في القطاع المصرفي لمواجهة المخاطر المصرفية المختلفة بالاعتماد على حجم راس المال المطلوب للموجودات المرجحة بالمخاطر RWA (Risk Weighted Assets) كمخاطر الائتمان(Credit Risk) استناداً الى مايعرف(ببازل ا) عام 1988 وما تتطلبه تلك المخاطر من راس مال يتم تحديده وفق فئات الموجودات الموزونة بالمخاطر المحددة وفق التصنيف العالمي المعترف بها من قبل مؤسسة تقييم الائتمان الخارجي (**BNM،2012،p:13**) ،ومن ثم اضافة مخاطر السوق (Market Risk) في مقام نسبة كفاية راس المال استناداً الى (بازلا) في عام 1996 ،ومن ثم ادخال المخاطر التشغيلية في مقام نسبة كفاية راس المال ايضاً ،وما سبق كله يدخل ضمن اطار (بازلا) وما تضمنته هذه الاتفاقية من الدعامة المتعلقة بالمراجعة الاشرافية والدعامة الثالثة (pillar3) تتعلق بانضباط السوق وفي كلا الاتفاقيتين (بازلا وبازل اا) يجب ان لاتقل نسبة كفاية راس المال عن 8% .

وبعد اندلاع الازمة المالية العالمية الأخيرة 2007–2009 تبين ان العديد من المصارف لم يكن لديها راس مال كاف لمواجه المخاطر التي أدخلت نفسها فيها فضلاً عن قيامها في بناء مديونية مفرطة داخل الميزانية وخارجها أدى الى تأكل تدريجي لمستوى ونوعية راس المال فضلاً عن امتلاك البنوك لسيولة عير كافية ،وأكدت الازمة على مركزية تحليل المخاطر في قطاع التمويل

والسياسة العامة وجها لوجه مع الأسواق المالية دون ان يأخذ التحليل مدى ابعد من ذلك (**Allan،2011،p:1**) الامر الذي دفع لجنة بازل للرقابة المصرفية باجراء تعديلات جوهرية على دعامات(بازل II) وإصدار قواعد ومعايير جديدة تحت مايعرف (ببازل III) في نهاية 2010 ، حيث تضمنت هذه التدابير الرئيسية تعزيز بنية القطاع المصرفي بقواعد راس المال واحتياطي السيولة والاختبارات الضاغطة (stressTesting) والحوكمة وغيرها، وبالنتيجة فان اتفاقية (بازل III) تركزت جهودها الهادفة الى توفير مصدات راسمالية شاملة ضد الخسائر التي تتعرض لها المصارف (**David & Hanno،2012،p:2**).

2- راس مال المصرف التجاري (مفهومه ،مكوناته ، وظائفه ،اهميته)

أ- مفهوم راسمال المصرف The concept of bank capital

وهو ما يعرف برأس المال الممتلك ويشير الى من شارك به من اصحاب المشروع (المصرف) عند التأسيس مضافاً اليه التغيرات السنوية التي تطرأ عليه ، وتختلف طبيعة المشاركة حسب القطاع الذي ينتمي له المصرف ان كان عاماً او خاصاً ، فالمشاركة او المساهمة تكون عبارة عن تخصيصات من الدولة اذا كان المصرف منشأة عامة او عن القيمة المدفوعة للاسهم اذا كان المصرف منشأة خاصة .ولرأس المال مفهومان أولهما المفهوم المحاسبي والذي يمثل حق الملكية والتي تشتمل على (السندات ، الأسهم العادية ، الأسهم الممتازة ، الأرباح المحتجزة) ، والمفهوم الثاني فهو أوسع من المفهوم المحاسبي ويعرف بالمفهوم المالي الذي يشتمل على (حقوق الملكية باشكالها المختلفة والمطلوبات طويلة الاجل)،

ويعرف رأس المال:(بأنه الفرق بين الموجودات والمطلوبات لأي منشأة ومعادلته تكون كالاتي :

رأس المال = الموجودات – المطلوبات

وأن ميزانية أية منشأة تحتوي على أربعة عناصر ، اثنين في جانبها الأيمن (جانب الأصول) هما الموجودات الثابتة والموجودات المتداولة واثنان في جانبها الأيسر (جانب الخصوم) هما رأس المال الممتلك والمطلوبات (**لحيل ،2005 ، 2**) ،مع العلم ان الميزانية العمومية للمصرف او شركة ما تكشف للادارة واصحاب المصالح مدى سلامة المركز المالي للمصرف من حيث حجم الديون المحتملة التي قد يلجأ لها المصرف وتؤدي به الى الافلاس وغيرها من المؤشرات المالية والمصرفية (**Dave،2015،p:11**) ، والكثير من الاقتصادين والماليين اتفقو على **ان راس المال** :(هو عبارة عن الموجودات الصافية للمصرف ونظم الاستثمار فضلاً عن المكاسب والارباح) ، والبعض الاخر يعرفه :(بانه عبارة عن مجموع المبالغ التي بالإمكان تأسيس الشركة او المصرف والتي يقوم أصحاب المصرف (Owner) بدفعها لغرض التأسيس والبدء بعملية التأسيس وشراء المباني والموجودات الأخرى ودفع المرتبات ومنح القروض او شراء اسهم لحين جذب ودائع)

(**الشمري ، 2008 ،170**) ،ويرى (أبو حمد وقدوري) بان راس المال الممتلك يعرف :(بانه مجموع الأموال التي يحصل عليها المصرف من أصحابه عند البدأ بتأسيسه او تكوينه إضافة الى احتياطياته القانونية والخاصة وارباحه التي احتجزها (**أبو حمد وقدوري ، 2005 ،110**) . وبناءاً على ما تقدم يمكن تعريف مصطلح الموجودات الراسمالية بانه عبارة عن راس المال المستثمر مع الفائض الذي يمثل ارباحاً مكتسبة .

ب- **مكونات رأسمال المصرف** Bank capital components

يصنف الرأسمال المصرفي الى أنواع عديدة وهي كالاتي :

- **راس المال الاسمي** Nominal Capital

او ما يعرف براس المال المكتتب به Contributed Capital والذي يمثل الاساس الذي تبنى موجودات المصرف عليه وانشطته التشغيلية عند التأسيس اي ما يؤسس في ضوئه المصرف ويثبت في قانونه ونظامه الداخلي ، او هو عبارة عن القيمة الاسمية للاسهم التي يصدرها المصرف تمييزا لها عن القيمة الدفترية Book Value او القيمة السوقية Market Value .

- **راس المال المدفوع** Paid up Capital

وهو يتمثل بما يدفعه المؤسسون عند التأسيس من مدفوعات نقدية او عقارية الى المصرف للحصول على اسهم راسمالية ، وتشكل تلك المدفوعات عادة نسبة من راس المال الاسمي ومن ثم يضاف اليها الزيادة من الأرباح السنوية للمصرف حتى يتساوى راس المال المدفوع مع راس المال الاسمي ، **ومعادلته** تكون كالاتي :

راس المال المدفوع = نسبة من راس المال الاسمي + التحويلات من الأربا المحتجزة السنوية

فاذا كان المصرف شركة مساهمة فان قانون الشركات يسمح له بدفعة أولى تساوي 25% من القيمة الاسمية للاسهم والباقي على ثلاث دفعات متساوية ، كما يمكن للمساهمين ان يتخذوا قراراً بزيادة راس المال خلال عمر المصرف ،واما اذا كان المصرف حكومياً فالدولة هي التي تسدد راس المال عند التأسيس وكذلك الدفعات اللاحقة وعند زيادة راس المال . ويشتمل راس المال المدفوع على نوعين من الأسهم هما الأسهم العادية والأسهم الممتازة .

* **الأسهم العادية** Common shares

يمثل السهم العادي مستند ملكية وله قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية ، وتتمثل القيمة الاسمية بانها القيمة المسجلة على قسيمة الأسهم وعادة ما يكون منصوص بموجب قانون الشركات ، اما القيمة الدفترية فتشتمل على قيمة حقوق الملكية باستثناء قيمة الأسهم الممتازة والمتضمنة الاحتياطيات والارباح المحتجزة مقسوماً على عدد الأسهم العادية المصدرة ، في حين تتمثل القيمة السوقية بالقيمة التي يباع بها السهم في سوق راس المال وقد تكون القيمة اكثر او اقل من القيمة

الاسمية او القيمة الدفترية . وتتوقف القيمة الحقيقية للسهم التي سيتم التعامل على أساسها في السوق على العائد الذي المتوقع الحصول عليه نتيجة لامتلاكه وهذا يعتمد على الأرباح الراسمالية (بيع وشراء السهم) وتوزيعات الأرباح التي يتوقع ان يجنيها المستثمر .ويعد اصدار الأسهم العادية اعلى مصادر التمويل تكلفة بسبب مصاريف الإصدار والمخاطر المرافقة للايرادات والتي يتحملها المساهمين مقارنة بالدائنين .

* **الأسهم الممتازة** Preference shares

تعد الأسهم الممتازة واحدة من مكونات راس المال المدفوع واداة مالية هجينة (Hybrid) تجمع بين صفات السهم العادي والسند . ويأتي حملة الاسهم الممتازة بعد حملة السندات من حيث حصولهم على المستحقات في حالة التصفية **(ابو حمد وقدوري ،2005 ،304)** ،وتمتاز الأسهم الممتازة بان لها مقسوم أرباح ثابت ولها الأولوية في الحصول عليه ، كما ان العائد الثابت او المحدد مسبقاً له اثار تتمثل بالرافعة المالية على غرار الاثار المترتبة على استعمال المصرف للمديونية ، بمعنى اخر لو استطاع المصرف تحقيق عائد من الموجودات (نسبة صافي الربح الى اجمالي الموجودات) يفوق (نسبة مقسوم الأرباح الى القيمة الاسمية للاسهم الممتازة) والفائض سيكون من حصة الأسهم العادية ،كما هو الحال يحدث في الرفع المالي فكلما قام المصرف بتمويل نشاطه بديون حاملة للفائدة وكانت الإدارة قادرة على تحقيق أرباح تفوق الأموال المقترضة وكلفة تلك الأموال فان المصرف المعني قد حقق رفعاً مالياً مفضلاً (Favorable) وبخلافه فانه يحقق رفعاً مالياً غير مفضلاً (Unfavorable) ، واذا لم تكن للمصرف اية ديون حاملة للفوائد فانه لا يتعرض لأية مخاطرة رفع مالي ولكن المخاطرة الوحيدة التي يواجهها المصرف هي مخاطر التشغيل .

– **راس المال الممتلك** Property Capital

وهو عبارة عما يمتلكه أصحاب المصرف في تاريخ معين ويتضمن عادة من راس المال المدفوع والاحتياطيات المقتطعة من الأرباح إضافة الى الأرباح المحتجزة ،**ومعادلته** تكون كالاتي :
راس المال الممتلك = راس المال المدفوع + الاحتياطيات + الأرباح المحتجزة

* **الاحتياطيات المعلنة أو المفصح عنها** Disclosed Reserves

يعد المكون الثاني لراس المال الاساسي بعد راس المال المدفوع ويتم اقتطاعها من الارباح لمواجهة امراً طارئاً محدد تحديداً نهائياً وبالتالي فهي بمثابة ضمان اضافي للمودعين والدائنين ومساعدة المصرف في ممارسة اعماله المصرفية ، ومن بين الاحتياطيات المعلنة هي (الاحتياطي القانوني الاجباري ،والاحتياطي الخاص الاختياري ،والارباح المحتجزة ، وعلاوة

الاصـــدار او مـــا يعـــرف بفـــائض راس المـــال ، وايـــة احتياطيـــات اخـــرى وكـــالاتي **(Jessup،2000،p:66)** :

*** الاحتياطيات القانونية (الاجبارية)**

وهي الاحتياطيات التي يشترط القانون احتجازها بنسبة من صافي الارباح السنوية وذلك لاجل تدعيم المركز المال للمصرف وتعزيز قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه الاخرين ، وهو يختلف عن الاحتياطي النقدي القانوني (الالزامي) والمتولد من اقتطاع نسبة مئوية من مجموع ودائع المصرف والتي يتم ايداعها لدى البنك المركزي ، حيث كلما ارتفعت او انخفضت هذه النسبة اثرت في حجم الائتمان المتاح للاستثمار زيادة او نقصاً **(Kocch & Donald،2006،p:546)**.

*** الاحتياطيات الخاصة (الاختيارية)**

وهي الاحتياطيات التي يكونها المصرف من تلقاء نفسه من غير ان يفرضها القانون لاجل تحقيق غرضين هما تدعيم المركز المالي للمصرف في مواجهة المتعاملين والجمهور واغراض الاخر هو مواجهة الخسائر المتوقعة في قيم موجودات المصرف التي تزيد عن قيمة الاحتياطي القانوني ، ويعتمد مقدار هذا الاحتياطي على تقدير إدارة المصرف لتلبية الاحتياجات الطارئة في المستقبل .

***الأربا المحتجزة** Retained earnings

وهي الأرباح التي تقرر إدارة المصرف احتجازها من صافي الأرباح المعدة للتوزيع لتنمية موارده المالية ، وهذا المصدر فضلاً عن انه يمثل نوعاً من الحماية لاموال المودعين فانه يمثل وسيلة للحصول على الأموال المعدة للاستثمار ، إضافة الى ذلك فانه يمثل احد أنواع الدعم الداخلي لتمويل راس المال الممتلك للمصرف أي احد مصدري التمويل بالملكية وكلفتها تقل كثيراً عن كلفة اصدار الأسهم العادية ،كما ان التمويل بالارباح المحتجزة يعني ضمناً ان لدى الشركة او المصرف استثمارات مربحة **(العامري ،2001 ،11)** .

– **فائض راس المال** Capital surplus

ينشأ فائض راس المال عن بيع اسهم المصرف بعلاوة او بخصم وهنا يطرح من رصيد الفائض ويمثل الفرق جزءاً من حق الملكية ويوضع في حساب الفائض ولا يوزع هذا الفائض مع مقسوم الارباح لان ذلك يعد توزيعاً لاصل راس المال .

– **حصة الأقلية** Minority Interests

وتمثل الحصة في رؤوس اموال الشركات التابعة التي تزيد الملكية فيها عن 50% والموحدة ميزانياتها ولا تمتلك ملكية كاملة .

– **الاحتياطيات غير المعلنة** Undisclosed Reserves

وهي الاحتياطيات التي لا تظهر ضمن الحسابات الختامية عند نشرها للجمهور بشرط ان يتم حسابها وتمريرها من خلال حساب الارباح والخسائر ، وان تكون مقبولة لدى السلطات الرقابية (البنك المركزي) ومنسجمة مع القواعد المحاسبية ، وتتكون كجزء من صافي الربح بعد الضريبة على شكل(**فضلة**) ضمن الارباح المحتجزة ، حيث تسمح بعض البلدان لمصارفها بان تحتفظ بمثل هذه الاحتياطيات من دون الافصاح عنها ، ولكن على الرغم من ان هذا الاحتياطي غير معلن في الميزانية العمومية فانه يشترط ان يتمتع بالنوعية والصفات نفسها التي يتمتع بها احتياطي راس المال المعلن .

- **احتياطات إعادة تقييم الموجودات** Re-evaluation of reserves assets

تنشأ هذه الاحتياطيات عندما يتم تقييم مباني المصرف والاستثمارات المالية بقيمتها الحالية بدلاً من قيمتها الدفترية ويمكن ان تنشأ هذه الاحتياطيات من مصدرين أساسيين هما إعادة التقييم الرسمي والمعلن للموجودات الثابتة ولاسيما المباني المصرفية التي تظهر في الميزانية العمومية، وإعادة تقييم الأسهم المملوكة في الشركات الأخرى والتي أصبحت اقيامها في السوق تفوق كثيراً قيمتها الدفترية وغالباً ما يعكس جزء محدود من هذا التحسن في القيمة ضمن احتياطيات إعادة التقييم .

- **مخصصات المخاطر العامة للتسهيلات الائتمانية الجيدة**

General risks good credit facilities allocations

تنشأ هذه المخصصات لمواجهة الخسائر المحتملة في المستقبل أي تكون متاحة من غير قيود لمواجهة الخسائر التي تتحقق لاحقاً .

- **الأدوات ذات الصفات المشتركة بين راس المال والدين**

Common traits between capital and debt instruments

يشمل هذا البند الأدوات التي فيها شيء من صفات راس المال فضلاً عن شيء من الصفات الموجودة في الدين مثل الأسهم الممتازة المتراكمة ويشترط ان تكون غير مضمونة ومدفوعة بالكامل وغير قابلة للاسترداد برغبة حاملها الا بموافقة السطات النقدية ويشترط ان تكون متاحة لامتصاص خسائر المصرف من غير اضطراره الى التوقف عن العمل ، وهي بهذا تختلف عن الدين من الدرجة الثانية فضلاً عن انها تسمح بتأجيل أعباء خدمتها (دفع الأرباح والفوائد) في الحالات التي لا تسمح ربحية المصرف بالوفاء بمثل هذه الالتزامات ، ويقصد بديون الدرجة الثانية هي الديون الطويلة الاجل التي يساهم بها المستثمرون الخارجيون في راس مال المصرف بحد ادنى للاستحقاق يبلغ سبع سنوات وحد اعلى يبلغ خمسة وعشرون سنة ويلتزم المصرف بدفع فائدة لحملتها بتاريخ مستقبلي .

- القروض المساندة(الدين طويل الأجل من الدرجة الثانية)

وهي ديون غير قابلة لاستيعاب الخسائر المتوقعة الا عند تصفية المصرف فقط ، ويشترط في هذه القروض المساندة ان لا تزيد اجالها عن خمسة سنوات ، على ان يخصم 20% من قيمتها خلال السنوات الخمسة الأخيرة من استحقاقها وان لاتتعدى قيمتها 50% من قيمة راس المال الأساسي لكونها غير مؤهلة لمواجهة خسائر المصرف انما تستخدم عند التصفية. ومن خصائص القروض المساندة تكون على شكل سندات وان ترتيب سدادها يرد بعد سداد حقوق المودعين لدى المصرف وقبل سداد استحقاق المساهمين وذلك في حالة افلاس المصرف .

– راس المال الحر Free Capital

و ذلك الرأسمال الذي يستخدمه المصرف في كافة عملياته الرئيسية من استثمار او ائتمان او تعويضات عن خسائر، ويتضمن عادة من راس المال الممتلك مطروحاً منه صافي الموجودات الثابتة ، وتكون معادلته كالاتي :

راس المال الحر = راس المال الممتلك – صافي الموجودات الثابتة

*** راس المال العامل (الموجودات المتداولة)** Operating Assets

وهي تلك الموجودات التي تستخدم في الاعمال التشغيلية للمصرف وتسهم في تحقيق الأرباح، او يمثل مجموع الأموال المستثمرة في الأصول المتداولة ويطلق عليها براس المال التشغيلي او راس المال الدائر **(محمد واخرون ،2008 ،112)** ،واما صافي راس المال العامل فيعني الأصول المتداولة ناقصاً الخصوم المتداولة ، وتكون معادلته كالاتي :

صافي راس المال العامل = الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة

ج– وظائف راسمال المصرف Functions of Bank Capital

من بين الأهداف الأساسية التي تسعى البنوك المركزية الى تحقيقها هو وجود جهاز مصرفي قوي ومستقر وسليم ومعافى وهذا الهدف لايمكن لها تحقيقه الا من خلال اهتمامها بموضوع كفاية راس المال لما له من دور في امتصاص الخسائر غير العادية المحتمل ان تتعرض لها المصارف وهذا ما اكدت عليه (بازل2) التي تهدف الى تعزيز سلامة واستقرار النظام المصرفي من خلال مستويات راس المال القوية والإدارة السليمة للمخاطر لاجل الحفاظ على متانة المصارف وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي بشكل عام **(Thomas،2011،p:2)**، وللرأسمال المصرفي مجموعة من الوظائف وهي كالاتي **(لحيل ،2005، 6)** :

– يستخدم لشراء الموجودات الثابتة ودفع المرتبات في بداية النشاط ومنح التسهيلات الائتمانية والاستثمارات المالية لحين جذب واستقطاب الودائع .

– تقوية الموقف المالي للمصرف في مواجهة الخسائر التشغيلية نتيجة ممارسته الأنشطة المصرفية المختلفة وكذلك مواجه حالة الاعسار المالي والتقليل من خسائر المودعين .

– يوفر الثقة والاطمئنان بالجهاز المصرفي ويقلل من عمليات المخاطر الأخلاقية Moral Hazard في المصارف ،أي يعكس صورة جيدة عن فعالية وكفاءة الإدارة في تحقيق مستويات معتدلة من السيولة وتحسين الربحية وسعيها من الحد من الممارسات غير الأخلاقية مثل صفقات المضاربة وغيرها بدلاً من الإقراض للاقتصاد المحلي **(Sebastian،2012،p:97)**.

– يعطي دعماً للسلطات الرقابية ويعزز ثقة العملاء والزبائن بقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته في الظروف الطارئة .

– يحدد القوة التصويتية في مجلس إدارة المصرف حسب مساهمة أي مالك من المساهمين في راسما المصرف وبعدد الأسهم التي يمتلكها وفوزه في المجلس .

د– **أهمية رأسمال المصرف** The importance of bank capital

تبرز أهمية راسما المصرف من خلال المهام الوظيفية السالفة الذكر الذي يؤديها في خدمة أنشطة المصرف المختلفة ، فهو يلعب دوراً كبيراً في تغطية نفقات التأسيس وكذلك العمليات المصرفية في بداية حياة المصرف إضافة الى استخدامه في شراء الموجودات الثابتة ، كما يمثل ضماناً للمصرف لتغطية خسائره المحتملة التي تحدث على سبيل المثال نتيجة انخفاض أسعار الأوراق المالية او الفشل في تحصيل بعض القروض ، وضماناً لحقوق المودعين والمقرضين وبالتالي تعزيز ثقتهم بالمصرف ، إضافة الى انه يمثل حقوق المالكين في مجلس ادارته ،حيث ان أي شخص سواء كان طبيعي او معنوي يهتم في تحسين اداؤه الاستثماري عليه مراقبة مؤشر قيادة راس المال ودوره في تعزيز القيمة السوقية وتقليل مخاطر الاستثمار وتحسين فرص النجاح الاستثماري **(Dave،2015،p:14)** ، كما ان راسمال المصرف يعتبر من المتطلبات الأساسية لاي وظيفة تشغيلية مع العلم ان السلطات الرقابية او البنوك المركزية لا تمنح أي ترخيص او إجازة ممارسة او مزاولة نشاط مصرفي ما لم يتوفر حد ادنى من راس المال كشرط أساسي ، وعلى هذا الأساس فان أهمية راس مال المصرف تتمثل في كونه :

– يمثل الدرع الحصين للمصرف من ناحية المودعين عند انخفاض الأموال .

– يعتبر مصدر جيد وفاعل لتمويل استثمارات المصرف الحقيقية (الموجودات الثابتة) لتشغيل المصرف .

– تغطية الخسائر الناجمة عن العمليات التشغيلية .

– يدعم ثقة المقترضين والدائنين

– يساعد المصرف في مواجهة الخسائر المتوقعة او المحتملة للانشطة المصرفية وتعزز ذلك خاصة بعد تحديد لجنة بازل للرقابة المصرفية بان لاتقل كفاية راس المال في المصارف عن 8%

كنسبة من راس المال الممتلك الى قيم الأصول المرجحة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية (**CBUAE،2009،p:3**) .

ان بعض المصارف قد لا ترغب بزيادة راس المال الى حدود نسبة بازل للكفاية او اعلى منه بقليل كون الزيادة تتحقق من خلال اصدار اسهم جديدة ودخول مساهمين جدد إضافة الى المساهمين السابقين ومعناه توزيع الأرباح على عدد كبير من حملة الأسهم وبالتالي تقليل نسبة الأرباح لحملة الأسهم القدامى وربما يضعف موقفهم في التصويت في الهيئة العامة للمصرف .وهناك وسيلة أخرى تستخدمها ادارات المصارف عادة لزيادة راس مال المصرف من خلال التحويل من الأرباح المحتجزة وهناك قوانين تفرض على المصرف بإضافة نسبة من الأرباح السنوية الى راسماله المدفوع حتى يتساوى مع راس المال الاسمي كما اشرنا سابقاً ، ويعاب على هذه الطريقة من الزيادة انها قد تؤدي الى تخفيض أسعار اسهم المصرف لعدم تفضيل بعض المساهمين لها وعرض اسهمهم للبيع إضافة الى قلة حجم الأموال التي تحققها الأرباح المحتجزة كمصدر للتمويل ، كما ان هذه الطريقة لا تحقق زيادة في راس المال الممتلك (حقوق الملكية) بل تزيد من راس المال المدفوع فقط كون الأرباح المحتجزة هي جزء مقتطع من حقوق الملكية ،ولذلك يلجأ المصرف الى الطريق الثانية وهي زيادة راس المال المدفوع والممتلك من خلال اصدار اسهم جديدة تطرح على المساهمين اولاً وبعد ذلك تطرح على الجمهور وهذه الطريقة ايضاً لا تخلو من عيوب فهي تحمل المصرف تكاليف إضافية كمصاريف الإصدار كما تؤدي الى دخول مساهمين جدد وقد تؤدي الى تخفيض ربحية السهم الواحد .

3- مقاييس متانة او كفاية راس المال الممتلك في المصارف التجارية

يعد راس المال الممتلك غاية في الأهمية كونه يمثل واحداً من بين خطوط الدفاع الأول من حيث تأمين سيولة المصرف تجاه أي خسائر محتملة قد يتعرض لها في حال انخفاض قيمة أي بند من بنود الموجودات ولم يكن له مخصص يحتوي ذلك الانخفاض فضلاً عن دوره الرئيسي في تمويل الموجودات الثابتة على الرغم من الصغر النسبي لاهميتها مقارنة بحجم موجودات المصرف الأخرى ،وتعد مخاطر السيولة المشار اليها سابقاً واحدة من مؤشرات الضعف المالية والتي على اساسها يستند تقييم المؤسسات وكفايتها مع الاخفاقات المالية (**IMF،2009،p:6**) ،وتقاس متانة راسمال المصرف بمدى قدرته على مواجهة الخسائر المتحققة في أي مجال من مجالات عمله ، وقد استخدمت خمسة مقاييس كمية لمعرفة مدى متانة راس المال الممتلك في المصرف التجاري وهي كالاتي (**سعيد ،2013 ،56**) :

أ- نسبة راس المال الى الودائع = $\frac{\text{راس المال الممتلك}}{\text{الودائع وما في حكمها}} \times 100\%$

تقيس هذه النسبة مدى قدرة المصرف على رد الودائع من رصيد راس المال الممتلك أي مدى متانة راس المال في رد ودائع زبائنه عند حصول أي ظرف طارىء يؤدي بالمودعين قيامهم بسحب ودائعهم كلها او جزء كبير منها ،وان اغلب التشريعات تفرض على المصارف ان لا تقل هذه النسبة عن 10% مثلاً . وتكمن اهمية هذه النسبة انها تعطي مؤشراً واضحاً لادارة المصرف واصحاب العلاقة عن مدى كفاية راس المال الممتلك ومن بين اصحاب العلاقة البنك المركزي الذي قد يتغاضى عن زيادة طفيفة في الموجودات الخطرة اذا كانت نسبة راس المال الممتلك الى مجموع الودائع مرتفعة نسبياً كون ارتفاعها معناه حماية اموال المودعين وتعوضهم عن المخاطر الاضافية المتولدة عن زيادة الاصول الخطرة .

ب- **نسبة راس المال للموجودات** = راس المال الممتلك / اجمالي الموجودات ×100%

تشير هذه النسبة الى قدرة راس المال الممتلك على مواجهة الخسائر المحتملة في اجمالي اصول المصرف ، حيث ان مشاكل الملاءة المتعلقة بالموجودات تحدث عندما تكون القيمة الحالية للايرادات المستقبلية للموجودات وحركتها غير كافية لتغطية الالتزامات بما في ذلك الالتزامات الطارئة (**Mark، et al، 2002، p:7**)، وكذلك تعبر النسبة ايضاً عن المدى الذي ذهب اليه المصرف باعتماده على راس المال الممتلك في تمويل موجوداته أي نسبة مساهمة راسمال المصرف كمصدر من مصادر امواله وكلما كبرت هذه النسبة تكون اكثر ايجابية . وعلى الرغم من ان نسبة راس المال الممتلك الى مجموع الموجودات تعد من بين النسب التقليدية الا ان البنك المركزي ينظر اليها بشيء من الاهتمام عند قياس متانة راس المال الممتلك لكنها تنطوي على بعض العيوب من اهمها تعارضها مع مصالح الملاك (المساهمين) ،فزيادة هذه النسبة معناه توفير حماية افضل لاموال المودعين وهو ما يهدف اليه البنك المركزي الا انه في الوقت ذاته تؤدي أي زيادة النسبة الى انخفاض معدل العائد المتحقق عن راس المال الممتلك وبالتالي يلحق الضرر بالمساهمين فضلاً عن ذلك ان النسبة اعلاه لا تكفي للحكم مطلقاً على مدى كفاية او متانة راس المال الممتلك باعتباره الدرع الحصين لحماية اموال المودعين حيث ان تساوي النسبة المذكورة لمصرفين ولنفترض ارتفاعاً لا يعني بالضرورة ان مودعي هذين المصرفين يتعرضان لنفس القدر من المخاطر اذا ما تباينت درجة المخاطر التي تتعرض لها استثماراتها وتقلب ودائعها **(ابو حمد وقدوري ،2005 ،149)** .

ج- **نسبة راس المال الى الموجودات ذات المخاطر**= راس المال الممتلك / الموجودات ذات المخاطر ×100%

وتعرف (بهامش الامان) وتقيس هذه النسبة مدى كفاية راس المال في مواجهة الخسائر المحتملة الوقوع من الموجودات ذات المخاطر Risky Assets ، ويقصد بالموجودات ذات المخاطر هي كل موجودات المصرف باستثناء (نقد في الصندوق ،ارصدة لدى البنك المركزي ،ارصدة لدى المصارف الأخرى ، السندات والحوالات والاذونات الحكومية وسائر القروض للدوائر الحكومية او شبه الرسمية بضمانة الحكومة)،والسبب وراء شمول الاستثناء للقروض الممنوحة للدوائر الحكومية وشبه الحكومية لعدم تعرضها لمخاطر النكول (عدم السداد) بسبب تعهد الحكومة بتسديد تلك القروض فيما لو عجزت الدوائر المقترضة عن السداد إضافة الى تحكم الحكومة في اصدار العملة وامتلاكها سلطة فرض الضرائب وبالتالي تستطيع الوفاء بالتزاماتها في أي وقت تشاء .وتكون معادلة الموجودات ذات المخاطر كالاتي :

(الموجودات ذات المخاطر= اجمالي الموجودات – الموجودات المستثناة من المخاطر في أعلاه)

ان الموجودات ذات المخاطر هي تلك الموجودات التي قد يتعرض لها المصرف لقاء بيعها الى بعض الخسائر كالاسهم والسندات غير الحكومية وكذلك الموجودات التي يصعب تحويلها اصلاً الى نقدية كالقرض والاستثمارات طويلة الاجل ، وبالتالي تقيس هذه النسبة مدى الحماية التي يقدمها راس المال الممتلك لمواجهة الخسائر التي تتعرض لها أصول المصرف ذات المخاطر في حال انخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية واذا ما فشل المصرف في تحصيل بعض القروض التي سبق ان قدمها لاحد الزبائن ، ويطلق على هذه النسبة (هامش الامان) كونها تتيح مقداراً من الامان المتاح لمواجهة الاستثمار في الموجودات الخطرة ، ولابد من الاشارة هنا انه وفقاً لمفردات لجنة بازل الدولية التي اقرتها الدول الصناعية الكبرى تقضي بان لاتقل نسبة راس المال الممتلك (حقوق الملكية) الى الموجودات الخطرة عن 8% ، ومن المقترحات الاكثر بروزاً للجنة بازل هو تركيزها على التدابير التحوطية التي تهدف الى تحسين مصدات السيولة لامتصاص الخسائر المتوقعة (**IMF،2010،p:24**) .

د- نسبة راس المال الممتلك الى القروض= راس المال الممتلك / اجمالي القروض ×100%

تقيس هذه النسبة كفاية راس مال المصرف في مواجهة الخسائر الناجمة عن عدم استعادة القروض وفوائدها الممنوحة من قبل المصرف الى زبائنه ، أي تعتبر مقياس لهامش الامان في مواجهة مخاطر الفشل في استرداد الاموال المستثمرة في القروض (مخاطر ائتمانية) .

هـ – نسبة راس المال الممتلك الى اجمالي الاستثمارات المالية

$$\frac{\text{راس المال الممتلك}}{\text{اجمالي الاستثمارات المالية}} \times 100\% =$$

تقيس هذه النسبة متانة راسمال المصرف في مواجهة الخسائر الناجمة عن الاستثمارات المالية (الاسهم والسندات) والمتمثلة بانخفاض قيمتها السوقية .

4– اساليب زيادة راس المال الممتلك

تعد المصارف التجارية من اكثر انواع منشأت الاعمال عرضة للمخاطر كون انخفاض معين في الايرادات يترتب عليه انخفاض اكبر في الارباح بل قد تتحول الارباح الى خسائر تلتهم راس المال (حقوق المساهمين) وتمتد لاموال المودعين ،لذلك تلجأ العديد من الشركات او المصارف الى زيادة رؤوس اموالها باساليب وطرق مختلفة لتحقيق غايات كثيرة ومن هذه الاساليب هي كالاتي :

أ– اصدار اسهم عادية جديدة Issue of new Ccommmon Stocks

يعرف هذا الاسلوب بسياسة التمويل الخارجي وذلك عن طريق اصدار اسهم جديدة يتم الاكتتاب بها سواء من قبل المساهمين القدماء او طرحها للاكتتاب العام وبالتالي تحقق هذه السياسة للمصارف حصولها على موارد مالية جديدة الا ان هناك بعض **الانتقادات** عليها وهي كالاتي :

– يمكن ان يترتب على التمويل الجديد انخفاض في ربحية الاسهم الحالية لاسيما اذا كان عائد الاستثمارات الجديدة هو اقل من العوائد الحالية .

– يترتب على اعتماد هذا الاسلوب وكما اشرنا سابقاً تحمل تكاليف الاصدار للاسهم الجديدة اضافة الى المصاريف التسويقية والادارية .

– اصدار الاسهم الجديدة قد يؤدي الى دخول مساهمين جدد وبالتالي فقدان المساهمين القدماء الى قوتهم التصويتية واختلالها اضافة الى حق الادارة والرقابة .

ب– احتجاز الارباح Retanied Earnings

وهو ما يعرف بأسلوب التمويل الداخلي حيث تلجأ بعض الإدارات الى احتجاز نسبة من صافي الربح المتحقق واضافتها الى رصيد راس المال الممتلك وتدفع الباقي كتوزيعات للمساهمين **(R.Glenn،2012،p:3)**،وقد ذكرنا فيما سبق ان الربحية تعد احد الأهداف الرئيسية للمنشأت المالية والمصرفية ،حيث يعكس حجم الأرباح المتحققة ومعدلات النمو فيها على مدى الكفاءة في استخدام الموارد المالية وحسن ادارتها ،لذلك تسعى المصارف الى تعظيم أرباحها لاسباب متعددة أهمها سوف تساهم في تعظيم القيمة السوقية لاسهم المصرف وتمكين الإدارة من القيام بعمليات التطور والتوسع ، الا ان هناك بعض **الانتقادات** الموجهة لهذا الأسلوب وهي كما يأتي :

– مـن خصـائص الأربـاح المحتجـزة انهـا تتصـف بصـغر حجمهـا وبالتـالي انخفـاض طاقتهـا الاستثمارية وغالباً ما يكون حجمها ضئيلاً خلال السنة الواحدة .

– عدم ملائمة هذا الأسلوب لصغار مالكي الأسهم الذين يعتمدون على هذه التوزيعات في تغطية احتياجاتهم الأساسية .

والجدير بالذكر ان لجنة بازل للرقابة المصرفية قد الزمت المصارف بان تقوم في رفع رؤوس أموالها لتأمين مواجهة مخاطر الائتمان والسوق والتشغيلية بزيادة راس المال من 20% –30% لتغطية مخاطر التشغيل وبالتالي اصبح امام المصارف تحديات ينبغي ان تتجاوزها من خلال قيامها بتطوير استراتيجيات تنمية مواردها المالية وسياسات إدارة مخاطرها المصرفية إضافة الى الاستغلال المربح لقوة تنافسية المنتجات والخدمات في السوق(**Michael،2016،p:10**) .

5– متطلبات كفاية راس المال وبازل للرقابة المصرفية

بعد ان كانت الملاءة المصرفية تقاس من خلال احتساب كفاية راس المال وفق نسب حقوق الملكية الى اجمالي الودائع (Equity / Total Deposits) وكذلك حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات (Equity / Total Assets) ،قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية في العام 1988 باصدار ارشادات معيار كفاية راس المال وهي ما عرف عنها باتفاقية(بازل ا) ، حيث اشتمل المعيار على الحد الادنى لمتطلبات كفاية راس المال والذي بموجبه تم وضع نسبة عالمية لكفاية راس المال تستند الى ترجيح الاصول حسب خطورتها ، وحددت هذه النسبة (8%) على ان يتم تطبيقها اعتباراً من نهاية العام 1992(**سليمان ،2006 ،333**)، **وتضمنت اتفاقية (بازل ا) المنشورة في عام 1988 الامور الاتية :**

أ– راس المال التنظيمي (Regulatory Capital)

وهو راس المال الواجب الاحتفاظ به بناءاً على تعليمات الجهات الرقابية لتغطية المخاطر الرئيسية ويمثل خط الدفاع الأول لمواجهة المخاطر غير المتوقعة ويتألف من شريحتين هما راس المال الأساسي والتكميلي وكالاتي :

– راس المال الأساسي Core Capital او ما يعرف بالشريحة الأولى (Tier 1) ويتضمن[راس المال المدفوع بمكوناته ، الاحتياطيات المعلنة باشكالها المتعددة ،الأرباح المحتجزة ،فائض راس المال ، حصة الأقلية].

– راس المال المساند (التكميلي) Supplementary Capital او ما يعرف بالشريحة الثانية (Tier2) ويتضمن [الاحتياطيات غير المعلنة ، احتياطيات اعادة تقييم الموجودات ، مخصصات المخاطر العامة ،الادوات ذات الصفات المشتركة ، القروض المساندة].

ب– تحديد اوزان المخاطر Risk Weights

تم تصنيف مجموعة الدول العشر (G.10) فضلاً عن سويسرا والسعودية دولاً منخفضة المخاطر، وباقي دول العالم دولاً عالية المخاطر. وتم تصنيف الأصول داخل وخارج الميزانية إلى فئات، بحيث تُعطى كل فئة وزن مخاطر يتناسب مع درجة المخاطر التي يتعرض لها، وهذه الفئات هي (صفر% ،10% ،20%، 50%، 100%) **(صالح وفاطمة،2013، 54).**

ج- النسبة المعيارية المستخدمة The standard ratio used

وضع حد أدنى لنسبة كفاية رأس المال المعياري المستهدفة بنسبة 8%، وتعكس العلاقة ما بين رأس المال التنظيمي من جهة والأصول والالتزامات العرضية المرجحة بالمخاطر من جهة أخرى.

د- ترتيبات المرحلة الانتقالية Transitional period arrangements

تم منح البنوك مهلة مدتها أربع سنوات لتطبيق معيار (بازل ا) بحيث تستطيع البنوك تحقيقها وتوفير رؤوس أموال كافية لتغطية الأصول المرجحة بالمخاطر في نهاية العام 1992.

$$\text{كفاية راس المال (1988)} = \frac{\text{راس المال التنظيمي}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر ائتمانية)}} \geq 8\ \%$$

$$\text{كفاية راس المال (1996)} = \frac{\text{راس المال التنظيمي}}{\text{الموجودات المرجحة بالمخاطر (مخاطر إئتمانية + مخاطر السوق)}} \geq 8\%$$

<u>اما كفاية راس المال حسب معيار (بازل 2) فتضمن الاتي :</u>

بسبب الانتقادات التي وجهت إلى إتفاقية (بازل 1)، ومن بين تلك الانتقادات عدم تمييزها المخاطر،وتحيزها تجاه دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، ومنح تسهيلات القطاع الخاص وزن مخاطر (100%)، مما أدى إلى تدني نوعية الأصول لدى البنوك، وعدم كفاية (الاعتراف) بأدوات تخفيف (Mitigation) المخاطر الإئتمانية. حيث قامت لجنة بازل في منتصف عام 1999 بنشر اقتراحات أولية لإطار جديد لقياس الملاءة المصرفية (كفاية رأس المال) يحل محل إتفاقية (بازل 1) عام 1988، وبعد مناقشات طويلة لمقترحات هذه الإتفاقية تم إجازتها والإتفاق عليها عام 2004 وعرفت بإتفاقية بازل 2، بحيث تصبح جاهزة للتطبيق مع بداية عام 2007. وتهدف إتفاقية بازل 2 إلى تطوير الإطار العام لرأس المال بصورة أكثر حساسية لمخاطر الخسائر الإئتمانية، والتي تتطلب تكوين مستويات عالية من رأس المال لذوي المخاطر الإئتمانية العالية والعكس صحيح. ولم تفرق اتفاقية (بازل 2) بين البنوك وتعاملت معها بنفس الطريقة بغض

النظر عن حجمها وتعقد عملياتها ودرجة التقدم لديها ، وتضمن معيار (بازل 2) لكفاية راس المال الدعائم الاتية :

- الدعامة الاولى تضمنت متطلبات الحد الادنى لراس المال .
- الدعامة الثانية تضمنت المراجعة الاشرافية .
- الدعامة الثالثة تضمنت انضباط السوق .

راس المال التنظيمي (R.C)

نسبة كفاية راس المال = ——————————————— ≤ 8%

الموجودات المرجحة بالمخاطر RWA (المخاطر الائتمانية +مخاطر السوق)+مخاطر التشغيل

وبمقارنة نسبة كفاية رأس المال حسب بازل II مع بازل I ، لوحظ ما يلي:

أ- أبقت لجنة بازل على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال بما نسبته (8%) .

ب- لا تغيير جوهري في بسط نسبة كفاية رأس المال .

ج- منح البنوك طرق جديدة لقياس مخاطر الإئتمان تتسم بدرجة عالية من الحساسية للمخاطر، وهذه الطرق هي :

- الطريقة المعيارية (Standardized Approach)، يتم ترجيح الأصول بأوزان للمخاطر وفق نوع التسهيل والتصنيف الإئتماني التي تضعها وكالات التصنيف الخارجية، وتتراوح الأوزان من صفر% - 150% ،وهذا يؤدي إلى قيام البنك بالاحتفاظ برأس مال أكبر من بازل I استناداً للتصنيف الإئتماني للمتعاملين.
- طريقة التقييم الداخلي الأساسية (Foundation Internal Rating Based Approach).
- طريقة التقييم الداخلي المتقدمة (Advanced Internal Rating Based Approach) .

وتتطلب طريقة التقييم الداخلي (الأساسية والمتقدمة) الحصول على موافقة الجهات الرقابية المسبقة، وحد أدنى من المتطلبات النوعية تتمثل في دقة البيانات، وأنظمة لقياس المخاطر، ورقابة داخلية فاعلة، ودقة نتائج الإفصاح ، كما ان اعتماد كل بنك بتطوير عملية التقييم الداخلية لكفاية راس المال (ICAAP) بما يتناسب مع أنشطة البنوك ومخاطرها وبالتالي ستكون عملية التقييم الداخلي لكفاية راس المال عنصراً اساسياً للمراجعة الرقابية والاشرافية للمصارف بما يتوافق مع اطار بازل 2 (**CBUAE،2009،p:2)** .وتعتمد هذه الطريقة في قياس وتقييم المخاطر الإئتمانية (Credit Risk) على المكونات التالية :

- احتمالية التعثر (Probability Of Default PD) ،ويستفاد من تقديرات احتمالات التعثر او ما يعرف التخلف عن السداد كمنهج اساس لتطوير المناهج والتفرقة بين الوظائف وبالتالي يعد احد مباديء تطوير نهج العائد الداخلي (IRB) (**BNM،2012،p:14)** .
- الخسارة عند التعثر (Loss Given Default LGD) .

– قيمة التعرض عند التعثر (Exposure At Default EAT) .

– الاستحقاق (Maturity M) .

ويتم إحتساب الخسائر المتوقعة وفق المعادلة التالية :

Expected Loss = PD × LGD × EAD

د– إضافة المخاطر التشغيلية (Operational Risk) في مقام النسبة وتقديم ثلاث طرق لاحتساب رأس المال اللازم لتغطيتها، وهذه الطرق هي:

– طريقة المؤشر الأساسي (Basic Indicator Approach) ، يتم الإحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل = الفا (15% محددة من قِبل لجنة بازل) × المتوسط السنوي لإجمالي الدخل الموجب لآخر 3 سنوات (مع استثناء الدخل السالب أو الصفر لأي سنة من بسط ومن مقام النسبة عند إحتساب متوسط الدخل) .

– الطريقة المعيارية (Standardized Approach)، يتم تقسيم نشاطات البنوك إلى ثمانية خطوط عمل هي (تمويل الشركات، المتاجرة والمبيعات، خدمات التجزئة المصرفية، الخدمات المصرفية التجارية، المدفوعات والتسويات، خدمات الوكالات، خدمات إدارة الموجودات، خدمات السمسرة للتجزئة) .

ويتم الإحتفاظ برأس مال لمواجهة مخاطر التشغيل = إجمالي الدخل لخط العمل × بيتا (محددة من قِبل لجنة بازل ما بين 12% – 18%) .

– طريقة القياس المتقدمة (Advanced Measurement Approach AMA)، يتم إستخدام نظام خاص لتقدير مخاطر التشغيل وبالتالي تحديد متطلبات رأس المال المطلوب لتغطية مخاطر التشغيل، ويجب أخذ موافقة البنك المركزي، والإلتزام بالمعايير الكمية والنوعية التي حددتها لجنة بازل مثل دقة البيانات، كفاية الرقابة الداخلية، المراجعة الدورية للسلطة الرقابية، توافر نظام معلومات جيد، نظام تقارير منتظم.

هـ– السماح للبنوك باستخدام نماذج تقييم مطورة داخلياً لقياس المخاطر، على أن يكون دور السلطات الرقابية مراجعة دقة هذه النماذج والتأكد من فاعليتها.

و– وسائل القياس الجديدة أكثر حساسية للمخاطر مقارنة بالوسائل القديمة.

ز– منح البنوك حوافر بناءً على درجة الدقة في أساليب قياس المخاطر تتمثل بتخفيض متطلبات رأس المال.

ط – الاهتمام بإفصاح البنوك عن كفاية رأس مالها وطرق قياس المخاطر لتمكين الأطراف ذات العلاقة من التقييم والحكم على مخاطر تلك البنوك .

ونظرا للاضطرابات المالية التي خلفتها الأزمة المالية العالمية 2008 وعمقها اصبحت ادارة مخاطر الائتمان في البنوك اكثر اهمية ليس فقط بسبب الازمة المالية التي شهدها العالم ولكن بسبب ادخال معيار بازل 2 (**Ara et al،2009:p3**) ، قامت لجنة بازل بإجراء تعديلات واسعة وجوهرية على الدعامات الثلاث (بازل 2)، تمثلت بإصدار قواعد ومعايير جديدة، شكلت معا ما بدأ تسميته (بازل 3)، حيث تلزم قواعد اتفاقية «بازل 3» البنوك بتحصين أنفسها جيداً ضد الأزمات المالية في المستقبل، وبالتغلب بمفردها على الاضطرابات المالية التي من الممكن أن تتعرض لها من دون مساعدة أو تدخل البنك المركزي أو الحكومة قدر ما أمكن،و تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية (بازل 3)إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية ، بالاضافة الى تهيئة الاحتياجات الضرورية من خلال فهم الكيفية التي تعمل بها الاسواق المالية وتطبيق تقنيات فعالة لادارة المخاطر (**Allan،2011:p1**) .

6- التعارض بين الأهداف الثلاثة (السيولة ،الربحية ، الأمان)

ان التعارض بين هذه الأهداف ناجم عن التعارض بين هدف الملاك (المساهمون) الذين يأملون يتحقيق اعلى معدل من العوائد ومن ثم الاقتراب من هدف الربحية ، الا ان الاستثمارات التي تدر عائداً مرتفعاً يرافقها عادة ارتفاعاً في درجة المخاطرة مما قد ينجم عنه خسائر راسمالية كبيرة للمصرف وهو ما ينعكس سلباً على السيولة وهذا ما يدمر الهدف الثالث وهو الأمان بالنسبة للمودعين الذين يركزوا اهتمامهم بمدى احتفاظ المصرف القدر الكافي من السيولة لتأمين استرجاع ودائعهم عند السحب من جانب وان يوجه موارده الى استثمارات تنطوي على حد ادنى من المخاطر من جانب اخر وبالتالي فان الاحتفاظ بمستوي عالي من السيولة سيؤثر على ربحية المصرف ، لذلك فان الإدارات السليمة او الحوكمة ينبغي ان تركز على تحقيق هدف المالكين والمتمثل بتحقيق اقصى عائد ،وكذلك من خلال شفافية البيانات والسلوكيات المالية السليمة ،واما اهداف المودعين والمتمثلة في السيولة والأمان فيمكن ان يتحقق من خلال من التشريعات وتوجيهات البنك المركزي التي تقلل احتمالات تعرض المصرف التجاري للعسر المالي وتزيد من حالة الامان ، ويمكن للمصرف من خلال سياساته في التوظيف تحقيق الموائمة والتوفيق بين الربحية والسيولة والامان حفاظاً على سلامة مسيرته وتحقيق اهداف مالكيه في تعظيم ثروتهم واهداف مودعيه في توفير السيولة الكافية ومن ثم هدف الأمان على ودائعهم من استخدامها من قبل المصرف في حالة الخسائر ، علماً ان الهيكل المالي للمصرف يؤثر على سيولته وربحيته من خلال اعتماد التمويل سواء اكان من الأسهم او الديون والتسهيلات المالية الأخرى او خليط بينهما (**Sebastain، 2012:p98**) ويمكننا القول بان العلاقة بين السيولة والربحية هي علاقة عكسية وبين السيولة والأمان علاقة طردية .

الفصل الثاني – المبحث الثالث

الاطار الفكري والفلسفي للقيمة السوقية

تهدف المصارف الى تعظيم ثروة المساهمين وهذا الهدف لايمكن لها تحقيقه الا من خلال تعظيم قيمتها السوقية ومن ثم انعكاسه في اسعار الاسهم ، وهذا ما يفرض على المصارف ان تركز في اختياراتها الاستثمارية على الفرص التي تخلق وتعظم قيمة الاسهم . وتعد القيمة السوقية مؤشراًعلى قياس حجم اسواق الاسهم من خلال اخذ نسبته الى الناتج المحلي الاجمالي ، كما تستخدم القيمة السوقية من قبل العديد من المراقبين للاسواق بوصفها مؤشراً لتطور نشاط السوق ،فكلما ارتفعت القيمة السوقية دل ذلك على ارتفاع مستوى نشاط السوق سواء من حيث زيادة عدد الاسهم والشركات المدرجة في السوق او ارتفاع اسعار السوق الذي قد يكون انعكاساً لاتساع حجم المعاملات المالية في السوق او كليهما معاً . ويعد مؤشر القيمة السوقية من بين احد المؤشرات الاساسية لقياس حجم السوق وهو ما يعرف برسملة السوق Market Capitalization ويقصد به مجموع قيم الأسهم المدرجة في السوق مضروباً بمتوسط أسعارها في نهاية المدة ، ويشير ايضاً الى اجمالي قيمة الأوراق المدرجة في السوق ، وغالباً ما يقاس معدل رسملة السوق من خلال قسمة القيمة السوقية للاسهم المسجلة في البورصة على الناتج المحلي الإجمالي ،والمؤشر الاخر الذي يقف بجانب مؤشر القيمة السوقية لقياس حجم السوق هو مؤشر عدد الشركات الذي يشير الى عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية (السوق المنظمة) .

اولاً: مفهوم القيمة السوقية

ان مصطلح القيمة (Value) يختلف عن السعر (Price) فالسعر ما يجب ان يدفع والقيمة هي ما يجب ان يحصل عليه المستثمر عند استثمار أمواله في مجال معين بمعنى اخر ان السعر ما هو كائن لكن القيمة هي ما يجب ان تكون وبالتالي فان قيمة أي شركة او مصرف تقاس بقيمة موجوداتها ومطلوباتها (قيمة الشركة = قيمة حق الملكية + قيمة الدين)(**Neal & Trefor،2004،p:290**) ، كما ويختلف مفهوم القيمة عن مفهوم الثروة (Wealth) فالثروة بالنسبة لشخص ما تضم فضلاً عن الأسهم الكلية التي يمتلكها أشياء مادية كالعقارات أو السيارات أو غير مادية مثل الصحة والسعادة أما القيمة فهي تمثل فضلاً عن الأسهم الممتلكة والاستثمارات المالية التي تتأثر عادة بقرارات الإدارة المالية . وتعرف القيمة السوقية بانها :(السعر الذي يتعامل به في سوق الأوراق المالية والذي لايتسم بالثبات بل بالتقلب من وقت لاخر وتتحدد القيمة السوقية للسهم في ضوء الظروف الاقتصادية العامة والأداء المتوقع للشركة) (**الشنطي وشقر ، 2007 ،69**) ، ويعرفها (Capoor) بانها :(سعر السهم خلال التداول في الأسواق المالية والذي

يخضع لظروف العرض والطلب في تلك الأسواق، علما بأن هذه الظروف كثيرا ما تعكس البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية...الخ المحيطة وخاصة بالنسبة لظروف التبادلين الدولي والداخلي (Kapoor ،.etal،2009:p81) وبناءً على ما تقدم نستطيع القول بان القيمة السوقية تعني سعر السهم المتداول عليه في السوق أي قيمة السهم كنتيجة لعوامل العرض والطلب او هي عبارة عن مجموع الأسهم المدرجة في السوق بمتوسط أسعارها في نهاية المدة او انها تمثل قيمة اسهم الشركات المدرجة في السوق تبعاً لاسعار سوق المال . ويعد مفهوم القيمة السوقية للسهم العادي هو واحد من مفاهيم عديدة اهمها :

1- القيمة الاسمية Face value

وهي تعني سعر شراء السهم وقت إنشاء الشركة ،اوهي تلك القيمة التي تتحدد وفقا للقوانين العامة أو الخاصة بكل شركة ،وتحدد أكثر الدول في قوانين الشركات والأسواق المالية قيمة اسمية للسهم العادي الواحد وتستخدم القيمة الاسمية لغرض تحديد نسبة الربح الموزع على المساهمين من حملة الأسهم العادية وان إصدار الأسهم العادية بقيمة اسمية صغيرة ربما يرجع إلى الرغبة في توفير قدر معقول من السيولة لتلك الأسهم على أساس إن ذلك من شأنه أن يجذب إليها جمهوراً كبيراً من المستثمرين من ذوي الدخول المحدودة ، اي إن القيمة الاسمية هي عبارة عن المبالغ التي يدفعها المستثمر للحصول على السهم الواحد والتي تحدد حسب سياسة الشركة. كما تعرف بانها القيمة التي دفعت او تدفع عند الاكتتاب في الشركة من قبل المساهمين والقيمة عادة تدفع مع اضافة علاوة اصدار مثال سهم شركة ما يساوي (50) ويضاف للقيمة علاوة اصدار (120) لتصبح قيمة السهم (170) .

2- القيمة الدفترية Book Value

وهي عبارة عن حق الملكية للمساهمين في الشركة والتي يمكن الحصول عليها إذا تم بيع جميع أصول الشركة بسعر مساوي تماما لقيمتها الدفترية وتم سداد جميع التزاماتها بما فيها الأسهم الممتازة وبسبب زيادة أسعار الأسهم فأن القيمة الدفترية للسهم تزداد عبر الزمن ،وبالتالي فالقيمة الدفترية والارباح تعتبر محددات رئيسية في تقييم حقوق الملكية(المساهمين) (Bana & Philip،2004،p:4) .كما تعني حق المساهم في حالة حصول تصفية للشركة وهي قيمة ما سوف يحصل عليها المساهم مقابل ما يملك من الاسهم ،وان القيمة السوقية للأسهم لا تساوي القيمة الدفترية، فالقيمة الدفترية تعتمد على القيمة التاريخية بينما القيمة السوقية تقاس بقيمة التداول للأسهم .ويمكن حسابها كالاتي :

القيمة الدفترية للسهم = اصول الشركة – الديون = الناتج / عدد الاسهم

3- القيمة التصفوية Liquidationism Value

وهي قيمة سهم الشركة عند الشروع في تصفيتها وتساوي القيمة السوقية لموجوداتها مطروحا منها الديون التي عليها والناتج يقسم على عدد الأسهم**(Smart&Megginson)**، **(2008:p225)**

ويمكن حسابها كالاتي :

القيمة التصفوية = القيمة السوقية لاصول الشركة – الديون = الناتج / عدد الأسهم

4- **القيمة الأولية** Initial value

وهي القيمة التي تكون للأسهم عندما تقوم الشركة بإصدارها بعد حصولها على الترخيص الذي يخولها إصدار الأسهم والقيمة الأولية عادة اقل من السعر الذي يباع به السهم في البيع الأولي وفي بعض الأحيان تصدر الشركة أسهم بدون قيمة أولية **(Alexander،etal،2001:p245)**.

5- القيمة الاستثمارية Investment value

وهي من اكثر المقاييس اهمية بالنسبة لحملة الاسهم اذ تشير الى المبالغ التي يدفعها المستثمرون للحصول على الاسهم وعملية حساب القيمة الاستثمارية عملية معقدة تستند على العوائد المتوقعة ومخاطرة الاسهم اذ ان لكل سهم مصدرين للعائد اولهما دفعات المقسوم السنوية والثاني الارباح الراسمالية والتي تزداد بزيادة السعر السوقي **(Gitman&Joehnk،2008:p269)** .

6- القيمة العادلة Fair value

عرفت لجنة المحاسبة والمعايير المالية (FASB) القيمة العادلة بانها السعر الحقيقي للموجودات والمطلوبات الذي يتم به عقد الصفقات المالية بين المتعاملين في السوق من ذوي الخبرة وغيرهم ،كما وحددت الهدف الأساس من تحديد مقياس القيمة العادلة وهو تحديد سعر التبادل الحقيقي وبذلك فان الصفقات ستكون حقيقية وموثوق بها بين المتعاملين في السوق**(Landsman،2006:p2)**. كما عرفت لجنة المعايير المحاسبية الدولية(ISAB) القيمة العادلة بأنها المبلغ الذي يمكن ان يبادل به الموجودات أو المطلوبات بين الراغبين بإجراء الصفقات وان القيمة العادلة لا تتحقق إلا في السوق الكفوءة بالشكل القوي إذ تكون القيمة السوقية للسهم هي قيمته العادلة لأنها تعكس جميع المعلومات لكن القيمة السوقية للموجودات المالية لا تمثل دائما قيمة عادلة وبذلك فالقيمة العادلة قد تحتاج لتحديدها إلى خصم صافي التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة .كما أن القيمة العادلة يشار إليها بالقيمة الحقيقية وهي القيمة التي تعطي نظريا فهماً كاملاً عن خصائص الاستثمار بالموجودات المالية فالقيمة الحقيقية هي القيمة الحالية للتدفقات المستقبلية المتوقعة من الأصل المالي وتسمى القيمة الحقيقية أيضا بالقيمة المنطقية أو المعقولة

والتـــي تتحقـــق فـــي الســـوق الكفـــوءة كمـــا تـــنص عليـــه فرضـــية الســـوق الماليـــة الكفـــوء (Gangadhar&Rameshbabun، EMH (2006:p28حيث ان للأوراق المالية قيمة حقيقية تجذب المستثمرين لاعتقادهم انه من خلال استخراج القيمة الحقيقية بأنهم يستطيعون تحقيق ثروات كبيرة وذلك عن طريق شراء الأوراق المالية ذات الأسعار المنخفضة وبيع الأوراق ذات الأسعار المرتفعة والمقيمة بأعلى من قيمتها الحقيقية . ويتغير حساب هذه القيمة، تبعا للتغير في الحقائق، وتغير ظروف الاقتصاد الوطني المستقبلية، ونمو القطاع الذي تنتمي اليه الشركة، وعادة ما تتساوى القيمة الحقيقية للسهم مع قيمته في السوق في حالة توفر معلومات اساسية وجديدة عن الشركة، ولجميع المستثمرين في سوق راس مال يتسم بالكفاءة ومن الممكن ان تختلف قيمة السهم في السوق عن القيمة الحقيقية للسهم بسبب المضاربة والتلاعب في اسعار الاسهم في السوق وعدم توفر المعلومات عن اداء الشركة او التكلفة العالية للحصول على المعلومات او الافصاح غير الكافي عن المعلومات من قبل الشركة والتحليل الخاطئ للمعلومات من قبل المستثمرين .

ثانياً : العوامل الاقتصادية المؤثرة على قيمة الأسهم السوقية

تتأثر قيمة الأسهم بشكل كبير بالمتغيرات والظروف الاقتصادية المحيطة بها وذلك لان السوق المالية لا تعمل بشكل منعزل عن العالم الخارجي بل تؤثر وتتأثر به فالأزمات الحاصلة في السوق المالية وانهيارات أسعار الأسهم معظمها بسبب عوامل اقتصادية من أهمها:

1-العرض والطلب Supply and Demand

معظم المستثمرين يرغبون بشدة بالتأكد من ان قيمة استثماراتهم سوف تزداد في المستقبل وهذه الزيادة تتحقق بالإدارة الجيدة للاستثمار وتنظيم الأرباح وعملية توزيعها وهو ما يجذب المستثمرين ويزيد من قيمة أسهم الشركة من خلال ارتفاع طلب الشراء وهذا ينعكس على ارتفاع القيمة السوقية للاسهم ولكن في حالة إذا ما انخفض الطلب على الأسهم بسبب الإدارة الغير جيدة أو لأسباب أخرى فان قيمة الأسهم سوف تنخفض. **Dlabay&Burrow،(2008:p8)** .

2- سعر الصرف Exchange rate

يعرف معدل الصرف بأنه الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنها بوحدات من العملة الوطنية **(الشبلي،2000: ،134)**. كما يعرف ايضاً بانه تبادل عملة واحدة مقابل عملة أخرى ، وان عائدات الأوراق المالية في السوق لا تعتمد فقط على ارتفاع وانخفاض أسعارها أو أسعار الفائدة عليها بل تعتمد أيضا على التغيرات في أسعار الصرف بين العملات او بمعنى اصح بين الدولار وباقي العملات على اعتبار أن الدولار أصبح مقياساً لكل العملات الأخرى وبذلك فان نجاح الاستثمار بالأوراق المالية وتحقيق العوائد المرغوب بها يعتمد على أداء السوق وسعر صرف

العملات **Eun&Bruce،(2007:p365)** . كذلك فإن قيمة العملة التي يدفعها المشتري عن ورقة مالية أو يتقاضاه عند بيعها أو عندما يحصل على عائد لها أثر مهم في وضع السوق المالي، فانخفاض العملة مثلا يتوقف أثره على طبيعة الأصل المالي فيما إذا كان أسهماً أو سندات **(السامرائي،362،2002)** .

3- التضخم (Inflation)

يعد التضخم هو معدل التغير في المستوى العام للسعر وإن مستوى السعر يعبر عنه بالرقم القياسي للأسعار الذي هو المعدل المرجح لأسعار عدد من السلع والخدمات .**(كداوي، 2009، 190)** ، كما يقصد بالتضخم عبارة عن زيادة في المستويات العامة للأسعار وان مستوى الأسعار هو المتوسط الموزون للأسعار لمختلف السلع والخدمات في الاقتصاد **(Samulson&Nordltaus)،(2005:p667**، إذ أن ارتفاع معدل التضخم يكون تأثيره سلبيا على أسعار الأسهم من خلال ارتفاع أسعار الفائدة للتعويض عن الخسارة الناجمة بسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود ، فالاموال التي تستثمر اليوم لها قوة شرائية اكبر من قيمتها بعد عدد من السنوات ، وقد اصبح التضخم سمة العصر وبالتالي يجب على المستثمر ان يختار الاستثمارات التي تحميه من مخاطر التضخم ، فالاستثمارات ذات الدخل الثابت عاجزة عن مقاومة التضخم وبالتالي فان ارتفاع الاسعار قد يفوق العوائد التي تحققها هذه الاستثمارات ،وعلى العموم يمكن للمستثمر ان يتفادى اضرار التضخم بان ينوع استثماراته ويتفادى الاستثمارات طويلة الاجل . وان الاضطراب الذي يسود السوق المالي في ظل ارتفاع معدلات التضخم يؤدي إلى حالة من الهلع وبيع الأوراق المالية من قبل المستثمرين دفعة واحدة ما يزيد من عرضها ويقلل قيمتها وبالتالي فأن مخاطرة التضخم تجعل المستثمرين غير متأكدين من الأوراق المالية التي يمتلكونها ولاسيما طويلة الأجل إذا ما كانت مسعرة بأسعارها الحقيقية في المستقبل في حالة كون نسبة التضخم المتوقعة مرتفعة **(Cecchetti،2008:p137)** ، وبذلك يرى المستثمرون انه يجب تعويضهم عن هذه المخاطرة بإضافة مبلغ إضافي على العائد الخالي من المخاطرة يسمى علاوة التضخم (Inflation premium) للتعويض عن الارتفاع المتوقع في معدل التضخم **(Besley&Brigham)،(2000:p52**) وان زيادة العرض النقدي هو احد المسببات الاساسية للتضخم فالحكومة تصدر الديون على نفسها لسد العجز في ميزانيتها العمومية وعند عدم قدرتها على السداد لاستمرار العجز فإنها تلجأ إلى طبع المزيد من النقد وبذلك تزداد النقود في السوق مسببة زيادة في مستويات الأسعار بشكل عام **(Brakman،etal،2007،p277)** .

4- الناتج المحلي الاجمالي Gross Domestic product

يعرف الناتج المحلي الإجمالي (GDP)على انه قيمة كل البضائع والخدمات المنتجة داخل البلد خلال سنة اقتصادية واحدة ويعد (GDP)أهم مقياس للمخرجات الكلية للاقتصاد لأنه يعبر عن القيمة السوقية الكلية للبضائع والخدمات المقدمة في الاقتصاد من قبل الشركات خلال مدة سنة **(2010:p102،etal،Sullivan)** وكلما زاد النشاط الاقتصادي أدى إلى انتعاش وزيادة التفاؤل بالمستقبل بما يزيد حجم التعامل في جميع الأسواق ولجميع المنتجات بما فيها الأسواق المالية ونتيجة لذلك ترتفع الأسعار إما في حالة حدوث العكس إي تعرض الاقتصاد الى ركود فيؤدي ذلك الى انخفاض حجم الناتج وبالتالي سينعكس بالنتيجة هبوط الأسعار **Weil،(2009:p56)** .

5- معدل دخل الفرد National Income per Capital

يعرف دخل الفرد على انه التدفقات النقدية التي يحصل عليها الفرد من العمل أو من ممتلكاته الخاصة في نقطة زمنية معينة فالدخل الذي يتم الحصول عليه من العمل يكون على شكل رواتب أو أجور فضلاً عن أي مبالغ أخرى مثل العلاوات، الحوافز،الخصومات، أما الذي يتم الحصول عليه من الممتلكات فهو عبارة عن الإيجارات والأرباح الرأسمالية نتيجة ارتفاع أسعار الممتلكات عن سعر شراءها **(Mcconell&Brue ،(2005:p24**ويتناسب الدخل طرديا مع طلب الإفراد على البضائع والخدمات حيث كلما زاد الدخل ارتفع الطلب على البضائع والخدمات لان الفرد عندما يغطي احتياجاته الضرورية ويكون لديه أموال فائضة عن حاجته يتجه لشراء الحاجات الكمالية أو لاستثمارها أي يقسم دخله بين الإنفاق والادخار ومن ثم استثمار هذه المدخرات بأوجه الاستثمار المختلفة.**Wells،(Krugman & 2009:p15)** ،وتعد الأسهم وجه من أوجه الاستثمار فإنها تتأثر بدخل الفرد اذ عندما يكون الدخل عالياً يتجه الفرد لاستثمار ما يفيض عن حاجته إي يزيد الطلب على الأسهم فترتفع أسعارها (حسب قانون العرض والطلب)وفي حال انخفاض الدخل فان الطلب سوف يقل على الأسهم وبذلك تنخفض أسعارها.

6- سعر الفائدة Interest rat

سعر الفائدة هو المبلغ المدفوع على الدين كجزء منه خلال مدة زمنية معينة وهنالك أنواع مختلفة من سعر الفائدة تتحدد وفقا (لتاريخ الاستحقاق، المخاطر المرتبطة بالدين وسهولة تداول الأوراق المالية في السوق) **،Mcaleese)،(2004:p306** وأسعار الأسهم تتأثر بشكل عكسي بتحركات أسعار الفائدة وذلك لان قيمة الورقة المالية هي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية وان سعر الفائدة هو معامل الخصم الذي يستخدم لخصم هذه التدفقات فعند ارتفاع سعر الفائدة تنخفض أسعار الأسهم ويحدث العكس عند انخفاض سعر الفائدة ، وتعد ايداعات اموال المستثمرين لدى المصارف من الوسائل البديلة للاستثمار في الأسهم ، فعند ارتفاع الفائدة وميل القيمة السوقية للاسهم بالانخفاض فان العديد من المستثمرين سيجدون انه من الأفضل إيداع أموالهم في

المصارف بفوائد عالية بدلاً من تحمل الاستثمار في الأسهم .كما ان أكثر الأوراق المالية تأثرا بانخفاض أو ارتفاع أسعار الفائدة هي السندات طويلة الأجل ذات الدخل الثابت **(Copeland،(2008:p100**. وقد تختلف أسعار الفائدة من بلد لأخر تبعا لعدة عوامل ومؤثرات كالانتعاش أو الكساد الاقتصادي أو السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي أو مستوى دخل الفرد .

7- النمو الاقتصادي Economic growth

إن الزيادة المتوقعة في النمو الاقتصادي تزيد من الطلب على المنتجات والخدمات المقدمة من قبل الشركات وبذلك تزداد حركة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للشركة وانعكاس ذلك على قيمتها ومن ثم على القيمة السوقية لاسهمها ،ولذلك فأن المشاركين في السوق المالية يراقبون عن كثب المتغيرات الاقتصادية مثل GDP والمبيعات والدخل الشخصي ، فالمعلومة عن هذه المتغيرات قد تعني إن هناك نمواً اقتصادياً وتؤثر في التدفقات النقدية **(Madura،2010:p270)**. ،هذه العوامل لأتمثل سوى جزءاً بسيطاً من جملة العوامل المؤثرة على أسعار الأسهم ولكن قد تكون الأكثر تأثيرا لأنها تعد ذات تأثير مباشر وقوي على عمل الأسواق بشكل عام والأسواق المالية بشكل خاص فهي التي تحدد الكيفية التي يعمل وفقها السوق في الظروف العادية وأيضا في الأزمات المالية التي تتعرض لها معظم الاقتصادات في العالم بدون تمييز بين اقتصاد الدول المتقدمة أو النامية وهذه العوامل تحدد أيضا سياسة وطريقة تعامل الحكومة في السوق المالية ممثلة بالبنك المركزي .

ثالثاً : نسب تقييم الاسهم العادية Stock valuation ratios

ان عملية التقييم هي عبارة عن مجموعة من العمليات التي يقوم بها المستثمرون لغرض التنبؤ بالثروة التي يتوقعون الحصول عليها من الاستثمار بالأوراق المالية عن طريق حساب العائد والمخاطرة لعملية الاستثمار **Gitman&Joehnk.، (2008:p356)** وعملية تحليل عائد ومخاطرة الأسهم يعد امرا صعباً وغير دقيق في بيئة أعمال لاتتسم بالإفصاح المعلوماتي و التي تكون المعلومات فيها متاحة لعدد قليل من المطلعين **(Bodie،etal،2007،p247)** . ان موضوع تقييم الاسهم العادية لا يختلف عن باقي الاوراق المالية مثل السندات والاسهم الممتازة لكون التقييم يقوم اصلاً على فكرة القيمة الحالية لمجموعة العوائد المتحققة من الاحتفاظ بالسهم ، كما ان التوقعات المستقبلية المتعلقة بالاقتصاد الوطني والقطاعات والشركات يمكن اصحاب المصالح من التوصل الى نموذج لتقييم الاسهم العادية ومعرفة القيمة السوقية للسهم وفيما اذا كانت قيمته تعكس القيمة الحقيقية له . ونظراً لتعقد واهمية تقييم الاسهم العادية ظهرت العديد من

التقنيات التي اخذت تتناول الموضوع عبر الزمن ، حيث تناولت هذه التقنيات عملية التقييم للاسهم العادية من مدخلين اساسيين هما (**Reilly and Brown،2003،p:377**) :

أ –تقنيات مدخل التقييم من خلال خصم التدفقات النقدية، عندما يتم تقدير قيمة السهم اعتمادا على القيمة الحالية للتدفقات النقدية.

ب – تقنيات مدخل تقييم النسب ، عندما يتم تقدير قيمة السهم اعتمادا على نسبة السعر الحالي ، لتقدير التقلب ليكون ذو فائدة للتقييم، مثل التدفق النقدي، القيمة الدفترية، او المبيعات.

وينبغي الاشارة عند تناول موضوع مداخل تقييم الاسهم العادية، ان المدخلين وكل تقنيات التقييم هذه لها العديد من المعايير العامة اولها ان كل مداخل وتقنيات التقييم لها اهمية وتأثير لما يطلبه المستثمر من نسبة معدل العائد المطلوب على السهم لان هذه النسبة اصبحت مقياس معتمد للتقييم او المكون الرئيسي في حساب المعد ، وثانيها ان كل هذه النسب لها تأثير على تقدير معدل النمو الممكن استخدامه في تقييم الاسهم العادية .على سبيل المثال، توزيعات الارباح، الارباح، التدفق النقدي، او المبيعات .ونظراً للتقلبات الحاصلة في قيم الاسهم، فانه لابد من اخذها بالحسبان عند التقويم وكنتيجة لذلك تم استخدام مختلف تقنيات التقييم من قبل المحللين والتي تقودهم لتقديرات مختلفة للتقلبات الحرجة .والغرض هنا ليس المقارنة بين فاعلية المدخلين بل المهم هو تعلم واستخدام كلا المدخلين لغرض تقييم الاسهم العادية بصورة سليمة. وهناك مجموعتين من النسب لتقييم الاسهم العادية اولهما نماذج التقييم التي تتضمن مجموعة من النسب المالية والتي تساعد المستثمرين في معرفة اقيام الاسهم ومن ثم اتخاذ القرار بالشراء او البيع والمجموعة الثانية هي نسب التقويم وتتضمن مجموعة من النسب السوقية او ما يعرف بنسب السوق المالية وتساعد اصحاب المصالح على معرفة تأثير اداء الشركة على الدخل الناتج عن الاستثمارات في الاسهم ، **والمجموعتين** كما هي :

1– نماذج تقييم الاسهم العادية Stock valuation models

إن عملية اختيار نموذج تقييم مناسب تكون مختلفة حسب الجهة التي تقوم بهذه العملية وحسب الغرض من عملية التقييم سواء كان الغرض لمعرفة القيمة الكلية للشركة أم لاتخاذ قرار بشأن الأوراق المالية المصدرة من قبلها سواء كان قرار بيع أم شراء لكن بشكل عام هناك اربعة نماذج للتقييم والذي سيرد شرحها بعد هذه المقدمة . ان عملية تقييم الاسهم العادية تتضمن مجموعة من الخطوات وهي كالاتي**CFA** ،**(2007:P14)**:

* تحليل الصناعة العاملة فيها الشركة ومركزها بالنسبة للمنافسين وإستراتيجية الشركات الأخرى من خلال المعلومات المنشورة في القوائم المالية لغرض معرفة بيئة الاعمال التي تعمل بها الشركة .
* التنبؤ بأداء الشركة والتنبؤ بالمبيعات والعوائد والمركز المالي.
* اختيار أنموذج تقييم مناسب .

* تحويل التنبؤ الى التقييم.

* صنع القرار الاستثماري .

وفيما يأتي نماذج تقييم الاسهم العادية الاربعة وهي (**Gibson**)، **2009**، **p465**:

أ- انموذج خصم المقسوم

هذا الأنموذج (1) يعتبر قيمة حق ملكية الشركة كقيمة حالية للتنبؤ بالمقسوم المستقبلي .

$$v = \frac{D}{(1+k)}$$

إذ أن:

V=قيمة الورقة المالية .

D=مقسوم الأرباح.

k=معدل الخصم .

ب- انموذج خصم العوائد غير الطبيعية

وفق هذا المدخل تعد قيمة حق ملكية الشركة كالقيمة الدفترية والقيمة الحالية للتنبؤ بالعوائد الغير طبيعية المستقبلية ،وان المعادلة رقم (2) المستخدمة لحساب قيمة السهم وفق هذا المدخل هي :

$$V = \frac{R}{(1+k)}$$

إذ أن :

V=قيمة الورقة المالية .

R=العوائد غير طبيعية .

k =معامل الخصم .

ج- أنموذج التقييم المستند إلى مضاعف السعر

وفقا لهذا المدخل فأن مقياس الأداء أو التنبؤ بالأداء هو مضاعف السعر أي نسبة (السعر / العوائد) للتنبؤ بالعوائد المستقبلية للشركة والاستخدام الأخر للمضاعف هو نسبة (السعر /القيمة الدفترية) و نسبة (السعر /المبيعات) والمعادلة (3) المستخدمة لحساب قيمة السهم وفق هذا الأنموذج هي :

P

$$P/E = \frac{}{E}$$

إذ أن :

P/E=نسبة مضاعف السعر .

P=سعر الورقة المالية .

E=العوائد (الأرباح) المتحققة للشركة خلال السنة المالية.

د- أنموذج خصم التدفقات النقدية Discounted cash flow

هذا الانموذج يتطلب تقدير التدفق النقدي المحتمل لعدد من السنوات وخصمه بكلفة رأس المال ليصل الى القيمة المحددة وفق المعادلة (4) التالية :

$$V = \frac{D1}{(1+k)} + \frac{D2}{(1+\mathrm{k})2} \cdots \ldots\ldots + \frac{Dt}{(1+\mathrm{k})\mathrm{t}}$$

وان أنموذج خصم التدفقات النقدية هو من أكثر النماذج استخداما لاستخراج قيم الأسهم وعلى وفق هذا المدخل فان محللي الأسهم يقدرون عائدات ومقسومات الشركة المستقبلية وهذه التقديرات تختلف عن تقديرات باقي المحللين ولكنها تبدو أكثر دقة فمن وجهة نظر المحلل المالي يوجد خطأ في تسعير الاسهم وإذا ظهر بان سعر السهم في السوق سوف يعدل ليعكس هذه التقديرات الدقيقة فان الاسهم سوف ينتج عنها عائدات غير طبيعية ،من هذا المبدأ فان المستثمرين والمحللين وحتى شركات الوساطة المالية يكون هدفهم الأول من التحليل المالي هو معرفة الاسهم المسعرة بشكل خاطئ واتخاذ القرار المناسب بشأنها هل تباع ام تشترى لتحقيق أرباح كبيرة والتميز عن باقي العاملين في السوق فالسهم يعطي نوعين من التدفقات النقدية الأول هو مقسوم الأرباح والذي يدفع بشكل منظم والآخر هو ما يستلمه حامل السهم عندما يبيع السهم (أرباح رأسمالية) . ويتسائل (Ross) ولكي نقيم الأسهم بشكل صحيح يجب الإجابة عن *سؤال مهم أي من التالي تمثل قيمة ؟* **(Ross،2009:p136)** *،هل القيمة الحالية لمجموع المقسوم* للمدة التالية + سعر السهم في المدة التالية. ام القيمة الحالية المخصومة لكل المقسومات المستقبلية ؟ والجواب هو أن كلا الإجابتين صحيح .وبما أن أنموذج خصم التدفقات النقدية يعتمد على أسلوب التنبؤ بالتدفق النقدي المتوقع الحصول عليه لذلك يجب التركيز على سياسة الشركة لتوزيع الأرباح وتتباين هذه السياسات بين توزيع مقسوم أرباح ثابت للسهم أو توزيع مقسوم أرباح ينمو بمعدل ثابت أو بمعدلات مختلفة كما وان جودة القيمة المحسوبة كقيمة عادلة تعتمد على دقة التنبؤ بسياسة توزيع الأرباح المعتمدة من قبل الشركة المصدرة للسهم العادي . ومقسوم الأرباح :هو عبارة عن جزء من العائد على حق الملكية المستثمر والذي يمثل قيمة المستثمرين ،ان المحللين الأساسيين كانوا

يعتقدون انه إذا كان المقسوم مرتفعاً فهذا يعني ارتفاع القيمة لكن نظرية التمويل الحديثة تختلف مع هذه الفكرة فالمقسوم لايعني القيمة لكن جزء من معادلة حساب القيمة (Penman،2010:p94) وان أهم محدد لمقسوم الأرباح هو تحقق صافي ربح للشركة وما هو حجم هذا العائد **(Weaver&Weston،2008،p537)**.والمقسوم الذي توزعه الشركة على المساهمين يتخذ احد الشكلين الآتيين **(Gitman&Joehnk)،2008:p267** :

*** مقسوم نقدي (*Cash dividend*):**

وهو عبارة عن مبالغ نقدية تقرر إدارة الشركة توزيعها على حملة الأسهم وفق نسبة المساهمة .

*** مقسوم أسهم (*Stock dividend*):**

في بعض الأحيان قد تقرر الشركة توزيع مقسوم على شكل أسهم وليس نقدي وذلك وفقا لسياسة الشركة أو ظروف معينة قد تمر بها الشركة أو ظروف الاقتصاد العاملة فيه الشركة .

والمعادلة التالية توضح كيف يتم استخراج المقسوم لكل سهم :

المقسوم لكل سهم = المقسوم السنوي المدفوع ÷عدد الأسهم

وهناك عاملان يؤثران على قرار توزيع المقسوم هما: **(Emery،etal،2007:p124)**

1- صافي الربح المتحقق للشركة خلال السنة المالية .

2- سياسة توزيع المقسوم التي تتبعها الشركة .

وأنموذج خصم التدفقات النقدية *(DCF)*يتخذ **احد الشكلين الآتيين:**

الأول: صافي القيمة الحالية net present value

تعد صافي القيمة الحالية احد طرق حساب التدفق النقدي المخصوم وتعرف صافي القيمة الحالية بأنها وسيلة لحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة لأي استثمار وتأخذ صافي القيمة الحالية القيمة الزمنية للنقود بعين الاعتبار **(Gangadhar&Rameshbabu،2006:p408)** وتستند طريقة صافي القيمة الحالية (NPV)على تقدير القيمة السوقية للتدفقات النقدية المتوقع استلامها في المستقبل من الاستثمار الذي تقوم به الشركة وخصم هذه القيمة بكلفة رأس المال وهذه الكلفة تكون مساوية لمعدل العائد المطلوب من قبل المستثمرين . **(Moore ،etal،2008:p590)**

الثاني : معدل العائد الداخلي internal rate of return

يعد معدل العائد الداخلي (IRR) المعدل المتوقع ان تحققه الشركة على الاستثمار لذلك فهو يعرف على انه معدل الخصم الذي يحقق تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة مع نفقات الاستثمار او الكلفة ومن ثم فأن معدل العائد الداخلي ماهو الا معدل الخصم الذي يجعل صافي

القيمة الحالية مساوية للصفر ،ويسمى معدل العائد الداخلي لانه يعتمد اساسا على عوائد وتكاليف المنشأة وليس على معدل يتم تحديده من خارج المنشأة **(Ross،etal،2009:p101)**

والمعادلة العامة(5) لحساب قيمة السهم العادي هي :

$$v = \frac{D1}{1+K} + \frac{D2}{(1+K)2} + \frac{D3}{(1+K)3} + \cdots + \frac{D\infty}{(1+K)\infty}$$

اذ ان :

V = قيمة السهم

D= مقسوم الأرباح المقرر توزيعه

K= معامل الخصم

هذه المعادلة تمثل أنموذج عاماً وقابلاً للتطبيق لانها لا تأخذ بالاعتبار معدلات النمو المتوقعة في مقسوم الأرباح المقرر توزيعه.**(CFA، 2007:P171)**لكن يمكن تبسيط الأنموذج العام إذا كانت الشركة تتبع سياسات مختلفة في توزيع المقسوم وكالاتي **(القطامي ونصرالله ،2004، 12)** .

أ- أنموذج النمو الصفري Zero growth

وفق أنموذج النمو الصفري مقسوم الأرباح المتوقع توزيعه في المستقبل يبقى ثابتاً أي أن معدل النمو في مقسوم الأرباح يساوي صفراً وهذا ما تمثله المعادلة (6) التالية :

$$V = \frac{D}{K}$$

ب- أنموذج النمو المستقر(انموذج جوردن) Constant Growth

قد لايتفق الكثير على ان التدفقات النقدية لمقسوم الأرباح التي يحصل عليها السهم العادي تبقى ثابتة إلى الأبد والسبب يعود إلى ما تحققه الشركة من أرباح عبر الزمن لذلك لابد من صياغة أنموذج آخر للمقسوم ينمو فيه لكن بنسبة ثابتة (g) للأبد ويسمى هذا الأنموذج بنموذج (جوردن) Gordon growth mode ، ويعد نموذج جوردن طريقة لتقييم التدفقات (مقسوم الارباح) السنوية المتولدة عن السهم والتي تنمو بمعدل ثابت للفترة المستقبلية مؤثرة بذلك على القيمة الحقيقية للسهم العادي ومعادلة (7) إيجاد القيمة تصبح كالتالي **(عبد االحكيم ومصطفى،2010 ،58)** .

$$V = \frac{D1}{K-g}$$

حيث ان-:

V= القيمة الحقيقية للسهم

D1= توزيعات الارباح

K= معدل العائد المطلوب على الاستثمار بالسهم

g= معدل نمو توزيعات الارباح

ووفقا لنموذج جوردن فانه اذا قيم سهم معين فان سعره يمثل القيمة الحقيقية للسهم (السعر العادل) من وجهة نظر المستثمر للسهم الذي يملكه، فاذا كان السعر المتداول للسهم المعني أي القيمة السوقية له اكبر من سعره الحقيقي العادل فهذا يعني ان السهم مقيم بأعلى من قيمته الامر الذي يجعله فرصة مغرية للبيع.ان اقدام المستثمر على بيع السهم لانه قيم بأعلى من قيمته الحقيقية يجعل جانب العرض يتفوق على جانب الطلب الامر الذي سيؤدي الى انخفاض سعر السهم حتى يصل الى القيمة الحقيقية العادلة. ان تقييم الاسهم واكتشاف الخلل في تسعيرها ومن ثم القيام ببيعها او بشرائها حسب واقع الحال يسهم في تعزيز كفاءة الاسواق المالية وتصويب الخلل الموجود في تسعير الورقة المالية. اما اذا كان السعر السائد في السوق (القيمة السوقية للسهم)اقل من قيمته الحقيقية أي اقل من السعر العادل للسهم فهذا يعني بان السهم مقيم في السوق باقل مما يجب الامر الذي يجعله فرصة مغرية للشراء .

ج- أنموذج النمو المتعدد Anon-constant growth version

وهو الأنموذج الأكثر عمومية من نموذج(DCF) لتقييم الأسهم العادية وهو أنموذج النمو المختلف أو المتعدد(multiple)ومع هذا الأنموذج يكون التركيز على الدفعات المستقبلية ويرمز لها (T) يتم بعده ثبات نسبة المقسوم، ورغم ذلك يبقى المستثمر مهتماً بموضوع التنبؤ بالمقسوم وعلى وفق هذا الأنموذج (8) المعادلة المستخدمة لإيجاد القيمة هي **Pilbeam**)،(**2010:p218** :

$$V = \sum_{t=1}^{N} \frac{D0(1+g1)(1+g2)\dots(1+gn)}{(1+K)2} + \frac{Dn(1+g)}{(\mathrm{K}-\mathrm{g})} * \frac{1}{(1+\mathrm{K})\mathrm{n}}$$

من النماذج التحليلية اعلاه تتضح عدة أمور تكون مهمة بالنسبة للمستثمرين في الأوراق المالية وأهمها إن أسعار الأسهم العادية تتغير وفقا للتغير في معدلات النمو في مقسوم الأرباح فترتفع بزيادة معدل النمو وتنخفض بانخفاضه .من الناحية النظرية فأن طريقة تقييم الأسهم وفق مدخل خصم المقسوم هي أفضل طريقة لكن في بعض الأحيان تكون صعبة التطبيق لأنه في حالة

إذا ما كانت الشركة لا تدفع مقسوم لكنها في الوقت نفسه تحقق أرباحاً فليس من المنطقي ان تكون قيمة أسهمها تساوي صفرًا وأن المقسومات الموزعة من قبلها تنمو بنسب غير منتظمة فالنتائج التي نتوصل إليها تكون غير مقنعة وغير دقيقة. والمقياس الآخر المستخدم على نطاق واسع هو نسبة السعر إلى الأرباح Ratio (P/E)وهو مقياس يقيس استعداد السوق للدفع مقابل (1)دولار من الأرباح التي تحققها الشركة أي يقيس مقدار الزيادة في القيمة السوقية للأسهم كلما ارتفعت أسعارها (***Mishkin &Eakins،2009:p268***) .وتقسم نسبة (P/E) إلى حقيقية ومتوقعة (غير حقيقية)تستخدم للتنبؤ بما سوف يكون عليه السعر في المستقبل وتحسب نسبة (P\E)المتوقعة (المتنبأ بها) وفقا **لأنموذج الانحدار** حسب المعادلة (9) التالية :

$$P\backslash E(j)=\alpha+B*P\backslash E(m)+ei$$

اذ أن :

P/E(j)=(نسبة السعر \الارباح) للسهم .

α= الحد الثابت.

B= معامل بيتا السوق .

P/E(m)=(نسبة السعر /الأرباح) للسوق .

وفي بعض الاحيان تظهر نسبة (P\E) مرتفعة ولهذا الارتفاع تفسيران هما : (**Mishkin &Eakins،2006:p141**) إن الارتفاع في نسبة (P\E) قد يعني أن هناك توقعات في السوق بزيادة أرباح الشركة في المستقبل ، أو قد يعني أن مخاطرة الشركة المصدرة للأوراق المالية مرتفعة والمستثمرين سيدفعون علاوة لأسهم الشركة .

2- نسب تقويم تأثير أداء الشركة على قيمة السهم العادي

تعرف **نسب التقويم** بانها : (النسب السوقية ذات الأهمية لكل المستثمرين في الأسهم ومعرفتهم بتأثير أداء الشركة على أسعار الأسهم العادية في السوق المالية) (**العامري ،2001 ،143**)،وتسمى كذلك بنسب السوق المالية Market Ratios وهي مهمة لحملة الأسهم والمستثمرين المحتملين ومحللي الأوراق المالية ومصارف الاستثمار وحتى الدائنين .حيث ان حملة الأسهم والمستثمرين يهمهم معرفة تأثير أداء الشركة على الدخل الناتج عن استثماراتهم في ومصارف الاستثمار فيهمهم تحليل أداء الشركة واثره على قيمة اسهم الشركة لغرض عمل توصيات متعلقة بالاستثمار المناسب لعملائهم وتحديد السعر المناسب لاصدارات الأسهم العادية بضمان بنوك الاستثمار . كذلك فان نسب التقويم مهمة للدائنين الذين يرغبون بان تكون القيمة السوقية لاسهم الشركة اكبر ما يمكن لانهم يعتبرون حقوق الملكية هامش امان لتغطية ديون الشركة . وبالتالي يمكننا القول بان النسب السوقية مهمة جداً لادارة الشركة لقياس مدى تأثير أداء

الشركة على أسعار الأسهم العادية في السوق المالية لاسيما وان الهدف الأساسي للإدارة المالية للشركة هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم .وفيما يأتي اهم نسب تقويم أداء الشركات وهي :

أ- نسبة ربحية السهم الواحد Earnings per share ratio

تشير هذه النسبة الى حصة السهم العادي الواحد من الأرباح المتحققة خلال فترة اعداد الأرباح والتي تعد مقياساً للاداء الكلي للشركة ،كما انها دليل للمقسوم النقدي المتوقع بالإضافة الى انها تدخل في احد النماذج الرياضية لتقييم الأسهم ،وتتأثر النسبة بمقامها أي عدد الأسهم المصدرة ،كما تقارن هذه النسبة ايضاً مع المعيار الصناعي لمعرفة مدى تقارب ربحية السهم في صناعتها. وتحتسب النسبة من تقسيم صافي الدخل على عدد الأسهم العادية المصدرة وكما هي :

$$\text{ربحية السهم} = \frac{\text{صافي الدخل}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة}}$$

ب- نسبة السعر الجاري للسهم في السوق الى ربحية السهم

Price –Earning (*P /E*) Ratio

لقد اشرنا فيما سبق ان هذه النسبة تقيس السعر الذي يكون فيه المستثمر مستعداً لدفعه مقابل (1) دولار واحد من الأرباح ، ويعبر عن الناتج بعدد المرات ، فاذا كانت النسبة تساوي مثلاً (10) فهذا يعني ان السهم يباع في السوق المالية بعشرة اضعاف ربحيته. وتعرف هذه النسبة بالمضاعف (Multiplier) والسبب انه اذا كانت هذه النسبة مستخرجة ومعلومة لنا وجرى ضربها باحدث قيمة لربحية السهم وبالتالي يمكن الحصول على تقدير لما يجب ان تكون عليه القيمة السوقية للسهم في السوق المالية أي تقدير قيمته الحقيقية (Intrinsic Value) الحالية في السوق ، واذا اردنا معرفة قيمة السهم غير الحقيقية (المتوقعة) او المتنبأ بها مستقبلاً فنستخدم معادلة الانحدار المشار اليها سابقاً. وتحسب هذه النسبة من تقسيم السعر الجاري للسهم العادي في السوق المالي على ربحيته كالاتي :

$$P/E = \frac{\text{سعر السهم في السوق}}{\text{ربحية السهم}}$$

ج- نسبة القيمة الدفترية للسهم Book Value Per Share Ratio

تقيس القيمة الدفترية للسهم القيمة التاريخية لذلك الجزء من موجودات (استثمارات) الشركة الذي جرى تمويله باموال الملكية أي بمعنى اخر فانها تعبر عن القيمة المحاسبية للسهم أي نصيب ذلك السهم من راس المال المدفوع وعلاوات الاصدار الناتجة عن اصدارات جديدة لاسهم عادية بسعر يفوق القيمة الاسمية للسهم والارباح المحتجزة على مر السنين. وتعد القيمة الدفترية للسهم واحدة من عدة مفاهيم لقياس قيمة الاسهم وهي مؤشر للحد الادنى الذي ينبغي ان تكون عليه قيمة السهم في السوق المالية ، فاذا كانت الشركة تقوم باداء جيد وتحقق ارباحاً بمعدل نمو مضطرد فان سعر السهم في السوق المالي يكون عادة اعلى من القيمة الدفترية للسهم ، واذا كان نمو الارباح عادياً فان سعر السهم في السوق يكون في حدود القيمة الدفترية للسهم ،واما اذا كان اداء الشركة متدنياً فان سعر السهم السوقي يكون عادة ادنى من القيمة الدفترية ،وتحسب القيمة الدفترية للسهم من تقسيم حق الملكية على عدد الاسهم العادية المصدرة بالمعادلة (11) وكالاتي :

$$\text{القيمة الدفترية للسهم} = \frac{\text{حق الملكية}}{\text{عدد الاسهم المصدرة}}$$

وبمقارنة النتيجة مع متوسط صناعتها نتعرف على انخفاض او ارتفاع القيمة الدفترية لسهم الشركة

د- حصة المقسوم النقدي للسهم Dividends Per Share

تقيس هذه النسبة مقدار الربح الموزع للسهم من صافي الدخل الجاري المتحقق عن استثمار في اسهم الشركة ، حيث ان الارباح الموزعة للسهم تعكس اداء الشركة وسياسة الادارة في توزيع تلك الارباح ، فاذا كانت الشركة تتبع سياسة التوزيع بمعدل ثابت وازدادت ارباح الشركة فان الارباح الموزعة للسهم سوف تزداد ايضاً ، كما ان بامكان ادارة الشركة قيامها بزيادة الارباح الموزعة للسهم على الرغم من عدم حصول زيادة في ارباح الشركة وذلك عن طريق تغيير سياسة توزيع ارباحها برفع معدل توزيع الارباح على المساهمين . وتحسب نسبة الارباح الموزعة للسهم (12) (المقسوم النقدي) من خلال قسمة الارباح المقرر توزيعها على المساهمين على عدد الاسهم العادية المصدرة وكالاتي :

$$\text{المقسوم النقدي للسهم} = \frac{\text{اجمالي المقسوم النقدي للاسهم العادي}}{\text{عدد الأسهم العادية المصدرة}}$$

وبمقارنة المقسوم مع متوسط المقسوم النقدي الصناعي يتبين ان الشركة تدفع مقسوم أرباح اعلى او اقل او معادل لمقسوم ارباح شركات القطاع الصناعي الاخرى ،ولكن الأهم بالنسبة للمستثمر هو زيادة الأرباح الموزعة من سنة الى أخرى .

هـ- نسبة عائد المقسوم Dividend Yield Ratio

يحسب معدل او نسبة المقسوم بقسمة مقسوم الارباح المدفوع لحملة الاسهم للسنة الاخيرة على القيمة السوقية للسهم في نهاية الشهر الاخير، ويظهر معدل او نسبة المقسوم كنسبة مئوية سنوية بمعنى اخر تقيس هذه النسبة المقسوم الذي يحصل عليه المساهمون نسبة الى السعر الجاري للسهم في السوق المالية ، فعائد المقسوم هو جزء من العائد الكلي للسهم والجزء الاخر هو الزيادة في سعر السهم ، وتحسب النسبة (14) كالاتي :

$$\text{عائد المقسوم} = \frac{\text{المقسوم النقدي للسهم}}{\text{السعر الحالي للسهم في السوق المالي}}$$

وتعد نسبة عائد المقسوم من المقاييس التقريبية لمعدل العائد المطلوب من قبل المساهمين، حيث يمكن قياس معدل العائد المطلوب بقسمة الارباح على القيمة السوقية للسهم مضافا اليه معدل النمو في المقسوم وفق الصيغة (15) الاتية-:

$$RRR = \frac{D}{P} + g$$

حيث ان:

معدل العائد المطلوب على الاستثمار في السهمRRR:

مقسوم الارباح للسهمD:

معدل النمو في المقسومg:

السعر السوقي للسهمP:

و- معدل العائد على الاستثمار في السهم Ratio of Return on Investment in Stock

يقيس هذا المعدل الدخل الذي يحققه المستثمر من توظيف أمواله في سهم عادي خلال سنة واحدة ، ويتكون هذا الدخل من جزئين هما عائد المقسوم التي اشرنا له سابقاً والأخر هو معدل العائد او الخسارة الرأسمالية Capital Gain (or loss) Rate ،ويحسب المعدل كما مبين ادناه في المعادلة (16) :

$$Rj = \frac{DO}{PO} + \frac{P1-P0}{PO}$$

Rj = معدل العائد المتحقق من الاستثمار في السهم (j) .

DO= المقسوم النقدي للسهم خلال المدة .

P1= سعر بيع السهم في نهاية المدة .

PO= سعر شراء السهم في بداية المدة .

حيث نلحظ من المعادلة اعلاه ان الجزء الاول من المعادلة يمثل عائد المقسوم وهو عبارة عن الارباح الموزعة للسهم على سعر شراء السهم ، ويمثل الجزء الثاني من المعادلة معدل العائد او الخسارة الرأسمالية وهو عبارة عن الفرق بين سعر البيع وسعر الشراء للسهم مقسوماً على سعر الشراء ، فاذا كان سعر البيع اكبر من سعر الشراء يتحقق عائد (ربح) رأسمالي ، واذا كان سعر البيع اقل من سعر الشراء فالنتيجة خسارة رأسمالية وبجمع العائدين يتم الحصول على عائد الاستثمار في السهم ،وبالإمكان تكون المعادلة (17) بالشكل الاتي :

$$\text{معدل العائد على الاستثمار بالسهم} = \frac{\text{سعر البيع} - \text{سعر الشراء} + \text{المقسوم النقدي}}{\text{سعر الشراء}}$$

رابعاً : المخاطرة وعلاقتها بالقيمة السوقية للسهم العادي

تعرف المخاطرة بانها : (احتمال تباين العوائد المتحققة عن العوائد المتوقعة سواء كان التباين بالزيادة أو النقصان والمخاطرة يعني فشل المستثمر في تحقيق العائد المتوقع على الاستثمار **(كداوي،2009 ، 199)** وتقسم المخاطر بشكل رئيس إلى مخاطر نظامية Systematic Risk وهي المخاطر التي لا يمكن تجنبها بالتنويع فهي تصيب كافة الشركات لأنها مرتبطة بحركة السوق ولهذا يطلق عليها مخاطر السوق، وهي مخاطر تتعلق بسعر السهم وتتطلب تنويع محفظة الشركة لمواجهة تلك التحركات السوقية ويمكن توقعها من دورات السوق المالي (العرض والطلب) **(Brealey، et.al. ،278 :2001)** ،والمخاطر اللانظامية Unsystematic Risk هي مخاطر خاصة بالشركة وتسمى مخاطر التنويع وتنشأ عن عوامل خاصة بالشركة المراد الاستثمار بها وتكون مستقلة عن العوامل التي تؤثر في النشاط الاقتصادي ككل مثل حدوث إضرابات في تلك الشركة أو أخطاء إدارية داخل الشركة أو المنافسة التي تواجهها الشركة من قبل الشركات الأخرى التي تعمل في المجال نفسه **(حداد ،2010 : 149)** ويمكن

تحجيمها عن طريق التنويع لأنها تعزى إلى ظروف الشركة أو الصناعة التي تنتمي اليها الشركة .
وتقسم المخاطر غير النظامية إلى مخاطر اعمال ومخاطر مالية **(الجميل ، 2011: 283)** .
وتؤثر مخاطر الاعمال في دخل الشركة قبل دفع الفوائد ويتأثر بحجم المبيعات للأسعار وتكاليف المدخلات ودرجة قوة السوق ومستوى النمو .

تمهيد

يسلط هذا الفصل على الجانب العملي والتطبيقي للدراسة ، اذ يركز في مبحثه الأول على تحليل بيانات المراكز المالية والدخل للمصارف التجارية العراقية والاماراتية عينة الدراسة للفترة (2005-2015) باستخدام اهم النسب المالية ذات الصلة بمتغيرات الدراسة (السيولة ، والربحية ، والأمان) وعلاقتها بالقيمة السوقية لاجل تحقيق هدف الدراسة المتضمن تحديد مستوى تحقيق المصارف التجارية العراقية والاماراتية عينة الدراسة لاهدافها من حيث (السيولة ، والربحية ، والأمان) وكذلك البحث في العلاقات الرابطة بين الأهداف المصرفية والقيمة السوقية وبالتالي الوصول الى نتيجة تحدد مدى حاجة المصارف العراقية عينة الدراسة الى تطبيقات اختبارات الضغط من عدمها ، في حين نجد ان المبحث الثاني تطرق في تطبيق اختبارات الضغط في المصارف عينة الدراسة من خلال استخدام سيناريوا المتغير الواحد (اختبارات الحساسية) وسيناريوا متعدد المتغيرات وتأثيره في تحقيق الأهداف المصرفية وقيمته السوقية ومن ثم تحليل نتائج التأثير وما هي الإجراءات التي ستتخذ في ضوء النتائج ، وسيتم تطبيق تلك الاختبارات على بيانات العام 2015 لفترة مستقبلية (1-3) سنوات ومقارنتها مع فترة ما قبل الاختبار ، في حين تطرق المبحث الثالث الى التحليل الاحصائي للتباين في مدى اهتمام المصارف التجارية العراقية والاماراتية في تحمل اختبارات الضغط المصرفي ، وقد تم ترميز المؤشرات المعتمدة لمتغيرات الدراسة لغرض التحليل وكما هو مبين في الجدول (7) :

الجدول (7) يوضح ترميز المؤشرات المعتمدة لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	المؤشرات	المعادلة	الرمز الرئيسي	الرمز الفرعي
اختبارات الجهد	نسبة الديون المعدومة	حجم الديون المعدومة / احمالي القروض	X	X_1
	نسبة الديون المتعثرة	حجم الديون المتعثرة / اجمالي القروض		X_2
	نسبة انخفاض الصرف	100/ نسبة انخفاض الصرف × الموجودات الاجنبية		X_3
	نسبة انخفاض الفائدة	نسبة انخفاض الفائدة / 100 × سعر الفائدة		X_4
	نسبة سحوبات الودائع للخارج	نسبة سحوبات الودائع / 100 × ودائع المطلوبات		X_5
السيولة	نسبة السيولة النقدية	اجمالي المحفظة النقدية / اجمالي الودائع	Y_1	Y_{11}
	نسبة السيولة القانونية	الاحتياطيات الأولية والثانوية / اجمالي الودائع		Y_{12}
الربحية	ROE	صافي الربح / حقوق الملكية	Y_2	Y_{21}
	ROD	صافي الربح / اجمالي الودائع وما في حكمها		Y_{22}
الأمان	نسبة حقوق الملكية	حقوق الملكية / اجمالي الموجودات	Y_3	Y_{31}
	نسبة الكفاية – بازل 2	راس المال / الموجودات المرجحة بالمخاطر		Y_{32}
القيمة السوقية	ربحية السهم	صافي الربح / الأسهم المصدرة	Y_4	Y_{41}
	حصة السهم بعد التوزيع	الأرباح الموزعة / الأسهم المصدرة		Y_{42}
	سعر الاغلاق للسهم			Y_{43}

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة

المبحث الأول

تحليل المؤشرات المعتمدة للمصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة

اولاً : تحليل السيولة في المصارف العراقية والاماراتية :-

لقد تم استخدام نوعان من اهم نسب السيولة المصرفية هما نسبة السيولة النقدية ونسبة السيولة القانونية من بين جملة من نسب السيولة كنسب الاحتياطي القانوني والتداول والتوظيف وغيرها ، اذ تم اعتمادهما كونهما تحققان لنا نتيجة تبين امتلاك المصارف للأرصدة النقدية والاحتياطيات الأولية والثانوية وقدرتها في مواجهة سحوبات المودعين لودائعهم ، وقد أظهرت نتائج تحليل البيانات باستخدام نسب السيولة النقدية والقانونية للمصارف التجارية العراقية والاماراتية في الجداول (8) و (9) وهي كالاتي :

1- تحليل السيولة في المصارف العراقية عينة الدراسة :

جدول(8) تحليل السيولة للمصارف العراقية عينة الدراسة للفترة (2005-2015) **(نسبة مئوية %)**

ت	اسم المصرف	السيولة النقدية			السيولة القانونية		
		المتوسط	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط	الحد الاعلى	الحد الأدنى
1-	بغداد التجاري	%71	%97	%51	%101	%126	%95
2-	التجاري العراقي	%97	%161	%27	%232	%416	%144
3-	الشرق الأوسط العراقي	%70	%98	%38	%91	%111	%74
4-	الاستثمار العراقي	%102	%139	%43	%117	%154	%86
5-	المتحد للاستثمار	%76	%151	%19	%83	%179	%26
6-	الأهلي العراقي	%144	%209	%98	%165	%263	%116
7-	الائتمان العراقي	%68	%111	%49	%157	%303	%102
	لجميع المصارف العراقية	%90	%209	%19	%135	%416	%26

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة من التقارير المالية السنوية لهيئة الأوراق المالية العراقية والمصرف ذاته

تشير البيانات الواردة في الجداول (1-7) في الملحق الاحصائي الى ارتفاع حجم محفظة النقد (نقد في الصندوق ولدى البنك المركزي والمصارف الأخرى) من بين مكونات اجمالي الموجودات لكافة المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة خلال الفترة (2005-2015) ، وكانت تشكل المرتبة الأولى مقابل فقرات القروض والاستثمارات المالية والأوراق التجارية والمدينون , اذ

بلغ اعلى حجم للمحفظة النقدية لمصرف لبغداد التجاري حوالي (992,408) مليار دينار في العام 2014 وادنى مبلغ كان حوالي (160,943) مليار دينار للعام 2017 وهذا ما نلحظه لباقي المصارف في جداول الملحق الاحصائي . وعلى الرغم من امتلاك المصارف من كفاءة في السيولة ومقدرة عالية على الوفاء بالتزاماتها المالية في الاجال المحددة الا ان ذلك انعكس سلباً على ربحية المصارف بفعل احتفاظ تلك المصارف لمستويات عالية من المصارف كجزء من سياسة الحيطة والحذر إزاء الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية غير المستقرة في البلد الامر الذي جعلها تفقد الكثير من فرص التوظيف في الأنشطة الائتمانية والاستثمارية ومن ثم تدني العوائد المتحققة لها ، وهذا ما تشير له نتائج تحليل النسب المعتمدة لمتغير السيولة (Y) في الجدول (8) لمعظم سنوات الفترة وكذلك متوسط نسب السيولة على مستوى المصارف ، فقد سجلت اعلى نسبة للسيولة النقدية (Y_1) في المتوسط خلال الفترة كانت حوالي (209%) من نصيب المصرف الأهلي العراقي وادنى نسبة كانت حوالي (97%) لمصرف بغداد التجاري ، في حين بلغ الوسط الحسابي للسيولة النقدية على مستوى المصارف السبعة حوالي (90%) ما بين الحد الأعلى البالغ (209%) والحد الأدنى (19%) ، وتعكس تلك النسب في المتوسط سواء اكانت خلال الفترة او على مستوى المصارف الحجم المرتفع للنقد السائل في الصندوق او لدى البنك المركزي او لدى المصارف لجميع المصارف عينة الدراسة وهذا يعطي المقدرة المالية لتلك المصارف على الوفاء بالتزاماتها إزاء سحوبات المودعين وكذلك تلبية الاحتياجات الائتمانية للزبائن، ولكن في الوقت ذاته ستحرم المصارف من توظيف أموالها في الفرص الائتمانية والاستثمارية وبالتالي تدني ربحيتها نتيجة الأوضاع السياسية والأمنية غير المستقرة في الداخل العراقي . فيما سجل اعلى متوسط للسيولة القانونية (Y_2) خلال الفترة كان حوالي (232%) لمصرف الشرق الأوسط العراقي وادنى متوسط كان من نصيب المصرف المتحد للاستثمار والبالغ حوالي (83%) أي كان المتوسط للسيولة القانونية ما بين (416%) كحد اعلى لمصرف الشرق الأوسط العراقي وبين (26%) كحد ادنى للمصرف المتحد للاستثمار ، بينما بلغ متوسط السيولة القانونية على مستوى المصارف حوالي (135%) أي ما بين (416%) كحد اعلى و (26%) كحد ادنى وهذا ما نلحظه في الجدول (8) ، اذ تعكس تلك النسب الحجم المرتفع للاحتياطيات الأولية والثانوية المحتفظ بها من قبل معظم المصارف عينة الدراسة مما ينعكس سلباً على العوائد المتحققة على الرغم من ارتفاع مقدرة المصارف المالية في مواجهة سحوبات المودعين .

2- تحليل السيولة في المصارف الاماراتية عينة الدراسة :

جدول(9) تحليل السيولة للمصارف الاماراتية عينة الدراسة للفترة (2005-2015)

ت	اسم المصرف	السيولة النقدية			السيولة القانونية		
		المتوسط	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط	الحد الاعلى	الحد الأدنى
1-	مصرف المشرق	%24	%42	%7	%32	%58	%12
2-	أبو ظبي الوطني	%21	%45	%4	%22	%46	%5
3-	المصرف العربي المتحد	%12	%26	%7	%22	%34	%15
4-	مصرف راس الخيمة	%14	%21	%8	%22	%32	%11
5-	مصرف الخليج الأول	%12	%17	%6	%23	%31	%13
6-	مصرف الاتحاد الوطني	%10	%24	%3	%22	%38	%13
7-	ام القيوين الوطني	%24	%59	%6	%37	%68	%14
	لجميع المصارف رالاماراتية	%17	%59	%3	%26	%68	%5

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة من التقارير المالية السنوية للبنك المركزي الاماراتي والمصرف ذاته

تشير البيانات الواردة في الجداول (8-14) في الملحق الاحصائي والمتعلقة بالمصارف الإماراتية عينة الدراسة الى انخفاض حجم رصيد النقد (المحفظة النقدية) لكافة المصارف وارتفاع حجم فقرات القروض والتسليفات والاستثمارات المالية على طول الفترة المختارة بعكس المصارف العراقية ، مما يعكس زيادة فرص التوظيف الاستثماري والائتماني لدى المصارف الإماراتية وانخفاض حجم الأرصدة النقدية التي تحتفظ بها وهذا ما تؤكده نتائج تحليل مؤشرات السيولة المعتمدة في الجدول (9) ، اذ سجل اعلى متوسط للسيولة النقدية للفترة (2005-2015) كان من نصيب مصرفي المشرق وام القيوين الوطني والبالغ حوالي (24%) وادنى متوسط بلغ حوالي (12%) للمصرف العربي المتحد ، في حين سجل متوسط السيولة النقدية على مستوى المصارف حوالي (17%) أي ما بين النسبة (59%) كحد اعلى والنسبة (3%) كحد ادنى ، فيما سجل اعلى متوسط للسيولة القانونية خلال الفترة المختارة حوالي (37%) وكان من نصيب مصرف ام القيوين الوطني وادنى متوسط كان من نصيب أبو ظبي الوطني والمصرف العربي المتحد وراس الخيمة والاتحاد الوطني والبالغ حوالي (22%) ، في حين بلغ الوسط الحسابي للسيولة القانونية على مستوى المصارف حوالي (26%) أي ما بين النسبة (68%) كحد اعلى والنسبة (5%) كحد ادنى ، وتعكس تلك النسب خلال الفترة او على مستوى المصارف الحجم المنخفض للرصيد النقدي المحتفظ به وحجم التوظيف العالي للاموال في الأنشطة الائتمانية والاستثمارية لدى المصارف

الإماراتية بالمقارنة مع المصارف العراقية عينة الدراسة وهذا ما نلحظه في الجداول (8-14) في الملحق الاحصائي والجدول (9) .

ثانياً : تحليل الربحية في المصارف العراقية والاماراتية :-

اشرنا فيما سبق بوجود عدة مقاييس لتقييم كفاءة المصرف في كيفية إدارة ربحيته مثل (ROE) و (ROA) و (ROD) و (ROR) ، وقد تم اعتماد نسبتان كمؤشران معتمدان لتحليل متغير الربحية في المصارف عينة الدراسة وهما (ROE) و (ROD) كونهما تحققان لنا النتائج المرجوة فيما يتعلق بالعوائد المتحققة من استخدام مصدر التمويل الداخلي (حقوق الملكية) ومصدر التمويل الخارجي (الودائع) ، وقد أظهرت نتائج تحليل البيانات باستخدام نسب الربحية في المصارف التجارية العراقية والاماراتية عينة الدراسة في الجداول (10) و (11) وهي كالاتي :

1- تحليل الربحية في المصارف العراقية عينة الدراسة للفترة :

جدول(10) تحليل الربحية للمصارف العراقية عينة الدراسة للفترة (2005-2015)

ت	اسم المصرف	ROE			ROD		
		المتوسط	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط	الحد الاعلى	الحد الأدنى
1-	بغداد التجاري	%23	%30	%2	%3	%9	%0.6
2-	التجاري العراقي	%5	%14	%1	%6	%17	%1
3-	الشرق الأوسط العراقي	%14	%38	%1	%3	%4	%1
4-	الاستثمار العراقي	%10	%21	%1	%6	%11	%0.3
5-	المتحد للاستثمار	%9	%17	%2	%8	%21	%3
6-	الأهلي العراقي	%4	%10	%0.8	%4	%10	%0.8
7-	الائتمان العراقي	%13	%36	%3	%5	%8	%2
لجميع المصارف العراقية		%11	%38	%0.8	%3	%21	%0.3

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة من التقارير المالية السنوية لهيئة الأوراق المالية العراقية والمصرف ذاته

كما مبين في البيانات الواردة في الجداول (1-7) في الملحق الاحصائي والمتعلقة بالمصارف العراقية عينة الدراسة والتي تعكس عدم تناسب الأرباح المتحققة خلال الفترة المختارة مع حجم ما تمتلكه المصارف من سيولة نقدية للاسباب المشار لها سلفاً ،اذ بلغ اعلى صافي دخل كان حوالي (32,067) مليار دينار في العام 2013 في حين بلغ ادنى صافي دخل كان حوالي (2,004) مليار دينار في العام 2005 ، وهذا ما تؤكده نتائج تحليل النسب المعتمدة لتحليل الربحية (Y_2) في المتوسط خلال الفترة ، اذ بلغ اعلى متوسط لنسبة (ROE) خلال الفترة المختارة كان حوالي

(23%) لمصرف بغداد التجاري وادنى متوسط بلغ حوالي (4%) للمصرف الأهلي العراقي ، بينما بلغ الوسط الحسابي لنسبة (ROE) على مستوى المصارف السبعة عينة الدراسة حوالي (11%) ما بين نسبة الحد الأعلى (38%) والحد الأدنى (0.8%) , وتظهر هذه النسب تدني العوائد المتحققة الناجمة عن توظيف التمويل الداخلي وبالتالي ضعف استخدام حقوق الملكية في المجالات الائتمانية والاستثمارية ، في حين سجل اعلى متوسط لنسبة (ROD) كان حوالي (8%) وادنى متوسط بلغ حوالي (3%) خلال الفترة المختارة ، فيما بلغ الوسط الحسابي لنسبة (ROD) على مستوى المصارف كان حوالي (3%) أي ما بين الحد الاعلى للنسبة والبالغة حوالي (21%) والحد الأدنى البالغة حوالي (0.6%) ، وتظهر نتائج تحليل (ROD) للمصارف العراقية عينة الدراسة عن تدني العوائد المتحققة من استخدام الودائع (تمويل خارجي) وكما هو مبين في الجدول (10) .

2- تحليل ربحية المصارف الاماراتية عينة الدراسة للفترة :

جدول(11) تحليل الربحية للمصارف الاماراتية عينة الدراسة للفترة (2005-2015)

ت	اسم المصرف	ROE			ROD		
		المتوسط	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط	الحد الاعلى	الحد الأدنى
1-	مصرف المشرق	%14	%42	%7	%3	%7	%0.1
2-	أبو ظبي الوطني	%18	%35	%12	%7	%11	%3
3-	المصرف العربي المتحد	%17	%22	%14	%5	%6	%3
4-	مصرف راس الخيمة	%25	%31	%18	%5	%7	%4
5-	مصرف الخليج الاول	%14	%20	%14	%5	%6	%3
6-	مصرف الاتحاد الوطني	%14	%22	%10	%3	%4	%2
7-	ام القيوين الوطني	%12	%19	%6	%5	%12	%3
	لجميع المصارف الاماراتية	%16	%42	%6	%5	%12	%0.1

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة من التقارير المالية السنوية للبنك المركزي الاماراتي والمصرف ذاته

تظهر البيانات الواردة للجداول (8-14) في الملحق الاحصائي الى ارتفاع الدخل الصافي لجميع المصارف الإماراتية عينة الدراسة خلال الفترة بما يقرب من (50%)غي من رصيد النقدية بعكس المصارف العراقية مما يشير الى تنامي استخدامات تلك المصارف لاموالها الداخلية والخارجية في عملياتها الاستثمارية والائتمانية والتشغيلية ، اذ بلغ اعلى صافي دخل حوالي (2,402) مليار درهم في العام 2015 وادنى صافي دخل بلغ حوالي (0,803) مليون درهم للعام 2010 ، وما يؤيد تنامي الربحية لتلك المصارف ما تظهره نتائج تحليل النسب المعتمدة لمتغير الربحية وكما هو مبين في الجدول (11) ، اذ سجل اعلى متوسط لنسبة (ROE) خلال الفترة كان

حوالي (25%) لمصرف راس الخيمة وادنى متوسط كان حوالي (12%) لمصرف ام القيوين الوطني ، في حين بلغ الوسط الحسابي لنسبة (ROE) على مستوى المصارف حوالي (16%) أي ما بين الحد الأعلى للنسبة والبالغة (42%) والحد الأدنى (6%) ، وتعكس النسب ارتفاع العوائد الناجمة من استخدامات الأموال الداخلية ، في حين سجل اعلى متوسط لنسبة (ROD) خلال الفترة المختارة كان حوالي (7%) وادنى متوسط كان حوالي (3%) بينما سجل الوسط الحسابي للنسبة على مستوى المصارف كان حوالي (5%) أي ما بين الحد الأعلى للنسبة البالغة (12%) والحد الأدنى (0.1) ، ويشير التحليل الى انخفاض الربحية المتحققة من استخدام الودائع وهذا ما نلحظه في الجدول (11) .

ثالثاً: تحليل الامان في المصارف التجارية العراقية والاماراتية

اشرنا فيما سبق بان قياس متانة راس مال المصرف في مدى قدرته على مواجهة الخسائر المتحققة التي يتعرض لها المصرف في جال انخفاض قيم الموجودات المتداولة او الثابتة وتأمين سيولتها من خلال مجموعة من المقاييس أهمها نسبة راس المال الممتلك الى الودائع وما في حكمها والى اجمالي الموجودات وغيرها وتم ذكرها في الاطار النظري الا اننا استخدمنا اثنان من النسب كونهما يظهران مقدرة راس المال الداخلي للمصارف في تغطية انخفاض قيم أي بند من بنود الموجودات إضافة الى المقدرة المالية لراس المال الأساسي والتنظيمي في تغطية الموجودات الموزونة بالمخاطر وفق بازل 2 وهي كالاتي :

1- $\frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{اجمالي الموجودات}} \times 100$

2- نسبة الكفاية وفق معيار بازل 2

وقد أظهرت نتائج تحليل البيانات باستخدام نسب الامان في المصارف التجارية العراقية والاماراتية عينة الدراسة في الجداول (12) و (13) وهي كالاتي :

1- تحليل الأمان في المصارف العراقية عينة الدراسة للفترة :

جدول(12) تحليل الامان للمصارف العراقية عينة الدراسة للفترة (2005-2015)

ت	اسم المصرف	حقوق الملكية / اجمالي الموجودات			كفاية راس المال – بازل 2		
		المتوسط	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط	الحد الاعلى	الحد الأدنى
1-	بغداد التجاري	%17	%21	%12	%59	%74	%37
2-	التجاري العراقي	%47	%66	%31	%344	%760	%115
3-	الشرق الأوسط العراقي	%21	%45	%9	%54	%109	%33
4-	الاستثمار العراقي	%34	%51	%19	%68	%149	%51
5-	المتحد للاستثمار	%36	%55	%26	%16	%22	%13

6-	الأهلي العراقي	%48	%62	%31	%150	%197	%112
7-	الائتمان العراقي	%29	%46	%9	%179	%314	%53
لجميع المصارف العراقية		%33	%66	%9	%124	%760	%13

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة من التقارير المالية السنوية لهيئة الأوراق المالية العراقية والمصرف ذاته

كما هو موضح في نتائج تحليل المؤشرات المعتمدة لمتغير الأمان (Y_3) للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة في الجدول (12) ، اذ تشير تلك النتائج بان اعلى متوسط لنسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات خلال الفترة المختارة كان حوالي (48%) للمصرف الأهلي العراقي وادنى متوسط كان من نصيب بغداد التجاري والبالغ حوالي (17%) ، في حين سجل الوسط الحسابي للنسبة على مستوى المصارف حوالي (33%) أي ما بين الحد الأعلى للنسبة والبالغ (66%) والحد الأدنى البالغ (9%) ، فيما سجل اعلى متوسط لنسبة كفاية راس المال وفق مقررات بازل 2 خلال الفترة حوالي (344%) للمصرف التجاري العراقي وادنى متوسط كان من نصيب المصرف المتحد للاستثمار والبالغ حوالي (16%) ، في حين بلغ الوسط الحسابي لكفاية راس المال على مستوى المصارف السبعة حوالي (124%) ما بين الحد الأعلى للنسبة والبالغة حوالي (124%) والحد الأدنى البالغة (13%) ، ويتضح من خلال نتائج التحليل ارتفاع متانة رؤوس معظم المصارف العراقية عينة الدراسة بنسب تفوق معايير بازل (2) بنسبتها البالغة 8% وحتى نسبة بازل 3 البالغة 11% فضلاً عن تجاوزها نسب قانون المصارف وتعليمات البنك المركزي البالغة (12%) و (15%) على التوالي ويعود السبب الى اعتماد معظم المصارف عينة الدراسة سياسة الحيطة والحذر في توظيفات الأموال نتيجة انعدام الاسقرار السياسي والأمني والاقتصادي الداخلي الامر الذي دفع اغلب أدارات المصارف للاحتفاظ بمستويات مرتفعة من النقد السائل لدى صناديقها والمصارف والبنك المركزي العراقي وكما هو مبين في الجداول (1-7) في الملحق الاحصائي .

2- تحليل الأمان في المصارف الاماراتية عينة الدراسة :

جدول(13) تحليل الامان للمصارف الاماراتية عينة الدراسة للفترة (2005-2015)

ت	اسم المصرف	حقوق الملكية / اجمالي الموجودات			كفاية راس المال – بازل 2		
		المتوسط	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط	الحد الاعلى	الحد الأدنى
1-	مصرف المشرق	%15	%18	%11	%19	%23	%14
2-	أبو ظبي الوطني	%10	%11	%8	%17	%23	%11
3-	المصرف العربي المتحد	%18	%24	%11	%16	%22	%15
4-	مصرف راس الخيمة	%17	%22	%14	%18	%27	%12
5-	مصرف الخليج الاول	%18	%30	%14	%21	%37	%14

6-	مصرف الاتحاد الوطني	%15	%18	%12	%19	%24	%12
7-	ام القيوين الوطني	%27	%37	%20	%23	%35	%15
لجميع المصارف الاماراتية		%17	%37	%8	%19	%37	%11

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة من التقارير المالية السنوية للبنك المركزي الاماراتي والمصرف ذاته

كما يلحظ من تحليل نسب الأمان المعتمدة لمتغير الدراسة (الأمان) في الجدول (13) للمصارف التجارية الإماراتية عينة الدراسة بأن اعلى متوسط لنسبة حقوق الملكية الى اجمالي الموجودات قد سجلته المصارف خلال الفترة المختارة بلغ حوالي (27%) والذي كان من حصة مصرف ام القيوين وادنى متوسط بلغ جوالي (10%) لمصرف أبو ظبي الوطني ، فيما سجل الوسط الحسابي للنسبة على مستوى المصارف (17%) أي ما بين الحد الأعلى للنسبة البالغ (37%) والحد الأدنى البالغ (8%) ، في حين بلغ اعلى متوسط لنسبة كفاية راس المال – بازل 2 حوالي (23%) لمصرف ام القيوين وادنى متوسط للنسبة بلغ جوالي (16%) بينما بلغ الوسط الحسابي للنسبة على مستوى المصارف حوالي (19%) كوسط ما بين الحد الأعلى للنسبة البالغة حوالي (37%) والحد الأدنى (11%) ، ويتبين من خلال نتائج تحليل المؤشرات المعتمدة الارتفاع الطفيف جداً لنسب الكفاية فوق المعايير الدولية والمحلية لمعظم المصارف عينة الدراسة مما يعكس التنامي في توظيف الأموال وتدني حجوم الأموال التي تحتفظ بها المصارف وبالتالي سينعكس ذلك في زيادة العوائد وفي الوقت ذاته تحقق الأمان من خلال الاحتفاظ غير المفرط بنسب كفاية تتوافق مع متطلبات بازل 2 وحتى بازل 3 فضلاً عن معايير الكفاية المحلية وهذا ما نلحظه في الجدول (13) .

رابعاً : تحليل القيمة السوقية في المصارف العراقية والاماراتية :-

تعتمد الأدارات المالية في قياس مدى تأثير أداء شركاتها على أسعار أسهمها العادية في السوق المالي على عدد من النسب السوقية لاسيما وان الهدف الأساسي للإدارة المالية للشركة هو تعظيم ثروة المساهمين عن طريق تعظيم القيمة السوقية للسهم ومن بين هذه النسب هي (ربحية السهم الواحد ، والسعر الجاري للسهم الى ربحية السهم ، ونصيب السهم بعد التوزيع ، ونسبة عائد المقسوم وغيرها) الا ان الباحث استخدم اثنان من تلك النسب وهما ربحية السهم الواحد ونصيب السهم بعد التوزيع وهي نسب تهم المستثمر بشكل كبير وتحدد قراره الاستثماري وقد أظهرت نتائج تحليل البيانات باستخدام نسب القيمة السوقية في المصارف التجارية العراقية والاماراتية عينة الدراسة في الجداول (14) و (15) وهي كالاتي :

1- تحليل القيمة السوقية في المصارف العراقية عينة الدراسة :

جدول(14) تحليل القيمة السوقية للمصارف العراقية عينة الدراسة للفترة (2005-2015) (دينار)

ت	اسم المصرف	ربحية السهم الواحد			حصة السهم بعد التوزيع			سعر الاغلاق للسهم		
		المتوسط	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط	الحد الاعلى	الحد الأدنى	المتوسط	الحد الاعلى	الحد الادنى
1-	بغداد التجاري	0.15	0.37	0.01	0.09	0.11	0.08	2.50	6.40	1.17
2-	التجاري العراقي	0.06	0.22	0.01	0.04	0.06	0.01	1.20	2.00	0.41
3-	الشرق الأوسط العراقي	0.54	1.09	0.33	0.03	0.05	0.01	1.94	5.80	0.51
4-	الاستثمار العراقي	0.12	0.27	0.01	0.11	0.14	0.09	1.33	3.90	0.68
5-	المتحد للاستثمار	0.11	0.27	0.05	0.05	0.11	0.02	1.91	9.90	0.37
6-	الأهلي العراقي	1.40	0.15	0.09	0.05	0.09	0.01	1.13	3.95	0.55
7-	الائتمان العراقي	0.18	0.49	0.03	0.04	0.06	0.01	4.59	18.75	0.59
	لجميع المصارف العراقية	0.36	1.09	0.01	0.06	0.14	0.01	2.08	18.75	0.37

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة من التقارير المالية السنوية لهيئة الأوراق المالية العراقية والمصرف ذاته

يتضح من نتائج تحليل المؤشرات المعتمدة لمتغير القيمة السوقية (y_3) للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة في الجدول (14) بانه اعلى متوسط لنسبة ربحية السهم الواحد سجلته المصارف خلال الفترة (2005-2015) بلغ حوالي (140%) أي ما يعادل (1.400) دينار للمصرف الأهلي العراقي وادنى متوسط كان حوالي (6%) أي ما يعادل (60) فلس للمصرف التجاري العراقي ، في حين بلغ الوسط الحسابي لنسبة ربحية السهم الواحد على مستوى المصارف حوالي (36%) أي ما يعادل (360) فلس ما بين الحد الأعلى للنسبة والبالغ حوالي (190%) والحد الأدنى والبالغ حوالي (1%) . كما بلغ اعلى متوسط لحصة السهم بعد التوزيع خلال الفترة حوالي (11%) ويعادل (110) فلس لمصرف الاستثمار العراقي وادنى متوسط كان من نصيب الشرق الأوسط العراقي والبالغ حوالي (3%) أي ما يعادل (30) فلساً ، فيما بلغ الوسط الحسابي لحصة السهم بعد التوزيع على مستوى المصارف حوالي (6%) وما يعادل (60) فلس ما بين اعلى حد للنسبة كانت حوالي (14%) وادنى حد لها حوالي (1%) . كما سجل اعلى متوسط لسعر اغلاق السهم خلال الفترة كان حوالي (459%) أي ما يعادل (4.590) دينار لمصرف الائتمان العراقي وادنى متوسط كان حوالي (120%) ما يعادل (1.200) دينار للمصرف التجاري العراقي ، في حين بلغ الوسط الحسابي لسعر اغلاق السهم على مستوى المصارف السبعة حوالي

(208%) ما يعادل (2.080) دينار ما بين الحد الأعلى للسعر والبالغ حوالي (1875%) والحد الأدنى (17%) وكما هو مبين في الجدول (14) .

2- تحليل القيمة السوقية في المصارف الإماراتية عينة الدراسة :

جدول(15) تحليل القيمة السوقية للمصارف الاماراتية عينة الدراسة للفترة (2005-2015) (درهم)

ت	اسم المصرف	ربحية السهم الواحد			حصة السهم بعد التوزيع			سعر الاغلاق للسهم		
		المتوسط	الحد الاعلى	الحد الادنى	المتوسط	الحد الاعلى	الحد الأدنى	المتوسط	الحد الاعلى	الحد الادنى
1-	مصرف المشرق	1.22	2.30	0.50	0.25	0.40	0.10	145.25	308.00	55.00
2-	أبو ظبي الوطني	1.47	2.70	1.00	0.29	0.40	0.10	17.51	58.45	8.05
3-	المصرف العربي المتحد	0.32	0.54	0.24	0.17	0.25	0.10	6.19	10.00	3.08
4-	مصرف راس الخيمة	0.76	0.92	0.35	0.40	0.50	0.30	6.69	11.00	3.75
5-	مصرف الخليج الاول	1.74	2.49	1.07	0.67	1.00	0.20	16.31	24.30	9.15
6-	مصرف الاتحاد الوطني	0.72	1.06	0.56	0.13	0.35	0.09	5.71	15.00	2.89
7-	ام القيوين الوطني	0.25	0.50	0.10	0.10	0.10	0.10	4.19	8.40	1.85
	لجميع المصارف الاماراتية	0.92	2.70	0.10	0.28	1.00	0.09	31.22	308.00	1.85

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة من التقارير المالية السنوية للبنك المركزي الاماراتي والمصرف ذاته

نلحظ من نتائج تحليل المؤشرات المعتمدة لمتغير القيمة السوقية في الجدول (15) بانه اعلى متوسط لربحية السهم الواحد سجلته المصارف الإماراتية عينة الدراسة على طول الفترة المختارة كان حوالي (174%) أي ما يعادل (1.740) درهم اماراتي وادنى متوسط بلغ حوالي (25%) ما يعادل (0.250) درهم ، في حين بلغ الوسط الحسابي لربحية السهم الواحد على مستوى المصارف حوالي (92%) ما بين اعلى حد للنسبة والبالغ حوالي (270%) وادنى حد حوالي (10%) ، فيما سجل اعلى متوسط لحصة السهم بعد التوزيع على طول الفترة حوالي (67%) أي ما يعادل (0.670) درهم وادنى متوسط للحصة كان حوالي (10%) في حين بلغ الوسط الحسابي للحصة على مستوى المصارف حوالي (28%) ما بين الحد الأعلى للنسبة والبالغ حوالي (100%) والحد الأدنى (9%) , كما سجل اعلى متوسط لسعر أغلاق السهم للمصارف عينة الدراسة على طول الفترة المختارة حوالي (145.250) درهم وادنى متوسط للسعر كان حوالي (4.190) درهم ، فيما بلغ الوسط الحسابي لسعر اغلاق السهم على مستوى المصارف حوالي (31.220) درهم ما بين الحد الأعلى للسعر (308.00) درهم والحد الأدنى البالغ حوالي (1.850) درهم .

خامساً:المقارنة بين المصارف التجارية العراقية والاماراتية للفترة(2005 2015)

الغاية من قيام الباحث عمل مقارنة لنتائج تحليل المؤشرات المعتمدة لمتغيرات الدراسة في الجداول السابقة بين المصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة هو الوصول الى مدى تحقق اهداف الدراسة من حيث مستوى أداء المصارف عينة الدراسة في تحقيق أهدافها في السيولة والربحية والأمان وكذلك التعرف على مدى حاجة المصارف العراقية عينة الدراسة خصوصاً والمصارف العراقية عامة الى تطبيقات اختبارات الضغط المصرفي فضلاً عن معرفة العلاقات الرابطة بين الأهداف المصرفية والقيمة السوقية للمصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة وها ما نلحظه في الجدول (16) وكما يأتي :

الجدول (16) المقارنة بين المصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة للفترة (2005– 2015) .

المؤشرات المالية	أنواع النسب (%)	المصارف التجارية العراقية			المصارف التجارية الاماراتية		
		متوسط المصارف	الحد الاعلى	الحد الادنى	متوسط المصارف	الحد الاعلى	الحد الأدنى
مؤشرات السيولة	السيولة النقدية	%90	%209	%19	%17	%59	%3
	السيولة القانونية	%135	%416	%26	%26	%68	%5
مؤشرات الربحية	ROE	%11	%38	%0.8	%16	%42	%6
	ROD	%3	%21	%0.6	%5	%12	%0.1
مؤشرات الأمان	حقوق الملكية / اجمالي الموجودات	%33	%66	%9	%17	%37	%8
	كفاية راس المال / بازل 2	%124	%760	%13	%19	%37	%11
مؤشرات القيمة السوقية	ربحية السهم الواحد	0.36	1.90	0.01	0.92	2.70	0.10
	حصة السهم بعد التوزيع	0.06	0.14	0.01	0.28	1.00	0.09
	سعر الاغلاق للسهم	2.08	18.75	0.17	31.22	308.00	1.85

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصارف التجارية العراقية والاماراتية عينة الدراسة للفترة (2005–2015)

نلحظ من نتائج تحليل البيانات والمؤشرات المعتمدة لمتغيرات الدراسة في الجدول (16) للمصارف عينة الدراسة بان المصارف العراقية عينة الدراسة سجلت مستويات مرتفعة من نسب السيولة النقدية والقانونية في المتوسط بالمقارنة مع متوسط نسب السيولة لدى المصارف الإماراتية ، اذ بلغ متوسط السيولة النقدية والقانونية للمصارف العراقية حوالي (90%) و (135%) فيما بلغت النسبة في المتوسط على مستوى المصارف الإماراتية حوالي (17%) و (26%) مما تعكس هذه النسب ارتفاع حجم النقد السائل الذي تحتفظ بها المصارف العراقية مقارنة مع المصارف الإماراتية وبالتالي اثر هذا الاحتفاظ المفرط على ربحية معظم المصارف العراقية عينة الدراسة ومن ثم على مؤشرات القيمة السوقية لاسهمها في السوق المالي ، وفيما يتعلق بمقارنة مؤشرات الربحية فقد سجلت المصارف العراقية نسبة (ROE) و (ROD) في المتوسط حوالي (11%) و

(3%)على التوالي ، في حين بلغ متوسط النسب لدى المصارف الإماراتية حوالي (16%) و (5%) على التوالي لتؤشر لنا انخفاض حجم العوائد المتحققة من استخدامات حقوق الملكية والودائع لدى المصارف العراقية بالمقارنة مع المصارف الإماراتية ، فيما سجلت المصارف العراقية والاماراتية نسب امان في المتوسط تعكس حجم الاحتفاظ المفرط لراس المال الممتلك لدى المصارف العراقية مقارنة مع الإماراتية ، اذ بلغ متوسط حقوق الملكية الى الموجودات وكفاية بازل 2 للمصارف العراقية حوالي (33%) و (124%) على التوالي فيما بلغ المتوسط لدى الإماراتية حوالي (17%) و (19%) ، اذ تشير تلك النسب الى ارتفاع مؤشرات الأمان بشكل مفرط فوق نسب كفاية بازل 2 وحتى بازل 3 في حين نلحظ نسب الأمان لدى المصارف الإماراتية وفق المعايير الدولية والمحلية مع ارتفاع طفيف فوق المعايير المحددة لنسب الأمان . كذلك سجلت المصارف العراقية مستويات منخفضة من نسب ربحية السهم الواحد ونصيب السهم من التوزيع في المتوسط مقارنة ما حققته المصارف الاماراتية ليؤشر لنا مستوى الأداء لدى المصارف وانعكاس ذلك على القيمة السوقية لاسهمها في السوق المالي ، اذ بلغ متوسط نسب ربحية السهم الواحد ونصيب السهم من التوزيع للمصارف العراقية حوالي (36%) و (6%) على التوالي فيما بلغ المتوسط لدى الإماراتية حوالي (92%) و (28%) ، في حين بلغ متوسط سعر اغلاق السهم للمصارف العراقية حوالي (2.080) دينار فيما بلغ متوسط السعر لدى الإماراتية حوالي (308.00) درهم وكما هو مبين في الجدول (16) .

تظهر لنا نتائج التحليل للجداول السابقة تحقق هدف الدراسة حول تحديد مستوى أداء المصارف العراقية والاماراتية في تحقيق أهدافها في السيولة والربحية والأمان ، اذ اعتمدت المصارف العراقية سياسة الحيطة والحذر في توظيف أموالها الامر الذي دفع بمعظم اداراتها الاحتفاظ المفرط بسيولة نقدية ونسب كفاية اعلى بكثير من معاير الأمان الدولية والمحلية انعكس سلباً على أدائها وبالتالي انخفضت عوائدها ومن ثم انخفاض القيمة السوقية لاسهمها في السوق المالي بعكس المصارف الإماراتية التي اتسم أدائها بالمنظم من حيث توظيفات أموالها العالية في المجالات الاستثمارية والائتمانية والاحتفاظ غير المفرط بالسيولة ونسب الكفاية المحددة وفق المعايير الامر الذي انعكس على تحسن اداؤها ومن ثم ارتفاع عوائدها الامر الذي انعكس ايجاباً على ارتفاع السعر السوقي لاسهمها وهذا ما يحقق هدف الدراسة بوجود علاقة تأثير بين الاهداف المصرفية والقيمة السوقية للمصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة وكما هو مبين في الجدول (16) .

المبحث الثاني
تطبيق اختبارات الضغط في المصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة

اولاً: تحليل اختبارات الضغط للمتغير الواحد للمصارف العراقية والاماراتية:-

وتعرف (باختبارات الحساسية) والتي سيتم تطبيقها على نوع واحد من المخاطر المصرفية ويؤخذ بنظر الاعتبار حساسية محافظ المصارف عينة الدراسة والتغيرات التي ستحصل فيها لفترة قادمة (1-3) سنوات بعد اخضاع تلك المخاطر الى فروض سعرية ومئوية عالية الشدة (السيناريو الاسوأ) وقياس اثرها على متانة المصارف المالية في مواجهة تلك المخاطر وقدرتها في تحقيق أهدافها في السيولة والربحية والأمان وقيمة أسهمها في السوق المالي ، وقد تم تطبيق الاختبارات على بيانات العام 2015 ومقارنتها مع فترة ما قبل الاختبار ، وقد تم اختيار النسب الافتراضية من قبل الباحث مثال النسب السائدة لاختبارات الضغط في الامارات تتراوح دائماً بين (11%-14%) واما في العراق وبسبب انعدام استقرار الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية تم اختيار نسب افتراضية عالية الشدة من قيل الباحث (السيناريو الاسوأ) ،وفيما يأتي اهم المخاطر المصرفية التي ستخضع لاختبارات الضغط بأسلوب المتغير الواحد او ما يعرف (بتحليل الحساسية) للمصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة وكما هو مبين في الجدول (17) وكالاتي :

الجدول (17) المخاطر الخاضعة للاختبار وفق النسب المختارة في المصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة للعام 2015

ت	أنواع المخاطر الخاضعة للاختبار		اشكال المخاطر والفروض السعرية والمئوية
1-	اختبارات الحساسية اختبار المخاطر الائتمانية	المصارف العراقية	أ- ارتفاع مخاطر الديون المعدومة الى 50%
			ب- ارتفاع مخاطر الديون المعدومة من الديون المتعثرة الى 30%
		المصارف الإماراتية	أ- ارتفاع مخاطر الديون المعدومة الى 14%
			ب- ارتفاع مخاطر الديون المعدومة من الديون المتعثرة الى 11%
2-	اختبار مخاطر التركزات الائتمانية	المصارف العراقية	أ- ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر (2) من المقترضين الى 75%
			ب- ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر (5) من المقترضين الى 75%
			ج- ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر مقترض (قطاع الخدمات) الى 75%
		المصارف	أ- ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر (2) من المقترضين الى 14%

		الاماراتية	ب- ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر (5) من المقترضين الى 14%
			ج- ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر مقترض (قطاع الخدمات) الى 14%
3-	اختبار مخاطر السوق (اختبارالفائدة لفترة 3 سنوات قادمة)	المصارف العراقية	أ- مخاطر انخفاض سعر صرف العملة المحلية الى 30%
			ب- مخاطر انخفاض أسعار الفائدة الطويلة الاجل الى 30%
		المصارف الاماراتية	أ- مخاطر انخفاض سعر صرف العملة المحلية الى 14%
			ب- مخاطر انخفاض أسعار الفائدة الطويلة الاجل الى 14%
4-	اختبار مخاطر السيولة (لفترة 3 سنوات قادمة)	المصارف العراقية	أ- ارتفاع سحوبات ودائع قصيرة الاجل خارج المصرف الى 45%
		المصارف الاماراتية	أ- ارتفاع سحوبات ودائع قصيرة الاجل خارج المصرف الى 14%

المصدر :من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة

1- تحليل اختبار ارتفاع الديون المعدومة الى 50% في المصارف العراقية عينة الدراسة :

تبين نتائج تحليل البيانات الواردة في الجدول (18) الى حدوث تغيرات المراكز المالية للمصارف التجارية الخاصة العراقية للعام 2015 في ظل تطبيق اختبارات الضغط على احد أنواع المخاطر الائتمانية الا وهي مخاطر الديون المعدومة وارتفاعها الى 50% (السيناريو الاسوء) ، اذ ان ارتفاع تلك المخاطر وفق النسبة الافتراضية يمثل خسارة مالية لجميع المصارف عينة الدراسة من خلال ما سيحدثه من تخفيضات في اجمالي القروض والتسليفات الذي يعد بنداً رئيسياً من بنود اجمالي الموجودات وبالتالي سينخفض اجمالي الموجودات لجميع المصارف عينة الدراسة (بغداد التجاري ,التجاري العراقي , الشرق الأوسط , الاستثمار العراقي , المتحد للاستثمار , الأهلي العراقي ,الائتمان العراقي) مبلغاً مقداره حوالي (117,859 , 4,551 ,7,496 ,60,574, 162,172 ,92,021 ,0,624) مليار دينار على التوالي , كما ان الخسائر الائتمانية سيتم تغطيتها من حقوق الملكية وبالتالي انخفض حجمها هي الأخرى بمقدار تلك الديون لجميع المصارف مما ادى ذلك الى انخفاض اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية وكما هو مبين في الجدول (18) , كذلك سينخفض بند الموجودات ذات المخاطر بمقدار الديون المعدومة لجميع المصارف كون القروض والتسليفات من الموجودات ذات المخاطر وهذا ما نلحظه في الجدول (18) وبالتالي سيؤدي ذلك الانخفاض الى تدني نسبة كفاية راس المال في حال تحقق السيناريو الاسوأ علماً ان النسبة لجميع المصارف هي اعلى بكثير من نسبة بازل (8%) ونسبة البنك المركزي العراقي (15%) ونسبة قانون المصارف (12%) قبل الاختبار (السيناريو الأساسي) وبعده ولجميع المصارف , صحيح ان ان نسب كفاية راس المال بعد الاختبار انخفضت بمستويات مختلفة لجميع المصارف الا انها استمرت تلك المصارف باحتفاظها بنسب مرتفعة لكفاية راس

المال وفق المقرر في لجنة بازل وتعليمات السلطة النقدية وكما هو مبين في الجدول (18) , كما ان تطبيق السيناريو الاسوأ لم ينحصر تأثيره في تخفيض نسب الكفاية بل انتقل الى تخفيض صافي الدخل نتيجة انخفاض أسعار الفائدة ومن ثم انخفاض نسبة ربحية (ROE) بعد ان انخفضت عناصر تلك النسبة من حقوق الملكية والربح الصافي بفعل تلك الخسائر ، كذلك ايضاً ستؤدي خسائر الديون المعدومة في تخفيض سيولة المصارف عينة الدراسة بعد انخفاض اجمالي القروض الخاضعة للاختبار وهذ ما نلحظه من انخفاض نسبة السيولة بعد الاختبار ومقارنته مع ما قبل الاختبار . ونتيجة للتغيرات الحاصلة في محافظ المصارف بفعل ارتفاع خسائر الديون المعدمة وما أدى ذلك في احداث تغيرات في السيولة والربحية والأمان فان تلك التغيرات انتقلت على القيمة السوقية لاسهم المصارف بعد تأثر نسبة ربحية السهم الواحد وهذا ما نلحظه في الجدول (18). وفيما يلي طرق احتساب اختبار مخاطر الديون المعدومة لمصرف بغداد التجاري واعتماد نفس الالية لباقي المصارف وكالاتي :

<u>كيفية احتساب نتائج الاختبار لمصرف واحد (بغداد التجاري) وهكذا لباقي المصارف</u>

* 50% ×235,718=117,859 مليار دينار مقدار القروض المعدومة
* 268,488–117,859=150,629 مليار دينار متبقي راس المال الممتلك
*235,718–117,859=117,859 مليار دينار المتبقي من القروض بعد الاختبار
* 610,200–117,859=492,341 مليار دينار متبقي الموجودات ذات المخاطر
* 1,594,536–117,859=1,476,677 مليار دينار المتبقي من اجمالي الموجودات
* 1,594,536–117,859=1,476,677 مليار دينار متبقي اجمالي المطلوبات والملكية

2- تحليل اختبار ارتفاع الديون المعدومة الى 14% في المصارف الاماراتية عينة الدراسة :

تشير البيانات الواردة في الجدول (19) الى تغيرات المراكز المالية للمصارف التجارية الخاصة الاماراتية للعام 2015 قبل وبعد تطبيق اختبارات الضغط بعد اختبار مخاطر الديون المعدومة وارتفاعها الى (14%) ، ,حيث تم اخضاع خطر الديون المعدومة الى نسبة افتراضية عالية الشدة وتم تخفيضها من اجمالي القروض والتسليفات لجميع المصارف عينة الدراسة , اذ ان تطبيق الاختبار على جميع المصارف عينة الدراسة خفض اجمالي القروض والتسليفات لها بمقدار النسبة المئوية خلال العام 2015 وبلغت حجم الخسائر للمصارف (المشرق ,ابوظبي الوطني ,العربي المتحد ,راس الخيمة ,الخليج الأول ,الاتحاد الوطني ,القيوين الوطني) حوالي (28,828, 7,498, 2,194, 3,892, 20,968, 9,580 , 1,234) مليار درهم على التوالي , وبالتالي خفضت تلك الخسائر بمقدار حجمها اجمالي الموجودات والقروض والتسليفات واجمالي المطلوبات وحقوق الملكية لجميع المصارف المختارة , كذلك خفضت خسائر الديون المعدومة وفق السيناريو الاسوأ اجمالي الموجودات ذات المخاطر بمقدار حجم تلك الخسائر مما انعكس سلباً على نسبة كفاية راس المال , اذ انخفضت النسبة من حوالي (17%, 16.7% , 14,7% ,24.4% ,17.5% ,19.4 % ,34.5%) للمصارف المختارة على التوالي قبل الاختبار الى نسبة الكفاية حوالي (11% , 7% ,3.5% ,11% ,7% ,10% ,27%) , وتعكس تلك النسب بعد الاختبار الى انخفاضها في اغلب المصارف دون تعليمات بازل 2 ومصرف الامارات المركزي 12% مما ينبغي على اداراتها إعادة رسملتها لتعزيز مقدرتها المالية في مواجهة المخاطر غير المتوقعة , كما ان تلك الخسائر أدت الى حداث تغيرات في السيولة والربحية لجميع المصارف عينة الدراسة ومن ثم أدت الى تغيرات في الأسعار السوقية لاسهم المصارف بفعل تأثر نسبها ومنها نسبة ربحية السهم الواحد .

<u>احتساب نتائج اختبار المتغير الاول لمصرف واحد (المشرق) وهكذا لباقي المصارف</u>

* 14% ×53,555 = 7,498 مليار درهم مقدار ديون الرهون العقارية المعدومة

53,555 – 7,498 = 46,057 مليار درهم المتبقي من اجمالي القروض بعد الاختبار

115,157- 7,498=107,659 مليار درهم المتبقي من اجمالي الموجودات

19,178- 7,498 = 11,680 مليار درهم المتبقي من راس المال الممتلك

113,514- 7,498 =106,016 مليار درهم المتبقي من الموجودات ذات المخاطر

3- تحليل اختبار ارتفاع مخاطر الديون المعدومة من الديون المتعثرة الى 30% في المصارف العراقية عينة الدراسة :

تشير بيانات الجدول (20) الى تغيرات في محافظ المصارف عينة الدراسة بعد اخضاع بياناتها الى تطبيق اختبار ارتفاع مخاطر الديون المعدومة من الديون المتعثرة الى 30% ، اذ شملت خسائر التخفيض جميع المؤشرات المالية والمصرفية (اجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية ونسب كفاية رؤوس الأموال) , اذ بلغ حجم الخسائر بعد الاختبار للمصارف وعلى التوالي حوالي (17,779 , 4,262 , 1,747 , 0,945 , 13,667 ,2,457 , 1,134) مليار دينار , حيث ان هذه الخسائر الناجمة عن تطبيق الاختبار أدت في انخفاض اداء المصارف وبالتالي حصول تدني في نسب الكفاية والسيولة والربحية ومن ثم احداث تغيرات في القيمة السوقية لاسهم المصارف في السوق المالي بعد تأثر نسبها مثال ربحية السهم الواحد وهذا ما نلحظه في الجدول (20) ، اذ تغير السعر السوقي للاسهم لكافة المصارف عينة الدراسة من حوالي (117% , 41% ,51% , 68% , 37% ,55% ,59%) قبل الاختبار الى حوالي (58% , 35% , 46% ,67% ,33% ,42% , 55%) ما بعد الاختبار وكما هو مبين في الجدول (20) .

<u>احتساب نتائج الاختبار لمصرف واحد (بغداد التجاري) وهكذا لباقي المصارف</u>

* 30% × 59,263= 17,779 مليار دينار مقدار الديون المعدومة من الديون المتعثرة
* 268,488– 17,779= 250,709 مليار دينار المتبقي من راس المال الممتلك
* 59,263– 17,779= 41,484 مليار دينار متبقي الديون المتعثرة
* 610,200 – 17,779 = 592,421 مليار دينار متبقي الموجودات ذات المخاطر
* 235,718 – 17,779=217,939 مليار دينار المتبقي من اجمالي القروض
* 1,594,536– 17,779= 1,576,757 مليار دينار المتبقي من اجمالي الموجودات

4- تحليل اختبار ارتفاع مخاطر الديون المعدومة من الديون المتعثرة الى 11% في المصارف الاماراتية عينة الدراسة :

تظهر البيانات الواردة الجدول (21) بعد اخضاع بيانات المصارف للعام 2015 لنوع اخر من اختبارات المخاطر الائتمانية وهو اختبار ارتفاع الديون المعدومة من الديون متعثرة الى (11%) , وبتطبيق هذا السيناريو على الديون المتعثرة لجميع المصارف عينة الدراسة انخفضت تلك الديون للمصارف على التوالي من حوالي (10,711 ,41,183 , 3,134 , 5,560 , 29,954 , 13,686 , 1,763) مليار درهم الى حوالي (9,533 , 36,653 , 2,789 , 4,948 , 26,659 , 12,181 , 1,569) مليار درهم بعد الاختبار , مما سبب هذا التخفيض بعد تطبيق السيناريو الاسوأ الى تحقيق خسائر لجميع المصارف بلغت حوالي (1,178 , 4,530 , 0,345 , 0,612 , 3,295 , 1,505 , 0,848) مليار درهم على التوالي , وبالتالي أدت تلك الخسائر الى انخفاض اجمالي الموجودات وانخفاض اجمالي القروض والتسليفات وكذلك اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية بمقدار تلك الخسائر وما هو مبين في الجدول (21) , تلك التغيرات التي ادت الى احداث تغيرات في راس المال الممتلك والموجودات ذات المخاطر والسيولة والربحية , الامر الذي أدى الى انخفاض نسب كفاية راس المال لجميع المصارف من حوالي (17% , 16.7% , 14.7% ,24.4% , 17.5% ,19.4% ,34.5%) قبل الاختبار الى حوالي (16%, 15% , 13% , 22% ,16% ,18% ,33%) بعد الاختبار , صحيح كان هناك انخفاض لكن النسب جميعها تفوق نسب بازل 2 وتعليمات مصرف الامارات المركزي وكما هو مبين في الجدول المذكور , كذلك أدت الخسائر المتولدة بعد الاختبار الى تخفيض السعر السوقي للسهم من حوالي (121% ,936% , 560% , 714% ,1446% ,559% , 362%) ما قبل الاختبار الى حوالي (120% ,898% ,606% ,697% ,1402% ,542% ,349%) ما بعد الاختبار وكما يظهره الجدول (21) .

5- تحليل اختبار مخاطر التركزات الائتمانية للمصارف العراقية عينة الدراسة :

سيتم تحليل اختبار ثلاثة أنواع من مخاطر التركزات وفق نسب افتراضية عالية الشدة وكالاتي :

أ- تحليل اختبار ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر (2) من المقترضين الى 75% .

ب- تحليل اختبار ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر (5) من المقترضين الى 75% .

ج- تحليل اختبار ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر مقترض من (قطاع الخدمات) الى 75% .

أ- تحليل اختبار ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر (2) من المقترضين الى 75% .

تظهر نتائج تحليل اختبار ارتفاع الديون المعدومة من الديون المتعثرة لاكبر (2) من المقترضين الى 75% في الجدول (22) الى حدوث تغيرات في محافظ جميع المصارف عينة الدراسة بفعل الخسائر الناجمة من عدمية الديون ,اذ بلغت حجوم الديون المتعثرة لاكبر اثنين من المقترضين قبل الاختبار للمصارف على التوالي حوالي (49,892 , 3,093 , 3,750 , 1,839 , 3,576 , 13,436 , 1,120) مليار دينار , ومن ثم اخضعت تلك المبالغ الى فروض مئوية عالية الشدة ليصبح جزء كبير منها ديون معدومة ادى ذلك الى انخفاض مستويات اجمالي الموجودات والمطلوبات وراس المال الممتلك ونسب كفاية رأس المال والسيولة والربحية وتعرضها الى خسائر مالية وصلت مقاديرها لجميع المصارف الى (37,419 , 2,319 , 2,813 , 1,379 , 2,682, 10,077 , 0,840) مليار دينار على التوالي ومن ثم ادت تلك الخسائر الى احداث تغيرات في القيمة السوقية لاسهم معظم المصارف عينة الدراسة وهذا ما نلحظه في الجدول (22) , اذ انخفض السعر السوقي للسهم من حوالي (117% , 41% , 51% ,68% ,37% ,55% ,59%) ما قبل الاختبار الى حوالي (87% ,27% ,41% ,58% ,34% ,18% ,57%) ما بعد الاختبار وكما هو مبين في الجدول (22) .

احتساب نتائج الاختبار لمصرف واحد (بغداد التجاري) وهكذا لباقي المصارف

* 75% × 49,892= 37,419 مليار دينار مقدار القروض المعدومة
* 1,594,536 — 37,419= 1557,117 مليار دينار متبقي اجمالي الموجودات
* 49,892 — 37,419= 12,493 مليار دينار المتبقي من القروض المتعثرة
* 268,488 — 37,419= 231,069 مليار دينار متبقي حقوق المساهمين
* 235,718 — 37,419= 198,299 مليار دينار المتبقي من اجمالي القروض
* 610,200 — 37,419= 572,781 مليار دينار متبقي الموجودات ذات المخاطر

سعر السهم قبل الاختبار سعر السهم بعد الاختبار (مجهول)

* السعر السوق للسهم بعد الاختبار = ---------- = ----------

ربحية السهم الواحد ربحية السهم الواحد)

ب- تحليل اختبار ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر (5) من المقترضين الى 75% .

تبين نتائج تحليل البيانات الواردة في الجدول(23) المتعلقة باختبار احد انواع مخاطر التركزات الائتمانية الا وهو اختبار ارتفاع الديون المعدومة من الديون المتعثرة لاكبر (5) من المقترضين الى 75% ، اذ ان ارتفاع المخاطر ادى الى تعرض جميع المؤشرات المالية والمصرفية الى خسائر ولجميع المصارف الى حوالي (44,219 , 1,709 , 5,213 ,2,319 , 31,328 , 50,003 , 1,755) مليار دينار على التوالي , وهذه الخسائر ستنعكس سلباً على هامش الامان لبعض المصارف من خلال تدني نسب كفاية رؤوس الاموال الا انها ستبقى اعلى بكثير من النسب المقررة وفق معيار بازل (2) وتعليمات البنك المركزي العراقي وقانون المصارف , كذلك ستؤدي تلك الخسائر الى احداث تغيرات في الربحية والسيولة ومن ثم القيمة السوقية لاسهم معظم المصارف عينة الدراسة ، حيث تغير السعر السوقي لاسهم معظم المصارف من حوالي (117% , 41% , 51% ,68% ,37% ,55% ,59%) ما قبل الاختبار الى حوالي (23% ,38% ,41% , 67% ,33% , - 12% , 55%) ما بعد الاختبار وكما هو مبين في الجدول (23) .

احتساب نتائج الاختبار لمصرف واحد (بغداد التجاري) وهكذا لباقي المصارف

* 75% × 58,959 = 44,219 مليار دينار مقدار القروض المعدومة
* 235,718 — 44,219= 191,499 مليار دينار متبقي القروض والتسليفات
* 58,959 — 44,219= 14,740 مليار دينار المتبقي من القروض المتعثرة
* 268,488 — 44,219= 224,269 مليار دينار متبقي حقوق الملكية
* 1,594,536 — 44,219= 1,550,317 مليار دينار متبقي اجمالي الموجودات
* 610,200 — 44,219 = 565,981 مليار دينار متبقي الموجودات ذات المخاطر

ج- تحليل اختبار ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر مقترض من (قطاع الخدمات) الى 75% .

تشير البيانات الواردة في الجدول (24) الى تحليل نتائج اختبار ارتفاع الديون المعدومة للديون المتعثرة لاكبر قطاع اقتصادي مقترض الا وهو قطاع الخدمات الى 75% ، وقد افترضنا ان نسبة (75%) من تعثر تلك الديون ستصبح معدومة وبالتالي في حال تحقق السيناريو الاسوأ مستقبلاً فان جميع المصارف ستتعرض الى خسائر مالية ستبلغ مقاديرها (36,306 , 1,365 , 1,313 , 0,044, 3,638 , 0,079 , 0,560) مليار دينار على التوالي , وهذه الخسائر ستؤدي الى احداث تغيرات في مراكز المصارف المالية ومحافظها الاستثمارية كانخفاض مبالغ اجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية والسيولة والربحية ومن ثم القيمة السوقية لاسهم المصارف عينة الدراسة في السوق المالي وكما هو مبين في الجدول (24) ، اذ تغير السعر السوقي من حوالي (117% , 41% , 51% ,68% ,37% ,55% ,59%) ما قبل الاختبار الى حوالي (47% , 27% ,46% ,58% , 36% ,53% ,57%) ما بعد الاختبار وكما يلحظ في الجدول (24) .

احتساب نتائج الاختبار لمصرف واحد (بغداد التجاري) وهكذا لباقي المصارف

* 75% × 48,408= 36,306 مليار دينار مقدار الديون المعدومة
* 235,718 — 36,306= 199,412 مليار دينار متبقي اجمالي القروض
* 48,408 — 36,306 = 12,102 مليار دينار متبقي الديون المتعثرة
* 268,488 — 36,306= 232,182 مليار دينار متبقي راس المال الممتلك
*1,594,536 — 36,306= 1,558,230 مليار دينار متبقي اجمالي الموجودات
* 610,200 — 36,306 = 573,894 مليار دينار متبقي الموجودات ذات المخاطر

6- تحليل اختبار مخاطر التركزات الائتمانية للمصارف الإماراتية عينة الدراسة :

سيتم تحليل اختبار ثلاثة أنواع من مخاطر التركزات وفق نسب افتراضية عالية الشدة وكالاتي :

أ- تحليل اختبار ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر (2) من المقترضين الى 14% .

ب- تحليل اختبار ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر (5) من المقترضين الى 14% .

ج- تحليل اختبار ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر مقترض من (قطاع الخدمات) الى 14% .

أ- تحليل اختبار ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر (2) من المقترضين الى 14% .

نلحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول (25) تطبيق احد أنواع اختبار مخاطر التركزات الائتمانية الا وهو الديون المتعثرة لاكبر (2) من المقترضين اصبحت ديونهما افتراضاً معدومة بنسبة 14% , وبعد تطبيق السيناريو الاسوأ انخفض حجم الدين المتعثرة لجميع المصارف على التوالي من حوالي (10,175 , 39,124 , 2,977 , 5,282 , 28,456 , 13,002 , 1,675) مليار درهم قبل الاختبار الى حوالي (8,750 , 33,647 , 2,560 , 4,543 , 24,472 , 11,182 , 1,440) مليار درهم بعد الاختبار , وهذا الانخفاض سينتج خسائر لجميع المصارف بلغ حجمها على التوالي حوالي (1,425 , 5,477 , 0,417 , 0,739 , 3,984 , 1,820 , 0,235) مليار درهم , وبالتالي ستؤدي تلك الخسائر الى تخفيض اجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية واجمالي الموجودات ذات المخاطر وكما هو مبين في الجدول المذكور , الامر الذي أدى الى تخفيض نسب كفاية راس المال لجميع المصارف من حوالي (17% , 16.7% , 14.7% , 24.4% , 17.5% , 19.4% , 34.5%) قبل الاختبار الى حوالي (16% , 15% , 13% , 22% , 16% , 18% , 33%) قبل الاختبار , وعلى الرغم من الانخفاض الطفيف في مستويات نسب كفاية راس المال للمصارف كافة الا ان جميع النسب متوافقة مع المعايير الدولية والمحلية , كذلك ستؤدي تلك الخسائر ايضاً الى احداث تغيرات في مستويات السيولة والربحية ومن ثم القيمة السوقية لاسهم معظم المصارف عينة الدراسة , اذ انخفض السعر السوقي لاسهم المصارف من حوالي (121% ,936% , 560% , 714% , 1446% ,559% ,362%) ما قبل الاختبار الى حوالي (117% ,889% ,653% ,688% , 1402% ,542% , 399%) ما بعد الاختبار وكما نلحظه في الجدول (25) .

ب- تحليل اختبار ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر (5) من المقترضين الى 14% .

تشير البيانات الواردة في الجدول (26) تطبيق نوع اخر من اختبارات مخاطر التركزات الائتمانية الا وهو الديون المتعثرة لاكبر (5) من المقترضين ستصبح معدومة بنسبة 14%, فقد انخفض حجم الديون المتعثرة بعد تطبيق السيناريو الاسوأ ولجميع المصارف من حوالي (10,443 , 40,153 , 3,056 , 5,421 , 29,205 , 13,344 , 1,719) مليار درهم قبل الاختبار الى حوالي (8,981 , 34,532 , 2,628 , 4,662 , 25,116 , 11,476 , 1,478) مليار درهم بعد الاختبار , الامر الذي سيؤدي الى خلق خسائر ناجمة عن الديون المعدومة والتي ستبلغ حوالي (1,462 , 5,621 , 0,428 , 0,759 , 4,089 , 1,868 , 0,241) مليار درهم , وستؤدي تلك الخسائر الى تخفيض اجمالي الموجودات واجمالي المطلوبات وحقوق المساهمين واجمالي الموجودات ذات المخاطر بمقدار حجم الخسائر لجميع المصارف عينة الدراسة وكما هو مبين في الجدول (26) , هذه الخسائر من المؤكد ستؤدي الى تخفيض نسب كفاية راس المال لجميع المصارف من حوالي (17% , 16.7% , 14.7% , 24.4% , 17.5% , 19.4% , 34.5%) قيل الاختبار الى حوالي (16% , 15% , 13% , 22% , 16% , 18% , 33%) بعد الاختبار , وبالرغم من الانخفاض الطفيف لمستويات نسب الكفاية بعد الاختبار الا ان جميع نسب كفاية رؤوس الأموال للمصارف كافة ستبقى محافظة بما يتوائم مع معيار بازل 2 وتعليمات المصرف المركزي لدولة الامارات , ايضاً ستؤدي الخسائر غير المتوقعة الى تدني مستويات السيولة والربحية ومن ثم القيمة السوقية لاسهم معظم المصارف عينة الدراسة ، اذ انخفض السعر السوقي لاسهم المصارف من حوالي (121% ,936% , 560% , 714% , 1446% ,559% ,362%) ما قبل الاختبار الى حوالي (117% ,889% ,653% ,688% , 1392% , 542% ,349%) ما بعد الاختبار وكما هو مبين في الجدول (26) .

ج- تحليل اختبار ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة لاكبر مقترض من (قطاع الخدمات) الى 14% .

كما هو مبين في البيانات الواردة الجدول (27) حول نتائج تطبيق احد اختبارات مخاطر التركزات الائتمانية الا وهو مخاطر الديون المتعثرة لاكبر مقترض من احد القطاعات الاقتصادية المهمة الا وهو قطاع الخدمات والتي ستصبح معدومة بعد تطبيق نسبة السيناريو الاسوأ والبالغة (14%) , وبعد تطبيق الاختبار سيؤدي الى تخفيض حجم الديون المتعثرة لقطاع الخدمات للمصارف كافة من حوالي (9,640 , 37,065 , 2,821 , 5,004 , 26,958 , 12,317 , 1,587) مليار درهم قبل الاختبار الى حوالي (8,290 , 31,879 , 2,426 , 4,303 , 23,184 , 10,593 , 1,365) مليار درهم بعد الاختبار , وبالتالي سيؤدي هذا التخفيض الى خلق خسائر ستبلغ حوالي (1,350 , 5,189 , 0,395 , 0,701 , 3,774 , 1,724 , 0,222) مليار درهم على التوالي , ومن ثم ستؤدي تلك الخسائر الى تخفيضات بمقدارها في حجوم اجمالي الموجودات واجمالي المطلوبات وحقوق الملكية واجمالي الموجودات ذات المخاطر وكذلك الربحية والسيولة ومن ثم القيمة السوقية لاسهم معظم المصارف عينة الدراسة , اذ انخفضت نسب كفاية رؤوس الأموال لجميع المصارف عينة الدراسة من حوالي (17% , 16.7% , 14.7% , 24.4% , 17.5% , 19.4% , 34.5%) قبل الاختبار الى حوالي (16% , 15% , 13% , 22% ,16% , 18% , 33%) بعد الاختبار الا ان جميع النسب سوف لن تنخفض دون النسب المعيارية للجنة بازل 2 وتعليمات المصرف المركزي لدولة الامارات ، كما أدت تلك الخسائر ال تخفيض السعر السوقي للاسهم لمعظم المصارف عينة الدراسة من حوالي (121% ,936% , 560% , 714% , 1446% ,559% ,362%) ما قبل الاختبار الى حوالي (117% , 748% ,606% ,688% , 1403% , 534% , 362%) ما بعد الاختبار وكما يظهره الجدول (27) .

7- تحليل اختبار مخاطر السوق للمصارف العراقية عينة الدراسة :

سيتم تحليل اختبار نوعان من مخاطر السوق في المصارف العراقية عينة الدراسة هما :

أ- تحليل اختبار مخاطر انخفاض سعر صرف العملة المحلية الى 30% .

ب- تحليل اختبار مخاطر انخفاض أسعار الفائدة الطويلة الاجل الى 30% لثلاث سنوات قادمة .

أ- تحليل اختبار مخاطر انخفاض سعر صرف العملة المحلية الى 30% .

تشير البيانات الواردة في الجدول (28) نتائج تحليل اختبار مخاطر انخفاض سعر صرف العملة المحلية الى 30% ، الامر الذي أدى الى احداث تغيرات في المراكز المالية ومحافظ معظم المصارف عينة الدراسة ، وسيتم تخفيض النسبة من الموجودات والمطلوبات بالدولار والمقومة بالدينار العراقي ، وفي حال تحقق سيناريو انخفاض صرف الدينار مقابل الدينار على المدى القصير سيؤدي ذلك الى ارتفاع حجم الموجودات والمطلوبات بالدينار ومن ثم ارتفاع التزامات المصارف والسداد بالدولار , الامر الذي سيؤدي الى تعرض جميع المصارف الى خسائر مالية سينعكس اثرها على اجمالي الموجودات والمطلوبات وراس المال الممتلك ونسب الكفاية والربحية والسيولة ومن ثم القيمة السوقية لاسهم المصارف عينة الدراسة , اذ بلغت تلك الخسائر ولجميع المصارف على التوالي حوالي (114,380 , 13,274 , 0,048 , 18,234 , 7,913 ,5,168 , 35,220) مليار دينار , كما ان انخفاض نسب الكفاية والربحية انعكس سلباً على القيمة السوقية لاسهم المصارف ، اذ انخفض السعر السوقي للاسهم من حوالي (117% , 41% , 51% ,68% , 37% , 55% , 59%) ما قبل الاختبار الى حوالي (59% , - 25% ,- 27% , 48% ,- 2% , 23% ,- 58% ,- 169%) ما بعد الاختبار وكما يلحظ ذلك في الجدول (28) .

احتساب نتائج الاختبار لمصرف واحد (بغداد التجاري) وهكذا لباقي المصارف

* 100 — 30% = 70 مقدار الانخفاض في سعر الصرف

* 113,990 × (100÷ 70) = 162,843 مليار دينار مقدار الموجودات بالدولار بعد التخفيض

*380,878 × (100 ÷ 70) = 544,111 مليار دينار مقدار المطلوبات بالدولار بعد التخفيض

* 1,594,536 + (162,843 -113,990) = 1,643,389 مليار دينار اجمالي الموجودات بعد الاختبار

* 1,594,536 + (544,111 —380,878 — 114,380) = 1,643,389 مليار دينار اجمالي المطلوبات بعد الاختبار

* 610,200 + (162,843— 113,990) = 659,053 مليار دينار موجودات ذات المخاطر بعد الاختبار

*268,488 — 114,380 =154,108 مليار دينار حقوق الملكية بعد الاختبار

ب- تحليل اختبار مخاطر انخفاض أسعار الفائدة الطويلة الاجل الى 30% لثلاث سنوات قادمة

تشكل تقلبات أسعار اسعار الفائدة سواء اكانت منها الطويلة الاجل او القصيرة الاجل احدى أنواع مخاطر السوق التي تسبب خسائر كبيرة للمراكز المالية للمصارف ومحافظها وربحيته وملاءته المالية , والبيانات الواردة في الجدول (29) تبين نتائج تحليل اختبار مخاطر انخفاض أسعار الفائدة الطويلة الاجل الى 30% ، اذ كانت تلك التغيرات بفعل تطبيق السيناريو الاسوء على أسعار الفائدة الطويلة الاجل من خلال افتراض نسبة انخفاض مئوية عالية الشدة عليها تبلغ حوالي 30% , حيث نلحظ بعد الاختبار واجراء التخفيض على أسعار الفائدة الطويلة الاجل المتعلقة بالموجودات (الودائع والقروض طويلة الاجل) والمطلوبات (الودائع الطويلة الاجل) انخفض الدخل الصافي لجميع المصارف من (20,646 , 0,820 , 23,023 , 26,057 , 34,206 , 63,775 , 2,928) مليار دينار على التوالي الى (12,814 , 0,364 , 14,259 , 15,918 , 29,279 , 34,135 , 1,774) مليار دينار على التوالي , وبما ان الاختبار هو للتنبؤ لثلاثة سنوات قادمة فان مقدار الانخفاض (الخسائر) ستتضاعف لتلك الفترة وما يترتب على ذلك من إجراءات تتمثل بمضاعفة راس المال وكفايته على قدر فترة الاختبار للمستقبل لتعزيز قدرة المصارف في مواجهة الخسائر المحتمل وقوعها في حال تحقق السيناريو الاسوأ , اذ ان الخسائر ستؤدي الى تدني الأرباح السنوية المتوقعة وهذا ما نلحظه من خلال بيانات الجدول (29) ، اذ ان الأرباح السنوية انخفضت بمقدار انخفاض الدخل الصافي للفوائد لبعض المصارف في حين ان الانخفاض في الصافي التهم كامل الأرباح السنوية كما هو الحال لمصرف بغدار التجاري ومصرف الشرق الأوسط والمصرف الأهلي العراقي , كما خسائر الانخفاض لصافي دخل الفائدة ولفترة (3) سنوات قادمة سيؤدي الى تدني راس المال الممتلك ومن ثم انخفاض كفاية رؤوس الأموال لجميع المصارف , اذ نلحظ تدني نسب كفاية رؤوس الأموال لجميع المصارف وعلى التوالي من (45% , 137% , 79% , 148% ,69% , 116% , 70%) الى حوالي (40% ,136% , 72% ,132% , 66% ,76% ,65%) , كما انعكس انخفاض صافي الدخل الى تدني القيمة السوقية لبعض المصارف في حين تعرضت المصارف الأخرى الى خسارة كامل الارباح السنوية وهذا ما انعكس على انعدام القيمة السوقية لها وهذا ما نلحظه في الجدول (29) .

احتساب نتائج الاختبار لمصرف واحد (بغداد التجاري) وهكذا لباقي المصارف

* 100—30% = 70 مقدار انخفاض الفائدة
* 0.3 × (70 ÷ 100) = 2% سعر الفائدة بع التخفيض
* 22,118 — 9,304= 12,814 مليار دينار مقدار الانخفاض في دخل الفائدة (خسائر)
* 579,186 × 0.03 = 17,376 مليار دينار مقدار الفائدة قبل الاختبار

* 5,716 — 7,832= (2,116) مليار دينار مقدار الانخفاض للارباح السنوية بعد الاختبار
* 579,186 × 0.02 = 11,584 مليار دينار مقدار الفائدة بعد الاختبار
* 7,832 × 3 = 23,496 مليار دينار الخسائر لفترة (3) سنوات قادمة
* 268,488 — 23,496= 244,992مليار دينار المتبقي من راس المال الممتلك بعد الاختبار
* 31,923 — 11,277 = 20,646 مليار دينار صافي الدخل من الفائدة

8- تحليل اختبار مخاطر السوق للمصارف الاماراتية عينة الدراسة :

سيتم تحليل اختبار نوعان من مخاطر السوق في المصارف الاماراتية عينة الدراسة هما :

أ- تحليل اختبار مخاطر انخفاض سعر صرف العملة المحلية الى 14% .

ب- تحليل اختبار مخاطر انخفاض أسعار الفائدة الطويلة الاجل الى 14% لفترة ثلاث سنوات قادمة .

أ- تحليل اختبار مخاطر انخفاض سعر صرف العملة المحلية الى 14% .

تشير البيانات الواردة الجدول (30) الى تطبيق اختبار احد انواع مخاطر السوق الا وهو مخاطر انخفاض أسعار صرف العملة المحلية بنسبة انخفاض 14% لسعر صرف الدرهم الاماراتي مقابل الدولار على بيانات المصرف من الموجودات والمطلوبات بالدولار للعام 2015 , وهذا التخفيض سيؤدي الى زيادة حجم الموجودات والمطلوبات الاجنبية المقومة بالدرهم الاماراتي , اذ ارتفع حجم الموجودات بالدولار والمقومة بالدرهم الاماراتي ولجميع المصارف على التوالي من حوالي (23,031 , 81,313 , 4,736 , 8,111 , 45,499 , 20,377 , 2,677) مليار درهم قبل الاختبار الى (26,780 , 94,550 , 5,507 , 9,431 , 52,906 , 23,694 , 3,113) مليار درهم بعد الاختبار , في حين ارتفع حجم المطلوبات الأجنبية المقومة بالدرهم الاماراتي من حوالي (34,547 , 121,969 , 7,104 , 12,166 , 68,249 , 30,566 , 4,015) مليار درهم قبل الاختبار الى حوالي (40,171 , 141,842 , 8,260 , 14,147 , 79,359 , 35,542 , 4,669) مليار درهم بعد الاختبار , مما سوف ينتج هذا التخفيض خسائر لجميع المصارف عينة الدراسة ستبلغ حوالي (1,875 , 6,618 , 0,385 , 0,661 , 3,703 , 1,659 , 0,218) مليار درهم , وبالتالي ستؤدي الخسائر غير المتوقعة الى التخفيض المؤكد الى اجمالي الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية وزيادة حجومها مما انعكس سلباً على نسب كفاية رؤوس أموال المصارف كافة , اذ انخفضت نسب كفاية رؤوس أموال المصارف من حوالي (17% , 16.7% , 14.7% , 24.4% , 17.5% , 19.4% , 34.5%) قبل الاختبار الى حوالي (14.7% , 13% , 12% , 21% , 16.5% , 17% , 31%) بعد الاختبار ، كما ان تلك الخسائر أدت الى تخفيض سعر السهم السوقي من حوالي (121% , 936% , 560% , 714% , 1446% ,559% , 362%) ما قبل الاختبار الى حوالي (26% ، - 243% , 186% ,374% , 550% ,57% , 224%) ما بعد الاختبار وكما هو مبين في الجدول (30) .

ب- تحليل اختبار مخاطر انخفاض أسعار الفائدة الطويلة الاجل الى 14% لفترة ثلاث سنوات قادمة .

تشير البيانات الواردة في الجدول (31) الى تطبيق نوع اخر من أنواع تطبيق اختبارات مخاطر السوق الا وهو اختبار انخفاض أسعار الفائدة الطويلة الاجل سواء اكانت الفائدة مستلمة على الودائع والقروض الطويلة الاجل – الموجودات او الفائدة المدفوعة على الودائع الطويلة الاجل – المطلوبات , وسيؤدي تطبيق السيناريو الاسوأ بنسبة افتراضية مقدارها 14% ولثلاث سنوات قادمة على بيانات العام 2015 لجميع المصارف الى عدد من التغيرات في تلك البيانات أهمها أسعار الفائدة على الودائع والقروض الطويلة الاجل , اذ انخفضت أسعار الفائدة على الودائع الطولة الاجل لجميع المصارف من حوالي (3.6% , 2.8% , 4% , 5% , 3% , 2% , 4.3%) قبل الاختبار الى حوالي (3% , 2% , 3% , 4% , 2.5% , 1.7% , 3.6%) بعد الاختبار , في حين انخفضت اسعار الفائدة على موجودات القروض الطويلة الاجل من حوالي (5% , 4.9% , 5.5% , 5.8% , 4.4% , 3% , 5.5%) قبل الاختبار الى حوالي (4% , 4% , 4.7% , 3.7% ,3.7% , 2.5% , 4.7%) بعد الاختبار بينما ظلت اسعار الفائدة القصيرة الاجل على حالها دوم تغيير , اذ ان الانخفاض في ظل تطبيق السيناريو سيغير صافي الدخل المتحقق من الفائدة من حوالي (0,971 ,5,810 , 0,128 , 0,474 , 4,037 ,1,229 , 0,269) مليار درهم قبل الاختبار الى حوالي (0,655 , 4,715 , 0,051 , 0,141 , 3,381 , 1,020 , 0,228) مليار درهم بعد الاختبار , وهذا التخفيض سيؤدي بالتأكيد الى خلق خسائر جميع المصارف بلغت حوالي (0,316 , 1,095 , 0,077 , 0,333 , 0,656 ,0,209 , 0,041) مليار درهم وبما ان الاختبارات هي لثلاث سنوات قادمة فيتم ضرب تلك الخسائر في ثلاثة سنوات قادمة وكما هو مبين في الجدول المذكور , كما ان الخسائر المتوقعة ستخفض العوائد الصافية للمصارف كافة وكذلك ستخفض اجمالي راس المال الممتلك واجمالي الموجودات ذات المخاطر وبالتالي سينعكس هذا التخفيض الى تدني نسب كفاية رؤوس الأموال لجميع المصارف من حوالي (17% , 16.7% , 14.7% , 24.4% , 17.5% ,19.4% , 34.5%) قبل الاختبار الى حوالي (16% , 15.5% , 13.5% , 21% , 16% , 18.7% ,33%) بعد الاختبار الا ان جميع النسب ستبقى وفق معايير لجنة بازل وتعليمات المصرف المركزي الاماراتي بل اعلى من ذلك ولجميع المصارف عينة الدراسة , كما ان تلك الخسائر ستخفض ايضاً القيمة السوقية لاسهم معظم المصارف عينة الدراسة ، اذ انخفض السعر السوقي للسهم من حوالي (121% , 936% , 560% , 714% , 1446% ,559% , 362%) ما قبل الاختبار الى حوالي (106% ,

711% , 840% , 544% , 1284% , 493% ,337%) ما بعد الاختبار وكما يظهر في الجدول (31) .

9- تحليل اختبار مخاطر السيولة للمصارف العراقية عينة الدراسة لثلاث سنوات قادمة:

سيتم اختيار احد اختبارات مخاطر السيولة الا وهو **اختبار مخاطر ارتفاع سحوبات ودائع قصيرة الاجل خارج المصرف الى 45% وكالاتي :**

اشرنا فيما سبق ان مخاطر السيولة تعني احتمال حدوث خسائر مالية ناجمة عن فشل المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها على سبيل المثال احتمال قيام العملاء على سحب نسبة عالية من الودائع الامر الذي ينعكس سلباً على مؤشرات المصارف المالية والمصرفية , وكما هو مبين في الجدول (32) , فقد تم تطبيق اختبار عالي الشدة من خلال رفع مخاطر سحوبات ودائع قصيرة الاجل (مطلوبات) خارج المصرف الى 45% ، وما سينتجه هذا الاختبار في حال وقوعه فعلاً , سيؤدي ذلك الى انخفاض حجم الرصيد النقدي للمصارف كافة , اذ انخفضت النقدية بعد الضغط ولجميع المصارف من حوالي (870,879 , 145,375 , 325,312 , 361,399 , 118,222 , 311,459 ,235,164) مليار دينار على التوالي الى حوالي (750,372, 137,978 , 274,786 , 314,411 , 93,820 , 264,717 , 220,828) مليار دينار بعد التخفيض , ومن ثم ايضاً انعكس سلباً على صافي دخل الفائدة المتحقق قبل الضغط وبالتالي سيؤدي ذلك الى تدني الأرباح السنوية المتوقعة وهذا ما نلحظه في الجدول (32) , كما ان اختبار السيناريو الاسوأ هو لثلاثة سنوات قادمة وبالتالي سيزيد من حجم الخسائر ويعزز من إجراءات توفير الملاءة المالية الكافية لمواجهة هكذا مخاطر في حال التحقق واقعاً ، كذلك ستؤدي تلك الخسائر الى تخفيض حقوق المساهمين لجميع المصارف نتيجة تغطيتها لتلك السحوبات مما سينعكس ذلك على انخفاض نسب رؤوس الأموال لجميع المصارف الا ان الفارق كان قليلاً وبالتالي سينعكس ذلك على القيمة السوقية لاسهم المصارف عينة الدراسة ، اذ انخفض السعر السوقي للاسهم من حوالي (117% , 41% ، 51% ,68% ,37% , 55% ,59%) ما قبل الاختبار الى حوالي (58% , 27% , 11% , 48% ,35% , - 129% , 54%) ما بعد الاختبار وكما هو مبين في الجدول (32) .

<u>احتساب نتائج الاختبار لمصرف واحد (بغداد التجاري) وهكذا لباقي المصارف</u>

* 100– 45% = 55% المتبقي من الودائع قصيرة الاجل (الخصوم) بعد الضغط
* 267,793 × (55÷ 100) = 147,286 مليار دينار المتبقي من الودائع (الخصوم) بعد الضغط
* 267,793 – 147,286 = 120,507 مليار دينار حجم التدفقات الخارجة من ودائع قصير الاجل
* 870,879 – 120,507 = 750,372 مليار دينار حجم التدفقات الخارجة من النقدية

10- تحليل اختبار مخاطر السيولة للمصارف الاماراتية عينة الدراسة لثلاث سنوات قادمة :

سيتم اختيار احد اختبارات مخاطر السيولة الا وهو **اختبار مخاطر ارتفاع سحوبات ودائع قصيرة الاجل خارج المصرف الى 14% وكالاتي :**

ذكرنا فيما سبق ان مخاطر السيولة تعني احتمال حدوث خسائر مالية ناجمة عن فشل المؤسسة في الوفاء بالتزاماتها على سبيل المثال احتمال قيام العملاء على سحب نسبة عالية من الودائع /المطلوبات الامر الذي سينعكس سلباً على مؤشرات المصارف المالية والمصرفية , ونلحظ من خلال البيانات الواردة الجدول (33) تطبيق اختبارات مخاطر ارتفاع سحوبات ودائع قصيرة الاجل / مطلوبات بنسبة افتراضية مقدارها 14% ولفترة اختبار ثلاث سنوات قادمة , اذ ان التخفيض سيؤدي الى تدني حجوم مطلوبات الودائع قصيرة الاجل وللمصارف عينة الدراسة كافة من حوالي (38,839 , 9,681 , 16,249 , 21,078 , 8,158 , 1,776 , 1,153) مليار درهم قبل الاختبار الى حوالي (33,402 , 8,326 , 13,974 , 18,127 , 7,016 ,1,527 ,0,992) مليار درهم بعد الاختبار وبالتالي سيؤدي التخفيض الى تعويضه من فقرة النقدية والتي سينخفض حجم النقدية ايضاً نتيجة ذلك وللمصارف كافة وكما هو مبين في الجدول المذكور ضمن فقرة التدفقات الخارجية , كذلك ايضاً سيؤدي تدفق الودائع القصيرة الاجل للخارج الى انخفاض صافي الدخل المتحقق من الفائدة من حوالي (0,777 , 0,194 ,0,406 , 0,422 , 0,163 , 0,023 , 0,027) مليار درهم قبل الاختبار الى حوالي (0,668 , 0,167 , 0,349 , 0,140 , 0,020 , 0,023) مليار درهم بعد الاختبار مما سيحقق خسائر مقدارها حوالي (0,109 , 0,027 , 0,057 , 0,059 , 0,023 , 0,003 , 0,004) مليار درهم وللمصارف كافة على التوالي , وبما ان الاختبارات هي لثلاثة سنوات قادمة فسيتم ضرب حجم الخسائر بالثلاثة سنوات وكما هو مبين في الجدول (32) , كما ان الخسائر غير المتوقعة ستخفض ايضاً الأرباح الصافية لجميع المصارف وكذلك ستخفض من اجمالي راس المال الممتلك بمقدار الخسائر لثلاث سنوات مما سيؤدي ذلك الى تدني نسب كفاية رؤوس أموال المصارف ومن ثم القيمة السوقية لاسهم المصارف ، اذ ان القيمة السوقية للاسهم انخفضت من حوالي (121% , 936% ,560% , 714% , 1446% , 559% ,362%) ما قبل الاختبار الى حوالي (115% , 936% , 747% , 680% ,1435% , 559% , 362%) ما بعد الاختبار وكما هو مبين في الجدول (33) .

ثانياً : تحليل تطبيق اختبارات الضغط المتعدد المتغيرات للمصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة :-

سيتم تطبيق اختبارات الضغط متعدد المتغيرات على نوعين من المخاطر في المصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة ، اذ تم تطبيق الاختبار المتعدد المتغيرات في المصارف العراقية عينة الدراسة على المخاطر الاتية :

1- اختبار مخاطر ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة الى 30% .

2- اختبار مخاطر انخفاض أسعار الأسهم والسندات الى 50% .

فيما كانت المخاطر التي تم اختبارها في المصارف الإماراتية عينة الدراسة هي كالاتي :

1- اختبار مخاطر ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة الى 14% .

2- اختبار مخاطر انخفاض أسعار الأسهم والسندات الى 12% .

1- تحليل اختبار متعدد المتغيرات في المصارف العراقية عينة الدراسة :

تظهر البيانات الواردة في الجدول (34) تغيرات المراكز المالية والمحافظ للمصارف العراقية عينة الدراسة بعد اختبار مخاطر ارتفاع الديون المعدومة لديون متعثرة الى 30% وهو المتغير الأول في حين تمثل المتغير الثاني بمخاطر انخفاض أسعار الأسهم والسندات الى 50% , وستكون نتائج الاختبار في حال وقوع السيناريو الاسوأ هو حصول خسائر مالية تمثل اجمالي الديون المعدومة وانخفاض أسعار الأسهم والسندات ومقدارها حوالي (147,198 , 119,137 ,23,034 , 19,411 ,15,959 ,3,728 ,205,334) مليار دينار على التوالي , تلك الخسائر ستخفض اجمالي الموجودات وراس المال الممتلك والموجودات ذات المخاطر في حين يخفض مقدار الديون المعدومة من اجمالي القروض والتسليفات , مما انعكست تلك الخسائر على تخفيض مستويات السيولة والربحية ونسب الكفاية ، وبفعل خسائر الديون المعدومة انخفضت رؤوس أموال المصارف الى مستويات متدنية مقارنة مع ما قبل الاختبار الا انها ظلت تتمتع بمستويات اعلى من المعايير القانونية للبنك المركزي العراقي وقانون المصارف وايضاً معيار بازل 2 , كما ان الخسائر أدت الى تخفيض القيمة السوقية لاسهم معظم المصارف عينة الدراسة في السوق المالي ، اذ انخفض السعر السوقي للاسهم من حوالي ((117% , 41% ، 51% ,68% ,37% , 55% ,59%) ما قبل الاختبار الى حوالي (58% , 27% , 11% , 48% , 34% ,- 129% ,54%) ما بعد الاختبار وكما هو مبين في الجدول (34) .

احتساب نتائج اختبار المتغير الاول والثاني لمصرف واحد (بغداد التجاري) وهكذا لباقي المصارف

* 30% × 59,263= 17,779 مليار دينار مقدار الديون المعدومة من الديون المتعثرة

* 59,263 – 17,779= 41,484 مليار دينار متبقي الديون المتعثرة

*50% × 258,838 = 129,419 مليار دينار خسائر استثمارات المصرف المالية (اسهم وسندات) بعد لاختبار

* 258,838 – 129,419 = 129,419 مليار دينار متبقي الاستثمارات المالية بعد الخسائر

* 17,779 + 129,419 = 147,198 مليار دينار اجمالي خسائر الديون المعدومة وانخفاض اسعار الاسهم والسندات

* 1,594,536 – 147,198 = 1,447,338 مليار دينار متبقي اجمالي الاستثمارات المالية

2- تحليل اختبار متعدد المتغيرات في المصارف الاماراتية عينة الدراسة :

تظهر البيانات الواردة في الجدول (35) نتائج اختبار متعدد المتغيرات في المصارف الإماراتية عينة الدراسة والمتضمن ارتفاع مخاطر الديون المعدومة لديون متعثرة الى 14% وهو المتغير الأول في حين تمثل المتغير الثاني بمخاطر انخفاض الأسهم والسندات الى 12% ، وسيؤدي تطبيق السيناريو الاسوأ (مخاطر الارتفاع والانخفاض) الى تخفيض حجم الديون المتعثرة من حوالي (10,711 , 41,183 , 3,134 , 5,560 , 29,954 , 13,686 , 1,763) مليار درهم قبل الاختبار ولكافة المصارف على التوالي الى حوالي (9,211 , 35,417 , 2,695 , 4,782 , 25,760 ,11,770 , 1,516) مليار درهم بعد الاختبار , في حين انخفضت الاستثمارات المالية من حوالي (4,354 , 52,863 , 0,060 ,2,551 , 22,732 , 16,770 , 1,227) مليار درهم قبل الاختبار الى حوالي (3,832 , 46,519 , 0,053 , 2,245 , 20,004 , 14,758 , 1,080) مليار درهم بعد الاختبار , وبالتالي ستؤدي تلك التخفيضات الى تحقق اجمالي خسائر الديون المعدومة وخسائر انخفاض الأسهم والسندات ستبلغ حوالي (2,022 , 12,021 , 0,446 , 1,084 , 6,922 , 3,928 ,0,394) مليار درهم , هذه الخسائر ستؤدي ايضاً الى تدني حجوم اجمالي الموجودات واجمالي القروض والتسليفات واجمالي المطلوبات وحقوق الملكية واجمالي الموجودات ذات المخاطر مما سبب في تدني السيولة والربحية ونسب كفاية رؤوس أموال جميع المصارف ومن ثم القيمة السوقية لاسهم المصارف عينة الدراسة ، اذ انخفض السعر السوقي للاسهم من حوالي (121% , 936% ,560% , 714% , 1446% , 559% ,362%) ما قبل الاختبار الى حوالي (117% , 889% , 653% , 688% ,1329% ,542% , 349%) ما بعد الاختبار وكما هو مبين في الجدول (35) .

ثالثـاً : تحليـل نتـائج تطبيـق اختبـار المخـاطر فـي المصـارف العراقيـة والاماراتية عينة الدراسة والإجراءات المتخذة في ضوء النتائج :

1- تحليل نتائج تطبيق اختبار المخاطر والإجراءات المتخذة في المصارف العراقية عينة الدراسة :

من خلال نتائج الاختبار الواردة في الجدول (36) نلحظ بان المتانة المالية لجميع المصارف التجارية الخاصة العراقية تتمتع بنسب كفاية راس مال يجعلها في وضع امان وتمتلك من القدرة في مواجهة المخاطر غير المتوقعة في حال تحقق السيناريو الاسوأ , اذ كانت نسب كفاية رؤوس الأموال لجميع المصارف عينة الدراسة اعلى بكثير من نسبة لجنة بازل 2 (8%) وتعليمات البنك المركزي العراقي (12%) وقانون المصارف (15%) , ويعود السبب لتحفظ المصارف الخاصة العراقية عن منح الائتمان الذي نتج عنه سيولة عالية تفوق النسبة المعيارية البالغة (30%) , مما انتج عن ذلك الى تكدس موارد مالية معطلة غير موظفة في الفرص الائتمانية والاستثمارية بالمقارنة مع نسب كفاية رؤوس اموال المصارف الحكومية وخصوصاُ مصرف الرافدين والتي تشكل اقل من النسبة القانونية البالغة (12%) **(تقرير الاستقرار المالي العراقي ,2015 , 7)** , وعلى الرغم من امتلاك جميع المصارف عينة الدراسة لموارد راسمالية كافية لمواجهة الخسائر التي يمكن ان تتعرض لها في حال تحقيق السيناريو الاسوأ من بين مجموعة من السيناريوهات لا ان هناك مؤشرات كما ذكرها التقرير المالي السنوي العراقي للعام 2015 تدل على ضعف العمق المالي للمصارف التجارية الخاصة العراقية تتمثل بنسبة مساهمة اجمالي المصارف الخاصة العراقية في نمو الناتج المحلي الاجمالي من خلال نسبة رؤوس اموالها (القيمة السوقية لاسهمها المتداولة في سوق العراق للاوراق المالية) والتي بلغت في العام 2015 (1,8%) وهي نسبة ضئيلة جداً مقارنة بالحد الاعلى لنسبة الاستثمار من رؤوس اموالها واحتياطياتها السليمة من قبل البنك المركزي العراقي والبالغة (20%) الى الناتج المحلي الاجمالي . وفي ضوء نتائج الاختبار ليس هناك اجراءات ينبغي على المصارف القيام بها مادام نسب كفايتها في امان وكما هو مبين في الجدول (36) .

2- تحليل نتائج تطبيق اختبار المخاطر والإجراءات المتخذة في المصارف الاماراتية عينة الدراسة :

تظهر البيانات الواردة في الجدول (37) نتائج تطبيق اختبارات المخاطر على عينة من المصارف التجارية الخاصة الإماراتية وفق سيناريوهات المتغير الواحد او المتعدد المتغيرات لأنواع من المخاطر المتعددة وفق نسب افتراضية عالية الشدة , اذ تشير البيانات بان نسب كفاية راس المال بعد تطبيق سيناريو الديون المعدومة بنسبة 14% انخفضت لاغلب المصارف دون تعليمات المصرف المركزي الإماراتي وتعليمات لجنة بازل 2 الى (11% , 7% , 3.5% , 7% , 7% , 10%) فيما احتفظ مصرف ام القيوين بنسبة كفاية تصل الى حوالي (27%) مما سيجعل تلك المصارف في وضع غير امين في حال تحقق السيناريو الاسوأ وبالتالي يتطلب من إدارات تلك المصارف إعادة رسملتها بما يجعلها قادرة على مواجهة المخاطر غير المتوقعة وكما هو مبين في الجدول (37) , في حين كانت نسب الكفاية لجميع المصارف ولكافة اختبارات المخاطر الأخرى في وضع امان ولا تحتاج الى إعادة النظر برسملة أموالها وكما نلحظه في الجدول (36) ايضاً .

وفيما يتعلق بالإجراءات الواجب اتخاذها من قبل إدارات المصارف في إعادة رسملة أموالها إزاء انخفاض نسب كفاية رؤوس أموالها في ظل تطبيق اختبار ارتفاع مخاطر الديون العقارية المعدومة فانه ينبغي على إدارات المصارف (المشرق ,وأبو ظبي الوطني ,العربي المتحد , راس الخيمة , الخليج الأول , الاتحاد الوطني) زيادة رؤوس أموالها من حوالي (19.178 , 46,073 , 2,794 , 6, 537 , 33,266 , 18,810) مليار درهم الى حوالي (20,220 , 58,399 , 4,208 , 6,644 , 41,255 ,20,051) مليار درهم لتصبح تلك المصارف قادرة على الوصول لنسب كفاية تتوافق مع المعايير الدولية والمحلية في حال تحقق السيناريو الاسوأ أي في حل تحقق مخاطر الديون المعدومة وفق النسبة المفترضة وبالتالي تصبح تلك المصارف لها المقدرة المالية في مواجهة المخاطر غير المتوقعة وكما هو مبين في الجدول (37) .

يتضح من نتائج تحليل البيانات والمؤشرات المعتمدة لمتغيرات الدراسة للمصارف الخاصة العراقية والاماراتية عينة الدراسة بوجود علاقة بين تطبيق اختبارات الضغط وتحقيق اهداف المصرف في السيولة والربحية والامان وقيمته السوقية .

المبحث الثالث

التحليل الاحصائي لتباين تحمل اختبارات الضغط بين المصارف العراقية والاماراتية

يتضمن هذا المبحث اختبار تباين المصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة من حيث تحملها لاختبارات الضغط المصرفي وهي بذلك تكون وفق الفرضية الرئيسية الثانية ((تتباين المصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة في تحمل اختبارات الضغط المصرفي)) ومن اجل اثبات صحة الفرضية لابد من اختبار تلك الفرضية وهي كالاتي :

فرضية العدم (H0) : (لا تتباين المصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة في تحمل اختبارات الضغط)

فرضية الوجود (H_1) : (تتباين المصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة في تحمل اختبارات الضغط)

ولما كانت عينة الدراسة هي مصارف تجارية عراقية واماراتية ولكون الدراسة هي دراسة مقارنة بالاصل , لذلك سنعمد الى دراسة الفرضية الرئيسية لكلا المصارف التجارية الخاصة بين البلدين, ومن اجل قبول أي الفرضتين هنا فأننا سنستخدم أسلوب تحليل التباين باتجاه واحد (One Way Anova) والذي من خلاله توصلنا الى النتائج الاتية وحسب نوع المخاطر التي خضعت لاختبارات الضغط في كلا المصارف عينة الدراسة العراقية والاماراتية وكالاتي :

اولاً : اختبار مخاطر الديون المعدومة من اجمالي القروض والتسليفات

1- نسبة السيناريو الاسوء الافتراضية للمصارف التجارية العراقية كانت 50%
2- نسبة السيناريو الاسوء الافتراضية للمصارف التجارية الإماراتية كانت 14%

الجدول (38) التباين بين المصارف العراقية والاماراتية في تحمل اختبار سيناريوا مخاطر الديون المعدومة

مصادر التباين Source of variance	مجموع المربعات Sum of quares S.S	درجة الحرية Degree 0f Freedom df	متوسط المربعات Mean Squares M.s	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية
بين المجموعات Between Groups	2.431945	1	2.431945	18.46037	4.747225
ضمن المجموعات Within Group	1.580864	12	0.131739	----------	----------
الكلي Total	4.012809	13	---------	----------	----------

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

ومن خلال نتائج الجدول (38) يتضح ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (18.46037)هي اكبر من قيمة(F) الجدولية والبالغة (4.747225)عند مستوى معنوية (95%) وبدرجة حرية (12) ,ولذلك تدفعنا النتائج أعلاه الى رفض الفرضية العدمية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى (تتباين المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة في كلا البلدين العراق والامارات في تحمل اختبارات الضغط) , وبالتالي يمكننا القول بتباين معنوي بين المصارف التجارية العراقية والمصارف التجارية الخاصة الإماراتية في تحمل اختبارات مخاطر الديون المعدومة ويعود السبب الى جملة عوامل أهمها هو عدم استقرار البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية فيي العراق مقارنة بالوضع المستقر لدولة الامارات العربية المتحدة ,مما دفع إدارات المصارف العراقية الخاصة الى الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة وانخفاض توظيفها في المجالات الاستثمارية والائتمانية لتجنب مخاطر السوق والائتمان , ولذلك نلحظ بالرغم من نسبة الافتراض العالية للسيناريو الاسوأ والبالغة 50% الا ان نتائج الاختبار في هذا النوع من المخاطر تبين امتلاك كافة المصارف العراقية عينة الدراسة كفاية من الملاءة المالية تجاوزت نسبها نسبة معيار بازل 2 وتعليمات البنك المركزي العراقي (12%) كما هو مبين سابقاً في الجدول (36) , في حين ان المصارف الإماراتية على الرغم من اخضاع مصارفها عينة الدراسة الى نسبة افتراضية بلغت 14% وهي اقل بكثير من نسبة الاختبار على المصارف العراقية الا ان النتائج تبين عدم امتلاك معظم المصارف الإماراتية عينة الدراسة المقدرة المالية في مواجهة المخاطر غير المتوقعة في حال تحقق السيناريو الاسوأ وهذا ما نلحظه من خلال نسب الكفاية لستة مصارف كانت اقل من نسبة بازل 2 وتعليمات المصرف المركزي الاماراتي وكما نلحظه في الجدول السابق (37) والسبب وراء ذلك هو الاستخدام الواسع للسيولة في المجالات الائتمانية والتشغيلية والاستثمارية نتيجة الحركة الاقتصادية الوسعة والاستقرار الاقتصادي والأمني والسياسي التي تنعم بها دولة الامارات .

ثانياً : اختبار مخاطر الديون المتعثرة ستصبح معدومة من اجمالي القروض والتسليفات

1- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية العراقية كانت 30%

2- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية الإماراتية كانت 11%

الجدول (39) التباين بين المصارف العراقية والاماراتية في تحمل اختبار سيناريوا مخاطر الديون المتعثرة ستصبح ديون معدومة

مصادر التباين Source of variance	مجموع المربعات Sum of quares S.S	درجة الحرية Degree 0f Freedom df	متوسط المربعات Mean Squares M.s	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية
بين المجموعات	1.983779	1	1.983779	24.52786	4.747225

Between Groups					
ضمن المجموعات Within Group	0.970543	12	0.080879	----------	----------
الكلي Total	2.954321	13	----------	----------	----------

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول (39) ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (24.52786)هي اكبر من قيمة(F) الجدولية والبالغة (4.747225)عند مستوى معنوية (95%) وبدرجة حرية (12) ,ولذلك تدفعنا النتائج أعلاه الى رفض الفرضية العدمية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى (تتباين المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة في كلا البلدين العراق والامارات في تحمل اختبارات الجهد) , وبالتالي يمكننا القول بتباين معنوي بين المصارف التجارية الخاصة العراقية والمصارف التجارية الخاصة الإماراتية في تبني اختبارات الضغط المصرفي المتعلقة بسيناريو مخاطر الديون المتعثرة ستصبح معدومة ويعود السبب الى ما تم ذكره سابقاً هو عدم استقرار البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية فيي العراق مقارنة بالوضع المستقر لدولة الامارات العربية المتحدة ,مما دفع إدارات المصارف العراقية الخاصة الى الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة وانخفاض توظيفها في المجالات الاستثمارية والائتمانية لتجنب مخاطر السوق والائتمان , ومن خلال العودة الى جداول نتائج الاختبار السابقة (36) و(37) نلحظ احتفاظ جميع المصارف العراقية عينة الدراسة بعد الاختبار بنسب كفاية اعلى بكثير من النسب المحددة وفق المعايير الدولية والمحلية على الرغم من اختبارها وفق نسبة سيناريو عالية الشدة مقدارها 30% بالمقارنة مع المصارف الإماراتية اتي اخضعت للاختبار بنسبة افتراضية مقدارها 11% وكانت نسب الكفاية وفق المعايير الا انها اقل بكثير من نسب الكفاية للمصارف العراقية بالرغم من ارتفاع فروضها المئوية .

ثالثاً : اختبار مخاطر الديون المتعثرة لاكبر(2) من المقترضين ستصبح ديون معدومة

1- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية العراقية كانت 75%

2- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية الإماراتية كانت 14%

لجدول (40) التباين بين المصارف العراقية والاماراتية في تحمل اختبار مخاطر الديون المتعثرة لاكبر(2) من المقترضين ستصبح ديون معدومة

مصادر التباين Source of variance	مجموع المربعات Sum of quares S.S	درجة الحرية Degree 0f Freedom df	متوسط المربعات Mean Squares M.s	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية
بين المجموعات Between Groups	1.9166	1	1.9166	22.60142	4.747225
ضمن المجموعات Within Group	1.0176	12	0.0848	----------	----------
الكلي Total	2.9342	13	----------	----------	----------

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول (40) ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (22.60142)هي اكبر من قيمة(F) الجدولية والبالغة (4.747225)عند مستوى معنوية (95%) وبدرجة حرية (12) ,ولذلك تدفعنا النتائج أعلاه الى رفض الفرضية العدمية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى (تتباين المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة في كل من العراق والامارات في تبني اختبارات الجهد المتعلقة بسيناريو مخاطر الديون المتعثرة لاكبر (2) من المقترضين ستصبح معدومة), وبالتالي يمكننا القول بتباين معنوي بين المصارف التجارية الخاصة العراقية والمصارف التجارية الخاصة الإماراتية في تحمل اختبارات الضغط المصرفي المتعلقة بهذا النوع من الاختبارات ويعود السبب الى ما تم ذكره سابقاً هو عدم استقرار البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق مقارنة بالوضع المستقر لدولة الامارات العربية المتحدة ,مما دفع إدارات المصارف العراقية الخاصة الى الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة وانخفاض توظيفها في المجالات الاستثمارية والائتمانية لتجنب مخاطر السوق والائتمان بالمقارنة مع دولة الامارات , ومن خلال ما مبين في جداول نتائج الاختبار السالفة الذكر نلحظ احتفاظ كل المصارف العراقية المختارة بنسب كفاية عالية جداً بالرغم من اختبارها وفق نسبة عالية الشدة والبالغة 75% بالمقارنة مع المصارف الإماراتية التي تحتفظ جميعها بنسب كافية وفق المعايير الا انها اقل بكثير جداً من نسب كفاية المصارف العراقية بالرغم من اختبارها وفق نسبة افتراضية منخفضة مقدارها 14% .

رابعاً : اختبار مخاطرالديون المتعثرة لاكبر(5) من المقترضين ستصبح ديون معدومة

1- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية العراقية كانت 75%

2- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية الإماراتية كانت 14%

الجدول (41) التباين بين المصارف العراقية والاماراتية في تحمل اختبار مخاطر الديون المتعثرة لاكبر(5) من المقترضين ستصبح ديون معدومة

مصادر التباين Source of variance	مجموع المربعات Sum of quares S.S	درجة الحرية Degree 0f Freedom df	متوسط المربعات Mean Squares M.s	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية
بين المجموعات Between Groups	1.976257	1	1.976257	22.77919	4.747225
ضمن المجموعات Within Group	1.041086	12	0.086757	----------	----------
الكلي Total	3.017343	13	----------	----------	----------

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول (41) ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (22.77919)هي اكبر من قيمة(F) الجدولية والبالغة (4.747225)عند مستوى معنوية (95%) وبدرجة حرية (12) ,ولذلك تدفعنا النتائج أعلاه الى رفض الفرضية العدمية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى (تتباين المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة في كل من العراق والامارات في تحمل اختبارات الجهد المتعلقة بسيناريو مخاطر الديون المتعثرة لاكبر (5) من المقترضين ستصبح معدومة) وبالتالي يمكننا القول بتباين معنوي بين المصارف التجارية الخاصة العراقية والمصارف التجارية الخاصة الإماراتية في تحمل اختبارات الضغط المصرفي المتعلقة بهذا النوع من السيناريو ويعود السبب الى ما تم ذكره سابقاً هو عدم استقرار البيئة السياسية والأمنية والاقتصادية في العراق مقارنة بالوضع المستقر لدولة الامارات العربية المتحدة ,مما دفع إدارات المصارف العراقية الخاصة الى الاحتفاظ بمستويات عالية من السيولة وانخفاض توظيفها في المجالات الاستثمارية والائتمانية لتجنب مخاطر السوق والائتمان بالمقارنة مع دولة الامارات , ومن خلال ما مبين في جداول نتائج الاختبار السالفة الذكر نلحظ احتفاظ كل المصارف العراقية المختارة بنسب كفاية عالية جداً بالرغم من اختبارها وفق نسبة عالية الشدة والبالغة 75% بالمقارنة مع المصارف الإماراتية التي تحتفظ جميعها بنسب كافية وفق المعايير الا انها اقل بكثير جداً من نسب كفاية المصارف العراقية بالرغم من اختبارها وفق نسبة افتراضية منخفضة مقدارها 14% .

خامساً : اختبار مخاطر ديون متعثرة لقروض قطاع الخدمات ستصبح ديون معدومة

1- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية العراقية كانت 75%

2- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية الإماراتية كانت 14%

الجدول (42) التباين بين المصارف العراقية والاماراتية في تحمل اختبار مخاطر الديون المتعثرة لقروض قطاع الخدمات ستصبح ديون معدومة

مصادر التباين Source of variance	مجموع المربعات Sum of quares S.S	درجة الحرية Degree 0f Freedom df	متوسط المربعات Mean Squares M.s	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية
بين المجموعات Between Groups	2.027685	1	2.027685	24.6401	4.747225
ضمن المجموعات Within Group	0.987505	12	0.082292	----------	----------
الكلي Total	3.015189	13	----------	----------	----------

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول (42) ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (24.6401)هي اكبر من قيمة(F) الجدولية والبالغة (4.747225)عند مستوى معنوية (95%) وبدرجة حرية (12) ,ولذلك تدفعنا النتائج أعلاه الى رفض الفرضية العدمية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى (تتباين المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة في كل من العراق والامارات في تحمل اختبارات الجهد المتعلقة بسيناريو مخاطر الديون المتعثرة عن قروض قطاع الخدمات ستصبح معدومة) وبالتالي يمكننا القول بتباين معنوي بين المصارف التجارية الخاصة العراقية والمصارف التجارية الخاصة الإماراتية في تحمل اختبارات الضغط المصرفي المتعلقة بهذا النوع من السيناريو ويعود السبب الى ماتم ذكره سابقاً, ومن خلال ما مبين في جداول نتائج الاختبار السالفة الذكر نلحظ احتفاظ كل المصارف العراقية المختارة بنسب كفاية عالية جداً بالرغم من اختبارها وفق نسبة عالية الشدة والبالغة 75% بالمقارنة مع المصارف الإماراتية التي تحتفظ جميعها بنسب كافية وفق المعايير الا انها اقل بكثير جداً من نسب كفاية المصارف العراقية بالرغم من اختبارها وفق نسبة افتراضية منخفضة مقدارها 14% . وكما هو مبين في جداول نتائج الاختبارات (36) و (37) .

سادساً : اختبار مخاطرالسوق (انخفاض سعر الصرف)
1- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية العراقية كانت 30%
2- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية الإماراتية كانت 14%

الجدول (43) التباين بين المصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة في تحمل اختبار مخاطر انخفاض سعر الصرف

مصادر التباين Source of variance	مجموع المربعات Sum of quares S.S	درجة الحرية Degree 0f Freedom df	متوسط المربعات Mean Squares M.s	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية
بين المجموعات Between Groups	1.003393	1	1.003393	14.00937	4.747225
ضمن المجموعات Within Group	0.859476	12	0.071623	----------	----------
الكلي Total	1.862869	13	----------	----------	----------

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول (43) ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (14.00937)هي اكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (4.747225)عند مستوى معنوية (95%) وبدرجة حرية (12) ,ولذلك تدفعنا النتائج أعلاه الى رفض الفرضية العدمية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى (تتباين المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة في كل من العراق والامارات في تحمل اختبارات الضغط المتعلقة بسيناريو مخاطر انخفاض سعر الصرف) وبالتالي يمكننا القول بتباين معنوي بين المصارف التجارية الخاصة العراقية والمصارف التجارية الخاصة الإماراتية في تبني اختبارات الجهد المصرفي المتعلقة بهذا النوع من السيناريو ويعود السبب الى ماتم ذكره سابقاً, ومن خلال ما مبين في جداول نتائج الاختبار السالفة الذكر نلحظ احتفاظ كل المصارف العراقية المختارة بنسب كفاية عالية جداً بالرغم من اختبارها وفق نسبة عالية الشدة والبالغة 30% بالمقارنة مع المصارف الإماراتية التي تحتفظ جميعها بنسب كافية وفق المعايير الا انها اقل بكثير جداً من نسب كفاية المصارف العراقية بالرغم من اختبارها وفق نسبة افتراضية منخفضة مقدارها 14% . وكما هو مبين في جداول نتائج الاختبارات (36) و (37) .

سابعاً : اختبار مخاطرالسوق (انخفاض أسعار الفائدة الطويلة الاجل)
1- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية العراقية كانت 30%
2- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية الإماراتية كانت 14%

الجدول (44) التباين بين المصارف العراقية والاماراتية في تحمل اختبار مخاطر انخفاض أسعار الفائدة الطويلة الاجل

مصادر التباين Source of variance	مجموع المربعات Sum of quares S.S	درجة الحرية Degree 0f Freedom df	متوسط المربعات Mean Squares M.s	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية
بين المجموعات Between Groups	1.467721	1	1.467721	21.75105	4.747225
ضمن المجموعات Within Group	0.809738	12	0.0674778	----------	----------
الكلي Total	2.277458	13	----------	----------	----------

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول (44) ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (21,75105)هي اكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (4.747225)عند مستوى معنوية (95%) وبدرجة حرية (12) ,ولذلك تدفعنا النتائج أعلاه الى رفض الفرضية العدمية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى (تتباين المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة في كل من العراق والامارات في تحمل اختبارات الضغط المتعلقة بسيناريو مخاطر انخفاض أسعار الفائدة الطويلة الاجل) وبالتالي يمكننا القول بتباين معنوي بين المصارف التجارية الخاصة العراقية والمصارف التجارية الخاصة الإماراتية في تحمل اختبارات الضغط المصرفي المتعلقة بهذا النوع من السيناريو ويعود السبب الى ماتم ذكره سابقاً, ومن خلال ما مبين في جداول نتائج الاختبار السالفة الذكر نلحظ احتفاظ كل المصارف العراقية المختارة بنسب كفاية عالية جداً بالرغم من اختبارها وفق نسبة عالية الشدة والبالغة 30% بالمقارنة مع المصارف الإماراتية التي تحتفظ جميعها بنسب كافية وفق المعايير الا انها اقل بكثير جداً من نسب كفاية المصارف العراقية بالرغم من اختبارها وفق نسبة افتراضية منخفضة مقدارها 14% . وكما هو مبين في جداول نتائج الاختبارات (36) و (37) .

ثامناً : اختبار مخاطرالسيولة (سحوبات ودائع قصيرة الاجل خارج المصرف)
1- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية العراقية كانت 45%
2- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية الإماراتية كانت 14%

الجدول (45) التباين بين المصارف العراقية والاماراتية في تحمل اختبار مخاطر سحوبات ودائع قصيرة الاجل خارج المصرف

مصادر التباين Source of variance	مجموع المربعات Sum of quares S.S	درجة الحرية Degree 0f Freedom df	متوسط المربعات Mean Squares M.s	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية
بين المجموعات Between Groups	1.963504	1	1.963504	25.20346	4.747225
ضمن المجموعات Within Group	0.934873	12	0.077906	----------	----------
الكلي Total	2.898377	13	----------	----------	----------

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول (45) ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (25.20346)هي اكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (4.747225)عند مستوى معنوية (95%) وبدرجة حرية (12) ,ولذلك تدفعنا النتائج أعلاه الى رفض الفرضية العدمية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى (تتباين المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة في كل من العراق والامارات في تحمل اختبارات الضغط المتعلقة اختبار مخاطر سحوبات ودائع قصية الاجل خارج المصرف) وبالتالي يمكننا القول بتباين معنوي بين المصارف التجارية الخاصة العراقية والمصارف التجارية الخاصة الإماراتية في تبني اختبارات الجهد المصرفي المتعلقة بهذا النوع من السيناريو ويعود السبب الى ماتم ذكره سابقاً, ومن خلال ما مبين في جداول نتائج الاختبار السالفة الذكر نلحظ احتفاظ كل المصارف العراقية المختارة بنسب كفاية عالية جداً بالرغم من اختبارها وفق نسبة عالية الشدة والبالغة 30% بالمقارنة مع المصارف الإماراتية التي تحتفظ جميعها بنسب كافية وفق المعايير الا انها اقل بكثير جداً من نسب كفاية المصارف العراقية بالرغم من اختبارها وفق نسبة افتراضية منخفضة مقدارها 14% . وكما هو مبين في جداول نتائج الاختبارات (36) و (37) .

تاسعاً : اختبار متعدد المتغيرات (ديون متعثرة + انخفاض أسعار الأسهم)
1- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية العراقية كانت 30% + 50%
2- نسبة السيناريو الاسوأ الافتراضية للمصارف التجارية الإماراتية كانت 14% + 12%

الجدول (46) التباين بين المصارف العراقية والاماراتية في تحمل اختبار متعدد المتغيرات

مصادر التباين Source of variance	مجموع المربعات Sum of quares S.S	درجة الحرية Degree 0f Freedom df	متوسط المربعات Mean Squares M.s	قيمة F المحسوبة	قيمة F الجدولية
بين المجموعات Between Groups	2.171728	1	2.171728	11.80552	4.747225
ضمن المجموعات Within Group	2.207505	12	0.183959	----------	----------
الكلي Total	4.379233	13	----------	----------	----------

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول (46) ان قيمة (F) المحسوبة والبالغة (11.80552)هي اكبر من قيمة (F) الجدولية والبالغة (4.747225)عند مستوى معنوية (95%) وبدرجة حرية (12) ,ولذلك تدفعنا النتائج أعلاه الى رفض الفرضية العدمية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1) بمعنى (تتباين المصارف التجارية الخاصة عينة الدراسة في كل من العراق والامارات في تحمل اختبارات الضغط المتعلقة باختبار مخاطر متعدد المتغيرات والمتضمن نوعان من المخاطر) وبالتالي يمكننا القول بتباين معنوي بين المصارف التجارية الخاصة العراقية والمصارف التجارية الخاصة الإماراتية في تحمل اختبارات الضغط المصرفي المتعلقة بهذا النوع من السيناريو ويعود السبب الى ماتم ذكره سابقاً, ومن خلال ما مبين في جداول نتائج الاختبار السالفة الذكر نلحظ احتفاظ كل المصارف العراقية المختارة بنسب كفاية عالية جداً بالرغم من اختبارها وفق نسبة عالية الشدة والبالغة 30% و50%بالمقارنة مع المصارف الإماراتية التي تحتفظ جميعها بنسب كافية وفق المعايير الا انها اقل بكثير جداً من نسب كفاية المصارف العراقية بالرغم من اختبارها وفق نسبة افتراضية منخفضة مقدارها 14% و 12% , وكما هو مبين في جداول نتائج الاختبارات (36) و (37) .

ويتضح من نتائج تحليل اختبار المخاطر في مصارف التجارية العراقية والاماراتية عينة الدراسة صحة الفرضية الرئيسية الثانية بوجود تباين بين المصارف العراقية والاماراتية في تحمل اختبارات الضغط المصرفي .

الفصل الرابع – المبحث الاول

الاستنتاجات

من خلال ماتم دراسته والتعرف عليه في الادبيات العلمية التي قدمت في الاطار النظري وما تم الاشارة اليه في التحليل التطبيقي الميداني يمكن استخلاص عدد من الاستنتاجات التي تتمثل بالاتي :

1- يعد تطبيق اختبارات الجهد على المصارف من الأساليب الحديثة بهدف التعرف على قدراتها على تحمل الخسائر المستقبلية المحتمل التعرض لها في ظل سيناريوهات محددة حول المخاطر المالية والمصرفية غير المتوقعة في المستقبل .

2- في ظل ما شهدته الأسواق المالية من أزمات مالية متكررة واخرها الازمة المالية العالمية التي بدأت في منتصف 2007 والضغوطات التي واجهتها المصارف في الحصول على التمويل وفي إدارة سيولتها عموماً ، أظهرت تلك الحوادث الحاجة الى تحسين تطبيقات اختبارات الجهد وادخالها ضمن إدارة المخاطر اليومية لاسيما مخاطر السيولة من اجل ضمان التأكد من سلامة النسب الافتراضية السعرية والمئوية التي تعتمدها المصارف في إدارة سيولتها .

3- ضعف مقررات بازل 2 في تجنيب المصارف من زيادة مديونتها وكنماذج لادارة المخاطر وكذلك في تقدير ما تحتاج اليه المصارف من رؤوس أموال واحتياطيات ، فجاءت بازل 3 لتشهر قواعدها ومعاييرها الجديدة لتعزيز متانة النظام المصرفي وتحسين نوعية راس المال .

4- من بين ما ركزت عليه لجنة بازل 3 في العام 2009 هو التركيز على قيام المصارف بتطبيقات اختبارات الجهد والتشديد على ان تصبح اختبارات الجهد أداة من أدوات ادارة المخاطر المستخدمة من فبل المصارف واعتمادها كجزء من ادارتها الداخلية للمخاطر .

5- اعتماد البيانات التاريخية في توقع المخاطر المستقبلي محاولة قد لا تتميز بالدقة بالمقارنة مع طريقة استخدام اختبارات الجهد التي تتسم بأسلوبها الأفضل لفحص قدرة المصرف وامكانيته للاداء في اقسى الأوضاع والظروف المحتملة وفق سيناريوهات صعبة .

6- اظهرت نتائج تحليل تطبيق اختبار المخاطر في المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة بوجود علاقة لتطبيق اختبارات الضغط في تحقيق اهداف المصرف وقيمته السوقية .

7- اتسم أداء المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة بالعشوائية في إدارة الموارد المالية فيما اتسم أداء المصارف التجارية الإماراتية بالاداء المنظم والمخطط .

8- اثبتت الدراسة ان مستوى التوظيف للاموال بالنسبة للمصارف التجارية العراقية عينة الدراسة كان منخفضاً في الفرص الاستثمارية والائتمانية وتشكل فقرة المحفظة النقدية المرتبة الأولى من حيث الأهمية النسبية الى اجمالي الموجودات ، فيما كان العكس تماماً للمصارف

الإماراتية عينة الدراسة والتي شكلت محافظها النقدية المرتبة الأخيرة ضمن هيكل اجمالي الموجودات .

9- اثبت التحليل الاحصائي صحة الفرضية الرئيسية الثانية بوجود تباين في مدى تطبيق اختبارات الجهد بين المصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة .

10- اثبت الجانب العملي للدراسة تحقق اهداف الدراسة حول تحديد مستوى تحقيق المصارف التجارية العراقية والاماراتية للاهداف المصرفية وكذلك تحقق هدف البحث في العلاقات الرابطة بين اختبارات الضغط والاهداف المصرفية ومن ثم الأهداف المصرفية والقيمة السوقية بالإضافة الى هدف معرفة مدى التباين في تطبيق اختبارات الضغط بين المصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة .

11- تظهر نتائج تطبيق الاختبارات في المصارف العراقية عينة الدراسة بعد مقارنة تلك النتائج مع نسبة الكفاية لمعيار بازل 2 (8%) ونسبة تعليمات البنك المركزي العراقي (15%) ونسبة قانون المصارف (12%) ، بان جميع المصارف عينة الدراسة بعد الاختبار تمتلك نسب كفاية اعلى بكثير من معايير الكفاية المحلية والدولية نتيجة سياسة الحيطة والحذر التي تنتهجها إدارات تلك المصارف في توظيف أموالها في الأنشطة الائتمانية والاستثمارية بفعل البيئة المالية والسياسية والأمنية غير المستقرة داخل العراق .

12- تظهر نتائج تطبيق اختبارات سيناريو المخاطر المفترضة في المصارف العراقية عينة الدراسة بعدم وجود حاجة في إعادة رسملة أموالها نتيجة الاحتفاظ المفرط بالسيولة ونسب الكفاية العالية بعد الاختبار والتي هي اعلى بكثير من معايير الكفاية المحلية والدولية .

13- يتبين من خلال تحليل نتائج تطبيق الاختبارات في المصارف الإماراتية عينة الدراسة ومقارنة تلك النتائج مع نسب الكفاية بان جميع المصارف بعد الاختبار تمتلك نسب كفاية قريبة جداً مع فارق بسيط ارتفاعاً وانخفاضاً بمقارنتها مع معايير الكفاية المحلية والدولية نتيجة التوسع في اعمالها وتوظيف أموالها في الأنشطة الاستثمارية والائتمانية بفعل البيئة المالية والسياسية والأمنية المستقرة داخل الامارات .

15- بناءً على ضوء نتائج تطبيق اختبارات سيناريوهات المخاطر في المصارف الإماراتية عينة الدراسة لم تكن هناك حاجة في إعادة رسملة أموالها باستثناء سيناريو مخاطر الديون المعدومة والتي كانت نسب الكفاية في هذا التطبيق لجميع المصارف بحاجة الى اعادة الرسملة كون نسبها اقل من معايير الكفاية المحلية والدولية .

16- اتضح من التحليل الاحصائي للتباين في مدى تطبيق اختبارات سناريوهات المخاطر في المصارف العراقية والاماراتية عينة الدراسة باستخدام أسلوب تحليل التباين باتجاه واحد (One Way Anova) اتضح بوجود تباين بين المصارف العراقية والمصارف الإماراتية

في تبني تطبيق اختبارات الجهد وتظهر حاجة المصارف العراقية عينة الدراسة لاستخدام تطبيقات اختبارات الجهد .

المبحث الثاني

التوصيات والمقترحات

1- يتطلب من المصارف العراقية عينة الدراسة استخدام تطبيقات اختبارات الجهد وفق سيناريوهات عالية الشدة تتوائم مع البيئة العراقية المالية والاقتصادية لمعرفة مدى قدرتها في مواجهة المخاطر المصرفية والمالية في المستقبل .

2- يجب اعتماد المصارف العراقية عينة الدراسة تقنيات اختبارات الضغط ضمن إدارة المخاطر اليومية وان تصبح جزء من ادارتها الداخلية للمخاطر لاسيما إدارة مخاطر السيولة لما لها من اثر في تحقيق الربحية المصرفية والأمان للمودعين ومن ثم القيمة السوقية لاسهم المصارف .

3- ضرورة التزام المصارف العراقية عينة الدراسة بالقواعد والمعايير الدولية وما تصدره لجنة بازل من توصيات جديدة لتعزيز متانتها وتحسين نوعية راسمالها وذلك من خلال :

أ- اعداد دوريات ونشريات حول المعايير والتوصيات الجديدة لبازل وتوزيعها على اقسام المصرف للتعرف عليها .

ب- الاعتماد على المتخصصين في الجامعات والمعاهد وبعض الخبراء في تطوير كوادر المصارف حول اليات تطبيق الاختبارات والسيناريوهات المستخدمة وغير ذلك .

ج- تطوير قدرات الكوادر البشرية من خلال ادخالهم في دورات داخلية او خارجية حول تطبيق الاختبارات .

4- ضرورة عمل المصارف العراقية عينة الدراسة بتحسين اداؤها في تحقيق أهدافها من خلال الابتعاد عن العشوائية في إدارة أموالها ومخاطرها والتقليل من الاحتفاظ المفرط بالسيولة ونسب الكفاية العالية لتتمكن من توظيف أموالها في فرص استثمارية من شانها تحقيق عوائد مجزية .

5- ضرورة عدم اعتماد المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة الاستثمار العشوائي من حيث اختيار الفرص والبحث عن مجالات استثمارية تحقق لها عوائد مجزية بدلاً من تكدس الأموال في المحفظة النقدية وحصرها في القروض والاستثمارات المالية .

6- ضرورة اتباع المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة استراتيجية تنموية اكثر اتزاناً تهدف الى إدارة السيولة النقدية كونها أساس الدخول في الاستثمارات المالية والحقيقة دون التذبذب في توظيفها ارتفاعاً وهبوطاً كونه يؤثر في تحقيق هدفي الربحية والأمان وانعكاس ذلك في تعظيم القيمة السوقية لاسهم المصارف .

7- يتطلب من المصارف العراقية عينة الدراسة اثناء استخدامها تطبيقات اختبارات الضغط تبني سيناريوهات من المخاطر تتوافق مع البيئة المالية والمصرفية العراقية مع تحديد فروض سعرية

ومئوية لتلك السيناريوهات موجهة من قبل البنك المركزي العراقي والعمل على تفعيل دوره في هذا الجانب .

8- ضرورة تبني المصارف التجارية العراقية المختارة برامج تدريبية تنموية لكوادرها حول تطبيقات اختبارات الجهد واختيار السيناريوهات الملائمة للبيئة المالية العامة وكيفية استخراج النتائج وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها في ضوء النتائج , ولاجل معرفة اليات تنفيذ الاختبارات يتطلب من المصارف العراقية عينة الدراسة ايفاد كوادرها البشرية الى البلدان التي تطبق تلك الاختبارات منذ فترة للاطلاع على اخر أساليب وإجراءات تطبيقات الاختبارات .

9- توجيه المصارف العراقية كافة حول الاستفادة من تطبيقات اختبارات الضغط .

10- تفتح هذه الدراسة افاقاً مستقبلية لدراسات قادمة منها دور اختبارات الجهد في تحقيق اهداف استراتيجية أخرى للمصارف او دورها في تحقيق مزايا تنافسية لها في السوق المالي وما شابه ذلك.

المصادرالعربية

اولاً: تقارير

1. صندوق النقد العربي "مباديء اختبار الجهد للمؤسسات المصرفية" اللجنة العربية للرقابة المصرفية , 2009 .
2. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي , 2014 .
3. التقرير المالي السنوي للبنك المركزي الاماراتي 2005- 2015 .
4. التقرير المالي السنوي للمصرف الاهلي العراقي 2006- 2015 .
5. التقرير المالي السنوي للمصرف التجاري العراقي 2005- 2015 .
6. التقرير المالي السنوي للمصرف العربي المتحد 2005- 2015 .
7. التقرير المالي السنوي للمصرف المتحد للاستثمار 2006- 2015 .
8. التقرير المالي السنوي لمصرف ابو ظبي الوطني 2005- 2015 .
9. التقرير المالي السنوي لمصرف الاتحاد الوطني 2005- 2015 .
10. التقرير المالي السنوي لمصرف الاستثمار العراقي 2005- 2015 .
11. التقرير المالي السنوي لمصرف الائتمان العراقي 2005- 2015 .
12. التقرير المالي السنوي لمصرف الخليج الاول 2005- 2015 .
13. التقرير المالي السنوي لمصرف الشرق الاوسط 2005- 2015 .
14. التقرير المالي السنوي لمصرف المشرق 2005- 2015 .
15. التقرير المالي السنوي لمصرف ام القيوين الوطني 2005- 2015 .
16. التقرير المالي السنوي لمصرف بغداد 2006- 2016 .
17. التقرير المالي السنوي لمصرف راس الخيمة 2005- 2015 .
18. النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي لعراقي ,2014 .

ثانياً: الكتب

1. ابن منظور , أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم " لسان العرب "الجزء الثالث , دار صادر ,لبنان , بيروت , 2003 .
2. ابو حمد , رضا صاحب وقدوري,فائق مشعل " ادارة المصارف " لبنان ، بيروت ,2005.
3. آل شبيب ، دريد كامل " مقدمة في الإدارة المالية المعاصرة " الطبعة الأولى ، المسيرة للنشر عمان , 2007 .
4. برغام ,أجين " القرارات التمويلية الاستراتيجية " ترجمة فتوح ,محمود و عبد الكريم,عمر , الطبعة الأولى ,نشر دار شعاع ,دمشق ,سوريا ,2010 .
5. الجميل ، سرمد كوكب " المدخل الى الأسواق المالية : نظريات وتطبيقات " ابن الاثير للنشر ، الموصل ,2011.
6. الجنابي,هبل عجمي جميل وارسلان,رمزي ياسين يسع"النقود والمصارف والنظرية النقدية" الطبعة الأولى ,دار وائل للنشر,الأردن ,عمان ,2009.
7. حداد ، فايز سليم " الإدارة المالية " الطبعة الثالثة ، الأردن ,2010.

8. حشاد ,نبيل " دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية " موسوعة بازل II ،اتحاد المصارف العربية, الجزء الثاني، 2005 .
9. حشاد, نبيل "دليلك الى اتفاق بازل-2"موسوعة بازل-2, اتحاد المصارف العربية,الجزء الاول ,2004.
10. حنفي ، عبد الغفار" اساسيات التمويل والإدارة المالية " الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية , 2007 .
11. الخصاونة، عهود عبد الحفيظ، " مبادى الإدارة المالية"الطبعة الأولى، الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن, 2010 .
12. الخطيب ,سمير "قياس وإدارة المخاطر بالبنوك " منشأة المعارف ,الإسكندرية ,2006 .
13. الدوري,مؤيد والحسني,فلاح " إدارة البنوك " دار وائل للنشر ,الأردن ,عمان ,2000.
14. الرازي ,محمد بن ابي بكر بن عبد القادر " مختار الصحاح" دار الكتاب العربي ,بيروت ,لبنان , 1981 .
15. سعيد ,عبد السلام لفتة "ادارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي "الطبعة الاولى,دار الذاكرة للنشر والتوزيع ,بغداد ,2013 .
16. الشبلي، طارق إبراهيم و الشبلي, محمد إبراهيم " مقدمة في الأسواق المالية والنقدية" الطبعة الأولى ، الأردن ,2000 .
17. الشمري ,صادق راشد "ادارة المصارف:الواقع والتطبيقات العملية"الطبعة الاولى , مطبعة الفرح , بغداد , 2008 .
18. الشمري ,صادق راشد"اساسيات الاستثمار في المصارف الاسلامية " الطبعة الاولى ,مطبعة الكتاب ,بغداد ,2009 .
19. الشنطي،ايمن،وشقر،عامر،مقدمةفيالادارةوالتحليلالمالي،دارالبدايةللنشروالتوزيع،الطبعةالاولى، . 2007
20. طالب ,علاء فرحان والموسوي,حيدر يونس وفائز,محمد "مدخل في ادارة المؤسسات المالية" الطبعة الاولى ,مركز كربلاء للنشر ,2016 .
21. عبد الحميد ،عبد المطلب " السياسة النقدية واستقلالية البنك المركزي " الطبعة الأولى ,نشر الدار الجامعية/الإسكندرية ,مصر ,القاهرة ,2013 .
22. عبد الرازق ,محمد حامد محمود "اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية" نشر الدار الجامعية ,الطبعة الأولى ,الإسكندرية ,2013 .
23. عبدالله,خالد امين والطراد,اسماعيل ابراهيم "ادارة العمليات المصرفية المحلية والدولية "الطبعة الاولى ,دار وائل للنشر والتوزيع ,الاردن ,عمان ,2006 .
24. فرج , شعبان" العمليات المصرفية وادارة المخاطر" عن دروس موجهة لطلبة الماجستير ,كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير,جامعة البويرة, 2014.
25. كاظم ، حيدر يونس " الفكر الحديث في السياسات الاقتصادية " الطبعة الأولى ، مركز كربلاء لنشر الدراسات والبحوث ، كربلاء ، 2016 .
26. كداوي ، طلال محمود " تقيم القرارات الاستثمارية " ابن الأثير للطباعة والنشر ،جامعة الموصل, 2009 .

27. محمد ,منير شاكر وإسماعيل ,إسماعيل ونور ,عبد الناصر " التحليل المالي – مدخل صناعة القرار " الطبعة الثالثة ,دار وائل للنشر , الأردن , عمان , 2008 .
28. مطاوع ، سعد عبد الحميد" الإدارة المالية مدخل حديث " القاهرة ، مصر,2001 .
29. الميداني , محمد ايمن عزت ,"الإدارة التمويلية في الشركات , الطبعة الرابعة , نشر مكتبة العبيكان , السعودية ,الرياض , 2004 .
30. ناصر ، سليمان " علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل التغيرات الدولية الحديثة " مكتبة الريام ، الجزائر ، الدار البيضاء ، الطبعة الأولى ، 2006.
31. النقاش ,غازي عبد الرزاق "التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية " الطبعة الثالثة ,دار وائل للنشر ,الأردن ,عمان , 2006 .

ثالثا: الرسائل والاطاريح

1. الخزاعي ,ماهر " إدارةالسيولةوالربحية " ماجستيرإدارةاعمال , جامعةدمشق , كليةالاقتصاد , دمشق , 2009 .
2. نجار ,حياة " إدارةالمخاطرالمصــرفيةوفقاتفاقياتبازل :دراسةواقعالبنوكالتجاريةالعموميةالجزائرية" اطروحةدكتوراهفيالعلومالاقتصادية ,جامعةفرحاتعباس ,كليةالعلومالاقتصاديةوالتجاريةوعلومالتسيير, الجزائر ,2014 .

رابعاً : البحوثوالدراساتوالدوريات

1. احمد ,نضال رؤوف " دراسة تحليلية لمخاطر السيولة باستخدام كشف التدفق النقدي مع بيان اثرها على كفاية راس المال في القطاع المصرفي (دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين) ,مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ,جامعة بغداد ,المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية,العدد 36 ,2013 .

2. السامرائي ،هناء عبد الغفار " الازمات المالية العالمية وأثرها على اسواق المال العربية " بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية ، الطبعة الاولى، بيت الحكمة ، بغداد .2002

3. ســــــــــــلمان , عمــــــــــــــاد عبــــــــــــــد الســــــــــــــتار " استخدامالنسبالماليةفيتحديدالعواملالمؤثرةفيربحيةالمصارفالتجارية -بحثتطبيقيفيالمصارفالتجارية " مجلة العلوم الاقتصادية،الكلية التقنية الادارية ,العدد 32 , مجلد 8 , البصرة ,2013 .

4. الشمري ، صادق راشد وامين ، صلاح الدين محمد " متطلبات انموذج اختبارات التحمل وإمكانية التطبيق في المصارف العراقية ، دراسة استطلاعية لاراء عينة من موظفي البنك المركزي العراقي " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية , العدد 71 , 2014 .

5-عبد الحكيم ,هشام طلعت ومصطفى ,انوار " تقييمالاسهمالعاديةباستخدامنموذجالخصم (نموذججوردن)(دراسةتطبيقيةلعينةمختارةمنالشركاتالصناعية المدرجةفيسوقالعراقللاوراقالمالية) " مجلة الادارة والاقتصاد ,العدد 81 , بغداد ,2010 .

6- غالب ,عبد القدر ورسمة " مبدأ كفاية راس المال والبنوك " مقال في مجلة اتحاد المصارف العربية ,العدد 421, كانون الأول ,2015 .

7- الفتلاوي,ميثاق هاتف وسعيد,بلال نوري " تقييم الأداء المصرفي باعتماد تحليل نسب السيولة والربحية (دراسة مقارنة بين مصارف عراقية واردنية) ,مجلة جامعة كربلاء ,المجلد السادس ,العدد الأول ,2008 .

5. القطامي ,عبد العزيز ونصرالله ,ناصر " بحث اساليب وطرق خصخصة الشركات وتقييم اسهمها والرقابة عليها " 2004 .

6. كداوي، طلال محمود، " الانفاق العسكري والتضخم " مجلة تنمية الرافدين، المجلد 27، العدد79، 2005 .

7. محمد ,طرشي " دور فعالية الرقابة الاحترازية في تحقيق السلامة المصرفية في ظل تزايد مخاطرالعمل المصرفي "جامعة حسيبة ,كلية العلوم الاقتصادية ,الجزائر , 2010 .

8. المناعي ,جاسم "مباديء اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية " صندوق النقد العربي ,اللجنة العربية للرقابة المصرفية , 2009 .

9. يوسف ,عدنان احمد " المصارف واختبارات الضغط " مجلة الحياة ,العدد 17575, الرياض ,2011 .

خامساً : الندواتوالمؤتمراتوورشالعمل

1. زعرب ,حمدي شحدة " اختبار الكفاءة التشغيلية للسوق المالي الفلسطيني " المؤتمر العلمي الأول , كلية التجارة , الجامعة الإسلامية , غزة , فلسطين , 2005 .
2. سعيد ,حسين وابو العز " كفاية راس المال في المصارف الإسلامية في الواقع وسلامة التطبيق " المؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية , الجامعة الأردنية ,كلية الشريعة ,عمان ,2014 .
3. صالح ,مفتاح وفاطمة , رحال " تأثيرمقررات لجنة بازل III على النظام المصرفي الاسلامي " المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الاسلامي : النمو والعدالة والاستقرار من منظور اسلامي , تركيا , اسطنبول ,2013 .
4. لحيل , الطيب " كفاية رأس المال المصرفي على ضوء توصيات لجنة بال " بحث مقدم للملتقى الوطني المقام بجامعة جيجل حول الإصلاح المصرفي في الجزائر,جامعة غرب كردفان ، السودان ،2005 .

سادساً : مصادرالانترنيت (شبكةالمعلوماتالدولية)

1. الرفاعي, يعقوب " اختبارات الضغط البنكية " معهد الدراسات المصرفية , نشرة توعوية الكترونية , العدد الخامس, الكويت , 2010 .
http://www.kibs.edu.kw/
2. رمضان ,جمال "اختبارات الضغط للبنوك في الربع الرابع تشدد على التحوط الكبير لاسواق الأسهم " موقع الوطن الالكتروني , الكويت , 2016.
http://alwatan.kuwait.tt/articledetails.aspx?id=407855
3. السقا ,محمد إبراهيم " ماهي اختبارات الضغط للبنوك الاوربية "الفا بيتا ,مقال في نشرة

الكترونية ,السعودية ,الرياض ,2010 .
http://alphabeta.argaam.com/article/detail/19150
4. شوماخر ,هيروكو اورا وليليانا " بنوك تحت الضغط :اختبارات القدرة على تحمل الضغوط تقيم قدرة البنوك بمحاكات أدائها في سيناريوهات اقتصادية بالغة الشدة "مجلة التمويل والتنمية,المجلد 50,العدد IMF,2, يونيو 2013.
www.IMF.org. pubs /arabic / external
5. فتحي , احمد "اختبارات الضغط ل 2014..وفق السيناريو الاسوء" الجريدة ,العدد الأول ,الكويت , 2007.
http://www.aljarida.com/news/index/2012702361
6. لارنس , بيتلر نال " اوربا مطالبة باختبارجهد للبنوك الفردية لاستعادة الثقة بالنظام المالي , الاقتصادية الالكترونية , العدد 5703 ,السعودية , 2016 .
23/05/ 2009/www.aleql,com//http:
7. يوسف , عدنانأحمد" المصارف واختبارات الضغط " مجلة الحياة , العدد 17575 ,السعودية ,2016.
http://www. daharchives.alhayat.com/

English References

A : Books

1. Alexander.J,W.F sharp & J.V.Baily "fundamentals of investment " 3th ed,prentice hall,2001.
2. Allan M. malz "Financial Risk Managemet: models, history, and Institutions" Published by john wiley & sons, Inc in canada,2011.
3. Allan m. malz "financial risk managemet: models, history, and institutions" published by john wiley & sons, inc in canada,2011.
4. Allen Berger, christa H.s Bouman"Bank Liquidity Creation and financial Crises"2015 .
5. Andrew cardinali ,jakob nordmark " How informative are bank stress tests-Bank opacity in the European Union"Master Thesis in finance,lund university, Spring 2011.
6. Ara Hosna, Bakaeva Manzura and Sun Juanjuan " Credit Risk Management and Profitability in Commercial Banks in Sweden " Master of Science in Accounting,2009.
7. Austrian national bank"Risk assessment and stress testing for the austrian banking system"vienna, march 2006 .
8. Bana Abuzayed and Philip Molyneux"Market value, book value and earnings: is bank efficiency a missing link"Bangor University, Bangor, UK,2004.
9. Barbara Casu, Claudia Girardone and Philip Molyneux " Introduction to banking" Pearson Education Limited, British Library Cataloguing-

in-Publication Data, England, 2006.
10. Besley scott , Brigham &Eugenef "essential of managerial finance "12th ed,Harcourt college publishers,2000
11. BNM(Bank Negara Malaysia" Capital Adequacy Framework for Islamic Banks (Risk-Weighted Assets"central bank Malaysia ,2012 .
12. Bodie zvi,A. Kane Alex & Alanj.Marcus"essentials of investments"6th ed,mcgraw-hillirwin,2007.
13. Bodie, Z. , Kane, A. & Marcus, A. " Essentials of Investments " new york: mc graw-hill., 6th edition,2007.
14. Borja Amor Tapia, María Teresa Tascón & José Luis Fanjul " Determinants of Commercial Banks' Residual Profitability: An Industry Approach "2006 .
15. Brakman steven ,harry Garretsen &charls van "nations and firms in the Global economy "USA,Cambridge uneveristy,2007 .
16. Brealey ,R. A. , Myers, S.C. & Marcus, A.J"Fundamentals of Corporate Finance" 3th Edition, McGraw-Hill Companies, Inc., U.S.A, ., 2001.
17. Brealey ,R. A. , Myers, S.C. & Marcus, A.J., " fundamentals of corporate finance" 3th edition, mcgraw-hill companies, inc., u.s.a,2001
18. Brigham, E., & Ehrhardt, M. "An Overview of Corporate finance & the Financial Environment" 2010 .
19. Brigham, E.F. and Ehrhardt, M.C." Financial Management Theory and Practice " Florida: Harcourt ,Inc., 11th Edition,2008.
20. Ceccheti Stephen.G" money,banking and financial markets "2nd ed,Mc Graw-hill Irwin,2008 .
21. Central Bank of the UAE " Bank Guidelines : Capital Adequacy Standards Standardised Approach" 2009.
22. CFA Program curriculum,Level 11,2007 .
23. Copeland,Laurences"exchang erates and international finance"5th ed,prentice hall,2008.
24. Dave Ulrich" The Leadership Capital Index: Realizing the Market Value of Leadership" New York, 2015 .
25. David G Mayes, Hanno Stremmel "the effectiveness of capital adequacy measures in predicting bank distress"2012.
26. Dlabay lesR & Burrowjamesl "business finance "Thomson south-western ,2008.
27. Edwin J. Elton, Martin J. Gruber, Stephen J. Brown, William N. Goetzmann "Modern Portfolio Theory And Investment Analysis "Ninth Edition,2014 .
28. Emery douglasR,Finnerty JohnD & Stowe,JohnD" corporate financial

management"3rd ed,prentice hall,2007.
29. Eun cheols & Bruce Resnick " international financial management "4 ed,hill Irwin ,2007.
30. Financial Services Institute (FSI)" Liquidity Risk Management"Service Research Institute (FSRI), A publication of ricewaterhouseCoopers,2010.
31. Frederic S. Mishkin "the economics of money ,banking, and financial markets "seventh edition ,2004 .
32. Gangadhar V. & Rameshbabu G"invesment management"anmol publications pvt.ltd,2006.
33. Gangadhar.V&Rameshbabu.G"investmentmanagement"anmol publications,LTD,2006.
34. Gibson,CharlesH"financial reporting and analysis"11th ed,south-western,2009.
35. Gitman Lawrencej & Johnk Michaeld " fundamental investment " 10th ed,Wesley,2008.
36. Gitman, Lawrence. J" principles of managerial finance" 9th ed.,
37. n.y, donnelley and sons company, 2000.
38. Gitman,Lawrencej& Johnk,MichaelD"fundamentalsof investing"10th ed, addison wesley, 2008.
39. Howells peter,Bain Keith "financial Markets &Institution "5th ed prentice Hall ,2007.
40. International monetary fund, monetary and capital markets department" sovereigns, funding, and systemic liquidity" global financial stability report,2010.
41. international settlements bank"liquidity risk: regulatorky framework and impact on management" marketing and communication departments, management solutions- spain,2012.
42. Jessup, paul F " Modern Bank management "West publishing Co , Minnesota , USA,2000.
43. Kocch Tlmothy & W.X Mac Donald scott " Management of Banking" 6th ed, Thomson south –western , USA ,2006.
44. Krugman paul & robenwells "microeconomics"2nd ed,worth publishers,2009.
45. Li Yuanjuan"Effectiveness of China's Commercial Banks' Capital Adequacy Ratio"A Case Study of The Listed Banks, Master, College of Economics and management, China,2012
46. Madura,Jeff"internationalcorporatefinance"10thed,south-western,2010.

47. Mario Onorato"Measurement and Management of Funding Liquidity Risk"London,2009.
48. Mcaleese,Dermot"economicsforbusiness,opetion,macrostability and globalisation"3rd ed,prentice hall,2004.
49. Mcconsll,campbellr & bruestanleyl "macroecomosics
50. Meir Liraz"How to Increase Business Profits: A Step By Step Plan to increase the Profitability of Your Company"2014 .
51. Michael Bayler" The liquid enterprise:How The Network is transforming value,the implications for business,and what leadership needs to do about it,2016.
52. Mishkin Frederic .S & Stanley G. Eakins"financialmarkets and institutions"6th ed,prentice hall,2009.
53. Mishkin Frederic.S & Stanley .G Eakins"financialmarkets and institutions"5th ed,addison wesley, 2006.
54. Moore carlos.W,Petty.J,william palicn lesliee& ongenecker,dustin.g"managing small business,an entrepreneurial emphasis"south-western,2008.
55. Morten L. Bech and Tara Rice"Profits and Balance Sheet Developments at U.S. Commercial Banks in 2008"Federal Reserve Bulletin,2009.
56. Neal bill & Trefor Mcelory " Business financial based approach"1 ed,England ,2004.
57. Peter Hanlon"Bank Liquidity Risk Management ractice"National Australia Bank,2007.
58. Pilbeam Keith"financeandfinancialmarkets"3rd ed,palgrave macmillan,2010.
59. principles,proplims and policies"16th ed,mcgraw-hill iewin,2005.
60. R. Alton Gilbert & David C. Wheelock"Measuring Commercial Bank Profitability: Proceed with Caution"Federal Reserve Bank,2007.
61. R.glenn hubbard "money, banking, and the financial system" columbia university,2012.
62. R.glenn hubbard and anthony patrick o’brien "money, banking, and the financial system" pearson education, usa ,2012.
63. Raoudha B´ejaoui Rouissi " Cost and profit efficiency of french commercial banks: Domestic versus Foreign Banks " University of Carthage,2011.
64. Ross Stephen A.,randolphw westerfild & jeffrey,jaffe "corporate finance"6th ed, mcgraw-hill irwin, 2009.
65. Samina Riaz " Profitability Determinants of Commercial banks in

Paksitan " International Business and Social Sciences Research Conference, Sixth Edition,2013

66. Samuleson paula &William D Nordhaus "economics "18th ed,Mcgraw-hill,2005 .
67. Seung Jung Lee and Jonathan D. Rose " Profits and Balance Sheet Developments at U.S. Commercial Banks in 2009 " Federal Reserve Bulletin,2010 .
68. Smart Scottb & Williaml Megginson " introduvtion to financial management "2 ed,south western,2008 .
69. Sullivan arthur O.,Sheffrin steven M. & perez Stephen "economics,principles,application andtool"6thed,person ducation,2010.
70. Thomas L. Hogan"Capital and Risk in Commercial Banking" The US Federal Reserve, USA,2011.
71. Van Horne , J. C. & wachowicz J R . John M. "Fundamentals of Financial Management" 12th Edition England , 2005 .
72. Viral V Acharya , Hassan Naqvi "The Seeds of a Crisis:A theory of bank liquidity and risk-taking over the business cycle"2010.
73. WeaverSamuelC&WestonJ.Fred"strategic financial management"south-western,2008.
74. Wei Chen" Funding Liquidity Risk: from measurement to management"2012.
75. Weil david N." economic growth " 2th ed,pearson education ,2009.

B:- Thesis And messages

1- caroline roulet" empirical essays on bank liquidity creation and aturity transformation risk:implications for prudential egulation"phd thesis in economics, université de limoges,2011.

2- Sujata Kapoor, kanwal anil and naseem abidi " impact of dividend policy on shareholders' value: a study of indian firms " thesis the degree of doctor of philosophy management,2009.

C :-Research and Studies and periodicals

. Christian Schmieder, Claus Puhr, and Maher Hasan"Next Generation Balance Sheet Stress Testing "IMF Working Paper, Monetary and Capital Markets departments,IMF,2011.

. F. Halsey Rogers "The Global Financial Crisis and Development Thinking" Policy Research Working Paper, Development Research Group,The World

Bank, June 2010 .
3. Gregorio Impavido"Stress Tests for Defined Benefit Pension"IMF Working Paper, February 2011.
4. César Caldron,Megumi Kubota"Does Financial Openness Lead to Deeper Domestic Financial Markets"Policy Research Working Paper, The World Bank,Latin America and the Caribbean Region,June 2009.
5. Zuzana Fungáčová and Petr Jakubík " Bank stress tests as an information device for emerging markets: The case of Russia" Discussion Papers, Bank of Finland, BOFIT Institute for Economies in Transition, 2012.
6. Marcia millon cornett,jamie john mcnutt,philip e.strahan,hassan tehranian"liquidity risk management and credit supply in the financial crisis" cornett bentley university, boston college, 2010.
7. Allen N. Berger , christa h.s. bouwman"bank liquidity creation"the european finance association, the federal reserve bank of chicago's bank, 2008.
8. Étienne Bordeleau , Christopher Graham"The Impact of Liquidity on Bank Profitability"Financial Stability Department Bank of Canada, Bank of Canada Working Paper,2010.
9. Valentina Flamini, Calvin mcdonald, and liliana schumacher"the determinants of commercial bank profitability in sub-saharan africa prepared"imf working paper,2009.
10. Sebastian Ofumbia"Bank Capital Structure, Liquidity and Profitability Evidence from the Nigerian Banking System"International Journal of Academic Research in Accounting,2012.
11. Andrew Kuritzkes, Til Schuermann, Scott M. Weiner "Risk Measurement, Risk Management and Capital Adequacy in Financial Conglomerates"The Working Paper Series is made possible by a generous grant from the Alfred P. Sloan Foundation,2002.
12. Tarron Khemraj"What does excess bank liquidity say about the loan market in Less Developed Countries" DESA Working Paper,2007.
13. Atif Mian, João A.C. Santos"Liquidity Risk And Maturity anagement Over The Credit Cycle,2012.
14. F. Halsey Rogers "The Global Financial Crisis and Development Thinking" Policy Research Working Paper, Development Research Group,The Wortionld Bank, June 2010 .
15. Landsman & Wayne "Fair value accounting for financial instruments:some implications bank regulation"2006.
16. - Da, Zhi," Cash Flow, Consumption Risk, and the Cross-section of Stock Returns" The Journal of finance. vol. lxiv, 2009.
17. Dimitrov, V & Jain, P.C"The Value Relevance of Changes in Financial

Leverage " Rutgers Business School Rutgers University ,2006.
18. Edwin O. F., Robert H., and JoseF. Z." Dynamic Capital Structure Choice : Teroy and Tests" The Journal of Finance . Blackwell Publishing for the American Finance Association. vol 44 no.1, pp19-40, 1989.
19. Bhattacharya ,N., Desai H., and Kumar V.," Earnings Quality and Information Asymmetry" Working Paper, University of Southern Methodist,2009 .
20. Mark Allen, Christoph Rosenberg,christian keller, brad setser,and nouriel roubini "a balance sheet approach to financial crisis"imfworking paper, december 2002.

D:- Reports

1. IMF ,BIS, FSB "Guidance to Assess the Systemic Importance of Financial Institutions, Markets and Instruments: Initial Considerations"Report to the G-20 Finance Ministers and Central Bank Governors,2009.
2. International monetary fund" guidance to assess the systemic importance of financial institutions, markets and instruments: initial considerations" report to g20 finance ministers and governors, october 2009.
3. International Monetary Fund"Stress Testing the Banking Sector Technical Note"IMF Country Report, Washington, JULY 2011.
4. Karel lannoo,chris napoli"bank state aid in the financial crisis fragmentation or level playing field"a ceps task force report, centre for european policy studiesbrussels,2010.
5. Roland berger "stress testing spanish banks" final report,madrid, 21 june 2012.
6. United States Government Accountability Office Washington, "bank stress test offers lessons as regulators take further actions to strengthen supervisory oversight "report to congressional committees september 2010.

جداول الملاحق

جدول(1) يوضح البيانات النقدية والمالية السنوية لمصرف بغداد التجاري للفترة (2005- 2015)

المبلغ (مليون دينار)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	313,838	326,810	352,697	531,049	788,525	930,807	841,245	1,257,407	1,708,093	1,770,087	1,493,192
نقد في الصندوق ولدى المصارف	163,192	187,524	160,943	204,708	477,685	571,822	475,387	812,392	1,014,698	992,408	870,879
اوراق تجارية مخصومة والمبتاعة	5,601	5,221	5,437	1,791	1,882	18,275	4,124	10,145	10,985	2,204	2,204
قروض وتسليفات	63,041	43,295	52,664	45,576	77,663	180,781	145,657	137,255	208,184	226,699	235,718
استثمارات مالية	72,695	52,987	84,984	217,149	163,998	129,539	185,465	239,128	410,177	455,021	258,838
مدينون	9,309	37,782	48,669	37,657	67,297	48,645	48,619	58,486	64,048	93,753	125,551
□افي الموجودات الثابتة	4,249	4,399	11,027	11,861	13,669	30,254	34,013	43,247	56,810	57,417	56,344
اجمالي الموجودات	318,090	331,209	363,724	542,911	802,194	961,062	875,267	1,300,654	1,764,904	1,827,505	1,549,536
وودائع وحسابات جارية	246,127	242,317	255,474	404,177	661,618	804,688	699,369	1,046,719	1,393,584	1,491,599	897,310
تخصيصات	3,045	8,638	13,232	18,490	18,031	18,551	21,523	22,047	25,093	23,654	57,490
دائنون	12,995	20,764	18,911	26,902	13,375	19,035	14,755	24,635	54,964	19,832	326,246
مجموع المطلوبات	262,168	271,720	287,617	449,569	693,024	842,274	735,647	1,093,402	1,473,642	1,535,086	1,281,048
راس المال المدفوع	52,973	52,973	52,973	70,000	85,000	100,000	112,900	175,000	250,000	250,000	250,000
احتياطات	2,948	6,516	23,134	23,342	24,169	18,787	26,720	32,252	41,262	42,419	18,488
حقوق الملكية (المساهمين)	55,921	59,489	76,107	93,342	109,169	118,787	139,619	207,252	291,262	292,419	268,488
اجمالي المطلوبات والملكية	318,090	331,209	363,724	542,911	802,194	961,062	875,267	1,300,654	1,764,904	1,827,505	1,549,536
□افي الد□ل	2,004	8,409	19,753	20,851	15,802	16,211	20,958	25,099	32,067	27,781	5,716
القيمة السوقية للاسهم	339.027	105,946	164,216	154,000	163,200	179,000	392,892	315,000	515,000	387,500	292,500
السعر السوقي للسهم	6.40	2 دينار	3.10	2.20	1.92	1.79	3.48	1.80	2.06	1.55	1.17

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لهيئة الاوراق المالية العراقية ومصرف بغداد التجاري للفترة 2005-

جدول رقم(2) يوضح البيانات النقدية والمالية السنوية للمصرف التجاري العراقي للسنوات 2005- 2015

المبلغ (مليون دينار)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	**152,352**	**161,570**	**210,228**	**198,581**	**205,482**	**202,627**	**245895**	**291,633**	**333,246**	**447,847**	**413,939**
نقد في الصندوق ولدى المصارف	108,726	31,861	39,271	48,779	23,172	42,783	108,924	137,403	191,803	134,598	145,375
اوراق تجارية مخصومة ومبتاعة	3,325	0,536	0,152	0,012	0,002	--------	-------	----------	---------	---------	-------
قروض وتسليفات	21,719	25,170	23,282	10,133	6,659	0,359	0,829	2,311	3,956	7,156	9,102
استثمارات مالية	9,807	93,513	138,845	126,335	159,525	133,588	115,411	127,963	112,853	280,262	231,149
مدينون	8,778	10,492	8,678	13,322	16,124	25,897	20,733	23,956	24,634	25,835	28,313
□افي الموجودات الثابتة	**3,229**	**3,022**	**2,948**	**6,093**	**2,822**	**1,536**	**1,549**	**1,803**	**1,597**	**1,425**	**0,950**
اجمالي الموجودات	**155,584**	**164,594**	**213,176**	**204,674**	**208,304**	**204,163**	**247,446**	**293,436**	**334,843**	**449,272**	**414,889**
ودائع وحسابات جارية	84,418	78,864	96,559	89,338	86,892	80,272	83,430	112,077	96,691	121,063	90,506
تخصيصات	4,017	12,798	28,110	42,404	--------	---------	-------	--------	-------	---------	---------
دائنون	4,488	9,155	23,203	5,879	37,261	29,352	28,831	38,159	41,573	43,824	50,181
مجموع المطلوبات	**92,923**	**100,817**	**147,872**	**137,621**	**124,153**	**109,624**	**112,261**	**150,236**	**138,264**	**164,887**	**140,687**
راس المال المدفوع	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	60,000	100,000	100,000	150,000	250,000	250,000
احتياطات	2,661	3,777	5,304	7,053	24,151	34,539	35,185	43,200	46,579	34,385	24,202
حقوق الملكية (المساهمين)	**62,661**	**63,776**	**65,304**	**67,053**	**84,151**	**94,539**	**135,185**	**143,200**	**196,579**	**284,385**	**274,202**
اجمالي المطلوبات والملكية	**155,584**	**164,594**	**213,176**	**204,674**	**208,304**	**204,163**	**247,446**	**293,436**	**334,843**	**449,272**	**414,889**
□افي الد□ل (ربح/□سارة)	0,631	1,072	1,521	1,479	3,832	13,266	7,181	13,217	8,877	9,215	7,245
القيمة السوقية للاسهم	1,200,000	78,000	81,000	69,000	93,000	83,400	127,000	127,000	138,000	165,000	102,500
السعر السوقي للسهم	20 دينار	1.300 د	1.350 د	1.150 د	1.550 د	1.390 د	1.270 د	1.270 د	0.920	0.660	0.410

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية للمصلرف التجاري العراقي وهيئة الاوراق المالية العراقية للفترة 2005- 2015

جدول (3) يوضح البيانات المالية والنقدية السنوية لمصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للفترة 2005 – 2015

المبلغ (مليون دينار)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	307,864	278,493	381,548	533,253	510,556	521,190	601,536	758,270	686,718	589,241	578,091
نقد	104,497	138,602	174,356	217,435	355,746	344,709	369,716	475,908	422,062	349,768	325,312
اوراق تجارية مخصومة	1,494	1,811	1,596	1,023	0,001	0,398	1,904	1,045	2,089	--------	--------
قروض وتسليفات	25,075	20,004	16,905	15,516	63,798	142,230	188,852	197,435	206,779	187,865	149,924
استثمارات مالية	159,697	98,556	151,046	187,597	77,067	8,706	5,257	43,487	19,065	26,859	42,573
مدينون	17,101	19,520	37,645	111,682	13,944	25,147	35,807	40,395	36,723	24,749	60,282
مجموع الموجودات الثابتة	11,632	20,892	25,234	36,414	46,984	58,935	66,481	70,699	87,462	93,835	97,032
اجمالي الموجودات	319,496	299,385	406,782	569,667	557,540	580,125	668,017	828,969	774,180	683,076	675,123
ودائع وحسابات جارية	276,543	239,348	333,065	431,100	452,515	463,327	505,117	626,784	551,856	358,117	331,665
اقتراض	---------	-------	-------	--------	--------	---------	--------	--------	-------	-------	0,993
تخصيصات	3,923	4,397	10,681	10,728	10,785	11,719	13,678	4,166	3,952	1,053	1,260
دائنون	11,671	19,858	12,587	63,999	18,693	20,981	11,323	10,273	15,593	16,832	64,236
مجموع المطلوبات	292,137	263,603	356,333	505,827	481,993	496,027	530,118	641,223	571,401	376,002	398,156
راس المال المدفوع	15,000	27,000	31,000	42,000	55,000	66,000	100,000	150,000	150,000	250,000	250,000
احتياطات	12,359	8,782	19,449	21,840	20,547	18,098	37,899	37,746	52,779	57,074	26,967
حقوق الملكية (المساهمين)	27,359	35,782	50,449	63,840	75,547	84,098	137,899	187,746	202,779	307,074	276,967
اجمالي المطلوبات والملكية	319,496	299,385	406,782	569,667	557,540	580,125	668,017	828,969	774,180	683,076	675,123
□افي الد□ل (ربح/□سارة)	3,746	2,992	9,887	0,426	2,967	8,206	17,978	24,401	20,350	3,606	5,420
القيمة السوقية للاسهم	87,000	48,600	77,500	90,300	105,600	72,600	192,000	219,000	240,000	150,000	127,500
السعر السوقي للسهم	5.800 د	1.800 د	2.500 د	2.150 د	1.920 د	1.100 د	1.920 د	1.460 د	1.600 د	0.600 د	0.510 د

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لهيئة الاوراق المالية العراقية ومصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار للفترة من 2005-2015

جدول (4) يوضح البيانات المالية والنقدية السنوية لمصرف الاستثمار العراقي للفترة 2005- 2015

المبلغ (مليون دينار)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	134,385	162,347	126,591	151,920	183,675	237,909	314,131	364,475	505,493	541,304	535,154
نقد في الصندوق ولدى المصارف	47,567	50,827	99,666	136,159	154,285	149,464	155,834	158,849	232,470	355,452	361,399
اوراق تجارية مخصومة	3,680	2,890	1,499	2,324	4,800	6,552	9,988	10,600	6,964	5,212	2,595
قروض وتسليفات	49,901	42,637	22,868	10,741	20,646	75,774	116,150	169,977	235,048	160,311	121,148
استثمارات مالية	31,354	65,929	1,303	1,233	1,433	3,799	3,232	3,385	5,350	3,790	36,932
مدينون	1,883	0,064	1,255	1,463	2,511	2,320	28,927	21,664	25,651	16,539	13,080
مجموع الموجودات الثابتة	4,192	5,384	4,521	6,267	7,883	8,182	13,588	15,619	15,103	17,351	16,580
اجمالي الموجودات	138,577	167,731	131,112	158,187	191,558	246,091	327,719	380,094	520,596	558,655	551,734
ودائع وحسابات جارية	86,153	119,522	76,236	99,825	118,951	139,014	187,225	193,308	283,288	256,736	260,109
اقتراض	---------	-------	-------	-------	---------	--------	-------	--------	--------	--------	---------
تخصيصات	--------	-------	-------	-------	---------	--------	--------	3,794	4,737	5,964	3,366
دائنون	21,738	17,025	15,926	11,317	10,085	18,622	23,387	64,435	46,212	12,206	6,997
مجموع المطلوبات	107,891	136,547	92,162	111,142	129,036	157,636	210,612	261,537	334,240	274,906	270,472
راس المال المدفوع	25,000	29,750	29,750	37,500	50,400	75,020	100,000	100,000	155,000	250,000	250,000
احتياطات	5,686	1,434	9,200	9,545	12,122	13,435	17,107	118,557	31,365	33,749	31,262
حقوق الملكية (المساهمين)	30,686	31,184	38,950	47,045	62,522	88,455	117,107	118,557	186,356	283,749	281,262
اجمالي المطلوبات والملكية	138,577	167,731	131,112	158,187	191,558	246,091	327,719	380,094	520,596	558,655	551,734
□افي الد□ل (ربح/□سارة)	4,980	0,422	8,109	8,081	4,586	8,902	9,918	1,383	26,802	28,877	17,498
القيمة السوقية للاسهم	97,500	38,675	38,675	39,375	61,992	930,248	950,000	101,000	150,350	250,000	170,000
السعر السوقي للسهم	3.900 د	1.300 د	1.300 د	1.050 د	1.230 د	1.240 د	0.950 د	1.010 د	0.970 د	1.000 د	0.680 د

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لهيئة الاوراق المالية العراقية ومصرف الاستثمار العراقي للفترة 2005- 2015

جدول (5) يوضح البيانات النقدية والمالية السنوية للمصرف المتحد للاستثمار للفترة 2005-2015

المبلغ (مليون دينار)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	**37,382**	------	**32,158**	**60,235**	**433,068**	**508,252**	**642,071**	**659,169**	**703,241**	**542,037**	**522,926**
نقد في الصندوق ولدى المصارف	**29,196**	------	**24,375**	**45,589**	**294,289**	**210,353**	**137,010**	**216,118**	**113,745**	**35,529**	**118,222**
اوراق تجارية مخصومة ومبتاعة	**0,178**	------	**0,232**	**0,395**	**0,228**	**0,165**	**6,813**	**3,429**	**0,069**	**0,044**	---------
قروض وتسليفات	**2,243**	------	**0,711**	**0,831**	**109,553**	**261,921**	**280,013**	**383,970**	**537,759**	**429,452**	**324,228**
استثمارات مالية	**1,067**	------	**2,112**	**7,899**	**3,309**	**6,395**	**10,787**	**14,397**	**14,103**	**13,419**	**4,584**
مدينون	**4,598**	------	**4,728**	**5,521**	**25,689**	**29,412**	**207,446**	**41,255**	**37,565**	**63,593**	**75,892**
مجموع الموجودات الثابتة	**2,379**	-------	**2,131**	**2,147**	**6,676**	**10,347**	**13,754**	**47,239**	**51,623**	**54,696**	**58,317**
اجمالي الموجودات	**39,661**	------	**34,289**	**62,382**	**439,745**	**518,599**	**655,825**	**706,408**	**754,864**	**596,733**	**581,243**
ودائع وحسابات جارية	**23,400**	-------	**19,914**	**30,151**	**231,888**	**286,556**	**299,377**	**246,693**	**349,519**	**186,156**	**228,902**
اقتراض	----------	---------	----------	----------	----------	---------	---------	---------	--------	--------	**1,000**
تخصيصات	---------	-------	**3,795**	**3,841**	**11,851**	**23,872**	**26,613**	**42,594**	**56,900**	**64,889**	**13,909**
دائنون	**4,195**	-------	**0,910**	**4,745**	**83,327**	**24,184**	**82,389**	**106,857**	**9,612**	**28,773**	**15,716**
مجموع المطلوبات	**27,595**	-------	**24,619**	**38,737**	**327,067**	**334,612**	**408,379**	**396,144**	**416,031**	**279,818**	**259,527**
راس المال المدفوع	**10,000**	--------	**10,000**	**25,000**	**100,000**	**150,000**	**200,000**	**250,000**	**300,000**	**300,000**	**300,000**
احتياطات	**2,066**	--------	**(0,329)**	**(1,354)**	**12,678**	**33,987**	**47,446**	**60,264**	**38,833**	**16,915**	**21,716**
حقوق الملكية (المساهمين)	**12,066**	--------	**9,670**	**23,645**	**112,678**	**183,987**	**247,446**	**310,264**	**338,833**	**316,915**	**321,716**
اجمالي المطلوبات والملكية	**39,661**	--------	**34,289**	**62,382**	**439,745**	**518,599**	**655,825**	**706,408**	**754,864**	**596,733**	**581,243**
□افي الد□ل (ربح/□سارة)	**1,390**	--------	**0,529**	**(0,710)**	**15,697**	**40,202**	**34,345**	**52,818**	**30,140**	**21,636**	**19,831**
القيمة السوقية للاسهم	**99,000**	-------	---------	**32,500**	**130,000**	**264,000**	**538,000**	**460,000**	**552,000**	**213,000**	**111,000**
السعر السوقي للسهم	**9.900 د**	-------	---------	**1.300 د**	**1.300 د**	**1.760 د**	**2.690**	**1.840**	**1.180**	**0.710**	**0.370**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لهيئة الاوراق المالية العراقية والمصرف المتحد للاستثمار للفترة 2005- 2015

جدول رقم (6) يوضح البيانات النقدية والمالية السنوية للمصرف الاهلي العراقي للفترة 2005- 2015

المبلغ (مليون دينار)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	**63,056**	**43,057**	**50,354**	**68,345**	**90,974**	**103,692**	**180,676**	**331,512**	**533,836**	**452,072**	**513,358**
نقد في الصندوق ولدى المصارف	**42,365**	**28,384**	**39,375**	**42,299**	**52,477**	**50,688**	**109,986**	**257,644**	**383,101**	**409,591**	**311,459**
اوراق تجارية مخصومة ومبتاعة	**0,128**	**0,205**	**0,196**	**1,028**	**2,175**	**1,325**	**2,529**	**1,601**	**0,750**	**---------**	**----------**
قروض وتسليفات	**3,459**	**7,025**	**6,998**	**9,430**	**16,399**	**35,648**	**49,054**	**67,493**	**115,537**	**165,476**	**184,042**
استثمارات مالية	**16,500**	**7,122**	**0,439**	**15,319**	**19,732**	**11,546**	**16,335**	**1,943**	**32,785**	**14,675**	**2,542**
مدينون	**0,604**	**0,319**	**3,344**	**0,269**	**0,192**	**4,484**	**2,772**	**2,830**	**1,661**	**11,233**	**15,315**
مجموع الموجودات الثابتة	**0,950**	**0,867**	**0,838**	**2,218**	**3,078**	**3,866**	**3,987**	**5,736**	**8,617**	**14,960**	**22,406**
اجمالي الموجودات	**64,006**	**43,925**	**51,192**	**70,563**	**94,053**	**107,558**	**184,664**	**337,248**	**542,453**	**615,935**	**535,764**
ودائع وحسابات جارية	**28,347**	**13,562**	**21,816**	**37,519**	**40,308**	**51,706**	**75,720**	**154,837**	**360,328**	**338,268**	**267,565**
دائنون	**8,555**	**4,001**	**1,430**	**1,964**	**1,974**	**2,938**	**3,527**	**27,750**	**13,584**	**14,281**	**7,802**
مجموع المطلوبات	**36,902**	**17,564**	**23,246**	**39,483**	**42,282**	**54,644**	**79,247**	**182,588**	**373,912**	**352,549**	**275,367**
راس المال المدفوع	**25,000**	**25,000**	**25,000**	**25,000**	**50,000**	**50,000**	**100,000**	**100,000**	**152,000**	**250,000**	**250,000**
احتياطات	**2,104**	**2,104**	**2,945**	**6,080**	**1,771**	**2,913**	**5,417**	**54,660**	**16,541**	**13,386**	**10,397**
حقوق الملكية (المساهمين)	**27,104**	**27,104**	**27,945**	**31,080**	**51,766**	**52,913**	**105,417**	**154,660**	**168,541**	**263,386**	**260,397**
اجمالي المطلوبات والملكية	**64,006**	**43,925**	**51,192**	**70,563**	**94,053**	**107,558**	**184,664**	**337,248**	**542,453**	**615,935**	**535,764**
□افي الد□ل(ربح/□سارة)	**1,579**	**(0,742)**	**0,841**	**3,135**	**0,586**	**1,141**	**2,495**	**15,415**	**13,874**	**7,070**	**2,296**
القيمة السوقية للاسهم	**98,750**	**26.250**	**26,250**	**22,500**	**39,000**	**42,500**	**85,000**	**84.000**	**124,640**	**225,000**	**137,500**
السعر السوقي للسهم	**3.950 د**	**1.050 د**	**1.050 د**	**0.900 د**	**0.780 د**	**0.810 د**	**0.850 د**	**0.840 د**	**0.820 د**	**0.900 د**	**0.550 د**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لهيئة الاوراق المالية العراقية والمصرف الاهلي العراقي للمدة 2005- 2015

جدول (7) يوضح البيانات المالية والنقدية السنوية لمصرف الائتمان العراقي للفترة 2005- 2015

المبلغ (مليون دينار)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	**211,460**	**355,206**	**357,390**	**336,144**	**362,223**	**593,600**	**442,925**	**558,682**	**600,088**	**622,322**	**655,481**
نقد في الصندوق ولدى الصارف	**135,043**	**162,396**	**167,843**	**167,378**	**160,643**	**209,422**	**195,774**	**182,302**	**196,656**	**201,694**	**235,164**
اوراق تجارية مخصومة	**0,971**	**1,039**	**0,141**	**0,049**	**0,056**	**0,123**	**0,071**	**0,075**	**0,055**	**--------**	**----------**
قروض وتسليفات	**27,530**	**22,892**	**18,771**	**5,044**	**11,672**	**13,724**	**10,035**	**7,386**	**2,476**	**1,228**	**1,247**
استثمارات مالية	**42,138**	**150,388**	**155,783**	**143,788**	**173,142**	**356,742**	**226,294**	**359,114**	**391,570**	**408,723**	**408,400**
مدينون	**5,778**	**18,491**	**14,852**	**19,885**	**16,710**	**13,589**	**10,751**	**9,805**	**9,331**	**10,677**	**10,670**
مجموع الموجودات الثابتة	**2,409**	**2,217**	**1,939**	**1,848**	**1,738**	**1,331**	**1,197**	**2,897**	**2,907**	**2,865**	**2,820**
اجمالي الموجودات	**213,869**	**357,423**	**359,329**	**337,992**	**363,961**	**594,931**	**444,122**	**561,579**	**602,995**	**625,187**	**658,301**
ودائع وحسابات جارية	**174,506**	**305,534**	**252,885**	**210,988**	**222,578**	**430,018**	**261,062**	**354,914**	**380,529**	**311,749**	**212,614**
اقتراض	**---------**	**---------**	**-------**	**---------**	**---------**	**--------**		**------**	**--------**	**-------**	**---------**
تخصيصات	**2,424**	**14,264**	**20,626**	**24,390**	**23,843**	**22,716**	**22,687**	**12,118**	**13,105**	**14,330**	**12,935**
دائنون	**5,967**	**3,916**	**7,943**	**9,545**	**5,628**	**7,104**	**8,408**	**19,000**	**12,282**	**8,937**	**137,479**
مجموع المطلوبات	**182,897**	**323,714**	**281,454**	**244,923**	**252,049**	**459,838**	**292,157**	**386,032**	**405,916**	**335,016**	**363,028**
راس المال المدفوع	**25,000**	**25,000**	**50,000**	**70,000**	**85,000**	**100,000**	**100,000**	**100,000**	**150,000**	**250,000**	**250,000**
احتياطات	**5,972**	**8,709**	**27,875**	**23,069**	**26,912**	**35,093**	**51,965**	**75,547**	**47,079**	**40,171**	**45,273**
حقوق الملكية (المساهمين)	**30,972**	**33,709**	**77,875**	**93,069**	**111,912**	**135,093**	**151,965**	**175,547**	**197,079**	**290,171**	**295,273**
اجمالي المطلوبات والملكية	**213,869**	**357,423**	**359,329**	**337,992**	**363,961**	**594,931**	**444,122**	**561,579**	**602,995**	**625,187**	**658,301**
□افي الد□ل (ربح/□سارة)	**5,233**	**12,157**	**19,166**	**17,194**	**7,593**	**8,181**	**15,733**	**22,947**	**11,532**	**13,444**	**8,669**
القيمة السوقية للاسهم	**468,750**	**262,500**	**180,000**	**199,500**	**199,750**	**245,000**	**360,000**	**235,000**	**361,500**	**262,500**	**147,500**
السعر السوقي للسهم	**18.750 د**	**10.500 د**	**3.600 د**	**2.850 د**	**2.350 د**	**2.450 د**	**3.600 د**	**2.350 د**	**2.410 د**	**1.050**	**0.590 د**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على التقارير المالية السنوية لهيئة الاوراق المالية العراقية ومصرف الائتمان العراقي للفترة 2005- 2015

جدول (8) يوضح البيانات النقدية والمالية لمصرف المشرق للمدة 2005- 2015

المبالغ (مليون درهم)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	44,710	54,819	81,772	84,536	70,794	68,411	62,894	62,718	74,682	87,909	95,129
نقد في الصندوق ولدى المصارف	4,014	2,406	20,201	6,290	20,177	13,375	14,732	10,768	10,831	15,160	19,423
قروض وتسليفات	22,276	28,573	35,995	48,435	42,121	35,920	32,667	36,184	44,281	52,247	53,555
استثمارات مالية وحقيقية	11,334	15,283	17,616	20,733	0,234	5,463	5,347	5,589	6,623	6,290	7,137
مدينون	7,086	8,557	7,960	9,078	8,262	13,652	10,148	10,177	12,947	14,212	15,009
موجودات □رى	0,839	1,624	5,472	8,231	22,612	15,060	15,150	12,508	13,871	16,825	18,863
مجموع الموجودات الثابتة	0,193	0,302	0,383	0,476	1,215	1,374	1,197	1,157	1,101	1,106	1,165
اجمالي الموجودات	45,742	56,745	87,627	93,243	94,621	84,845	79,241	76,383	89,654	105,840	115,157
ودائع وحسابات جارية	30,005	34,656	48,286	51,478	53,658	51,253	45,417	47,452	58,604	68,488	73,635
اقتراض	2,326	3,421	5,250	5,246	7,188	5,913	4,644	1,495	2,538	4,009	4,106
مطلوبات □رى	1,496	3,357	5,858	7,569	5,630	4,991	5,677	5,249	5,839	5,923	7,405
دائنون	3,501	6,989	17,232	17,466	15,440	9,407	9,728	7,138	6,127	8,847	9,966
□ناديق ضمان التامين على الحياة	0,260	0,374	0,517	0,802	0,858	0,897	0,972	1,229	1,426	1,655	1,560
مجموع المطلوبات	37,588	48,797	77,143	82,561	82,774	72,461	66,438	62,563	74,534	88,922	96,672
راس المال المدفوع	0,866	0,866	1,126	1,463	1,610	1,690	1,690	1,690	1,690	1,690	1,775
احتياطات	7,288	7,082	9,358	9,219	10,237	10,694	11,113	12,130	13,430	15,228	16,710
حقوق الملكية (المساهمين)	8,154	7,948	10,484	10,682	11,847	12,384	12,803	13,820	15,120	16,918	18,485
اجمالي المطلوبات والملكية	45,742	56,745	87,627	93,243	94,621	84,845	79,241	76,383	89,654	105,840	115,157
□افي الد□ل (ربح/□سارة)	2,012	1,642	2,125	1,642	1,000	0,803	0,830	1,312	1,805	2,401	2,402
القيمة السوقية للاسهم	257,721	233,820	346,808	133,133	139,587	140,270	171,535	92,950	151,255	206,180	290,642
السعر السوقي للسهم (درهم)	270.60	270.00	308.00	91.00	86.70	83.00	101.50	55.00	89.50	122.00	121.00

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الصادرة من البنك المركزي الاماراتي للمدة 2005- 2015

جدول (9) يوضح البيانات النقدية والمالية لمصرف ابو ظبي الوطني للمدة 2005 – 2015

المبالغ (مليون درهم)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	**82,149**	**98,449**	**135,542**	**154,264**	**190,442**	**203,015**	**243,763**	**293,813**	**317,575**	**367,053**	**393,178**
نقد في الصندوق ولدى المصارف	**2,634**	**7,762**	**36,399**	**19,433**	**18,057**	**18,429**	**24,469**	**54,944**	**35,061**	**55,453**	**76,383**
قروض وتسليفات	**51,468**	**57,485**	**79,729**	**111,765**	**132,259**	**136,834**	**159,523**	**164,600**	**183,811**	**194,280**	**205,914**
استثمارات مالية وحقيقية	**9,809**	**10,934**	**11,255**	**16,278**	**20,049**	**22,689**	**28,179**	**41,145**	**59,637**	**82,919**	**86,660**
مدينون	**18,238**	**22,268**	**8,159**	**6,788**	**20,077**	**25,063**	**31,592**	**33,125**	**45,178**	**34,401**	**24,221**
موجودات □رى	**1,123**	**2,092**	**3,305**	**9,071**	**4,317**	**6,202**	**9,689**	**4,300**	**4,909**	**6,370**	**10,550**
مجموع الموجودات الثابتة	**0,388**	**0,424**	**0,583**	**1,319**	**2,085**	**2,210**	**2,215**	**2,486**	**2,577**	**2,675**	**2,835**
اجمالي الموجودات	**83,660**	**100,965**	**139,430**	**164,654**	**196,844**	**211,427**	**255,667**	**300,599**	**325,061**	**376,098**	**406,563**
ودائع وحسابات جارية	**59,573**	**70,738**	**81,737**	**103,482**	**121,215**	**123,130**	**151,817**	**190,304**	**211,098**	**243,185**	**233,815**
اقتراض	**3,123**	**6,023**	**7,406**	**11,718**	**16,246**	**22,805**	**23,139**	**34,219**	**34,409**	**32,952**	**40,588**
مطلوبات □رى	**3,589**	**3,122**	**4,183**	**4,766**	**5,592**	**7,283**	**11,014**	**7,449**	**7,764**	**11,443**	**15,583**
دائنون	**10,052**	**12,077**	**34,890**	**30,332**	**33,351**	**34,093**	**43,308**	**37,494**	**37,112**	**50,555**	**73,359**
مجموع المطلوبات	**76,337**	**91,960**	**128,216**	**150,298**	**176,404**	**187,314**	**229,278**	**269,466**	**290,383**	**338,135**	**363,345**
راس المال المدفوع	**0,941**	**1,224**	**1,591**	**1,976**	**2,174**	**2,391**	**2,870**	**3,874**	**4,280**	**4,723**	**5,198**
احتياطات	**6,382**	**7,781**	**9,623**	**12,380**	**18,266**	**21,722**	**23,519**	**27,259**	**30,398**	**33,240**	**38,020**
حقوق الملكية (المساهمين)	**7,323**	**9,005**	**11,214**	**14,356**	**20,440**	**24,113**	**26,389**	**31,133**	**34,678**	**37,963**	**43,218**
اجمالي المطلوبات والملكية	**83,660**	**100,965**	**139,430**	**164,654**	**196,844**	**211,427**	**255,667**	**300,599**	**325,061**	**376,098**	**406,563**
□افي الد□ل (ربح/□سارة)	**2,580**	**2,105**	**2,505**	**3,018**	**3,019**	**3,683**	**3,707**	**4,332**	**4,733**	**5,578**	**5,231**
القيمة السوقية للاسهم	**55,001**	**25,398**	**36,115**	**15,906**	**26,957**	**28,094**	**31,426**	**39,902**	**59,492**	**66,122**	**48,653**
السعر السوقي للسهم	**58.45**	**20.75**	**22.70**	**8.05**	**12.40**	**11.75**	**10.95**	**10.30**	**13.90**	**14.00**	**9.36**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الصادرة من البنك المركزي الاماراتي للمدة 2005- 2015

جدول (10) يوضح البيانات النقدية والمالية السنوية للمصرف العربي المتحد للفترة 2005 – 2015

المبالغ (مليون درهم)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	4,022	4,635	6,075	7,383	6,904	7,635	10,669	14,841	20,125	24,282	22,267
نقد في الصندوق ولدى المصارف	0,359	0,493	1,080	0,387	0,358	0,383	0,548	1,132	1,303	1,812	3,075
استثمارات حقيقية	---------	--------	-------	------	0,004	0,038	0,212	0,012	0,074	0,111	0,098
قروض وتسليفات	2,953	3,341	3,945	5,510	4,773	5,497	7,843	10,881	15,285	17,940	15,671
استثمارات مالية	0,200	0,207	0,258	0,498	0,438	0,511	0,595	1,336	1,615	2,486	2,559
مدينون	0,510	0,594	0,792	0,988	1,331	1,206	1,468	1,332	1,848	1,933	0,864
موجودات □رى	0,093	0,138	0,067	0,131	0,028	0,034	0,057	0,146	1,212	1,018	0,827
مجموع الموجودات الثابتة	0,017	0,016	0,042	0,046	0,062	0,073	0,106	0,171	0,212	0,409	0,587
اجمالي الموجودات	4,132	4,789	6,184	7,560	6,994	7,742	10,832	15,012	21,549	25,709	23,681
ودائع وحسابات جارية	2,905	3,273	4,122	4,969	4,448	4,849	7,823	10,094	15,034	18,718	16,775
اقتراض	--------	-------	-----	------	-------	-------	--------	0,642	1,652	2,019	2,313
مطلوبات □رى	0,076	0,096	0,083	0,149	0,136	0,098	0,107	0,257	1,283	1,213	0,968
دائنون	0,193	0,328	0,697	1,101	0,748	0,948	0,870	1,772	1,099	0,848	1,038
مجموع المطلوبات	3,174	3,697	4,902	6,219	5,332	5,895	8,801	12,765	19,068	22,798	21,094
راس المال المدفوع	0,630	0,635	0,711	0,797	0,996	0,996	0,996	0,996	0,996	1,145	1,375
احتياطات	0,328	0,457	0,571	0,544	0,666	0,851	1,035	1,251	1,485	1,766	1,212
حقوق الملكية (المساهمين)	0,958	1,092	1,282	1,341	1,662	1,847	2,031	2,247	2,481	2,911	2,587
اجمالي المطلوبات والملكية	4,132	4,789	6,184	7,560	6,994	7,742	10,832	15,012	21,549	25,709	23,681
□افي الد□ل (ربح/□سارة)	0,153	0,156	0,211	0,250	0,280	0,308	0,330	0,401	0,541	0,594	(0,166)
القيمة السوقية للاسهم	6,300	5,080	4,742	5,060	6,374	5,408	3,625	3,067	3,489	7,442	7,700
السعر السوقي للسهم	10.00	8.00	6.67	6.35	6.40	5.43	3.64	3.08	6.45	6.50	5.60

المصدر:من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية الصادرة من البنك المركزي الاماراتي للفترة 2005- 2015

جدول (11) يوضح البيانات النقدية والمالية لمصرف راس الخيمة الوطني للمدة 2005- 2015

المبلغ (مليون درهم)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	**7,179**	**8,591**	**10,629**	**13,417**	**16,346**	**20,408**	**23,349**	**25,971**	**28,822**	**33,576**	**39,232**
نقد في الصندوق ولدى المصارف	**0,564**	**0,833**	**1,494**	**0,853**	**1,045**	**1,936**	**1,845**	**2,905**	**3,623**	**4,218**	**4,909**
قروض وتسليفات	**5,393**	**6,814**	**8,173**	**10,950**	**13,429**	**16,402**	**18,369**	**20,284**	**21,959**	**25,267**	**27,799**
استثمارات مالية	**0,322**	**0,499**	**0,626**	**0,646**	**0,399**	**0,767**	**1,163**	**1,587**	**2,696**	**3,786**	**4,115**
مدينون	**0,900**	**0,445**	**0,336**	**0,968**	**1,473**	**1,303**	**1,972**	**1,195**	**0,544**	**0,305**	**2,409**
موجودات □رى	**0,073**	**0,166**	**0,229**	**0,128**	**0,154**	**0,200**	**0,201**	**0,244**	**0,276**	**0,317**	**0,424**
مجموع الموجودات الثابتة	**0,094**	**0,085**	**0,115**	**0,377**	**0,617**	**0,771**	**0,952**	**1,035**	**1,028**	**0,937**	**0,897**
اجمالي الموجودات	**7,346**	**8,842**	**10,973**	**13,922**	**17,117**	**21,379**	**24,502**	**27,250**	**30,126**	**34,830**	**40,553**
ودائع وحسابات جارية	**4,914**	**5,850**	**7,239**	**9,654**	**12,850**	**17,054**	**18,290**	**20,719**	**23,069**	**24,652**	**27,820**
اقتراض (سندات دين)	**0,732**	**1,282**	**1,642**	**1,645**	**1,068**	**-------**	**0,684**	**-------**	**-------**	**1,668**	**2,864**
مطلوبات □رى	**0,126**	**0,213**	**0,259**	**0,330**	**0,330**	**0,463**	**0,443**	**0,539**	**0,473**	**0,546**	**0,998**
دائنون	**0,550**	**0,235**	**0,234**	**0,186**	**0,036**	**0,100**	**0,334**	**0,234**	**0,003**	**0,761**	**1,057**
تخصيصا ت	**0,011**	**0,015**	**0,022**	**0,029**	**0,037**	**0,046**	**0,053**	**0,062**	**0,065**	**0,072**	**0,097**
مجموع المطلوبات	**6,333**	**7,595**	**9,396**	**11,844**	**14,321**	**17,663**	**19,806**	**21,554**	**23,610**	**27,699**	**32,836**
راس المال المدفوع	**0,412**	**0,536**	**0,616**	**0,740**	**0,962**	**1,154**	**1,385**	**1,523**	**1,676**	**1,676**	**1,676**
احتياطات	**0,601**	**0,711**	**0,961**	**1,338**	**1,834**	**2,562**	**3,311**	**4,172**	**4,840**	**5,455**	**6,041**
حقوق الملكية (المساهمين)	**1,013**	**1,247**	**1,577**	**2,078**	**2,796**	**3,716**	**4,696**	**5,695**	**6,516**	**7,131**	**7,717**
اجمالي المطلوبات والملكية	**7,346**	**8,842**	**10,973**	**13,922**	**17,117**	**21,379**	**24,502**	**27,250**	**30,126**	**34,830**	**40,553**
□افي الد□ل (ربح/□سارة)	**0,185**	**0,258**	**0,401**	**0,635**	**0,726**	**1,002**	**1,203**	**1,402**	**1,430**	**1,454**	**1,405**
القيمة السوقية للاسهم	**4,532**	**4,288**	**5,236**	**3,841**	**3,607**	**57,930**	**76,729**	**10,813**	**11,966**	**13,843**	**11,966**
السعر السوقي للسهم	**11.00**	**8.00**	**8.50**	**5.19**	**3.75**	**5.02**	**5.54**	**4.10**	**7.14**	**8.26**	**7.14**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الصادرة من البنك المركزي الاماراتي للمدة 2005- 2015

جدول (12) يوضح البيانات النقدية والمالية لمصرف الخليج الاول للفترة 2005 – 2015

المبالغ (مليون درهم)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	**25,876**	**47,055**	**70,932**	**101,729**	**120,604**	**136,977**	**153,303**	**171,261**	**191,056**	**201,491**	**215,415**
نقد في الصندوق ولدى المصارف	2,354	4,106	8,979	5,007	5,548	8,527	9,588	12,945	15,945	21,550	21,076
استثمارات عقارية	0,156	0,633	2,922	3,991	6,000	7,049	7,539	7,772	8,045	8,464	8,244
قروض وتسليفات	13,605	24,854	44,409	79,362	90,388	95,629	104,719	114,645	126,942	139,713	149,768
استثمارات مالية	2,862	4,976	10,436	10,532	14,042	15,505	19,232	17,570	17,260	16,862	22,732
مدينون	6,899	12,486	4,186	2,837	4,626	10,267	12,225	18,329	22,864	14,902	13,597
موجودات □رى	**0,188**	**0,370**	**0,740**	**3,780**	**4,230**	**3,156**	**3,557**	**3,147**	**3,167**	**9,510**	**10,596**
مجموع الموجودات الثابتة	**0,218**	**0,334**	**1,525**	**2,012**	**0,638**	**0,625**	**0,620**	**0,625**	**0,809**	**1,167**	**1,485**
اجمالي الموجودات	**26,282**	**47,759**	**73,197**	**107,521**	**125,472**	**140,758**	**157,480**	**175,033**	**195,032**	**212,168**	**227,496**
ودائع وحسابات جارية	17,313	34,434	52,256	73,962	86,424	98,741	103,473	119,305	137,953	141,271	142,462
اقتراض	0,644	3,397	5,786	5,784	9,819	11,723	15,083	17,624	15,952	15,897	22,914
مطلوبات □رى	0,304	0,644	2,249	3,841	4,387	4,135	3,909	4,322	4,150	7,670	7,930
دائنون	0,182	0,298	2,786	7,315	1,940	1,528	8,248	3,919	5,204	12,590	17,883
مجموع المطلوبات	**18,443**	**38,773**	**63,077**	**90,902**	**102,570**	**116,127**	**130,713**	**145,170**	**163,262**	**177,432**	**191,192**
راس المال المدفوع	1,000	1,250	1,250	1,375	1,375	1,375	1,500	3,000	3,000	3,900	4,500
احتياطات	6,838	7,735	8,870	15,244	21,527	23,256	25,267	29,863	28,770	30,836	31,804
حقوق الملكية (المساهمين)	**7,838**	**8,985**	**10,120**	**16,619**	**22,902**	**24,631**	**26,767**	**29,863**	**31,770**	**34,736**	**36,304**
اجمالي المطلوبات والملكية	**26,282**	**47,759**	**73,197**	**107,521**	**125,472**	**140,758**	**157,480**	**175,033**	**195,032**	**212,168**	**227,496**
□افي الد□ل (ربح/□سارة)	1,067	1,535	2,008	2,997	3,310	3,420	3,707	4,154	4,774	5,656	6,014
القيمة السوقية للاسهم (درهم)	24,300	15,125	27,750	12,581	22,068	25,093	23,175	34,800	56,400	66,300	65,070
السعر السوقي للسهم	24.30	12.10	22.20	9.15	16.05	18.25	15.45	11.60	18.80	17.00	14.46

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الصادرة من البنك المركزي الاماراتي للمدة 2005- 2015

جدول (13) يوضح البيانات النقدية والمالية لمصرف الاتحاد الوطني الاماراتي للمدة 2005- 2015

المبالغ (مليون درهم)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	**33,985**	**40,412**	**53,793**	**62,690**	**72,996**	**79,955**	**80,569**	**85,057**	**85,397**	**91,055**	**99,469**
نقد في الصندوق ولدى المصارف	2,866	2,633	9,827	2,111	7,478	5,973	1,823	6,002	3,671	2,884	11,538
قروض وتسليفات	20,703	27,438	37,378	50,430	50,769	56,574	57,582	57,344	60,049	64,066	68,429
استثمارات مالية	2,149	2,622	2,865	4,220	5,413	6,044	6,699	7,642	9,713	13,537	16,770
مدينون	8,267	7,719	3,719	5,929	9,336	11,364	14,465	14,069	11,964	10,568	2,732
موجودات □رى	**0,814**	**0,897**	**1,384**	**2,171**	**2,357**	**1,458**	**1,541**	**1,717**	**1,783**	**2,043**	**2,051**
مجموع الموجودات الثابتة	**0,133**	**0,230**	**0,279**	**0,364**	**0,372**	**0,366**	**0,358**	**0,363**	**0,366**	**0,365**	**0,366**
اجمالي الموجودات	**34,932**	**41,539**	**55,456**	**65,225**	**75,725**	**81,779**	**82,468**	**87,137**	**87,546**	**93,463**	**101,886**
ودائع وحسابات جارية	25,787	30,046	40,204	49,472	51,279	57,941	60,315	63,439	65,088	67,439	74,790
اقتراض	2,479	3,856	6,090	5,672	8,510	6,909	4,706	5,808	3,090	2,848	5,577
مطلوبات □رى	1,014	1,085	1,642	1,738	2,072	1,769	1,782	2,020	1,972	2,326	2,370
دائنون	0,419	0,522	0,814	0,645	3,197	3,228	2,598	1,750	2,059	3,926	1,254
مجموع المطلوبات	**29,699**	**35,509**	**48,752**	**57,529**	**65,058**	**69,849**	**69,401**	**73,017**	**72,209**	**76,539**	**83,991**
راس المال المدفوع	1,250	1,562	1,562	1,875	2,062	2,268	2,495	2,495	2,620	2,751	2,751
احتياطات	3,983	4,467	5142	5,821	8,605	9,662	10,572	11,625	12,717	14,173	15,144
حقوق الملكية (المساهمين)	**5,233**	**6,029**	**6,704**	**7,696**	**10,667**	**11,930**	**13,067**	**14,120**	**15,337**	**16,924**	**17,895**
اجمالي المطلوبات والملكية	**34,932**	**41,539**	**55,456**	**65,225**	**75,725**	**81,779**	**82,468**	**87,137**	**87,546**	**93,463**	**101886**
□افي الد□ل (ربح/□سارة)	1,153	1,009	1,179	1,441	1,160	1,350	1,500	1,602	1,747	2,020	1,864
القيمة السوقية للاسهم	18,750	10,777	14,573	3,787	6,577	7,121	7,210	7,559	15,379	15,955	15,378
السعر السوقي للسهم (درهم)	15.00	6.90	9.33	2.02	3.19	3.14	2.89	3.03	5.87	5.80	5.59

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الصادرة من البنك المركزي الاماراتي للمدة 2005- 2015

جدول (14) يوضح البيانات النقدية والمالية لمصرف ام القيوين الوطني للمدة 2005 – 2015

المبالغ (مليون درهم)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مجموع الموجودات المتداولة	**3,661**	**4,780**	**8,268**	**13,326**	**13,657**	**11,919**	**10,455**	**11,016**	**11,255**	**11,958**	**13,160**
نقد في الصندوق ولدى المصارف	0,593	0,239	2,674	0,400	3,489	2,371	0,799	1,338	1,685	1,154	1,472
قروض وتسليفات	2,619	4,123	4,929	9,849	8,288	7,715	6,751	6,749	7,077	7,985	8,814
استثمارات مالية	0,374	0,350	0,387	0,555	0,477	0,745	1,052	1,008	1,358	1,475	1,227
مدينون	0,075	0,068	0,278	2,522	1,403	1,088	1,853	1,921	1,135	1,342	1,647
موجودات □رى	**0,020**	**0,046**	**0,058**	**0,116**	**0,136**	**1,212**	**1,160**	**1,138**	**1,205**	**1,194**	**0,154**
مجموع الموجودات الثابتة	**0,090**	**0,105**	**0,103**	**0,100**	**0,091**	**0,104**	**0,094**	**0,085**	**0,078**	**0,074**	**0,069**
اجمالي الموجودات	**3,771**	**4,931**	**8,429**	**13,542**	**13,884**	**13,235**	**11,709**	**12,239**	**12,538**	**13,226**	**13,383**
ودائع وحسابات جارية	2,091	2,633	4,533	6,823	7,361	7,917	7,090	7,279	7,441	8,042	8,766
اقتراض	-------	------	-------	--------	0,570	0,578	--------	--------	--------	---------	--------
مطلوبات □رى	0,048	0,087	0,119	1,114	1,102	1,174	1,179	1,242	1,253	1,192	0,157
دائنون	0,246	0,797	2,055	2,823	1,838	0,367	0,122	0,974	0,142	0,197	0,466
مجموع المطلوبات	**2,385**	**3,517**	**6,707**	**10,760**	**10,872**	**10,040**	**8,391**	**8,820**	**8,836**	**9,431**	**9,389**
راس المال المدفوع	0,500	0,600	0,660	1,320	1,452	1,568	1,600	1,600	1,600	1,680	1,848
احتياطات	0,886	0,814	1,062	1,462	1,605	1,627	1,718	1,819	2,105	2,115	2,146
حقوق الملكية (المساهمين)	**1,386**	**1,414**	**1,722**	**2,782**	**3,012**	**3,195**	**3,318**	**3,419**	**3,702**	**3,795**	**3,994**
اجمالي المطلوبات والملكية	**3,771**	**4,931**	**8,429**	**13,542**	**13,884**	**13,235**	**11,709**	**12,239**	**12,538**	**13,226**	**13,383**
□افي الد□ل (ربح/□سارة)	0,254	0,087	0,333	0,283	0,341	0,350	0,320	0,328	0,368	0,312	0,542
القيمة السوقية للاسهم	3,700	3,300	5,544	5,843	5,619	3,590	2,896	2,960	5,024	6,300	1,080
السعر السوقي للسهم	7.40	5.50	8.40	4.42	3.87	2.29	1.81	1.85	3.14	3.75	3.62

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الصادرة عن المصرف المركزي الاماراتي للمدة 2005- 2015

الجدول (18) تطبيق اختبار مخاطر الائتمان للمصارف التجارية الخاصة العراقية للعام 2015

المبالغ(مليون دينار)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (قبل) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار لمخاطر الائتمان (الديون المعدومة بنسبة افتراضية 50%)						
	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	**مصرف بغداد التجاري**	**المصرف التجاري العراقي**	**مصرف الشرق الاوسط**	**مصرف الاستثمار العراقي**	**المصرف المتحد للاستثمار**	**المصرف الاهلي العراقي**	**مصرف الائتمان العراقي**
اجمالي الموجودات	1,594,536	414,889	675,123	551,734	581,243	535,764	658,301	**1,476,677**	**410,338**	**600,161**	**491,160**	**419,129**	**443,743**	**657,677**
القروض والتسليفات	235,718	9,102	149,924	121,148	324,228	184,042	1,247	**117,859**	**4,551**	**74,962**	**60,574**	**162,114**	**92,021**	**0,624**
اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك	1,594,536	414,889	675,123	551,734	581,243	535,764	658,301	**1,476,677**	**410,338**	**600,161**	**491,160**	**419,129**	**443,743**	**657,677**
مقدار خسائر الديون المعدومة	---------	--------	--------	---------	-------	--------	--------	**117,859**	**4,551**	**74,962**	**60,574**	**162,114**	**92,021**	**0,624**
اسعا فائدة القروض الطويلة	%10	%12	%16	%14	%12	%14	%17	%10	%12	%16	%14	%12	%14	%17
دخل الفائدة قبل وبعد الضغط	23,572	1,092	23,988	16,961	38,907	25,766	0,212	**11,786**	**0,546**	**11,994**	**8,480**	**19,454**	**12,883**	**0,106**
مقدار انخفاض دخل الفائدة	-------	---------	------	---------	---------	--------	--------	**11,786**	**0,546**	**11,994**	**8,481**	**19,453**	**12,883**	**0,106**
صافي الربح قبل وبعد الضغط	5,716	7,245	5,420	17,498	19,831	2,296	8,669	**(6,070)**	**6,699**	**(6,524)**	**9,017**	**0,478**	**(12,883)**	**8,563**
مخاطر الائتمان قبل وبعد اختبار الديون المعدومة / اجمالي القروض	0.06	0.01	0.002	0.007	0.001	0.004	0.002	**1.00**	**1.00**	**1.00**	**1.00**	**1.00**	**1.00**	**1.00**
كفاية راس المال راس المال الممتلك	268,488	274,202	276,967	281,262	321,716	260,397	295,273	**150,629**	**269,651**	**202,005**	**220,688**	**159,602**	**168,376**	**294,649**
الموجودات ذات لمخاطر	610,200	200,147	350,591	190,041	466,255	224,480	421,818	**492,341**	**195,596**	**275,629**	**129,476**	**304,141**	**132,459**	**421,194**
نسبة كفاية راس المال	%45	%137	%79	%148	%69	%116	%70	**%31**	**%137**	**%73**	**%170**	**%52**	**%127**	**%70**
السيولة القروض والسلف / اجمالي الودائع	0.51	0.18	0.47	0.50	4.26	1.54	0.006	**%25**	**%9**	**%24**	**%24**	**%213**	**%77**	**%30**
الربحية ROE	0.02	0.03	0.02	0.062	0.06	0.009	0.03	**0.04 -**	**0.024**	**0.03 -**	**0.04**	**0.001**	**0.76 -**	**0.03**
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	0.02	0.03	0.02	0.07	0.066	0.009	0.035	**0.02 -**	**0.026**	**0.002 -**	**0.03**	**0.001**	**0.05 -**	**0.030**
السعر السوقي للسهم	1.170	0.410	0.510	0.680	0.370	0.550	0.590	**1.17 -**	**0.351 -**	**51.0 -**	**0.291 -**	**0.005 -**	**3.05 -**	**0.354**
بيانات ذات علاقة باعلاه الودائع وما في حكمها	465,171	50,837	316,354	244,247	76,009	119,459	210,952	465,171	50,837	316,354	244,247	76,009	119,459	210,952
الاسهم المصدرة	250,000	250,000	250,000	250,000	300,000	250,000	250,000	250,000	250,000	250,000	250,000	300,000	250,000	250,000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتمادً على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

الجدول (19) تطبيق اختبار مخاطر الائتمان للمصارف التجارية الخاصة الاماراتية للعام 2015

المبالغ(مليون درهم)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (قبل) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار (ديون رهون عقارية معدومة بنسبة افتراضي 14%)						
	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني
اجمالي الموجودات	115,157	406,563	23,681	40,553	227,496	101,886	13,383	**107,659**	**377,735**	**21,487**	**36,661**	**206,528**	**92,306**	**12,149**
القروض والتسليفات	53,555	205,914	15,671	27,799	149,768	68,429	8,814	**46,057**	**177,086**	**13,477**	**24,207**	**128,800**	**58,849**	**7,580**
اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك	115,157	406,563	23,681	40,553	227,496	101,886	13,383	**107,659**	**377,735**	**21,487**	**36,661**	**206,528**	**92,306**	**12,149**
مقدار خسائر الديون المعدومة	--------	--------	--------	--------	--------	----------	---------	**7,498**	**28,828**	**2,194**	**3,892**	**20,968**	**9,580**	**1,234**
اسعا فائدة القروض الطويلة	%5	%4.9	%5.5	%5.8	%4.4	%3	%5.5	**%5**	**%4.9**	**%5.5**	**%5.8**	**%4.4**	**%3**	**%5.5**
دخل الفائدة قبل وبعد الضغط	2,678	10,090	0,862	1,612	6,590	2,053	0,485	**2,303**	**8,677**	**0,741**	**1,404**	**5,667**	**1,765**	**0,417**
خسائر انخفاض دخل الفائدة	--------	--------	--------	--------	--------	----------	---------	**0,384**	**1,413**	**0,121**	**0,208**	**0,923**	**0,288**	**0,068**
صافي الربح قبل وبعد الضغط	2,402	5,231	(0,166)	1,405	6,014	1,864	0,542	**2,018**	**3,818**	**(0,287)**	**1,197**	**5,091**	**1,576**	**0,474**
مخاطر الائتمان قبل وبعد اختبار الديون المعدومة / اجمالي القروض	0.02	0.03	0.04	0.03	0.009	0.002	0.02	**0.16**	**0.16**	**0.16**	**0.16**	**0.16**	**0.16**	**0.16**
كفاية راس المال راس المال الممتلك	19,178	46,073	2,794	6,537	33,266	18,810	4,098	**11,680**	**17,245**	**0,600**	**2,645**	**12,298**	**9,230**	**2,864**
الموجودات ذات لمخاطر	113,514	275,257	18,974	26,829	190,030	96,836	11,817	**106,016**	**246,429**	**16,780**	**22,937**	**169,062**	**87,256**	**10,583**
نسبة كفاية راس المال	%17	%16.7	%14.7	%24.4	%17.5	%19.4	%34.5	**%11**	**%7**	**%3.5**	**%11**	**%7**	**%10**	**%27**
السيولة القروض والسلف / اجمالي الودائع	1.26	18.91	0.93	1.12	11.01	27.28	5.35	**1.09**	**16.26**	**0.80**	**0.98**	**9.47**	**23.46**	**4.56**
الربحية ROE	0.13	0.11	(0.06)	0.21	0.18	0.10	0.13	**0.17**	**0.22**	**(0.48)**	**0.45**	**0.41**	**0.17**	**0.17**
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	1.35	1.00	0.12 -	0.84	1.34	0.68	0.29	**1.14**	**0.73**	**0.20 -**	**0.71**	**1.13**	**0.57**	**0.25**
السعر السوقي للسهم (درهم)	121	9.36	5.60	7.14	14.46	5.59	3.62	**102**	**6.83**	**- 9.33**	**6,03**	**12.19**	**4.69**	**3.12**
بيانات ذات علاقة باعلاه الودائع وما في حكمها	42,394	10,890	16,775	24,818	13,597	2,508	1,647	**42,394**	**10,890**	**16,775**	**24,818**	**13,597**	**2,508**	**1,647**
الاسهم المصدرة	1,775	5,198	1,375	1,676	4,500	2,751	1,848	**1,775**	**5,198**	**1,375**	**1,676**	**4,500**	**2,751**	**1,848**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

الجدول (20) تطبيق اختبار مخاطر الديون المتعثرة للمصارف التجارية الخاصة العراقية للعام 2015

المبالغ(مليون دينار)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (قبل) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار لمخاطر الائتمان (الديون المتعثرة تصبح معدومة بنسبة30%)						
	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	**مصرف بغداد التجاري**	**المصرف التجاري العراقي**	**مصرف الشرق الاوسط**	**مصرف الاستثمار العراقي**	**المصرف المتحد للاستثمار**	**المصرف الاهلي العراقي**	**مصرف الائتمان العراقي**
اجمالي الموجودات	1,594,536	414,889	675,123	551,734	581,243	535,764	658,301	**1,592,757**	**410,597**	**673,376**	**550,789**	**567,546**	**533,307**	**656,906**
القروض والتسليفات	235,718	9,102	149,924	121,148	324,228	184,042	1,247	**217,939**	**4,840**	**148,177**	**120,203**	**310,561**	**181,585**	**0,113**
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	1,594,536	414,889	675,123	551,734	259,527	535,764	658,301	**1,576,739**	**410,597**	**673,376**	**550,789**	**567,546**	**533,307**	**656,906**
الديون المتعثرة	59,263	14,205	5,824	3,150	45,556	8,191	3,780	**41,484**	**9,943**	**4,077**	**2,160**	**31,889**	**5,734**	**2,646**
خسائر الديون المعدومة	-------	--------	-------	-------	-------	--------	-------	**17,779**	**4,262**	**1,747**	**0,945**	**13,667**	**2,457**	**1,134**
اسعار فائدة القروض	%10	%12	%16	%14	%12	%14	%17	%10	%12	%16	%14	%12	%14	%17
دخل الفائدة قبل وبعدالضغط	23,572	1,092	23,988	16,961	38,907	25,766	0,212	**21,794**	**0,581**	**23,708**	**16,828**	**37,267**	**25,422**	**0,019**
صافي دخل الفائدة بعد الضغط	-------	--------	-------	-------	-------	--------	-------	**1,778**	**0,511**	**0,208**	**0,133**	**1,640**	**0,344**	**0,193**
صافي الربح قبل بعد الضغط	5,716	7,245	5,420	17,498	19,831	2,296	8,669	**3,938**	**6,734**	**5,212**	**17,365**	**18,191**	**1,952**	**8,476**
مخاطر الائتمان قبل وبعد اختبار الديون المعدومة / اجمالي القروض	0.06	0.01	0.002	0.003	0.001	0.004	0.002	**0.08**	**0.88**	**0.01**	**0.007**	**0.04**	**0.01**	**10.03**
كفاية راس المال راس المال الممتلك	268,488	274,202	276,967	281,262	321,716	260,397	295,273	**250,709**	**269,940**	**275,220**	**280,317**	**308,049**	**257,940**	**294,139**
الاصول ذات المخاطر	610,200	200,147	350,591	190,041	466,255	224,480	421,818	**592,421**	**195,885**	**348,844**	**189,096**	**452,588**	**222,023**	**420,684**
نسبة كفاية راس المال	%45	%137	%79	%148	%69	%116	%70	**%42**	**%137**	**%79**	**%148**	**%68**	**%116**	**%70**
السيولة القروض والسلف / الودائع	0.51	0.18	0.47	0.50	4.26	1.54	0.006	**0.47**	**0.095**	**0.24**	**0.49**	**4.01**	**1.52**	**0.005**
الربحية ROE	0.02	0.03	0.02	0.062	0.066	0.009	0.03	**0.01**	**0.02**	**0.018**	**0.061**	**0.05**	**0.007**	**0.028**
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	0.02	0.03	0.022	0.07	0.066	0.009	0.035	**0,01**	**0.026**	**0.020**	**0.069**	**0.060**	**0.007**	**0.033**
السعر السوقي للسهم	1.170	0.410	0.510	0.680	0.370	0.550	0.590	**0.585**	**0.355**	**0.463**	**0.670**	**0.336**	**0.428**	**0.556**
بيانات ذات علاقة باعلاه الودائع وما في حكمها	465,171	50,837	316,354	244,247	76,009	119,459	210,952	**465,171**	**50,837**	**316,354**	**244,247**	**76,009**	**119,459**	**210,952**
الاسهم المصدرة	250,000	250,000	250,000	250,000	300,000	250,000	250,000	**250,000**	**250,000**	**250,000**	**250,000**	**300,000**	**250,000**	**250,000**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتمادً على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

الجدول (21) تطبيق اختبار مخاطر الديون المتعثرة للمصارف التجارية الخاصة الاماراتية للعام 2015

المبالغ(مليون درهم)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (قبل) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) (ديون رهون عقارية متعثرة تصبح معدومة بنسبة افتراضي 11%						
	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني
اجمالي الموجودات	115,157	406,563	23,681	40,553	227,496	101,886	13,383	**113,979**	**402,033**	**23,336**	**39,941**	**224,201**	**100,381**	**13,189**
القروض والتسليفات	53,555	205,914	15,671	27,799	149,768	68,429	8,814	**52,377**	**201,384**	**15,326**	**27,187**	**146,473**	**66,924**	**8,620**
اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك	115,157	406,563	23,681	40,553	227,496	101,886	13,383	**113,979**	**402,033**	**23,336**	**39,941**	**224,201**	**100,381**	**13,189**
الديون المتعثرة	10,711	41,183	3,134	5,560	29,954	13,686	1,763	**9,533**	**36,653**	**2,789**	**4,948**	**26,659**	**12,181**	**1,569**
مقدار خسائر الديون المعدومة	--------	--------	--------	--------	--------	----------	---------	**1,178**	**4,530**	**0,345**	**0,612**	**3,295**	**1,505**	**0,194**
اسعا فائدة القروض الطويلة	%5	%4.9	%5.5	%5.8	%4.4	%3	%5.5	**%5**	**%4.9**	**%5.5**	**%5.8**	**%4.4**	**%3**	**%5.5**
دخل الفائدة قبل وبعد الضغط	2,678	10,090	0,862	1,612	6,590	2,053	0,485	**2,619**	**9,868**	**0,843**	**1,577**	**6,445**	**2,008**	**0,474**
خسائر انخفاض دخل الفائدة	--------	--------	--------	--------	--------	----------	---------	**0,019**	**0,222**	**0,019**	**0,035**	**0,145**	**0,045**	**0,011**
صافي الربح قبل وبعد الضغط	2,402	5,231	(0,166)	1,405	6,014	1,864	0,542	**2,383**	**5,009**	**(0,185)**	**1,370**	**5,869**	**1,819**	**0,531**
مخاطر الائتمان قبل وبعد اختبار الديون المعدومة / اجمالي القروض	0.02	0.03	0.04	0.03	0.009	0.002	0.02	**0.02**	**0.02**	**0.02**	**0.02**	**0.02**	**0.02**	**0.02**
كفاية راس المال راس المال الممتلك	19,178	46,073	2,794	6,537	33,266	18,810	4,098	**18,000**	**41,543**	**2,449**	**5,925**	**29,971**	**17,305**	**3,904**
الموجودات ذات لمخاطر	113,514	275,257	18,974	26,829	190,030	96,836	11,817	**112,336**	**270,727**	**18,629**	**26,217**	**186,735**	**95,331**	**11,623**
نسبة كفاية راس المال	%17	%16.7	%14.7	%24.4	%17.5	%19.4	%34.5	**%16**	**%15**	**%13**	**%22**	**%16**	**%18**	**%33**
السيولة القروض والسلف / اجمالي الودائع	1.26	18.91	0.93	1.12	11.01	27.28	5.35	**1.24**	**18.49**	**0.91**	**1.09**	**10.77**	**26.68**	**5.23**
الربحية ROE	0.13	0.11	(0.06)	0.21	0.18	0.10	0.13	**0.13**	**0.12**	**(0.07)**	**0.23**	**0.19**	**0.11**	**0.14**
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	1.35	1.00	0.12 -	0.84	1.34	0.68	0.29	**1.34**	**0.96**	**0.13 -**	**0.82**	**1.30**	**0.66**	**0.28**
السعر السوقي للسهم (درهم)	121	9.36	5.60	7.14	14.46	5.59	3.62	**120**	**8.98**	**6.06**	**6.97**	**14.02**	**5.42**	**3.49**
بيانات ذات علاقة باعلاه الودائع وما في حكمها	42,394	10,890	16,775	24,818	13,597	2,508	1,647	42,394	10,890	16,775	24,818	13,597	2,508	1,647
عدد الاسهم المصدرة	1,775	5,198	1,375	1,676	4,500	2,751	1,848	**1,775**	**5,198**	**1,375**	**1,676**	**4,500**	**2,751**	**1,848**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

الجدول (22) تطبيق اختبار مخاطر الديون المتعثرة للمصارف التجارية الخاصة العراقية للعام 2015

المبالغ(مليون دينار)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (بعد) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار لمخاطر التركزات الائتمانية (ديون متعثرة لاكبر (2) من المقترضين تصبح معدومة بنسبة 75%)						
	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي
اجمالي الموجودات	1,594,536	414,889	675,123	551,734	581,243	535,764	658,301	**1,557,117**	**412,570**	**672,310**	**550,355**	**578,561**	**525,687**	**657,461**
القروض والتسليفات	235,718	9,102	149,924	121,148	324,228	184,042	1,247	**198,299**	**6,783**	**147,111**	**119,769**	**321,546**	**173,965**	**0,407**
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	1,594,536	414,889	675,123	551,734	259,527	535,764	658,301	**1,557,117**	**412,570**	**672,310**	**550,355**	**578,561**	**525,687**	**657,461**
الديون المتعثرة	49,892	3,093	3,750	1,839	3,576	13,436	1,120	**12,493**	**0,774**	**0,937**	**0,460**	**0,894**	**3,359**	**0,280**
خسائر الديون المعدومة	---------	--------	--------	-------	---------	--------	--------	**37,419**	**2,319**	**2,813**	**1,379**	**2,682**	**10,077**	**0,840**
اسعار فائدة القروض	%10	%12	%16	%14	%12	%14	%17	**%10**	**%12**	**%16**	**%14**	**%12**	**%14**	**%17**
دخل الفائدة قبل وبعد ضغط	23,572	1,092	23,988	16,961	38,907	25,766	0,212	**19,830**	**0,809**	**23,538**	**16,768**	**38,586**	**24,355**	**0,069**
صافي دخل الفائدة	---------	--------	--------	-------	---------	--------	--------	**3,742**	**0,283**	**0,450**	**0,193**	**0,321**	**1,411**	**0,143**
صافي الربح قبل وبعد	5,716	7,245	5,420	17,498	19,831	2,296	8,669	**1,974**	**6,962**	**4,970**	**17,305**	**19,510**	**0,885**	**8,526**
مخاطر الائتمان قبل وبعد اختبار الديون المعدومة / اجمالي القروض	0.06	0.01	0.002	0.003	0.001	0.004	0.002	**0.19**	**0.34**	**0.02**	**0.01**	**0.008**	**0.06**	**2.06**
كفاية راس المال راس المال الممتلك	268,488	274,202	276,967	281,262	321,716	260,397	295,273	**231,069**	**271,883**	**274,154**	**279,883**	**319,034**	**250,320**	**294,433**
الموجودات ذات المخاطر	610,200	200,147	350,591	190,041	466,255	224,480	421,818	**572,781**	**197,828**	**347,778**	**188,662**	**463,573**	**214,403**	**420,978**
نسبة كفاية راس المال	%45	%137	%79	%148	%69	%116	%70	**%40**	**%137**	**%73**	**%148**	**%68**	**%116**	**%69**
السيولة القروض والسلف / الودائع	0.51	0.18	0.47	0.50	4.26	1.54	0.006	**0.43**	**0.13**	**0.46**	**0.49**	**4.23**	**1.46**	**0.002**
الربحية ROE	0.02	0.03	0.02	0.07	0.066	0.009	0.035	**0.007**	**0.02**	**0.01**	**0.069**	**0.065**	**0.003**	**0.034**
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	0.02	0.03	0.022	0.07	0.066	0.009	0.035	**0.008**	**0.02**	**0.018**	**0.06**	**0.061**	**0.003**	**0.034**
السعر السوقي للسهم	1.170	0.410	0.510	0.680	0.370	0.550	0.590	**0.468**	**0.273**	**0.417**	**0.583**	**0.342**	**0.183**	**0.573**
بيانات ذات علاقة باعلاه الاسهم المصدرة	250,000	250,000	250,000	250,000	300,000	250,000	250,000	250,000	250,000	250,000	250,000	300,000	250,000	250,000
الودائع زما في حكمها	465,171	50,837	316,354	244,247	76,009	119,459	210,952	**465,171**	**50,837**	**316,354**	**244,247**	**76,009**	**119,459**	**210,952**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتمادً على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

الجدول (25) تطبيق اختبار مخاطر الديون المعدومة للمصارف التجارية الخاصة الاماراتية للعام 2015

المبالغ(مليون درهم)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (قبل) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار (ديون متعثرة لاكبر(2) من المقترضين تصبح معدومة بنسبة 14%)						
	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني
اجمالي الموجودات	115,157	406,563	23,681	40,553	227,496	101,886	13,383	**113,732**	**401,086**	**23,264**	**39,814**	**223,512**	**99,563**	**13,148**
القروض والتسليفات	53,555	205,914	15,671	27,799	149,768	68,429	8,814	**52,130**	**200,437**	**15,254**	**27,060**	**145,784**	**66,609**	**8,579**
اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك	115,157	406,563	23,681	40,553	227,496	101,886	13,383	**113,732**	**401,086**	**23,264**	**39,814**	**223,512**	**99,563**	**13,148**
ديون المتعثرة	10,175	39,124	2,977	5,282	28,456	13,002	1,675	**8,750**	**33,647**	**2,560**	**4,543**	**24,472**	**11,182**	**1,440**
خسائر ديون معدومة	--------	--------	--------	--------	--------	----------	---------	**1,425**	**5,477**	**0,417**	**0,739**	**3,984**	**1,820**	**0,235**
اسعا فائدة القروض الطويلة	%5	%4.9	%5.5	%5.8	%4.4	%3	%5.5	**%5**	**%4.9**	**%5.5**	**%5.8**	**%4.4**	**%3**	**%5.5**
دخل الفائدة قبل وبعد الضغط	2,678	10,090	0,862	1,612	6,590	2,053	0,485	**2,607**	**9,821**	**0,839**	**1,569**	**6,414**	**1,998**	**0,472**
خسائر انخفاض دخل الفائدة	--------	--------	--------	--------	--------	----------	---------	**0.071**	**0,269**	**0,023**	**0,043**	**0,176**	**0,055**	**0,013**
صافي الربح قبل وبعد الضغط	2,402	5,231	(0,166)	1,405	6,014	1,864	0,542	**2,331**	**4,962**	**(0,189)**	**1,362**	**5,838**	**1,809**	**0,529**
مخاطر الائتمان قبل وبعد اختبار الديون المعدومة / اجمالي القروض	0.021	0.022	0.04	0.03	0.009	0.002	0.02	**0.027**	**0.027**	**0.027**	**0.027**	**0.027**	**0.027**	**0.027**
كفاية راس المال راس المال الممتلك	19,178	46,073	2,794	6,537	33,266	18,810	4,098	**17,753**	**40,596**	**2,377**	**5,798**	**29,282**	**16,990**	**3,863**
الموجودات ذات لمخاطر	113,514	275,257	18,974	26,829	190,030	96,836	11,817	**112,089**	**269,780**	**18,557**	**26,090**	**186,046**	**95,016**	**11,582**
نسبة كفاية راس المال	%17	%16.7	%14.7	%24.4	%17.5	%19.4	%34.5	**%16**	**%15**	**%13**	**%22**	**%16**	**%18**	**%33**
السيولة القروض والسلف / اجمالي الودائع	1.26	18.91	0.93	1.12	11.01	27.28	5.35	**1.23**	**18.41**	**0.90**	**1.09**	**10.72**	**26.56**	**5.21**
الربحية ROE	0.13	0.11	(0.06)	0.21	0.18	0.10	0.13	**0.13**	**0.12**	**(0.07)**	**0.23**	**0.19**	**0.10**	**0.13**
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	1.35	1.00	0.12 -	0.84	1.34	0.68	0.29	**1.31**	**0.95**	**0.14 -**	**0.81**	**1.30**	**0.66**	**0.32**
السعر السوقي للسهم (درهم)	121	9.36	5.60	7.14	14.46	5.59	3.62	**117**	**8.89**	**6.53**	**6.88**	**14.02**	**5.42**	**3.99**
بيانات ذات علاقة باعلاه الودائع وما في حكمها	42,394	10,890	16,775	24,818	13,597	2,508	1,647	**42,394**	**10,890**	**16,775**	**24,818**	**13,597**	**2,508**	**1,647**
عدد الاسهم المصدرة	1,775	5,198	1,375	1,676	4,500	2,751	1,848	**1,775**	**5,198**	**1,375**	**1,676**	**4,500**	**2,751**	**1,848**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

الجدول (23) تطبيق اختبار التركزات الائتمانية للمصارف التجارية الخاصة العراقية للعام 2015

المبالغ(مليون دينار)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (بعد) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار لمخاطر التركزات الائتمانية (ديون متعثرة لاكبر (5) من المقترضين ستصبح معدومة بنسبة 75%)						
	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي
اجمالي الموجودات	1,594,536	414,889	675,123	551,734	581,243	535,764	658,301	**1,550,317**	**413,180**	**669,910**	**549,405**	**549,915**	**485,761**	**656,546**
القروض والتسليفات	235,718	9,102	149,924	121,148	324,228	184,042	1,247	**191,499**	**7,393**	**144,711**	**118,819**	**292,900**	**134,039**	**(508)**
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	1,594,536	414,889	675,123	551,734	259,527	535,764	658,301	**1,550,317**	**413,180**	**669,910**	**549,405**	**549,915**	**485,761**	**656,546**
الديون المتعثرة	58,959	2,278	6,950	3,150	41,770	66,670	2,340	**14,740**	**0,569**	**1,737**	**0,821**	**10,442**	**16,667**	**0,585**
خسار الديون المعدومة	--------	--------	--------	-------	--------	--------	--------	**44,219**	**1,709**	**5,213**	**2,329**	**31,328**	**50,003**	**1,755**
اسعار فائدة القروض	%10	%12	%16	%14	%12	%14	%17	**%10**	**%12**	**%16**	**%14**	**%12**	**%14**	**%17**
دخل الفائدة قبل وبعد	23,572	1,092	23,988	16,961	38,907	25,766	0,212	**19,150**	**0,887**	**23,154**	**16,635**	**35,148**	**18,765**	**---------**
صافي الفائدة	--------	--------	--------	-------	--------	--------	--------	**4,422**	**0,205**	**0,834**	**0,326**	**3,759**	**7,001**	**---------**
صافي الربح قبل وبعد	5,716	7,245	5,420	17,498	19,831	2,296	8,669	**1,294**	**7,040**	**4,586**	**17,172**	**16,072**	**(4,705)**	**8,457**
مخاطر الائتمان قبل وبعد اختبار الديون المعدومة / اجمالي القروض	0.06	0.01	0.002	0.003	0.001	0.004	0.002	**0.23**	**0.23**	**0.04**	**0.02**	**0.11**	**0.37**	**(3.45)**
كفاية راس المال راس المال الممتلك	268,488	274,202	276,967	281,262	321,716	260,397	295,273	**224,269**	**272,493**	**271,754**	**278,933**	**290,388**	**210,394**	**293,518**
الاصول ذات المخاطر	610,200	200,147	350,591	190,041	466,255	224,480	421,818	**565,981**	**198,438**	**345,378**	**187,712**	**434,927**	**174,477**	**420,063**
نسبة كفاية راس المال	%45	%137	%79	%148	%69	%116	%70	**%39**	**%137**	**%78**	**%148**	**%66**	**%121**	**%70**
السيولة القروض والسلف / الودائع	0.51	0.18	0.47	0.50	4.26	1.54	0.006	**0.41**	**0.15**	**0.46**	**0.48**	**3.85**	**1.12**	**0.002 -**
الربحية ROE	0.02	0.03	0.02	0.07	0.066	0.009	0.035	**0.006**	**0.02**	**0.016**	**0.06**	**0.055**	**0.02 -**	**0.028**
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	0.02	0.03	0.022	0.07	0.066	0.009	0.035	**0.004**	**0.028**	**0.018**	**0.07**	**0.053**	**0.002 -**	**0.033**
السعر السوقي للسهم	1.170	0.410	0.510	0.680	0.370	0.550	0.590	**0.234**	**0.383**	**0.417**	**0.670**	**0.336**	**- 0.122**	**0.556**
بيانات ذات علاقة باعلاه الودائع زما في حكمها	465,171	50,837	316,354	244,247	76,009	119,459	210,952	**465,171**	**50,837**	**316,354**	**244,247**	**76,009**	**119,459**	**210,952**
الاسهم المصدرة	250,000	250,000	250,000	250,000	300,000	250,000	250,000	**250,000**	**250,000**	**250,000**	**250,000**	**300,000**	**250,000**	**250,000**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتمادً على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

الجدول (26) اختبار مخاطر التركزات الائتمانية للمصارف التجارية الخاصة الاماراتية للعام 2015

المبالغ(مليون درهم)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (قبل) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار(ديون متعثرة لاكبر(5) من المقترضين ستصبح معدومة بنسبة 14%						
	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني
اجمالي الموجودات	115,157	406,563	23,681	40,553	227,496	101,886	13,383	**113,695**	**400,942**	**23,253**	**39,794**	**223,407**	**100,018**	**13,142**
القروض والتسليفات	53,555	205,914	15,671	27,799	149,768	68,429	8,814	**52,093**	**200,293**	**15,243**	**27,040**	**145,679**	**66,561**	**8,573**
اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك	115,157	406,563	23,681	40,553	227,496	101,886	13,383	**113,695**	**400,942**	**23,253**	**39,794**	**223,407**	**100,018**	**13,142**
ديون المتعثرة	10,443	40,153	3,056	5,421	29,205	13,344	1,719	**8,981**	**34,532**	**2,628**	**4,662**	**25,116**	**11,476**	**1,478**
الخسائر	--------	--------	--------	--------	--------	----------	---------	**1,462**	**5,621**	**0,428**	**0,759**	**4,089**	**1,868**	**0,241**
اسعا فائدة القروض الطويلة	%5	%4.9	%5.5	%5.8	%4.4	%3	%5.5	**%5**	**%4.9**	**%5.5**	**%5.8**	**%4.4**	**%3**	**%5.5**
دخل الفائدة قبل وبعد الضغط	2,678	10,090	0,862	1,612	6,590	2,053	0,485	**2,605**	**9,814**	**0,838**	**1,568**	**6,410**	**1,997**	**0,472**
خسائر انخفاض دخل الفائدة	--------	--------	--------	--------	--------	----------	---------	**0,073**	**0,276**	**0,024**	**0,044**	**0,180**	**0,038**	**0,013**
صافي الربح قبل وبعد الضغط	2,402	5,231	(0,166)	1,405	6,014	1,864	0,542	**2,329**	**4,955**	**(0,190)**	**1,361**	**5,834**	**1,826**	**0,529**
مخاطر الائتمان قبل وبعد اختبار الديون المعدومة / اجمالي القروض	0.021	0.022	0.04	0.03	0.009	0.002	0.02	**0.03**	**0.03**	**0.03**	**0.03**	**0.03**	**0.03**	**0.03**
كفاية راس المال راس المال الممتلك	19,178	46,073	2,794	6,537	33,266	18,810	4,098	**17,716**	**40,452**	**2,366**	**5,778**	**29,177**	**16,942**	**3,857**
الموجودات ذات لمخاطر	113,514	275,257	18,974	26,829	190,030	96,836	11,817	**112,052**	**269,636**	**18,546**	**26,070**	**185,941**	**94,968**	**11,576**
نسبة كفاية راس المال	%17	%16.7	%14.7	%24.4	%17.5	%19.4	%34.5	**%16**	**%15**	**%13**	**%22**	**%16**	**%18**	**%33**
السيولة القروض والسلف / اجمالي الودائع	1.26	18.91	0.93	1.12	11.01	27.28	5.35	**1.23**	**18.39**	**0.90**	**1.09**	**10.71**	**26.54**	**5.21**
الربحية ROE	0.13	0.11	(0.06)	0.21	0.18	0.10	0.13	**0.13**	**0.12**	**(0.08)**	**0.23**	**0.20**	**0.11**	**0.14**
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	1.35	1.00	0.12 -	0.84	1.34	0.68	0.29	**1.31**	**0.95**	**0.14 -**	**0.81**	**1.29**	**0.66**	**0.28**
السعر السوقي للسهم (درهم)	121	9.36	5.60	7.14	14.46	5.59	3.62	**117**	**8.89**	**6.53**	**6.88**	**13.92**	**5.42**	**3.49**
بيانات ذات علاقة باعلاه الودائع وما في حكمها	42,394	10,890	16,775	24,818	13,597	2,508	1,647	**42,394**	**10,890**	**16,775**	**24,818**	**13,597**	**2,508**	**1,647**
عدد الاسهم المصدرة	1,775	5,198	1,375	1,676	4,500	2,751	1,848	**1,775**	**5,198**	**1,375**	**1,676**	**4,500**	**2,751**	**1,848**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المراجع والمصادر السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

الجدول (24) اختبار مخاطر التركزات الائتمانية للمصارف التجارية الخاصة العراقية للعام 2015

المبالغ(مليون دينار)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (بعد) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار لمخاطر التركزات الائتمانية (ديون متعثرة عن قروض قطاع الخدمات تصبح معدومة بنسبة 75%)						
	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي
اجمالي الموجودات	1,594,536	414,889	675,123	551,734	581,243	535,764	658,301	1,558,230	413,524	673,810	551,690	577,605	535,685	657,741
القروض والتسليفات	235,718	9,102	149,924	121,148	324,228	184,042	1,247	199,412	7,737	148,611	121,104	320,590	183,963	0,687
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	1,594,536	414,889	675,123	551,734	259,527	535,764	658,301	1,558,230	413,524	673,810	551,690	577,605	535,685	657,741
الديون المتعثرة	48,408	1,820	1,750	0,058	4,851	0,105	0,746	12,102	0,455	0,437	0,014	1,213	0,026	0,186
الخسائر	--------	--------	------	-------	---------	---------	---------	36,306	1,365	1,313	0,044	3,638	0,079	0,560
اسعار فائدة القروض	%10	%12	%16	%14	%12	%14	%17	%10	%12	%16	%14	%12	%14	%17
دخل الفائدة قبل وبعد	23,572	1,092	23,988	16,961	38,907	25,766	0,212	19,941	0.928	23,778	16,955	38,471	25,755	0,117
صافي الفائدة	--------	--------	------	-------	---------	---------	---------	3,631	0,164	0,210	0,006	0,436	0,011	0,095
صافي الربح قبل وبعد	5,716	7,245	5,420	17,498	19,831	2,296	8,669	2,085	7,081	5,210	17,492	19,395	2,285	8,524
مخاطر الائتمان قبل وبعد الديون المعدومة / اجمالي القروض	0.06	0.01	0.002	0.003	0.001	0.0041	0.002	0.18	0.18	0.009	0.004	0.01	0.0043	0.82
كفاية راس المال راس المال الممتلك	268,488	274,202	276,967	281,262	321,716	260,397	295,273	232,182	272,837	275,654	281,218	318,078	260,318	294,713
الموجودات ذات المخاطر	610,200	200,147	350,591	190,041	466,255	224,480	421,818	573,894	198,782	349,278	189,997	462,617	224,401	421,258
نسبة كفاية راس المال	%45	%137	%79	%148	%69	%116	%70	%40	%137	%78	%148	%69	%116	%70
السيولة القروض والسلف / الودائع	0.51	0.18	0.47	0.50	4.26	1.54	0.006	0.43	0.15	0.46	0.49	4.21	1.53	0.003
الربحية ROE	0.02	0.03	0.02	0.07	0.066	0.009	0.035	0.008	0.02	0.01	0.06	0.061	0.008	0.028
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	0.02	0.03	0.022	0.07	0.066	0.0094	0.035	0.008	0.02	0.020	0.06	0.064	0.0091	0.034
السعر السوقي للسهم	1.170	0.410	0.510	0.680	0.370	0.550	0.590	0.468	0.273	0.464	0.583	0.359	0.532	0.573
بيانات ذات علاقة باعلاه الودائع زما في حكمها	465,171	50,837	316,354	244,247	76,009	119,459	210,952	465,171	50,837	316,354	244,247	76,009	119,459	210,952
الاسهم المصدرة	250,000	250,000	250,000	250,000	300,000	250,000	250,000	250,000	250,000	250,000	250,000	300,000	250,000	250,000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتمادً على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

الجدول (27) اختبار مخاطر التركزات الائتمانية للمصارف التجارية الخاصة الاماراتية للعام 2015

المبالغ(مليون درهم)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (قبل) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار (ديون متعثرة عن قروض قطاع الخدمات ستصبح معدومة بنسبة 14%)						
	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني
اجمالي الموجودات	115,157	406,563	23,681	40,553	227,496	101,886	13,383	**113,807**	**401,374**	**23,286**	**39,852**	**223,722**	**100,162**	**13,161**
القروض و التسليفات	53,555	205,914	15,671	27,799	149,768	68,429	8,814	**52,205**	**200,725**	**15,276**	**27,098**	**145,994**	**66,705**	**8,592**
اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك	115,157	406,563	23,681	40,553	227,496	101,886	13,383	**113,807**	**401,374**	**23,286**	**39,852**	**223,722**	**100,162**	**13,161**
ديون المتعثرة	9,640	37,065	2,821	5,004	26,958	12,317	1,587	**8,290**	**31,879**	**2,426**	**4,303**	**23,184**	**10,593**	**1,365**
الخسائر	--------	--------	--------	--------	--------	---------	---------	**1,350**	**5,189**	**0,395**	**0,701**	**3,774**	**1,724**	**0,222**
اسعا فائدة القروض الطويلة	%5	%4.9	%5.5	%5.8	%4.4	%3	%5.5	**%5**	**%4.9**	**%5.5**	**%5.8**	**%4.4**	**%3**	**%5.5**
دخل الفائدة قبل وبعد الضغط	2,678	10,090	0,862	1,612	6,590	2,053	0,485	**2,610**	**9,036**	**0,840**	**1,572**	**6,424**	**2,001**	**0,473**
خسائر انخفاض دخل الفائدة	--------	--------	--------	--------	--------	---------	---------	**0,068**	**1,054**	**0,022**	**0,040**	**0,166**	**0,052**	**0,012**
صافي الربح قبل وبعد الضغط	2,402	5,231	(0,166)	1,405	6,014	1,864	0,542	**2,334**	**4,177**	**(0,188)**	**1,365**	**5,848**	**1,812**	**0,530**
مخاطر الائتمان قبل وبعد اختبار الديون المعدومة / اجمالي القروض	0.021	0.022	0.04	0.03	0.009	0.002	0.02	**0.025**	**0.025**	**0.025**	**0.025**	**0.025**	**0.025**	**0.025**
كفاية راس المال راس المال الممتلك	19,178	46,073	2,794	6,537	33,266	18,810	4,098	**17,828**	**40,884**	**2,399**	**5,836**	**29,492**	**17,086**	**3,876**
الموجودات ذات لمخاطر	113,514	275,257	18,974	26,829	190,030	96,836	11,817	**112,164**	**270,068**	**18,579**	**26,128**	**186,256**	**95,112**	**11,595**
نسبة كفاية راس المال	%17	%16.7	%14.7	%24.4	%17.5	%19.4	%34.5	**%16**	**%15**	**%13**	**%22**	**%16**	**%18**	**%33**
السيولة القروض و السلف / اجمالي الودائع	1.26	18.91	0.93	1.12	11.01	27.28	5.35	**1.23**	**18.43**	**0.91**	**1.09**	**10.74**	**26.60**	**5.22**
الربحية ROE	0.13	0.11	(0.06)	0.21	0.18	0.10	0.13	**0.13**	**0.10**	**- 0.07**	**0.23**	**0.20**	**0.10**	**0.14**
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	1.35	1.00	- 0.12	0.84	1.34	0.68	0.29	**1.31**	**0.80**	**- 0.13**	**0.81**	**1.30**	**0.65**	**0.29**
السعر السوقي للسهم **(درهم)**	121	9.36	5.60	7.14	14.46	5.59	3.62	**117**	**7.48**	**6.06**	**6.88**	**14.03**	**5.34**	**3.62**
بيانات ذات علاقة باعلاه الودائع وما في حكمها	42,394	10,890	16,775	24,818	13,597	2,508	1,647	**42,394**	**10,890**	**16,775**	**24,818**	**13,597**	**2,508**	**1,647**
عدد الاسهم المصدرة	1,775	5,198	1,375	1,676	4,500	2,751	1,848	**1,775**	**5,198**	**1,375**	**1,676**	**4,500**	**2,751**	**1,848**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

الجدول (28) اختبار مخاطر سعر الصرف للمصارف التجارية الخاصة العراقية للعام 2015 **المبالغ(مليون دينار)**

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (بعد) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار لمخاطر السوق (انخفاض سعر الصرف بنسبة 30%) سعر الصرف (1205) دينار						
	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	**مصرف بغداد التجاري**	**المصرف التجاري العراقي**	**مصرف الشرق الاوسط**	**مصرف الاستثمار العراقي**	**المصرف المتحد للاستثمار**	**المصرف الاهلي العراقي**	**مصرف الائتمان العراقي**
نقدية	870,879	145,375	325,312	361,399	118,222	311,459	235,164	**756,499**	**132,101**	**325,264**	**343,165**	**110,309**	**306,291**	**199,944**
اجمالي الموجودات	1,594,536	414,889	675,123	551,734	581,243	535,764	658,301	**1,643,389**	**416,145**	**735,471**	**564,586**	**582,702**	**538,498**	**670,254**
اجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	1,594,536	414,889	675,123	551,734	581,243	535,764	658,301	**1,643,389**	**416,145**	**735,471**	**564,586**	**582,702**	**538,498**	**670,254**
الموجودات بالدولار	113,990	2,931	140,812	29,989	3,405	6,379	27,890	**162,843**	**4,187**	**201,160**	**42,841**	**4,864**	**9,113**	**39,843**
المطلوبات بالدولار	380,878	33,903	140,925	72,534	21,869	18,438	110,070	**544,111**	**48,433**	**201,321**	**103,620**	**31,241**	**26,340**	**157,243**
الصافي	(266,888)	(30,972)	(0,113)	(42,545)	(18,464)	(12,059)	(82,180)	**(381,268)**	**(44,246)**	**(0,161)**	**(60,779)**	**(26,377)**	**(17,227)**	**(117,400)**
الخسارة عن الانخفاض	-------	--------	-------	--------	--------	---------	---------	**114,380**	**13,274**	**0,048**	**18,234**	**7,913**	**5,168**	**35,220**
صافي الربح قبل وبعد	5,716	7,245	5,420	17,498	19,831	2,296	8,669	**(108,664)**	**(6,002)**	**5,372**	**(0,736)**	**11,918**	**(2,872)**	**(26,551)**
مخاطر سعر الصرف قبل وبعد العائد / الموجودات بالدولار	0.05	2.47	0.04	0.58	5.82	0.36	0.31	**0.66 -**	**1.43 -**	**0.02**	**0.02 -**	**2.45**	**0.32 -**	**0.66 -**
كفاية راس المال راس المال الممتلك	268,488	274,202	276,967	281,262	321,716	260,397	295,273	**154,108**	**260,928**	**276,919**	**263,028**	**313,803**	**255,229**	**260,053**
الموجودات ذات المخاطر	610,200	200,147	350,591	190,041	466,255	224,480	421,818	**659,053**	**611,456**	**410,939**	**202,893**	**467,714**	**227,214**	**433,771**
نسبة الكفاية	%45	%137	%79	%148	%69	%116	%70	**%23**	**%42**	**%67**	**%129**	**%67**	**%112**	**%60**
السيولة النقدية / الودائع وما حكمها	1.87	2.86	1.029	1.48	1.55	2.61	1.11	**1.62**	**2.59**	**1.028**	**1.40**	**1.45**	**2.56**	**0.95**
الربحية ROE	0.02	0.03	0.02	0.07	0.066	0.009	0.035	**0.71 -**	**0.02 -**	**0.01**	**0.002 -**	**0.038**	**0.01 -**	**0.10 -**
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	0.02	0.03	0.022	0.07	0.066	0.0094	0.035	**0.43 -**	**0.02 -**	**0.021**	**0.002 -**	**0.041**	**0.01 -**	**0.10 -**
السعر السوقي للسهم	1.170	0.410	0.510	0.680	0.370	0.550	0.590	**- 25.00**	**- 0.273**	**0.487**	**- 0.019**	**0.230**	**- 0.585**	**- 1.69**
بيانات ذات علاقة باعلاه الودائع زما في حكمها	465,171	50,837	316,354	244,247	76,009	119,459	210,952	465,171	50,837	316,354	244,247	76,009	119,459	210,952
الاسهم المصدرة	250,000	250,000	250,000	250,000	300,000	250,000	250,000	**250,000**	**250,000**	**250,000**	**250,000**	**300,000**	**250,000**	**250,000**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتمادً على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

الجدول (30) اختبار مخاطر سعر الصرف للمصارف التجارية الخاصة الاماراتية للعام 2015

المبالغ(مليون درهم)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (قبل) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار (انخفاض سعر الصرف بنسبة 14%)						
	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني
النقدية	**19,423**	**76,383**	**3,075**	**4,909**	**21,076**	**11,538**	**1,472**	**17,548**	**69,765**	**2,690**	**4,248**	**17,373**	**9,879**	**1,254**
اجمالي الموجودات	115,157	406,563	23,681	40,553	227,496	101,886	13,383	**118,906**	**419,800**	**24,452**	**41,873**	**234,903**	**105,203**	**13,819**
اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك	115,157	406,563	23,681	40,553	227,496	101,886	13,383	**118,906**	**419,800**	**24,452**	**41,873**	**234,903**	**105,203**	**13,819**
الموجودات بالدولار	23,031	81,313	4,736	8,111	45,499	20,377	2,677	**26,780**	**94,550**	**5,507**	**9,431**	**52,906**	**23,694**	**3,113**
المطلوبات بالدولار	34,547	121,969	7,104	12,166	68,249	30,566	4,015	**40,171**	**141,824**	**8,260**	**14,147**	**79,359**	**35,542**	**4,669**
الصافي	(11,516)	(40,656)	(2,368)	(4,055)	(22,750)	(10,189)	(1,338)	**(13,391)**	**(47,274)**	**(2,753)**	**(4,716)**	**(26,453)**	**(11,848)**	**(1,556)**
خسائر الانخفاض	--------	--------	--------	--------	--------	----------	---------	**1,875**	**6,618**	**0,385**	**0,661**	**3,703**	**1,659**	**0.218**
صافي الربح قبل وبعد	2,402	5,231	(0,166)	1,405	6,014	1,864	0,542	**0,527**	**(1,387)**	**(0,551)**	**0,744**	**2,311**	**0,205**	**0,324**
مخاطر الصرف قبل وبعد العائد / الموجودات بالدولار	0.10	0.06	0.03 -	0.17	0.13	0.09	0.20	**0.02**	**0.01 -**	**0.10 -**	**0.08**	**0.04**	**0.008**	**0.10**
كفاية راس المال راس المال الممتلك	19,178	46,073	2,794	6,537	33,266	18,810	4,098	**17,303**	**39,455**	**2,409**	**5,876**	**32,605**	**17,151**	**3,880**
الموجودات ذات لمخاطر	113,514	275,257	18,974	26,829	190,030	96,836	11,817	**117,263**	**288,494**	**19,745**	**28,149**	**197,437**	**100,153**	**12,253**
نسبة كفاية راس المال	%17	%16.7	%14.7	%24.4	%17.5	%19.4	%34.5	**%14.7**	**%13**	**%12**	**%21**	**%16.5**	**%17**	**%31**
السيولة النقدية /الودائع وما في حكمها	0.46	7.01	0.18	0.20	1.55	4.60	0.89	**0.41**	**6.40**	**0.16**	**0.17**	**1.28**	**3.94**	**0.76**
الربحية ROE	0.13	0.11	0.06 -	0.21	0.18	0.10	0.13	**0.03**	**0.03 -**	**0.23 -**	**0.13**	**0.07**	**0.01**	**0.08**
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	1.35	1.00	0.12 -	0.84	1.34	0.68	0.29	**0.29**	**0.26 -**	**0.40 -**	**0.44**	**0.51**	**0.07**	**0.18**
السعر السوقي للسهم **(درهم)**	121	9.36	5.60	7.14	14.46	5.59	3.62	**26**	**- 2.43**	**18.6**	**3.74**	**5.50**	**0.57**	**2.24**
بيانات ذات علاقة باعلاه الودائع وما في حكمها	42,394	10,890	16,775	24,818	13,597	2,508	1,647	**42,394**	**10,890**	**16,775**	**24,818**	**13,597**	**2,508**	**1,647**
عدد الاسهم المصدرة	1,775	5,198	1,375	1,676	4,500	2,751	1,848	**1,775**	**5,198**	**1,375**	**1,676**	**4,500**	**2,751**	**1,848**

المصدر : من اعداد الباحث بًالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

الجدول (29) اختبار مخاطر السوق للمصارف التجارية الخاصة العراقية للعام 2015

المبالغ(مليون دينار)

الموشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (قبل) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار(انخفاض اسعار الفائدة الطويلة الاجل بنسبة 30% لفترة ثلاث سنوات قادمة						
	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي
أسعار الفائدة (بالدينار) ودائع طويلة الاجل	%3	%12	%12	%14	%14	%13	%12	%2	%8	%8	%9.8	%9.8	%9.1	%8.4
ودائع قصيرة اجل	%2	%4	%8	%8	%6	%5.60	%3	%2	%4	%8	%8	%6	%5.60	%3
موجودات-قروض طويلة الاجل	%10	%12	%16	%14	%12	%14	%17	%7	%8	%11.2	%9.8	%8.4	%9.8	%11.9
النقدية	870,879	145,375	325,312	361,399	118,222	311,459	235,164	863,047	144,919	316,548	351,260	113,295	281,819	234,010
الموجودات والمطلوبات حسب تاريخ الاستحقاق موجودات-ودائع طويلة الاجل	579,186	39.512	325,274	307,199	114,858	281,307	210,990	579,186	39.512	325,274	307,199	114,858	281,307	210,990
موجودات-ودائع قصيرة الاجل	58,436	2,697	55,105	7,641	350,643	20,106	1,227	58,436	2,697	55,105	7,641	350,643	20,106	1,227
موجودات-قروض طويلة الاجل	133,781	6,299	81,570	74,051	28,255	149,446	0,117	133,781	6,299	81,570	74,051	28,255	149,446	0,117
مطلوبات-ودائع طويلة الاجل	197,378	34,400	204,057	139,829	21,783	15,588	179,095	197,378	34,400	204,057	139,829	21,783	15,588	179,095
مطلوبات-ودائع قصيرة الاجل	267,793	16,437	112,279	104,418	54,226	103,871	31,857	267,793	16,437	112,279	104,418	54,226	103,871	31,857
الدخل الصافي قبل وبعد الضغط موجودات- ودائع طويلة الاجل	17,376	4,741	39,033	43,008	16,080	49,570	25,319	11,584	3,161	26,022	30,106	11,256	25,599	17,723
موجودات – ودائع قصيرة الاجل	1,169	0,108	4,408	0,611	21,039	1,126	0,037	1,169	0,108	4,408	0,611	21,039	1,126	0,037
موجودات – قروض	13,378	0,756	13,051	10,367	3,391	20,922	0,019	9,365	0,504	9,136	7,257	2,373	14,646	0.014
اجمالي الفائدة المستلمة	31,923	5,605	56,492	53,986	40,510	71,618	25,375	22,118	3,773	39,566	37,974	34,668	41,371	17,774
مطلوبات – ودائع طويلة الاجل	5,921	4,128	24,487	19,576	3,050	2,026	21,491	3,948	2,752	16,325	13,703	2,135	1,419	15,044
مطلوبات – ودائع قصيرة الاجل	5,356	0,657	8,982	8,353	3,254	5,817	0,956	5,356	0,657	8,982	8,353	3,254	5,817	0,956
اجمالي الفائدة المدفوعة	11,277	4,785	33,469	27,929	6,304	7,843	22,447	9,304	3,409	25,307	22,056	5,389	7,236	16,000
صافي الدخل من الفائدة	20,646	0,820	23,023	26,057	34,206	63,775	2,928	12,814	0,364	14,259	15,918	29,279	34,135	1,774
مقدار الانخفاض في صافي الدخل	-------	--------	--------	-------	------	--------	---------	7,832	0,456	8,764	10,139	4,927	29,640	1,154
الارباح السنوية المتوقعة	5,716	7,245	5,420	17,498	19,831	2,296	8,669	(2,116)	6,789	(3,344)	7,359	14,904	(27,344)	7,515
خسائر نهاية الفترة (3)سنوات	--------	---------	--------	--------	-------	--------	--------	23,496	1,368	26,292	30,417	14,781	88,920	22,545
مخاطر اسعار الفائدة قبل وبعد الربح الصافي / دخل الفائدة الصافي	0.28	8.84	0.24	0.67	0.58	0.04	2.96	0.16 -	1.87	0.23 -	0.46	0.51	0.80 -	4.23
كفاية راس المال راس المال الممتلك	268,488	274,202	276,967	281,262	321,716	260,397	295,273	244,992	272,834	250,675	250,845	306,935	171,477	272,728
الموجودات ذات المخاطر	610,200	200,147	350,591	190,041	466,255	224,480	421,818	610,200	200,147	350,591	190,041	466,255	224,480	421,818
نسبة كفاية راس المال	%45	%137	%79	%148	%69	%116	%70	%40	%136	%72	%132	%66	%76	%65
السيولة النقدية / الودائع وما حكمها	1.87	2.86	1.029	1.48	1.55	2.61	1.11	1.85	2.85	1.00	1.44	1.49	2.36	1.10
الربحية ROE	0.02	0.03	0.02	0.07	0.066	0.009	0.035	0.008 -	0.02	0.01 -	0.03	0.048	0.15 -	0.027
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	0.02	0.03	0.022	0.07	0.066	0.0094	0.035	0.008 -	0.02	0.01 -	0.03	0.049	0.11 -	0.030
السعر السوقي للسهم	1.170	0.410	0.510	0.680	0.370	0.550	0.590	- 0.468	0.273	- 0.231	0.291	0.275	- 6.44	0.506
البيانات ذات علاقة باعلاه الودائع زما في حكمها	465,171	50,837	316,354	244,247	76,009	119,459	210,952	465,171	50,837	316,354	244,247	76,009	119,459	210,952
الأسهم المصدرة	250,000	250,000	250,000	250,000	300,000	250,000	250,000	250,000	250,000	250,000	250,000	300,000	250,000	250,000

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتمادً على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

الجدول (31) اختبار مخاطر السوق للمصارف التجارية الخاصة الاماراتية للعام 2015

المبالغ(مليون درهم)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (قبل) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار(انخفاض اسعار الفائدة الطويلة الاجل بنسبة 14% لفترة ثلاث سنوات قادمة)						
	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني
أسعار الفائدة (بالدرهم) ودائع طويلة الاجل	%3.6	%2.8	%4	%5	%3	%2	%4.3	%3	%2	%3	%4	%2.5	%1.7	%3.6
ودائع قصيرة اجل	%2	%2	%2.5	%2	%2	%1.3	%2.3	%2	%2	%2.5	%1.7	%2	%1.3	%2.3
موجودات-قروض طويلة الاجل	%5	%4.9	%5.5	%5.8	%4.4	%3	%5.5	%4	%4	%4.7	%3.7	%3.7	%2.5	%4.7
النقدية	19,423	76,383	3,075	4,909	21,076	11,538	1,472	19,107	75,288	2,998	4,576	20,420	10,911	1,431
الموجودات والمطلوبات حسب استحقاق موجودات-ودائع طويلة الاجل	8,105	13,079	0,467	1,277	7,070	1,393	0,840	8,105	13,079	0,467	1,277	7,070	1,393	0,840
موجودات-ودائع قصيرة الاجل	6,904	11,141	0,397	1,132	6,527	1,339	0,807	6,904	11,141	0,397	1,132	6,527	1,339	0,807
موجودات-قروض طويلة الاجل	28,920	111,194	9,559	16,957	91,358	41,742	4,760	28,920	111,194	9,559	16,957	91,358	41,742	4,760
مطلوبات-ودائع طويلة الاجل	3,555	1,209	0,526	3,740	5,439	0,732	0,494	3,555	1,209	0,526	3,740	5,439	0,732	0,494
مطلوبات-ودائع قصيرة الاجل	38,839	9,681	16,249	21,078	8,158	1,776	1,153	38,839	9,681	16,249	21,078	8,158	1,776	1,153
الدخل الصافي قبل وبعد الضغط موجودات- ودائع طويلة الاجل	0,292	0,366	0,019	0,064	0,212	0,028	0,036	0,244	0,262	0,014	0,051	0,177	0,024	0,030
موجودات – ودائع قصيرة الاجل	0,138	0,223	0,010	0,034	0,131	0,017	0,019	0,138	0,223	0,010	0,034	0,131	0,017	0,019
موجودات – قروض	1,446	5,449	0,526	0,984	4,020	1,252	0,262	1,157	4,448	0,449	0,627	3,380	1,044	0,224
اجمالي الفائدة المستلمة	1,876	6,038	0,555	1,082	4,363	1,297	0,317	1,539	4,933	0,473	0,712	3,680	1,085	0,273
مطلوبات – ودائع طويلة الاجل	0,128	0,034	0,021	0,187	0,163	0,015	0,021	0,107	0,024	0,016	0,150	0,136	0,012	0,018
مطلوبات – ودائع قصيرة الاجل	0,777	0,194	0,406	0,421	0,163	0,053	0,027	0,777	0,194	0,406	0,421	0,163	0,053	0,027
اجمالي الفائدة المدفوعة	0,905	0,228	0,427	0,608	0,326	0,068	0,048	0,884	0,218	0,422	0,571	0,299	0,065	0,045
صافي الدخل من الفائدة	0,971	5,810	0,128	0,474	4,037	1,229	0,269	0,655	4,715	0,051	0,141	3,381	1,020	0,228
الانخفاض في صافي دخل الفوائد	--------	-------	-------	--------	--------	--------	-------	0,316	1,095	0,077	0,333	0,656	0,209	0,041
الارباح السنوية المتوقعة	2,402	5,231	(0,166)	1,405	6,014	1,864	0,542	2,086	4,136	(0,243)	1,072	5,358	1,655	0,501
خسائر نهاية الفترة (3)سنوات	--------	-------	-------	--------	--------	--------	-------	0,948	3,285	0,231	0,999	1,968	0,627	0,123
مخاطر اسعار الفائدة قبل وبعد صافي الفائدة / الربح الصافي	0.40	1.11	0.77 -	0.33	0.67	0.66	0.50	0.31	1.14	0.21 -	0.13	0.63	0.61	0.46
كفاية راس المال راس المال الممتلك	19,178	46,073	2,794	6,537	33,266	18,810	4,098	18,230	42,788	2,563	5,538	31,298	18,183	3,975
الموجودات ذات المخاطر	113,514	275,257	18,974	26,829	190,030	96,836	11,817	113,514	275,257	18,974	26,829	190,030	96,836	11,817
نسبة كفاية راس المال	%17	%16.7	%14.7	%24.4	%17.5	%19.4	%34.5	%16	%15.5	%13.5	%21	%16	%18.7	%33
السيولة النقدية /الودائع وما في حكمها	0.46	7.01	0.18	0.20	1.55	4.60	0.89	0.45	6.91	0.17	0.18	1.50	4.35	0.87
الربحية ROE	0.13	0.11	0.06 -	0.21	0.18	0.10	0.13	0.11	0.10	0.09 -	0.19	0.17	0.09	0.12
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	1.35	1.00	0.12 -	0.84	1.34	0.68	0.29	1.18	0.76	0.18 -	0.64	1.19	0.60	0.27
السعر السوقي للسهم	121	9.36	5.60	7.14	14.46	5.59	3.62	106	7.11	8.4	5.44	12.84	4.93	3.37

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

جدول (32) اختبار مخاطر السيولة للمصارف التجارية الخاصة العراقية للعام 2015

المبالغ(مليون دينار)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (قبل) الاختبار							السيناريو الاسوء(بعد) الاختبار(سحوبات ودائع قصيرة الاجل للخارج بنسبة 45% لفترة (3) سنوات قادمة						
	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الانتمان العراقي	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الانتمان العراقي
موجودات نقدية	870,879	145,375	325,312	361,399	118,222	311,459	235,164	750,372	137,978	274,786	314,411	93,820	264,717	220,828
ودائع قصيرة الاجل	58,436	2,697	55,105	7,641	350,643	20,106	1,227	58,436	2,697	55,105	7,641	350,643	20,106	1,227
ودائع طويلة الاجل	579,186	39.512	325,274	307,199	114,858	281,307	210,990	579,186	39.512	325,274	307,199	114,858	281,307	210,990
قروض وتسليفات	133,781	6,299	81,570	74,051	28,255	149,446	0,117	133,781	6,299	81,570	74,051	28,255	149,446	0,117
مطلوبات ودائع قصيرة الاجل	267,793	16,437	112,279	104,418	54,226	103,871	31,857	147,286	9,040	61,753	57,430	29,824	57,129	17,521
ودائع طويلة الاجل	197,378	34,400	204,057	139,829	21,783	15,588	179,095	197,378	34,400	204,057	139,829	21,783	15,588	179,095
التدفقات الخارجة موجودات – نقدية	--------	--------	--------	---------	----------	---------	----------	120,507	7,397	50,526	46,988	24,402	46,742	14,336
موجودات – ودائع قصيرة الاجل	--------	---------	---------	----------	----------	---------	----------	--------	---------	---------	----------	----------	---------	----------
موجودات – قروض	--------	---------	---------	----------	----------	---------	----------	--------	---------	---------	----------	----------	---------	----------
مطلوبات – ودائع قصيرة الاجل	--------	---------	---------	----------	----------	---------	----------	120,507	7,397	50,526	46,988	24,402	46,742	14,336
مطلوبات – ودائع طويلة الاجل	--------	---------	---------	----------	----------	---------	----------	--------	---------	---------	----------	----------	---------	----------
اسعار الفائدة مطلوبات – ودائع قصيرة الاجل	%2	%3	%8	%7	%5	%5	%3	%2	%3	%8	%7	%5	%5	%3
باقي الدخل من الودائع قصيرة اجل مطلوبات – ودائع قصيرة الاجل	5,356	0,493	8,982	7,309	2,711	5,194	0,956	2,946	0,271	4,940	4,020	1,491	2,856	0,526
مقدار الانخفاض لصافي دخل فائدة	-------	--------	--------	--------	-------	------	--------	2,410	0,222	4,042	3,289	1,220	2,338	0,430
الارباح السنوية المتوقعة	5,716	7,245	5,420	17,498	19,831	2,296	8,669	3,306	7,023	1,378	14,209	18,611	(0,042)	8,239
خسائر لفترة (3) سنوات قادمة	--------	---------	---------	----------	----------	---------	----------	7,230	0,666	12,126	9,867	3,660	7,014	1,290
مخاطر تدفق الودائع للخارج ودائع قصيرة الاجل/ اجمالي ودائع	0.67	0.32	0.35	0.43	0.71	0.87	0.15	0.31	0.17	0.19	0.23	0.39	0.47	0.08
كفاية راس المال راس المال	268,488	274,202	276,967	281,262	321,716	260,397	295,273	261,258	273,536	264,841	271,395	318,056	253,383	293,983
الموجودات ذات المخاطر	610,200	200,147	350,591	190,041	466,255	224,480	421,818	610,200	200,147	350,591	190,041	466,255	224,480	421,818
نسبة كفاية راس المال	%45	%137	%79	%148	%69	%116	%70	%43	%137	%76	%143	%68	%112	%69
السيولة النقدية / الودائع وما حكمها	1.87	2.86	1.029	1.48	1.55	2.61	1.11	1.61	2.71	0.86	1.29	1.23	2.21	1.05
الربحية ROE	0.02	0.03	0.02	0.07	0.066	0.009	0.035	0.01	0.02	0.005	0.05	0.058	0.001 -	0.028
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	0.02	0.03	0.022	0.07	0.066	0.0094	0.035	0.01	0.02	0.005	0.05	0.062	0.002 -	0.032
السعر السوقي للسهم	1.170	0.410	0.510	0.680	0.370	0.550	0.590	0.585	0.273	0.116	0.486	0.347	1.29 -	0.539

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتمادً على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

جدول (33) اختبار مخاطر السيولة للمصارف التجارية الخاصة الامارتية للعام 2015

المبالغ(مليون درهم)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (قبل) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار(تدفق ودائع قصيرة الاجل للخارج بنسبة 14% لفترة (3) سنوات قادمة)						
	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني
موجودات نقدية	19,423	76,383	3,075	4,909	21,076	11,538	1,472	13,986	75,028	0,800	1,958	19,934	11,289	1,311
ودائع قصيرة الاجل	6,904	11,141	0,397	1,132	6,527	1,339	0,807	6,904	11,141	0,397	1,132	6,527	1,339	0,807
ودائع طويلة الاجل	8,105	13,079	0,467	1,277	7,070	1,393	0,840	8,105	13,079	0,467	1,277	7,070	1,393	0,840
قروض وتسليفات	53,555	205,914	15,671	27,799	149,768	68,429	8,814	53,555	205,914	15,671	27,799	149,768	68,429	8,814
مطلوبات ودائع قصيرة الاجل	38,839	9,681	16,249	21,078	8,158	1,776	1,153	33,402	8,326	13,974	18,127	7,016	1,527	0,992
ودائع طويلة الاجل	3,555	1,209	0,526	3,740	5,439	0,732	0,494	3,555	1,209	0,526	3,740	5,439	0,732	0,494
التدفقات الخارجة موجودات – نقدية	--------	---------	--------	----------	----------	--------	--------	5,437	1,355	2,275	2,951	1,142	0,249	0,161
موجودات – ودائع قصيرة الاجل	--------	---------	--------	----------	----------	--------	--------	--------	---------	--------	----------	----------	---------	----------
موجودات – قروض	--------	---------	--------	----------	----------	--------	--------	--------	---------	--------	----------	----------	---------	----------
مطلوبات – ودائع قصيرة الاجل	--------	---------	--------	----------	----------	--------	--------	5,437	1,355	2,275	2,951	1,142	0,249	0,161
مطلوبات – ودائع طويلة الاجل	--------	---------	--------	----------	----------	--------	--------	--------	---------	--------	----------	----------	---------	----------
اسعار الفائدة مطلوبات – ودائع قصيرة الاجل	%2	%2	%2.5	%2	%2	%1.3	%2.3	%2	%2	%2.5	%2	%2	%1.3	%2.3
باقي الدخل من الودائع قصيرة اجل مطلوبات – ودائع قصيرة الاجل	0,777	0,194	0,406	0,422	0,163	0,023	0,027	0,668	0,167	0,349	0,363	0,140	0,020	0,023
مقدار الانخفاض لصافي دخل الفائدة	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	0,109	0,027	0,057	0,059	0,023	0,003	0,004
الارباح السنوية المتوقعة	2,402	5,231	(0,166)	1,405	6,014	1,864	0,542	2,293	5,204	(0,223)	1,346	5,991	1,861	0,538
خسائر نهاية الفترة (3) سنوات قادمة	--------	--------	--------	--------	--------	--------	--------	0,327	0,081	0,171	0,177	0,069	0,009	0,012
مخاطر تدفق الودائع للخارج ودائع قصيرة الاجل / اجمالي الودائع	0.92	0.89	0.97	0.85	0.60	0.71	0.70	0.79	0.76	0.83	0.73	0.52	0.61	0.60
كفاية راس المال راس المال	19,178	46,073	2,794	6,537	33,266		4,098	18,851	45,992	2,623	6,360	33,197	18,801	4,086
الموجودات ذات المخاطر	113,514	275,257	18,974	26,829	190,030	96,836	11,817	113,514	275,257	18,974	26,829	190,030	96,836	11,817
نسبة كفاية راس المال	%17	%16.7	%14.7	%24.4	%17.5	%19.4	%34.5	%16	%16.7	%14	%23	%17	%19	%34.5
السيولة النقدية /الودائع وما في حكمها	0.46	7.01	0.18	0.20	1.55	4.60	0.89	0.33	6.89	0.05	0.08	1.47	4.50	0.80
الربحية ROE	0.13	0.11	0.06 -	0.21	0.18	0.10	0.13	0.12	0.11	0.08 -	0.21	0.18	0.09	0.13
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	1.35	1.00	0.12 -	0.84	1.34	0.68	0.29	1.29	1.00	0.16 -	0.80	1.33	0.68	0.29
السعر السوقي للسهم	121	9.36	5.60	7.14	14.46	5.59	3.62	115	9.36	7.47	6.8	14.35	5.59	3.62
بيانات ذات علاقة باعلاه الودائع وما في حكمها	42,394	10,890	16,775	24,818	13,597	2,508	1,647	42,394	10,890	16,775	24,818	13,597	2,508	1,647
عدد الاسهم المصدرة	1,775	5,198	1,375	1,676	4,500	2,751	1,848	1,775	5,198	1,375	1,676	4,500	2,751	1,848

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

جدول (34) اختبار مخاطر متعددة المتغيرات للمصارف التجارية الخاصة العراقية للعام 2015 المبالغ(مليون دينار)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (قبل) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار لمخاطر الائتمان (الديون المتعثرة تصبح معدومة بنسبة30% + انخفاض اسعار الاسهم والسندات بنسبة 50%)						
	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي
اجمالي الموجودات	1,594,536	414,889	675,123	551,734	581,243	535,764	658,301	1,447,338	295,052	652,089	532,323	565,284	532,036	452,967
القروض والتسليفات	235,718	9,102	149,924	121,148	324,228	184,042	1,247	217,939	4,840	148,177	120,203	310,561	181,585	0,113
استثمارت مالية	258,838	231,149	42,573	36,932	4,584	2,542	408,400	129,419	115,575	21,287	18,466	2,292	1,271	204,200
اجمالي المطلوبات وراس المال الممتلك	1,594,536	414,889	675,123	551,734	259,527	535,764	658,301	1,447,338	295,052	652,089	532,323	565,284	532,036	452,967
الديون المتعثرة	59,263	14,205	5,824	3,150	45,556	8,191	3,780	41,484	9,943	4,077	2,160	31,889	5,734	2,646
خسائر الديون المعدومة	-------	--------	-------	-------	-------	--------	-------	17,779	4,262	1,747	0,945	13,667	2,457	1,134
خسائر انخفاض اسعار الاسهم والسندات	--------	--------	-------	--------	--------	--------	---------	129,419	115,575	21,287	18,466	2,292	1,271	204,200
اجمالي الخسائر	----------	--------	----------	--------	--------	----------	----------	147,198	119,837	23,034	19,411	15,959	3,728	205,334
اسعار فائدة القروض	%10	%12	%16	%14	%12	%14	%17	%10	%12	%16	%14	%12	%14	%17
دخل الفائدة قبل وبعدالضغط	23,572	1,092	23,988	16,961	38,907	25,766	0,212	21,794	0,581	23,708	1,680	37,267	25,422	0,019
صافي دخل الفائدة بعد الضغط	-------	--------	-------	-------	-------	--------	-------	1,778	0,511	0,280	15,281	1,640	0,344	0,193
صافي الربح قبل بعد الضغط	5,716	7,245	5,420	17,498	19,831	2,296	8,669	3,938	6,734	5,140	2,217	18,191	1,952	8,476
نسبة مخاطر الائتمان الديون المعدومة / القروض	0.06	0.01	0.002	0.003	0.001	0.004	0.002	0.08	0.88	0.02	0.008	0.04	0.01	10.03
نسبة مخاطر السوق استثمارات المالية/موجودات	0.16	0.56	0.06	0.7	0.008	0.004	0.62	0.09	0.39	0.03	0.03	0.005	0.002	0.45
كفاية راس المال راس المال الممتلك	268,488	274,202	276,967	281,262	321,716	260,397	295,273	121,290	154,465	253,933	261,851	305,757	256,669	89,939
الاصول ذات المخاطر	610,200	200,147	350,591	190,041	466,255	224,480	421,818	463,002	80,310	327,557	170,630	450,296	220,752	216,484
نسبة كفاية راس المال	%45	%137	%79	%148	%69	%116	%70	%26	%192	%78	%153	%68	%116	%42
السيولة الاستثمارات / الودائع	0.56	4.55	0.13	0.15	0.06	0.02	1.94	0.28	2.27	0.07	0.08	0.03	0.01	0.97
الربحية ROE	0.021	0.03	0.02	0.07	0.066	0.009	0.035	0.03	0.04	0.02	0.003	0.07	0.007	0.09
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	0.02	0.03	0.022	0.07	0.066	0.0094	0.035	0.01	0.02	0.020	0.008	0.060	0.007	0.033
السعر السوقي للسهم	1.170	0.410	0.510	0.680	0.370	0.550	0.590	0.585	0.273	0.464	0.07	0.336	0.409	0.556

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتمادً على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

جدول (35) اختبار مخاطر متعدد المتغيرات للمصارف التجارية الخاصة الاماراتية للعام 2015

المبالغ(مليون درهم)

المؤشرات المالية والمصرفية	السيناريو الاساسي (قبل) الاختبار							السيناريو الاسوء (بعد) الاختبار لمخاطر الائتمان (الديون المتعثرة تصبح معدومة بنسبة14% + انخفاض اسعار الاسهم والسندات بنسبة 12%)						
	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني
اجمالي الموجودات	115,157	406,563	23,681	40,553	227,496	101,886	13,383	**113,135**	**394,542**	**23,235**	**39,469**	**220,574**	**97,958**	**12,989**
القروض والتسليفات	53,555	205,914	15,671	27,799	149,768	68,429	8,814	**52,055**	**200,148**	**15,232**	**27,021**	**145,574**	**66,513**	**8,567**
استثمارت مالية	4,354	52,863	0,060	2,551	22,732	16,770	1,227	**3,832**	**46,519**	**0,053**	**2,245**	**20,004**	**14,758**	**1,080**
اجمالي المطلوبات والملكية	115,157	406,563	23,681	40,553	227,496	101,886	13,383	**113,135**	**394,542**	**23,235**	**39,469**	**220,574**	**97,958**	**12,989**
الديون المتعثرة	10,711	41,183	3,134	5,560	29,954	13,686	1,763	**9,211**	**35,417**	**2,695**	**4,782**	**25,760**	**11,770**	**1,516**
خسائر الديون المعدومة	---------	--------	--------	---------	--------	--------	--------	**1,500**	**5,766**	**0,439**	**0,778**	**4,194**	**1,916**	**0,247**
خسائر انخفاض الاسهم والسندات	---------	--------	--------	---------	--------	--------	--------	**0,522**	**6,344**	**0,007**	**0,306**	**2,728**	**2,012**	**0,147**
اجمالي الخسائر	---------	--------	--------	---------	--------	--------	--------	**2,022**	**12,021**	**0,446**	**1,084**	**6,922**	**3,928**	**0,394**
اسعا فائدة القروض الطويلة	%5	%4.9	%5.5	%5.8	%4.4	%3	%5.5	**%5**	**%4.9**	**%5.5**	**%5.8**	**%4.4**	**%3**	**%5.5**
دخل الفائدة قبل وبعد الضغط	2,678	10,090	0,862	1,612	6,590	2,053	0,485	**2,603**	**9,807**	**0,838**	**1,567**	**6,404**	**1,995**	**0,472**
خسائر انخفاض دخل الفائدة	--------	--------	--------	--------	--------	---------	---------	**0,075**	**0,283**	**0,024**	**0,045**	**0,186**	**0,058**	**0,013**
صافي الربح قبل وبعد الضغط	2,402	5,231	(0,166)	1,405	6,014	1,864	0,542	**2,327**	**4,948**	**- 0,190**	**1,360**	**5,828**	**1,806**	**0,529**
نسبة مخاطر الائتمان الديون المعدومة /القروض	0.021	0.022	0.04	0.03	0.009	0.002	0.02	**0.028**	**0.028**	**0.028**	**0.028**	**0.028**	**0.028**	**0.028**
نسبة مخاطر السوق استمارات مالية / موجودات	0.08	0.13	0.002	0.06	0.10	0.16	0.09	**0.03**	**0.12**	**0.002**	**0.05**	**0.09**	**0.15**	**0.08**
كفاية راس المال راس المال الممتلك	19,178	46,073	2,794	6,537	33,266	18,810	4,098	**17,156**	**34,952**	**2,348**	**5,489**	**26,344**	**14,882**	**3,704**
الاصول ذات المخاطر	113,514	275,257	18,974	26,829	190,030	96,836	11,817	**111,492**	**263,236**	**18,528**	**25,745**	**183,108**	**92,908**	**11,423**
نسبة كفاية راس المال	%17	%16.7	%14.7	%24.4	%17.5	%19.4	%34.5	**%15**	**%13**	**%12.6**	**%21**	**%14**	**%16**	**%32**
السيولة الاستثمارات /الودائع وما في حكمها	0,10	4.85	0.003	0.10	1.67	6.69	0.74	**0.09**	**4.27**	**0.003**	**0.09**	**1.47**	**5.88**	**0.65**
الربحية ROE	0.13	0.11	- 0.06	0.21	0.18	0.10	0.13	**0.13**	**0.14**	**- 0.08**	**0.25**	**0.22**	**0.12**	**0.14**
القيمة السوقية EPS ربحية السهم	1.35	1.00	- 0.12	0.84	1.34	0.68	0.29	**1.31**	**0.95**	**- 0.14**	**0.81**	**1.29**	**0.66**	**0.28**
السعر السوقي للسهم	121	9.36	5.60	7.14	14.46	5.59	3.62	**117**	**8.89**	**6.53**	**6.88**	**13.29**	**5.42**	**3.49**

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

جدول (36) يوضح نتائج اختبارات المخاطر للمصارف التجارية الخاصة العراقية عينة الدراسة وكفاية راس المال بعد الاختبار للعام 2015

انواع سيناريوهات المخاطر الخاضعة للاختبار	المصارف وكفاية راس المال بعد الاختبار							مدى متانة المصارف في ضوء نتائج الاختبار بالمقارنة مع بازل 8% - البنك المركزي 12% - قانون المصارف 15%						
سيناريوهات المتغير الواحد	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف بغداد التجاري	المصرف التجاري العراقي	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف المتحد للاستثمار	المصرف الاهلي العراقي	مصرف الائتمان العراقي
الديون المعدومة بنسبة 50% من اجمالي القروض والتسليفات	%31	%137	%73	%170	%52	%127	%70	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
الديون المتعثرة تصبح معدومة بنسبة 30%	%42	%137	%79	%148	%68	%116	%70	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
ديون متعثرة لاكبر (2) من المقترضين تصبح معدومة بنسبة 75%)	%40	%137	%73	%148	%68	%116	%69	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
ديون متعثرة لاكبر (5) من المقترضين تصبح معدومة بنسبة 75%)	%39	%137	%78	%148	%66	%121	%70	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
ديون متعثرة عن قروض قطاع الخدمات تصبح معدومة بنسبة 75%	%40	%137	%78	%148	%69	%116	%70	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
انخفاض سعر الصرف بنسبة 30%	%23	%42	%67	%129	%67	%112	%60	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
انخفاض اسعار الفائدة الطويلة الاجل بنسبة 30% لفترة ثلاث سنوات قادمة	%40	%136	%72	%132	%66	%76	%65	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
تدفق ودائع قصيرة الاجل للخارج بنسبة 45% لفترة (3) سنوات قادمة	%45	%137	%79	%148	%69	%116	%70	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
سيناريوهات المتغيرات المتعددة الديون المتعثرة تصبح معدومة بنسبة 30% + انخفاض اسعار الاسهم والسندات بنسبة 50%	%26	%192	%78	%153	%68	%116	%42	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتمادً على المصادر والمراجع السابقة باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

جدول (37) يوضح نتائج اختبارات المخاطر للمصارف التجارية الخاصة الاماراتية عينة الدراسة وكفاية راس المال بعد الاختبار للعام 2015

انواع سيناريوهات المخاطر الخاضعة للاختبار	المصارف وكفاية راس المال بعد الاختبار							مدى متانة المصارف في ضوء نتائج الاختبار بالمقارنة مع (بازل 8% - المصرف المركزي الاماراتي 12%)						
سيناريوهات المتغير الواحد	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني	مصرف المشرق	مصرف ابو ظبي الوطني	المصرف العربي المتحد	مصرف راس الخيمة الوطني	مصرف الخليج الاول	مصرف الاتحاد الوطني	مصرف ام القيوين الوطني
ديون عقارية المعدومة بنسبة 14% من اجمالي القروض والتسليفات	%11	%7	%3.5	%11	%7	%10	%27	غير امان	غير امان	غير امان	غير امان	غير امان	غير امان	امان
ديون رهون عقارية متعثرة تصبح معدومة بنسبة 11%	%16	%15	%13	%22	%16	%18	%33	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
ديون متعثرة لاكبر (2) من المقترضين تصبح معدومة بنسبة 14%)	%16	%15	%13	%22	%16	%18	%33	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
ديون متعثرة لاكبر (5) من المقترضين تصبح معدومة بنسبة 14%)	%16	%15	%13	%22	%16	%18	%33	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
ديون متعثرة عن قروض قطاع الخدمات تصبح معدومة بنسبة 14%	%16	%15	%13	%22	%16	%18	%33	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
انخفاض سعر الصرف بنسبة 14%	%14.7	%13	%12	%21	%16.5	%17	%31	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
انخفاض اسعار الفائدة الطويلة الاجل بنسبة 14% لفترة ثلاث سنوات قادمة	%16	%15.5	%13.5	%21	%16	%18.7	%33	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
تدفق ودائع قصيرة الاجل للخارج بنسبة 14% لفترة (3) سنوات قادمة	%16	%16.7	%14	%23	%17	%19	%34	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
سيناريوهات المتغيرات المتعددة الديون المتعثرة تصبح معدومة بنسبة 14% + انخفاض اسعار الاسهم والسندات بنسبة 12%	%15	%13	%12.6	%21	%14	%16	%32	امان	امان	امان	امان	امان	امان	امان
اجراءات اعادة رسملة المصارف في ظل نتائج الاختبارات وفق سيناريو مخاطر الديون العقارية المعدومة بنسبة 14%							راس المال السابق	19,178	46,073	2,794	6,537	33,266	18,810	-------
							راس المال الجديد	20,220	58,399	4,208	6,644	41,255	20,051	--------

المصدر : من اعداد الباحث باستخدام برنامج الاختبار الالكتروني

Abstract

Since the outbreak of the global financial crisis in mid-2007 and the collapse of the world's largest banks and exposure to very large losses, central banks worldwide have demanded that commercial banks to conduct what is known as tests of the banking effort or so-called stress tests or endurance by commercial banks on their financial centers to expose For a number of the worst possible financial scenarios that affect the activities of banks in order to identify the strength and solvency of financial banks and their ability to withstand the worst economic conditions and linked to the size of capital and policy in dealing with the risks of Miscellaneous. As these tests are to warn the bank of the negative results that may result from the types of risks that may be exposed and then through the necessary indicators provided by those tests to accommodate the potential losses that may occur as a result of those risks, including the indicators of capital adequacy property because of its association with capacity Banks in the face of losses.

This study came to implement one of the important models in the management of banking risks, which is the stress tests, which increased interest due to the negative effects of the global financial crisis that took place in 2008, as well as the application of tests on a sample of commercial banks of Iraq and the UAE under high risk scenarios and analysis of the results of those tests The study was divided into two periods: the analysis of changes in the financial and banking position of the sample banks for the period (2005 - 2015) to give an analytical picture of the performance of these banks using the financial performance ratios To identify the risks expected in the current situation of banks based on historical data and the other part of the study period

was the testing of banks data for the year 2015 and their performance under the price of high price and high severity (the worst scenario) and changes in the financial indicators and banking as a result of default ratios and then compare With the pre-2015 financial position.

The study is based on the hypothesis that the application of stress tests is related to the achievement of banking objectives (liquidity, profitability and safety) and market value, and therefore the study came out with a set of conclusions and recommendations, the most important of which is that the attempt to predict future risks based on analysis of data and trends in the past may not be accurate in expectations Therefore, the use of stress tests is a better method and method to examine the ability of the bank and its ability to perform in the most difficult conditions and conditions under difficult scenarios and difficult and can be used by stress tests by banks to assess their financial resources and ability and And its potential in both emergency and regular circumstances.

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Karbala
Faculty of Management and Economic
Department of Finance and Banking
Graduate Studies

Apply pressure tests (endurance) to achieve the bank's objectives and market value

(A comparative analysis of a sample of the Iraqi and UAE private commercial banks)

Thesis submitted to the Board of the Faculty of Management and Economics – University of Karbala It is part of the requirements of a PhD degree in Finance and Banking

Submit it
Sabah Hassan Abdul Salman al-Uqaili

Supervis

Prof. Dr.
Alaa Farhan Talib

Assistant Prof. Dr.
Sadi Ahmed Humaid

2017 A.B **1438 A.H**